

قَوَانِينُ الشَّيْخِ

عَلَى طَرِيقَتِ رَبِّي خَنِيفَةً وَأَصْحَابَهُ

تأليف

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَابِرِ الْمِصْرِيِّ

من علماء الأزهر ومدرس قسم تخصص القراءات

الجزء الأول والثاني
في رحمة الطهارة والصلوة

بطلب من

مكتبة الجند

بمسندنا الحسين بمصر - ت ٧٤٥١٨

قَوَانِينُ الشَّيْخِ

عَلَى طَرِيقَتِهِ الرَّبِّيِّ حَنِيفَتِهِ وَأَصْحَابِهِ

الجزء الأول

تأليف

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَابِرِ الْمِصْرِيِّ

مِنْ عِلْمِ الْأَزْهَرِ وَمُسْتَفِيدٍ مِنْهَا

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

يُطْلَبُ مِنْ كِتَابَتِهِ الْحِنْدِيُّ

١١ شارع برلمان القاهرة بسيدنا السيد بهر

مطبعة الحندي ١٥٧ ش. الملكة

مصادر الكتاب

كتب في فقه الأئمة الثلاثة

المدونة لماك	٢٧
القوانين الفقية لابن جزي	٢٨
بداية المجتهد	١٩
المقدمات لابن رشد	٣٠
تبصرة ابن فرجون	٣١
المذهب لأبي إسحاق الشيرازي	٣٢
الام للشافعي	٣٣
للغني والشرح الكبير للحنابلة	٣٤

كتب الحنفية

رسائل ابن عابدين	٣٥
حاشية ابن عابدين على الدر	٣٦
حاشية ابن عابدين على البحر	٣٧
مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي	٣٨
البحر لابن نجيم	٣٩
شرح الكنز لعبد الحكيم الافضاني	٤٠
شرح الكنز لليعني	٤١
شرح الكنز للزيلعي	٤٢
حاشية الشلي على الزيلعي	٤٣
فتح القدير لابن الهمام	٤٤
حاشية الصاية على الهداية	٤٥
حاشية الكفاية على الهداية	٤٦
تكملة فتح القدير لزايدة	٤٧
تكملة البحر للطوروي	٤٨
تكملة ابن عابدين لابنه	٤٩
الدرر وحواشيه	٥٠
بدائع الصنائع للكاساني	٥١
للإسوط للرخسي	٥٢
غاية البيان للاتقاني	٥٣
شرح الوقاية لصدر الشريعة	٥٤

التفسير

أحكام القرآن للجصاص	١
تفسير أبي السعود	٢
تفسير الكشاف	٣
تفسير الألوسي	٤
تفسير ابن كثير	٥
تفسير ابن جرير الطبري	٦
نيل المرام لصديق خان	٧
تفسير الفخر الرازي	٨

مصادر الحديث

شرح معاني الآثار للطحاوي	٩
الدين على البخاري	١٠
الباحي على الموطأ	١١
فتح الباري لابن حجر	١٢
النووي على مسلم	١٣
معالم السنن للخطابي	١٤
طرح التثريب لأبي زرعة	١٥
تيسير الوصول لابن الديبع	١٦
بلوغ المرام مع شرح سبل السلام	١٧
أحكام الأحكام لابن دقيق العيد	١٨
نصب الرابة للزيلعي	١٩
الدرر المضيئة للشوكاني	٢٠
علل الحديث لأبي حاتم	٢١

كتب الأصول

أصول فخر الاسلام	٢٢
مسلم الثبوت	٢٣
شرح المنار للمصنف	٢٤
شرح ابن مالك على المنار	٢٥
للرأفة والمرافاة للنلا خسرو بالحواشي	٢٦

٧٧	فتاوى قاضىخان	٥٥	نظم النقاية وشرحها للسكواكي
٧٨	الفتاوى الهندية	٥٦	شرح للفتاوى لشيعى زاده وعلاء الدين
٧٩	حاشية أبى السعود على ملامسكين	٥٧	تقرير الرافعى على ابن عابدين
٨٠	المخارج فى الجليل للعضاف	٥٨	تقرير القصى فى أحكام الوصى
٨١	الفواكه البدرية لابن الفرس	٥٩	شرح الأشباه والنظائر لأبى السعود
٨٢	شرح بحجة الأحكام المدلية لملى حيدر	٦٠	التفقات فى الشريعة لأحمد إبراهيم
٨٣	تبويب الأشباه لأبى الفتح	٦١	الدخيرة البرهانية
٨٤	المعاملات فى الشريعة والقانون لأحمد أبى الفتح	٦٢	مجمع الضمانات
٨٥	أدب الأوصياء	٦٣	معين المحكم للطرابلسى
٨٦	مرشد الحيران	٦٤	الأصول الفضايلة للشيخ على قراة
٨٧	حقوق الأسرة للشيخ عبد الحكيم	٦٥	طرق الاثبات الشرعية لأحمد بك إبراهيم
٨٨	الطحاوى على الدر	٦٦	للمعاملات المالية لأحمد بك إبراهيم
	مصادر عامة وقانون	٦٧	الأهلية وعوارضها فى الشريعة لأحمد إبراهيم
٨٩	المحلى لابن حزم	٦٨	تنقيح الحامدية لابن عابدين
٩٠	الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى للحجوى	٦٩	الفرائد البهية فى القواعد الحنفية لمحمود حمزة
٩١	نظرية الالتزامات لسنهورى باشا	٧٠	السير الكبير وشرحه للرخسى
٩٢	الشفعة فى القوائين الأهلية لكامل مرسى بك	٧١	فقه القرآن والسنة لمحمود شلتوت
٩٣	نظرية الالتزام فى الشريعة للدكتور شفيق	٧٢	الرحيق المختوم لابن عابدين
٩٤	الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية	٧٣	الميراث فى الشريعة الاسلامية لسعفان
٩٥	تهذيب الفروق لمحمد على	٧٤	العنى على الهداية
٩٦	مقارنة المذاهب فى الفقه للشيخ محمود شلتوت	٧٥	الشرعية
		٧٦	الفتاوى الهندية

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الفتح العليم ، المنعم الجواد الكريم ، تعالى جده . وعظم ثناؤه . وكثرت نعمائه . وتوالت الاؤه ، هداانا لاتباع طريق الاوائل ، وحجب إلينا الفقه فى الدين . كما خص به من قبلنا من الامائل ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد . رسول الله حبيبنا . ومفيض المعارف فى ارواحنا ، فمن مشكاة أسرارہ فاضت تلك النفثات ، ومن حظائر علومه القدسية انهلث علينا هذه السحات المباركات ، اشرق علينا بروحه العلوية فاتحفنا باللطائف ، وأطل علينا من برزخ علمه فاخرجنا دهرًا من لثائف ، ورضى الله عن أصحابه الأخيار وآل بيته الأطهار لاسيما الحسين منارى فى دجى الأسحار ، وعن أئمتنا أبى حنيفة وأصحابه ذوى الفيوضات والأسرار .

أما بعد فيقول محمد بن محمد بن أحمد جابر المصرى : لقد كنت فى ريعان الشباب . شغفت بفروع النعمان وأصوله ، حتى كان النظر فى كتب القوم أبرد على مهجتي من الزلال وحل عقد فصولهم أشهى إلى نفسى من ليالى الوصال ، فكلم من ليال فى صحفهم نظرت وسهرت ، وكلم من أيام فى الاعتراف من مناهلهم قضيت ومضيت حتى رأيت آخر الأمر أن مايفتح به على . مهجور إن لم يقيد ، ودارس إن لم ينظم وينضد ، فعولت على تقييد ما ألهم به حين أطالع وأنظر ، لعله فى يوم من الأيام يظهر وينشر .

ولقد من الله سبحانه وتعالى بهذيب طريقة أبى حنيفة وأصحابه ، غفلت من عبارات موجزات معقدات ، إلى سلسلات مشرقات بينات ، وإذ لم أذكر فى كتابى مسائل الجوارى والعبيد ، كما لو لم أعول على غريب مسائل لن تحصل إلى يوم الوعيد ، مع انى عنيت بأراء كثير من فقهاء الإسلام ، فذكرت كثيرا من المسائل لغير الأئمة الأربعة الأعلام ، ولم أنعرض للقوانين الوضيعة إلا فى قليل من الأحكام .

وليس من شأنى التعصب للذاهب والتعسف فى التأويل ، فالجتهد مهما عظم قد يخطئه الدليل .

ولقد جعلت هدفى الذى أرى إليه ، وقصدى الذى عولت عليه ، وضع أصول للفروع الفقهية ، ولذا أصلت كثيراً من القوانين المدنية والجنائية والقضائية ، نعم هذه القوانين مدفونة فى بطون الكتب ، لكنها كالتراب اختلط به الذهب ، لهذا لم أكتب من التفريعات والتخریجات ، ولم أستطرد فى الجدل والسفسطة بالأوهام والخيالات . ولم ألزم عبارات المؤلفين ينصونها . فان نقلت هذبت وحورت ، وغيرت وقدمت وأخرت .

ولم أعن بالسیر فى النقاش المذهبى إلى آخر المراحل ، فان ذلك مع إجماده لروح التعصب ليس من نهج الأوائل ، ولقد خرجت عن ذلك فى مسائل . كثر فيها القول والقليل ، حتى أبین للطالب فى معترك الشبه أقوم سبيل ، ولست بعد ذلك فى مقام تخریج أو ترجیح ، كما أنى لم أحقر رأى فقيه مهما بعد عن الصحيح .

وبدأت الكتاب بقسم العبادات وثبتت بقسم الأحوال الشخصية .ومعه تشريع الموارث وبحث الأهلية وعوارضها ثم ذكرت المعاملات المالية وكثيرا ما استخلصت القوانين العامة التى تعد أساساً صالحاً للتقنين الاسلامى فى كثير من أبواب المعاملات المالية ثم أعقبت ذلك بالكلام على القسم القضائى وفى هذا القسم أيضاً ذكرت المبادئ العامة لهذا النوع من التشريع وجمعت قوانين العقوبات الاسلامية فى نمط واحد وصنعت بهذا القسم ما صمته فى الأقسام الأخرى من استخلاص المبادئ العامة التى تعد كليات لجزئيات مسائل التشريع الاسلامى وجاء بعد ذلك قسم مسائل القانون الدولى العام فى باب الجهاد وما يترتب عليه من معاملة الحربين والذمين ونظام العتق بذكر أصوله العامة وختم الكتاب بأبواب تعد من عموميات التشريع وقد جعلت لكتابتى اصطلاحاً خاصاً هو ما يأتى :

(١) استغنيت عن ألفاظ الترجيح الكثيرة المذكورة فى كتب مشايخنا كلفظ الصحيح والأصح والأوجه والأشبه والمفتى به وعليه الفتوى وغير ذلك بقولى « وبه نأخذ »

(٢) أذكر لفظ أئمتنا مريداً به أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد بن الحسن سواء وافقهم زفر والحسن بن زياد أم لا .

(٣) المراد بالسلف رجال المذهب إلى وفاة قاضين خان سنة ٦٩٢ هـ والمشايخ من بعد ذلك .

(٤) إذا قلت لا بأس بكذا فعناه أنه لا يؤجر على فعله والمستحب خلافه .

(٥) أريد بالمذهب ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

(٦) المراد بالاتفاق اتفاق أئمة المذهب .

(٧) إذا قلت المشهور في ذلك أشعار بخلاف في المذهب وإذا قلت الجمهور ففيه أشعار بخلاف لغير الأئمة الأربعة .

(٨) إذا قلت عندنا فاعلم أن لنا مخالفاً .

(٩) الاجتماع اتفاق الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد كما هو مرادى إذا قلت الجمهور والمراد بقوم بعض الفقهاء من لا يتسبون إلى المذاهب الأربعة .

(١٠) الشينخان أبو حنيفة وأبو يوسف والصاحبان أبو يوسف ومحمد والأصحاب هما وزفر والحسن بن زياد والطرفان أبو حنيفة ومحمد .

(١١) إذا أطلقت شيخنا أردت به المرحوم أحمد بك إبراهيم .

(١٢) الثلاثة مالك والشافعي وأحمد والأربعة هم وأبو حنيفة .

ولكم ضرعت إلى الحق سبحانه أن يعصمني من الزلل في البيان فالذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه القرآن وأن يجعل كتابي خالصاً لوجه الله الكريم وينفع به الطالبين وينجيني به يوم الدين أنه سميع مجيب قريب .

محمد محمد جابر

من علماء الأزهر ومدرس بقسم تخصص القراءات بالأزهر

طبقات المسائل

مسائل مذهب أبي حنيفة وأصحابه ثلاثة أنواع :

(١) مسائل الأصول وتسنى ظاهر الرواية وهي مسائل رويت عن أئمة المذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن وغيرهم ممن أخذ الفقه عن أبي حنيفة لكن الغالب في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة الأول أو قول أحدهم ، ثم هذه المسائل التي تسمى بظاهر الرواية أو مسائل الأصول هي ما وجدت في بعض كتب محمد التي رواها عنه الثقات كالمبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير وقد اشتهرت المسائل التي في هذه الكتب بمسائل ظاهر الرواية لأنها مروية عن محمد بطريق الشهرة أو التواتر .

(٢) مسائل النوادر وهي مسائل مروية عن أئمة المذهب المذكورين لكن لا في الكتب المذكورة بل في كتب أخرى لمحمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات أو في كتب غير محمد كالجمرد للحسن والأمالى لأبي يوسف والمسائل المروية بروايات مفردة مثل رواية ابن سميعة ومعل بن منصور وغيرهما في مسائل معينة ، وما كان من هذا القبيل فهو نازل في الدرجة عن مسائل ظاهر الرواية نظراً إلى عدم شهرة هذه الروايات ونزول روايتها عن رواة مسائل ظاهر الرواية في الثقة والضبط .

(٣) مسائل الفتاوى للوقائع والنوازل وهي مسائل أجاب عنها المتأخرون وليس للمتقدمين فيها نص ، وقد ذكر المؤلفون هذه المسائل ضمن مسائل المذهب كما في فتاوى قاضيخان ، وميز بعضهم كصاحب المحيط رضى الدين السرخسى فإنه ذكر أولاً مسائل الأصول ثم النوادر ، ثم الفتاوى . هذا وقد اشتهر مبسوط محمد بالأصل لأنه صنف أولاً ، ثم الجامع الصغير لأنه متأخر عن المبسوط ، وسبب تأليف الجامع الصغير طلب أبي يوسف من محمد أن يجمع له كتابا يرويه عنه عن أبي حنيفة فجمعه له ثم عرضه عليه فأعجبه ، وقد قرأ محمد أكثر الكتب على أبي يوسف إلا ما كان فيه اسم الكبير فكل تأليف لمحمد

موصوف بالصغير فهو باتفاقه مع أبي يوسف . وما لم يحك فيه محمد خلافا فهو قولهم جميعا ، وحينئذ لا يعدل عنه ، فان اختلفوا فلا يعدل عن قول الامام ، متى وافقه أبو يوسف أو محمد ، وأما إذا انفرد عنهما بجواب ، وخالفاه فيه ، وانفرد كل بجواب فالظاهر ترجيح قوله أيضاً ، وأما إذا خالفاه واتفقا على جواب واحد حتى صار هو في جانب وهما في جانب فان لم يكن المقتضى مجتهداً أخذ بقول الامام وإلا نظر في الدليل ثم أفتى بما ظهر له ولا يتعين عليه قول الامام ، وأن كان اختلافهم اختلاف عصر وأوان فانه يؤخذ بقول صاحبين لتغير أحوال الناس ، وإذا لم يوجد للأئمة الثلاثة قول يؤخذ بقول زفر أو الحسن أو غيرهما الأكبر فالأكبر إلى آخر كبار الأصحاب ، وإذا لم يوجد في الجاذبة عن واحد منهم جواب وأجاب عنه السلف والمشايخ المتأخرون ولم يختلفوا في ذلك أخذنا بما أجابوا به ، فان اختلفوا أخذنا بقول كبار السلف كالطحاوي وأمثاله وان لم يوجد عنهم جواب أيضاً اجتهد المقتضى وأفتى ، ورجح مشايخنا قول الامام في العبادات ، وقول أبي يوسف في الأقضية ، وقول محمد في توريث ذوى الأرحام ، ورجحوا الاستحسان على القياس إلا في مسائل ورجحوا مسائل ظاهر الزواية على غيرهما ، فالقاضي المقلد لا يجوز له أن يحكم إلا بما هو ظاهر الرواية لا بالروايات الشاذة ، إلا أن ينصوا أنها هي المأخوذ بها ، لكن المسألة إذا لم ترو في ظاهر الرواية وثبتت في رواية أخرى تعين المصير إليها .

الطهارة

أنواع الطهارة : —

الطهارة قسمان طهارة حدث وطهارة خبث ، فالأولى طهارة حكمية لأنها طهارة عن وصف شرعى يحمل في الأعضاء ويزيل الطهارة ، وسبب وجوب هذه الطهارة وجوب الصلاة ، أو إرادة الصلاة لأنها تضاف إلى الصلاة شرعا وعرفا ، فإنه يقال طهارة الصلاة وتطهر للصلاة ، والاضافة دليل السببية في الأصل ، والثانية هي الطهارة الحقيقية لأنها طهارة عن قدر محسوس ، والطهارة الحكمية ثلاثة أنواع الوضوء والغسل والتيمم .

الوضوء

فرائض الوضوء :-

قال الله سبحانه وتعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، ويؤخذ من هذه الآية الشريفة ما يأتي :-

د أولا ، فرضية غسل الوجه بقوله : فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ، أما الغسل بفتح الغين فهو لغة إزالة الوسخ عن الشيء بأجراء الماء عليه ، وشرعا إسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة فلو لم يسال الماء بان استعماله استعمال الدهن لم يجز في ظاهر الرواية ، وكذا لو توشأ بالثلج ولم يقطر منه شيء لم يجز هذا عند الطرفين وعند أبي يوسف الغسل مجرد بل المحل بالماء سال أو لم يسال ، وأما الوجه فهو لغة مأخوذ من المواجهة وهي المقابلة ، وشرعا من مبتدأ سطح الجبهة إلى منتهى اللحيين (١) - طولا ، ومن الاذن إلى الاذن عرضا ، ويدخل في ذلك اليأس الذي بين العذار والاذن في ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف عدم دخوله والتحديد المذكور وان لم يكن في ظاهر الرواية إلا أنه لاختلاف بين مشايخنا في هذا المعنى كما يقتضيه ظاهر الاسم ، لأنه إنما سمي وجها لظهوره ولأنه يواجه الشيء ويقابله والحد الذي أوجبنا غسله هو الذي يواجه الانسان ويقابله ، فيخرج داخل العينين لخروجه عن المواجهة ، ولما في غسله من المخرج ، كما يخرج داخل الفم والانف وأصول شعر الحاجبين لما تقدم وأما اللحية (٢) فيحتمل أنه تكون من الوجه لأنها تواجه المقابل ويحتمل أن لا تكون من الوجه لأن الوجه ما واجهك من البشرة دون الشعر الثابت عليها ، فذلك اختلفت الرواية في فرضية غسلها ، والذي نأخذ به افتراض غسلها

(١) العينان عظام الحنك ويسميان بالفكين وعليهما منابت الاسنان السفلى .

(٢) للراد بالحية الشعر الثابت على الحدين من عذار ومارض والدقن ويسمى الشعر الثابت على الحدين إلى العظم الثاني بقرب اذن عارضا والثابت على العظم الثاني بقرب الاذن عدلا .

لأن البشرة خرجت من أن تكون وجها لعدم المواجهة باستتارها بالشعر وصار ظاهر الشعر الملاقى الباء هو ظاهر الوجه لأن المواجهة تقع به ، وغسل اللحية هو ظاهر مذهب الشافعي وأحمد قال ابن قدامة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد غطى لحيته في الصلاة فقال : اكشف وجهك فإن اللحية من الوجه .

وهذا بعد الاتفاق على عدم وجوب إيصال الماء إلى ماتحت اللحية الكشيفة من بشرة الوجه ، أما اللحية الخفيفة التي ترى بشرتها فيجب إيصال الماء إلى ماتحتها ، وهذا كله في غير المسترسل وهو ماخرج عن دائرة الوجه أما المسترسل فلا يجب غسله ولا مسحه .

« ثانيا ، يؤخذ من قوله تعالى : « وأيديكم إلى المرافق » فرضية غسل اليدين إلى المرفقين وأكثر العلماء على أنه يجب إدخال المرفقين في الغسل ، وقال بعض أصحاب مالك وابن داود وزفر لا يجب لأن الله تعالى أمر بالغسل إليهما وجعلهما غاية بحرف إلى وهو لا انتهاء الغاية فلا يدخل المذكور بعده كقوله تعالى « ثم أتوا الصيام إلى الليل » ولنا ما روى جابر قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه ، وهذا بيان للغسل المأمور به في الآية ، على أن إلى تستعمل بمعنى مع ، قال الله تعالى : « ويزدكم قوة إلى قوتكم » أي مع قوتكم ، قال المبرد إذا كان الحد من جنس المحدود دخل فيه كقولهم بعت هذا الثوب من هذا الطرف إلى هذا الطرف .

ويفترض تحريك الخاتم الضيق الذي لا يصل الماء إلى ماتحته ، قال المشايخ لا بد من وصول الماء إلى جميع أجزاء المغسول حتى لو بقي موضع مبرة من غير غسل لا يصح وضوءه ، ولو وجد ما يمنع وصول الماء كعجين أو طين أو جرم حناء لا يصح وضوءه أيضا ، أما الدرن وونيم الذباب والبرغوث فلا يمنع من صحة الوضوء لأن هذه الأشياء لا تمنع وصول الماء كلون الحناء .

« ثالثاً ، يؤخذ من قوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » فرضية مسح الرأس والمسح لغة امرار اليد على الشيء ، وشرعا امرار اليد المبتلة على العضو : أما يليل يأخذه من الاناء ، أو يليل باق بعد غسل عضو من المغسولات ، وإنما جاز المسح بهذا البليل لأنه

غير مستعمل . إذ لم يقم به قرية ، ولذا لا يصح المسح بالبلل الباقي بعد مسح عضو من الممسوحات . لأنه مستعمل حيث تأدت به القرية ، وكذا لا يجوز المسح بالبلل الباقية بعد مسح عضو كذلك لا يجوز المسح بالبلل المأخوذ من عضو آخر لأنه جزء من الماء المستعمل إلا أن الماء لا يظهر حكم استعماله مادام على العضو ، وبالأخذ يظهر حكمه واختلف الفقهاء في المقدار المفروض مسحه فظاهر مذهب مالك الاستيعاب ، وقال كثير من الفقهاء يمسح البعض ومن قال يمسح البعض الحسن والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأحمد في قول ، وعنه يستوعب الرجل والمرأة يجزيها مقدم الرأس ، وللشافعي قولان في البعض المفروض مسحه صرح أكثرهم بأن مسح بعض شعرة واحدة يجزى والقول الآخر أن الذي يجزى هو مسح ثلاث شعرات ، والذي ذهب إليه الشافعي لم يوجد له نص في الأحاديث التي رويت في صفة وضوءه عليه الصلاة والسلام ، بخلاف ما ذهب إليه مالك وأئمتنا : أما ما ذهب إليه مالك فهو حديث عبد الله بن زيد ابن عاصم رواه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال : شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكفأ على يديه من الثور (١) فغسل يديه ثلاثاً إلى أن قال ثم أدخل يده في الثور ففسح رأسه فأقبل بهما وأدير مرة واحدة وأما ما ذهب إليه أئمتنا وهو مقدار ربع الرأس على ما روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف فهو ما روى أبو داود عن أنس رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية فادخل يديه من تحت العمامة ففسح مقدم رأسه ، وظاهرهم استيعاب تمام المقدم ، وتمام المقدم هو الربع المسمى بالناعية ، وروى البيهقي عطاء أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فحسر العمامة ومسح مقدم رأسه أو قال ناصيته ، وهذا الحديث مرسل وهو حجة عندنا لاسيما وقد عضده المتصل السابق فلو جاز مسح أقل من هذا المقدار لفعله عليه السلام ولو مرة تعليماً للجواز ، وقد يمنع هذا بأن الجواز إذا كان مستفاداً من غير الفعل لم يحتاج إليه وهنا كذلك ، نظر إلى الآية فإن الباء للتبعية وهو يفيد جواز الأقل والجواب عن ذلك أن الباء للالتصاق وهو

المعنى المجمع عليه لها بخلاف التبعض فإن المحققين من أئمة العرية ينفون كونه معنى مستقلا للماء بخلاف ما إذا جاء في ضمن الالتصاق فإذا ألصق فلم يستوعب خرج عن العهدة بذلك البعض لا لأنه هو المفاد بالباء بل لأنه في ضمن الالتصاق فبق المسح بمجلا في حق المقدار فيكون فعله صلى الله عليه وسلم بيانا ، ومن المقرر في علم الأصول أنه بعد ما يأتي البيان للمجمل من السنة يكون الحكم البين وحكم المبين هنا فرضية المسح فبعد البيان يثبت فرض مسح الناعية ، إلا أنه لما لم يجمع الفقهاء على هذا المقدار قال أئمتنا أن مسح مقدار الناعية فرض عملي أما مطلق المسح فهو فرض قطعي ، والفرض القطعي ما يكفر جاحده بخلاف العملي فإنه لا يكفر جاحده بل يفوت الجواز بفوته ، فالفرض القطعي في الوضوء هو غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس ، أما الحدود الخلافية كغسل الوجه من كذا إلى كذا والمقدار الاجتهادي ك مسح ربع الرأس ففرض اجتهادي يفوت الجواز بفواته عند المجتهد ولا يكفر جاحده ، ذلك أن المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظني حتى يصير قريبا من القطعي فما ثبت به يسميه فرضا عمليا لأنه يعامل معاملة الفرض في وجوب العمل ، ويسمى واجبا نظرا إلى ظنية دليله فهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض .

« رابعا » ، يؤخذ من قوله تعالى « وأرجلكم » فرضية غسل الرجلين وهو مذهب الجمهور سواء قرئ بالنصب أو الجر ، وقال قوم يمسحان بناء على قراءة الجر ، وحجة الجمهور الأحاديث المستفيضة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل رجليه ، وثبت أنه صلى الله عليه وسلم رأى جماعة توضؤوا وبقيت أعقابهم تلوح لم يمسحها الماء فقال « ويل للأعقاب من النار » ، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه مسح رجليه بغير خف في حضر ولا سفر ، وتتوجه فرضية الغسل على القراءتين ، أما على قراءة النصب فلأنه معطوف على وجوهكم فيشاركها في حكمها وهو الغسل ، وأما على قراءة الجر فلأن الجر إنما هو مجاورة الردوس وإن كانت منصوبة كقوله تعالى « أتى أخاف عليكم عذاب يوم أليم » ، فإنه جر فيه أليم على جوار يوم وأن كان صفة للعذاب ، أو هي معطوفة على الردوس لا تمسح بل ليبله على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وحجى بالغاية ليعلم

أن حكمها يخالف لحكم المعطوف عليه لأنه لا غاية في المسح ، أو يقال أن قراءة الجر محمولة على حالة اللبس للخف والنصب على الغسل عند عدمه إذ عند تعارض روايتين يعمل بهما بالقدر الممكن وهنا لا يمكن الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه لم يقل به أحد من السلف ، ويجب غسل الكعبين لدخول الغاية كما تقدم ولما روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه « أنه توضأ فغسل يديه حتى أشرع في العصدين وغسل رجله حتى أشرع في الساقين ثم قال هكذا رأيته صلى الله عليه وسلم يتوضأ ، ولم ينقل تركها فكان فعله صلى الله عليه وسلم بيانا أنه مما يدخل والحكم بعد البيان للبين فيفترض غسل الكعبين .

سنن الوضوء

معنى السنة

السنة شرعا ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن أن كانت لا مع الترك أحيانا فهي السنة المؤكدة وإن كانت مع الترك أحيانا فهي غير المؤكدة . نعم المواظبة إذا اقترنت بالانكار على من لم يفعل كان ذلك دليل الموجب ، وحكم السنة أن يطالب المرء بإقامتها من غير افتراض ولا وجوب لأنها طريقة أمرنا بأحيائها بقوله تعالى « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، وقوله عز وجل « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » وبقوله عليه السلام « عليكم بسنتي » وقوله صلى الله عليه وسلم « من ترك سنتي لم ينل شفاعتي ، والأحياء في الفعل فإذا تركه استحق الملامة في الدنيا وحرمان الشفاعة في العقبى ، وهذا معنى قول بعض مشايخنا أن ترك السنة المؤكدة يوجب اللائمة مع لحوق أثم يسير أما ترك السنن غير المؤكدة كالوضوء لكل صلاة وتكرار الغسل في أعضاء الوضوء فلا يلام على تركه ولا يلحق تاركه وزر لكن يثاب على فعله .

سنن الوضوء ثلاث عشرة :

(١) البداءة بالنية ، وهي شرعا قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل والقصد محله القلب ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث صحيح أو ضعيف أو عن إمام من الأئمة التلفظ بها ، لكن إذا أراد النية قصد رفع الحدث أو عبادة لا تصح

إلا بالطهارة، ثم النية سنة مؤكدة يدل على تأكيدها ما أشار إليه الكرخي بقوله أن الوضوء بغير النية ليس هو الوضوء الذى أمر به الشرع وإذا لم ينو فقد أساء وأخطأ وخالف السنة وقال الثلاثة بعدم صحة الوضوء بدون النية، قالوا أن الوضوء عبادة إذ العبادة فعل يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيماً لأمر ربه، والوضوء بهذه المثابة، وكل ما هو عبادة لا يصح بدون النية، لحديث البخارى «إنما الأعمال بالنية»، أى صحتها واعتبارها شرعاً بالنيات، قال مشايخنا إن كون الوضوء عبادة. وكون العبادة لا تصح بدون النية أمر مفروغ منه ومسلم به بين الفقهاء وليس الكلام فى هذا بل فى أنه إذا لم ينو حتى لم يقع عبادة سبياً للثواب فهل يقع الشرط المعتبر للصلاة حتى تصح به أولاً؟ ليس فى الحديث دلالة على أن الوضوء الذى هو شرط للصلاة لا يتحقق فيه معنى الشرطية إلا إذا وقع عبادة وإذ لا نص على ذلك قال أئمتنا بقياس الوضوء للصلاة على بقية شروطها ولا تشترط فيها النية. لأن الشرط مقصود التحصيل لغيره لا لذاته فكيفما وقع حصل المقصود وصار كستر العورة حيث لا يشترط فى اعتبارها النية فن ادعى أن الشرط وضوء هو عبادة فعليه البيان.

(٣) البدء بالتسمية وأهل الظاهر يرون وجوبها وهو رواية عن أحمد لما روى أبو داود ولا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه، وهو وأن ضعف ارتقى إلى الحسن بكثرة طرقه والصارف للحديث عن الوجوب هو عدم تعليمها للاعرابي لما علمه الوضوء وقد قال الامام أحمد لا أعلم فيها حديثاً ثابتاً يعنى بخصوصها لكنها مستفادة من الحديث الصحيح وكل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله أبتر، وأدنى ما فيه الدلالة على السلية.

(٣) البدء بغسل يديه ثلاث مرات إلى رصغيه لأن جميع من حكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم غسل اليدين إلى الرصغين، وتقوم هذه السنة مقام الغرض فلا تجب إعادة غسلهما عند غسل الذراعين.

وهذا إذا لم تكن يده متنجسة وإلا فإزالة النجاسة على وجه لا يفضى إلى تنجس الاناء فرض بأن يأمر غيره بالاغتراف والصب فإن لم يجد أدخل منديلاً فيغسل بما تقاطر منه، فإن لم يجد تيمم وصلى ولا إعادة عليه، فلا ابتداء بغسل اليدين فرض إذا كانت

النجاسة محققة فيهما وسنة عند ابتداء الوضوء غير مؤكدة وسنة مؤكدة عند تومئ النجاسة كما إذا استيقظ من النوم لما روى مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده » فيحتفل أن تطوف يد النائم على موضع النجس ، وذهب أحمد إلى أن الغمس حرام إذا استيقظ من نوم الليل بقرينة قوله باتت يده لأن البيتوة تكون بالليل ، والجمهور على أن النهي للتنزيه لأنه عليه الصلاة والسلام علل بأمر يقتضى الشك وطهارة اليدي كانت ثابتة ييقن فلا تزول بالشك .

(٤) السواك وهو سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه ليلاً ونهاراً وفي الصنحيين « لولا أن شق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » وفي بعض روايات اللساني « عند كل وضوء » ولعلك البراءة يقوم مقام السواك ، وإذا لم يجد السواك يعالج بأصبعه في الطبراني عن عائشة « قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه يستاك ؟ قال نعم قلت كيف يصنع ؟ قال يدخل أصبعه في فوه »

(٥-٦) المضمضة والاستنشاق والمضمضة في الشرع استيعاب الماء جميع الفم ، والاستنشاق شرعاً إيصال الماء إلى مارن الأنف وهو مالان منه ، ودليل ستيهما المواظبة من غير ترك لجمع من حكى وضوءه صلى الله عليه وسلم آثان وعشرون صحابياً كلهم ذكروهما فلعل لذلك كان عطاء والزهرى وابن أبي ليلى وحماد وإسحاق يقولون يعيد الوضوء إذا ترك المضمضة ويرد عليهم بقوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي « توضأ كما أمر الله تعالى » رواه الترمذي محسناً والحاكم مصححاً أحاله صلى الله عليه وسلم على الآية وليس فيها ذكر المضمضة والاستنشاق فن قال بوجوبها فقد زاد على الكتاب وهو غير جائز فالأوامر بهما في السنة محمولة على الندب ، ويسن فيهما خمسة أشياء (١) الترتيب بتقديم المضمضة على الاستنشاق بالاجماع (٢) التثليث فيهما بالاجماع (٣) أخذ ماء جديد لكل منهما وعدت الشافعي لهما ماء واحد فقد ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم تمضمض واستنشق من كف واحد ، ولنا ما روى الطبراني عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو النخعي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ

فضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا فأخذ لكل واحدة ماء جديدا ، وكذا رواه أبو داود في سننه وسكت عنه وهو دليل رضاه بالصحة فقد أخذنا بما قال الشافعي وزيادة فلا تعارض (٤) أن يكونا باليمنى ، وقال بعض المشايخ المضمضة باليمن والاستنشاق باليسار لأن الفم مطهرة والأنف مقطرة واليمن للآطهار واليسار للأقذار ولنا ما روى عن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما أنه استنثر يمينه فقال له معاوية جهلت السنة فقال كيف أجعل السنة والسنة من يوتنا خرجت أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اليمين للوجه واليسار للقدم» (٥) المبالغة فيهما لغير الصائم لحديث أصحاب السنن «بالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائما» وهي في المضمضة بالفرغرة وفي الاستنشاق بالاستنثار .

(٧) تخليل اللحية الكثة لما روى أبو داود عن أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أخذ كفا من ماء تحت حنكه فخلل به لحيته وقال بهذا أمرني ربي» ، وإنما لم يكن التخليل واجبا أخذا من قوله أمرني ربي لوجود الصارف وهو تعليم الأعرابي والأخبار التي حكى فيها وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن التخليل لم يذكر فيها .

(٨) تخليل الأصابع وهو سنة مؤكدة باتفاق روايات أئمتنا لما روى أصحاب السنن من حديث لقيط بن صبرة قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا توضأت فاسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع» ، وصارف الأمر عن الوجوب تعليم الأعرابي ولأنه إكمال للفرض في محله وإكمال الفرض في محله سنة وذكر المشايخ كيفية التخليل في اليدين بالتشبيك يجعلهما بطناً لظهر وفي الرجلين يدخل خنصره في أصابع رجله مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى وخاتما بخنصر اليسرى لما روى ابن ماجه عن المستورد ابن شداد قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فخلل أصابع رجله بخنصره ،

(٩) تثليث الغسل المستوعب لكن الغسلة الأولى فرض والثانية والثالثة سكتان مؤكدتان فالسنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات لما روى أبو داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال من زاد هذا أو نقص فقد أساء وظلم» ، ولو توضأ مرة مرة لعزة الماء أو للبرد أو

لحاجة لا يكره والاكره ، ولو زاد على الثلاث لطمأنينة القلب أو بنية وضوء آخر فلا بأس به .

(١٠) مسح كل رأسه مرة بماء واحد لما روى الترمذى فى جامعه ، أن عليا رضى الله تعالى عنه توضأ وغسل أعضائه ثلاثا ومسح رأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال الشافعى السنة الثلاث بمياه مختلفة اعتبارا بالمغسول وقد وردت أحاديث كثيرة بالمسح ثلاثا وهى محمولة عندنا على أن الثلاث بماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبى حنيفة فى المجرى إذا مسح ثلاثا بماء واحد كان مسنونا ، وكيفية المسح رويت فيها أحاديث مختلفة فعند النسائى من حديث عبد الله بن زيد « ثم مسح رأسه يديه فاقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذى بدأ منه » .

(١١) مسح الأذنين وكيفية : أن يمسح باطنهما بيطن السبابتين وظاهرهما بيطن الإبهامين وإذا لم يأخذ ماء جديدا ومسح بالبلية الباقية من مسح الرأس كان مقبولا للسنه بل هو السنه عندنا لا غير فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم عن ابن عباس « ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه ثم غرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه ، وقال الشافعى يمسحهما بماء جديد لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الأذنين ماء جديدا وهذا محمول عندنا على نفاد البلية وذهابها .

(١٢) الترتيب المنصوص عليه فى الآية الكريمة ودليل السنية مواظبته صلى الله عليه وسلم على الترتيب وليس بفرض لما روى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ بذراعيه قبل وجهه فلما ثبت عدم الترتيب فى التيمم ثبت فى الوضوء لأن الخلاف لا يخالف الأصل فى الشروط ، وقال الشافعى أن الترتيب فرض وهو مذهب أبى ثور وأبى عبيد وأحمد وحجتهم ما روى الدارقطنى « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وقد كان هذا الوضوء مرتبا فى فرض الترتيب والجواب عن ذلك أن قوله صلى الله عليه وسلم « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به راجع إلى المرة فحسب بدليل بقية الحديث وهو « توضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين ، وتوضأ ثلاثا ثلاثا وقال « هذا وضوئى ووضوء

الأنبياء من قبلى ، وهذا المعنى متعين وإلا كان الاتيان بالوضوء المشار إليه فرضا بجميع أوصافه من التيامن والبسملة والمواالة وغير ذلك من الأوصاف ولا قائل به وقول أئمتنا قال به مالك والثورى وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وروى عن على ومكحول والنخعى والزهرى والاوزاعى فيمن نسى مسح رأسه فرأى فى لحيته بلالا يمسح رأسه به ولم يأمره بإعادة غسل رجله واختاره ابن المنذر وروى عن نعلى وابن مسعود ما أبالى بأى أعضائى بدأت .

(١٣) الولاء بكسر الواو هو لغة المتابعة وشرعا غسل العضو الثانى قبل جفاف الأول مع اعتدال الهواء والبدن ، وسنية المواالة مذهب أئمتنا فلو ترك المواالة لعذر بأن فرغ ماء الوضوء فذهب لطلبه فلا بأس به ، وشرطه ابن أبى ليلى والشافعى فى القديم ومالك وأحمد ، لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه ، قالوا لو جاز تركه لفعله عليه السلام مرة تعليما للجواز ، قلنا أن فعله عليه السلام لا يدل على الوجوب ، واشترط المواالة زيادة على النص وهى نسخ له فلا تجوز ، ولقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه رأى ابن عمر توضأ فى السوق فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى إلى جنازة فدخل المسجد ثم مسح على خفيه فدل ذلك بحضرة حاضرى الجنازة ولم ينكر عليه أحد .

مندوبات الوضوء

المندوب والمستحب والنقل والتطوع ألفاظ مترادفة شرعاً يراد بها الأمور التى لم يواظب عليها الرسول صلى الله عليه وسلم أو التى لم يفعلها بعد ما رغب فيها فهى مسنحة باعتبار أن الشارع حجب فيها ومندوبة باعتبار أنه بين ثوابها وفصيلتها من ندب الميت أى تعديد محاسنه ونفل باعتبار أنها زائدة على الفرض وتطوع باعتبار أن فاعلها يفعلها تبرعا من تلقاء نفسه ، وحكم المندوب الثواب على الفعل وعدم اللوم على الترك فمن مندوبات الوضوء التيامن فى غسل الأعضاء لما فى الكتب الستة عن عائشة رضى الله عنها ، وكان صلى الله عليه وسلم يحب التيامن فى كل شىء حتى فى طهوره وتعلله وترجله وشأنه كله . وقد أجمع العلماء على أن تقديم اليمين فى الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوءه .

ومن الأعضاء مالا يستحب فيه التيامن وهو الأذنان والكفان والخذنان بل يطهران دفعة واحدة ومنه مسح الرقبة لما في كتب مشايخنا أنه روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان إذا توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من توضأ ومسح عنقه لم يغل بالأغلال يوم القيامة ومنه الدلك وهو لإمرار اليد على الأعضاء المغسولة مع الاتكاء وفي بعض كتب مشايخنا أنه سنة ومنه كمال التنظيف والانتقاء بتعمد مكاسر الجلد التي تجمع فيها الوسخ كالملوقين وتعمد ماتحت الحاجب والشارب وتعمد كعبيه وعرقويه وإخصيه وتحريك خاتمه الواسع وكذا الضيق أن علم وصول الماء والأفرض ، وإطالة الغرة والتحجيل لما في الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » والغرة غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاوز الوجه والتحجيل غسل ما فوق المرفقين والكعبين .

مكروهات الوضوء

المكروه نوعان تنزيهي وتحريمي والفرق بينهما أنهما بعد أن لا يعاقب فاعلم ما يعاتب في التحريمية أكثر من التنزيهية ، وإيضاً فإنه يتعلق بالتحريمية محذور دون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة لقوله عليه السلام « من ترك سنتي لم ينل شفاعتي » والمكروه تحريماً حرام عند محمد رحمه الله يستحق فاعله العقاب لكن لا بدليل قطعي بل بدليل ظني ، فهو مقابل للواجب كما يقابل الحرام الفرض ، وإذا ذكر الفقهاء أن الشيء الفلاني مكروه ينظر في دليله فإن كان نهياً ظنياً يحكم بكراهة التحريم ، وإن لم يكن نهياً بل كان مفيداً للترك غير الجازم يحكم بكراهة التنزيه ، ويؤخذ مما تقدم أن ترك الواجب مكروه تحريماً وترك السنة مكروه تنزيهاً ولكن تتفاوت التنزيهية في الشدة والقرب من التحريمية بحسب تأكيد السنة ويكره في الوضوء ترك سنة من السنن المتقدمة وتثليث المسح بماء جديد ولطم الوجه بالماء والاسراف فيه بأن يستعمله فوق الحاجة الشرعية لما أخرج ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد

وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال أفي الوضوء اسراف قال نعم وإن كنت على نهر جار ، هذا إذا كان من نهر ماء مملوك له أما الموقوف على من يتطهر به فلا اسراف منه حرام ، ومن الاسراف الزيادة على ثلاث بلا حاجة شرعية .

نواقض الوضوء

النقض في اللغة لإبطال التأليف في الأجسام وفي المعاني إخراجها عن إفادة ما هو المقصود منها كاستباحة الصلاة في الوضوء ، والذي ينقض الوضوء الحدث وهو نوعان حقيقي وحكمي : أما الحقيقي عند أئمتنا فهو النجس الخارج من آدمى حتى سواء كان من السيلين أو من غيرهما كالخارج من الجرح والقرح والأنف والفم دماً أو قيحاً أو قيئاً ، أما الخارج من السيلين فهو ناقض بالاجماع لقوله تعالى « أو جاء أحد منكم من الغائط ، والغائط اسم للوضع المظلم من الأرض يقصد للحاجة فالجئي منه يكون لازماً لقضاء الحاجة ، فأطلق اللازم وهو المجيء منه وأريد الملزوم وهو الحدث كناية ، ولا فرق في الخارج بين كونه معتاداً أو غير معتاد لأن المعنى الذي يقتضى كون الخارج من السيلين حدثاً لا يوجب الفصل بين المعتاد وغير المعتاد فالفصل تحكم على الدليل ، وقال مالك ما خرج نادراً على وجه المرض لا ينقض الوضوء كالأستحاضة وسلس البول والمذى والحجر والدم والدود ، والحجة عليه ما تقدم وقوله عليه الصلاة والسلام للاستحاضة « توضئ لوقت كل صلاة ، ودم الاستحاضة غير معتاد يقينا ، وأما الخارج من غير السيلين فهو نوعان : الدم وما في حكمه ، والقيء ، أما الدم فإن كان يسيراً غير خارج ولا سائل فإنه لا ينقض الوضوء بالاجماع ، ولا يعلم أحد أوجب الوضوء من يسير الدم إلا المجاهد وحده ، وأما الدم السائل وما في حكمه من قيح وصديد ففيه اختلاف الفقهاء : فقال أبو حنيفة وأصحابه ينتقض الوضوء بالدم السائل وهو مذهب جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسبي والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وإبراهيم النخعي ، وقال طاوس ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز ليس في الدم وضوء وبه قال مالك والشافعي ، وسبب هذا الاختلاف تعارض الأخبار الواردة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البخارى عن جابر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فنزفه الدم فركم وسجد ومضى في صلاته ، فلو كان الدم ناقضا للطهارة لفسدت صلاة الصحابي أول ما أصابته الرمية ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع ويسجد وروى البخارى عن عائشة قالت ، قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم إنى لا أظهر أفأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلى عنك الدم ثم توضئ لكل صلاة ، وهذا الحديث يفيد وجوب الطهارة من الدم فإنه صلى الله عليه وسلم علل وجوب الوضوء بأنه دم عرق وطبعا كل الدماء كذلك ، من أجل هذا التعارض لجأ أئمتنا إلى القياس إذ من قواعد المذهب الحنفي أنه إذا تعارضت الأخبار فالرجوع إلى القياس أو أخبار الصحابة ، والقياس يثبت نقض الطهارة بالدم قال مشايخنا أجمع المسلمون على أن الطهارة تلتقط بما خرج من السيلين فما خرج من السيلين أصل مقبس عليه وهذا الأصل معلل بمعنى له حكمة شرعية ذلك أن الطهارة إنما انتقضت بما خرج من السيلين بسبب أن ما خرج نجاسة قدرة والذي يدل على أن هذه هي العلة اتفاق الفقهاء على أن انسانا لو طعن في السرة فخرج البول أو العذرة منها انتقضت الطهارة وإذا فليس للخروج من نفس السيلين تأثير ، بل المؤثر في النقض النجاسة الخارجة ، ودليل تأثير هذا الوصف ثبت من الشارع لأنه عليه السلام قال « توضئ وصلى فإنه دم عرق انفجر » ، وأوجب الطهارة لمعنى النجاسة وعمله بالانفجار وله أثر في الخروج ، ثم هذه العلة أعنى خروج النجاسة موجودة في الفرع والدليل على وجودها فيه استوائهما في تنجيس الثوب فلم يبق إلا التعدية من الأصل إلى الفرع لوجود العلة المشتركة قد يقال : شرط صحة القياس أن لا يتغير حكم الأصل ولم يوجد هذا الشرط إذ في الأصل وهو الخارج من السيلين يستوى القليل والكثير وفي الفرع لا بد من السيلان قلنا مناط (١) الحكم في

(١) المناط هو الوصف الجامع ذلك أن أركان القياس أربعة الأصل وهو المحل المشبه به كالخمر أو شربه في قياس النبيذ عليه وحكمه وهو الحرمة والفرع وهو المحل المشبه والوصف الجامع كاشتد المطربة وهي مناط الحكم .

الأصلي والفرع هو الخروج والخروج إنما يتحقق بالاتصال عن موضع النجاسة في الفرع وفي الأصل يحصل بمجرد الظهور لأن الموضع موضع النجاسة فإذا ظهرت علم أنها انتقلت إلى موضع آخر وفي الفرع لا يتحقق الخروج إلا بالسيلان لأن تحت كل جلدة رطوبة فإذا زالت الجلدة كانت النجاسة بادية لا خارجة كالبيت إذا انهدم كان الساكن ظاهراً لا متعلّقاً عن موضعه ، لا جرم قال مشايخنا ينتقض الوضوء بالدم إذا سال إلى محل يلحقه حكم التطهير ، وحد السيلان عند أبي يوسف العلو والانحدار ، وعند محمد إذا انتفخ على رأس الجرح وصار أكبر من رأسه نقض وإلا لا ، وبالأول نأخذ ، حتى إذا علا ولم ينحدر لا ينقض الوضوء ، والمراد بما يلحقه حكم التطهير التجاوز إلى موضع يجب طهارته أو تندب فإذا نزل الدم إلى قسبة الأنف نقض ، لأن ما اشتد من الأنف تندب طهارته لأن المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم مسنونة ، وإذا اقتصد وخرج دم كثير وسال بحيث لم يتلخّص رأس الجرح فانه ينقض الوضوء لكونه وصل إلى ثوب أو مكان يلحقه ما حكم التطهير ، ولو خرج من جرح في العين دم فسال إلى الجانب الآخر منها لا ينقض لأنه لا يلحقه حكم وجوب التطهير أو نذبه ، ولو كان في عينه رمدا وعش يسيل الدموع يؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قيحا ثم السيلان بالقوة كالسيلان بالفعل ، فلو ألقى على الجرح بئاً أو رمادا فتشرب منه ثم خرج فجعل عليه بئاً أو رمادا ولولاه لتجاوز ، انتقض الوضوء ، وكذا لو كان كلباً خرج مسحه أو أخذه بقطعة مرارا وكان بحيث لو تركه لسال نقض ، ولو ربط الجرح فنفذت البلة إلى الخارج نقض وإلا فلا .

وأما القىء : فينتقض الوضوء عند أئمتنا للأثر والقياس ، أما الأثر فإروى ابن ماجه عن عائشة « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أصابه قىء أو رعاف أو قلس أو مذى فليصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم ، وأخرجه البيهقي مرسلًا وهو الصحيح والمرسل حجة عندنا ، وأخرج أبو داود والسنائي عن أبي الدرداء « أنه صلى الله عليه وسلم قام فتوضأ ، وأما القياس فما تقدم تقريره في الدم السائل ، ومقتضى القياس أن قليل القىء يكون حدثاً لوجود الخروج حقيقة وهو الاتصال من

الباطن إلى الظاهر لأن الفم له حكم الظاهر ، وبهذا القياس قال زفر ، وهو مذهب زيد ابن علي ، لأن الحديث المتقدم مطلق وقال أئمتنا يلتقط بالقيء ملء الفم لأن للفم بطونا معتبرا شرعا حتى لو ابتلع الصائم ريقه لا يفسد صومه كما لو انتقلت النجاسة من محل إلى آخر في الجوف ، وللفم أيضا ظهور حتى لا يفسد الصوم بادخال الماء فيه فراعينا الشبهين فلا ينقض القليل ملاحظة للبطون وينقض الكثير ملاحظة للظهور لخروج النجس ظاهرا ، وأيضا فالقيء القليل من أعلى المعدة فلا يستصحب النجاسة بخلاف الكثير فإنه من قعر المعدة فالظاهر أنه مستصحب للنجاسة ، فعلة النقص استصحاب النجاسة لكنه خفي فأقيم ملء الفم مقامه وكأنهم ادعوا أن هذه العلة مفهومة لأهل اللغة والعلل المفهومة لهم كالنصوص فتصلح مخصصة كالنصوص فلا يقال أن التقيد بملء الفم تخصيص للحديث بالرأى ، واختلفوا في حد ملء الفم والذي نأخذ به أن الكثير مالا يضبطه الفم إلا بتكلف ، وأما الدم النازل من الفم فأما أن يغلبه البصاق أو العكس أو يساويه فإن كان البصاق غالبا بأن كان الدم أصفر فلا يلتقط الوضوء لأن الحكم للغالب فصار كأنه كله بزاق . وأن كان البصاق مغلوبا والدم غالبا بأن كان اللون أحمر انتقض الوضوء . وأن استويا نقض أيضا لاحتمال سيلانه بنفسه أو غيره فوجد الحدث من وجه فرجنا جانب الوجود احتياطا .

وأما الحدث الحكي : فنوعان : أحدهما أن يوجد أمر يكون سببا لخروج النجس الحقيقي غالبا فيقام السبب مقام المسبب احتياطا ، والثاني أن لا يوجد شيء من ذلك لكنه جعل حدثا شرعا تعبدا محضا أما الأول فأنواع :

(١) المباشرة الفاحشة وهي أن يباشر امرأته من غير حائل وينتشر ذكره لها ويضع فرجه على فرجها وهي ناقضة عند أبي حنيفة وأبي يوسف استحسانا والقياس أن لا تنقض وبه قال محمد لأن السبب يقام مقام المسبب في موضع لا يمكن الوقوف على المسبب من غير جرح والوقوف على المسبب هنا يمكن بلا جرح لأن الحال حال يقظة فيمكن الوقوف على الحقيقة فلا حاجة إلى إقامة السبب مقامها والذي نأخذ به استحسان الشيخين لأن . . . ذكرنا لا نخلو عن خروج المذي عادة إلا أنه يحتمل أنه جنب

لحرارة البدن فلم يقف عليه أو غفل عن نفسه لغلبة الشبق ، وإقامة السبب مقام المسبب طريقة معبودة في الشرع كما يقام نوم المضطجع مقام الحدث كما سيأتي :

(٢) الاغماء والجنون والسكر الذي يستر العقل ، أما الاغماء فناقض لأنه في استرخاء المفاصل واطلاق الوكاه فوق النوم مضطجعا والنوم بهذه الهيئة حدث فهذا أولى ، وأما الجنون فلأن المبتلى به يحدث فلا يشعر بنفسه فأقيم السبب مقام المسبب ، والسكر الذي يستر العقل في معنى الجنون لعدم التمييز في كل ويضاف إليه استرخاء المفاصل ، فآلته لا ينقض الوضوء لأنه ليس إلا نقص في العقل يترتب عليه سوء التدبير وعدم انتظام الأمور ولا دخل لذلك في الحدث .

(٣) النوم والمعقول أن عين النوم ليس يحدث لما في سنن أبي داود ، كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ينتظرون العشاء حتى تخفق رموسهم ثم يصلون ولا يتوضئون ، لكن لما كان النوم مظنة الحدث أدير الحكم على ما يتحقق معه الاسترخاء كاملا وهو النوم مضطجعا (١) أو متوركا ، أما النقض بالاضطجاع فلأنه سبب لاسترخاء المفاصل فلا يخلو عن خروج شيء عادة ، والثابت عادة كالتيقن ، وأما بالتورك على معنى أن تكشف جلسته عن المخرج كما إذا نام على أحد وركيه أو معتمدا على مرفقيه فلأن الاتكاء يزيل تماسك اليقظة لزوال المقعدة عن الأرض فيلتحق بالاضطجاع .

وأما الثاني : وهو ما كان الحدث فيه أمرا تعبديا فالقهقهة في الصلاة ، والقياس عدم النقض بها وهو مذهب الثلاثة وغيرهم لأنه لم يوجد معها حدث حقيقة ولا ما هو سبب وجوده ، لكن قلنا بالنقض استحسانا وهو مذهب النخعي والحسن والثوري والأوزاعي ولنا في هذا الباب أحد عشر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة مرسلة وسبعة مسندة فمن المراسيل حديث أبي العالية الرياحي رواه عنه عبد الرزاق عن قتادة عن أبي العالية وهو عدل ثقة ، أن أعمى تردى في بئر والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه فضحك من كان يصلي معه عليه الصلاة والسلام فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من

(١) الاضطجاع وضع الجنب على الأرض يقال ضجع الرجل إذا وضع جنبه بالأرض واضطجع مثله .

كان ضحك منهم أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة ، والمرسل حجة عندنا وعند مالك وأحمد، ومن المسانيد ما رواه ابن عدى فى الكامل من حديث بقية حدثنى أبى حدثنا عمرو ابن قيس عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ضحك فى الصلاة قهقهة فليمد الوضوء والصلاة ، وإنما تنقض الوضوء بالشروط الآتية :

(١) أن تكون فى صلاة مطلقة وهى التى لها ركوع وسجود إذ هى التى ورد فيها الأثر فلا ينتقض الوضوء بالقهقهة فى صلاة جنازة وسجدة تلاوة .

(٢) أن يكون مستيقظاً لأن إيجاب الوضوء على من قهقه فيه نوع زجر وعقوبة والناثم ليس من أهلها ، ولا عذر للساهى والنامسى لأن للصلاة حالة مذكورة فيلتنقض وضوءهما بالقهقهة .

(٣) أن يكون بالغاً لأن الصبي ليس أهلاً للزجر والعقوبة ، ثم لافرق فى النقض بين كونه متوضئاً أو متيمماً ، واتفقوا على أنها لا تبطل الغسل لكن تنقض الوضوء الذى فى ضمنه .

الشك فى الطهارة :

الأصل فى هذه المسألة ما روى البخارى فى باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن عن عباد بن تميم عن عمه : أنه شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذى يخيل إليه أنه يجد الشيء فى الصلاة فقال « لا ينقل أو لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ، وهذا الحديث قاعدة من قواعد الفقه وهى أن الأشياء يحكم بقائنها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارىء عليها فإذا علم بسبق الطهارة وشك فى عروض الحدث بعدها أو بالعكس أخذ باليقين والسابق ، وإنما يأخذ بالسابق وهو المتيقن إذا لم يتأيد اللاحق بما يقربه من اليقين فعن محمد بن الحسن : علم المتوضئ دخول الخلاه للحاجة وشك فى قضائها قبل خروجه عليه الوضوء ، ولو علم جلوسه للوضوء باناء وشك فى انشاء وضوء قبل قيامه فلا وضوء عليه .

صفة الوضوء

الوضوء فرض على المحدث للصلاة ولو كانت نفلا وكذا لصلاة الجنازة وسجدة التلاوة ، والأصل في ذلك قول الله سبحانه وتعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم للصلاة فاغسلوا وجوهكم ، الآية فلو صلى بغير طهارة مستهترا بالدين يكفر . وإن كان غير مستهتر فظاهر الرواية لا يكفر ولو أنكرا افتراض الوضوء للصلاة يكفر .

والوضوء فرض لمس القرآن وهو مذهب الجمهور وذهب أهل الظاهر إلى عدم الفرضية ، والسبب في هذا الاختلاف تردد مفهوم قوله تعالى : لا يمسه إلا المطهرون ، بين أن يكون المطهرون هم بنو آدم وبين أن يكونوا هم الملائكة وبين أن يكون هذا الخبر مفهومه النهى وأن يكون خبرا لا نهيا ، فمن فهم من المطهرين بنى آدم وفهم من الخبر النهى قال لا يجوز أن يمس القرآن إلا طاهر وبه قال على وابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وابن زيد وعطاء والزهرى والنخعى والحكم وحاء ، ومن فهم منه الخبر فقط وفهم من لفظ المطهرين الملائكة قال ليس في الآية دليل على الفرضية ، وإذا لم يكن هناك دليل لا من كتاب ولا من سنة بقي الأمر على البراءة الأصلية وهى الإباحة وروى ذلك عن ابن عباس والشعبي ، ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور من حرمة المس إلا بطهارة ما رواه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الإسناد عن حكيم بن حزام قال : لما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قال لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر ، من هذا كله يستنتج أن الطهارة للمس لم تثبت بدليل قطعى الدلالة بل بدليل ظنى الدلالة ونتيجة هذا عند أئمتنا الفرض العملى أن قوى فيه جانب الظن وقد قوى عندهم الظن بالفرضية وحينئذ فلا يكفر جاحده للشبهة في الدليل ، والمراد بالقرآن ما بين دفتي المصحف ولو آية مكتوبة على درهم أو حائط ، ومحل حرمة المس إذا لم يكن القرآن في غلاف منفصل كالكيس مثلا وإلا فلا يحرم ، أما الغلاف المتصل فانه يحرم مسه تبعاً له فصار كالبياض الخال من الخط ، فان أخذ المصحف بكفه فلا بأس به عند محمد ويكره تحريراً في ظاهر الرواية ، ويباح له تقلبيه ، وبخصوص المس باليد للكتب الشرعية إلا التفسير .

الغسل من الجنابة فرض

دليله : قول الله تعالى « وان كنتم جنبا فاطهروا » ، أما الجنابة فسيأتى الكلام عليها ، وأما اطهروا فعناه اغسلوا البدن على وجه المبالغة لأن باب التفعّل يدل على التكلف والاعتماد ، وهذه المبالغة لا تتحقق إلا بغسل جميع الظاهر وما يمكن من الباطن ، أما ما يتعذر غسله كمنابت الشعر مثلاً فإنه لا يتناوله النص ، والمتعسر مثل المتعذر لا يفترض غسله لما فيه من الحرج كداخل العينين فيفترض في الغسل ما يأتى :

(أولاً) غسل الفم والأنف هذا قول أئمتنا وقال مالك والشافعى بسنتهما كما فى الوضوء لنا قوله تعالى « وان كنتم جنبا فاطهروا » فإنه أمر بتطهير جميع البدن إلا أن ما تعذر إيصال الماء إليه للحرج خارج ولم يجب غسلهما فى الوضوء لأن المأمور به فيه غسل الوجه والمواجهة فيهما منعدمة وتقدم لك أن دليل الفرضية إذا تطرقت إليه الشبهة يكون فرضاً عملياً ودليل فرضية المضضة والاستنشاق فى الغسل تطرقت إليه الشبهة بمخالفة مالك والشافعى وغيرهما لذا فحينئذ يكون غسلهما فرضاً عملياً فلا يكفر جاحده .

(ثانياً) غسل ثقب القرط ، ولا بد من تحريكه ان غلب على ظنها أن الماء لا يصل بدون هذا التحريك ، وان لم يكن القرط فى الثقب ، فان غلب على ظنها أن الماء يصل من غير تكلف فلا تتكلف فى إيصاله وإلا تكلفت وأوصلت الماء ، وان انضم الثقب بعد نزعهِ وصار بحال ان أمرت الماء عليه يدخله وان غفلت لا يدخل افترض مرور الماء ولا تتكلف فى إدخال شيء سوى الماء من خشب أو نحوه ، وان كان فى أصبعه خاتم ضيق يفترض تحريكه ليصل الماء تحته ، ولا يجب على الأقلف إدخال الماء داخل القلفة للحرج فلها حكم الباطن فى الغسل وحكم الظاهر فى انتقاض الوضوء بخروج الماء إليها احتياطاً ، والسرّة والأذن يجب إيصال الماء إليهما إن لم يصل بنفسه كما يجب إيصال الماء إلى فرجها الخارج ولا يجب أن تدخل الأصبع فى قبلها .

(ثالثاً) يفترض غسل الشارب والحاجب واللحية والرأس يفترض غسل ذلك

كله بشرة وشعرا ، ويجب إيصال الماء إلى داخل اللحية وأصولها لعدم الحرج وتحقيقا للبالغة المطلوبة بالنص ، كما يفترض على الرجل أن يحل ضفيرته لو كانت له ضفيرة ، أما المرأة فقد كان مقتضى النص أيضا وجوب حل ضفيرتها لكن رخص عدم التقض لها تيسيرا لما روى مسلم في صحيحه عن أم سلمة قالت : « قلت يا رسول الله انى امرأة أشد ضفر رأسى أفأنقضه لغسل الجنابة فقال لا إنما يكفيك أن تحثى على رأسك ثلاث حثيات ، ومقتضاه عدم وجوب إيصال الماء إلى أصول الشعر لكن المذهب أنه يجب لحديث حذيفة الذى ذكره القاضى عياض قال كان حذيفة يجلس إلى جنب امرأته إذا اغتسلت ويقول يا هذه أبلغنى الماء أصول شعرك وشئون رأسك ، والمفهوم من حديث أم سلمة أن شعر المرأة لو كان منقوضا يفترض غسله لأنه لا حرج فى غسله حينئذ ، أما ذوائب شعرها فلا يجب غسلها لأثر حذيفة المتقدم ، وروى الحسن عن أبى حذيفة أنها تبل ذوائبها ثلاثا مع كل بلة عصرة والذى تأخذ به الأول وبالجملة فركن الغسل الذى لا يقوم إلا به إسالة الماء على جميع ما يمكن إسالاته عليه من غير حرج فلو بقيت لمعة لم يصبها الماء لا يتم الغسل وان كانت يسيرة وليس ذلك من مفهوم الركن فلو أفاض الماء فوصل إلى جميع بدنه ولم بمسسه يده أجزأه عند الجمهور إلا مالكا والمزنى فانهما شرطاه فى الغسل قياسا على الوضوء ويعارض هذا القياس حديث عائشة وميمونة فى صفة غسله عليه السلام حيث لم يذكر فيهما ذلك ، ولا قياس مع النص ، والأمر فى المقدس عليه وهو اغسلوا فى الوضوء هين فان اللغة تقول غسله العرق والمطر ولا يفهم أحد ذلك من ذلك فلا بد من دليل خارجى على شرطية ذلك فى غسل أعضاء الوضوء ولم يوجد بعد .

سنن الغسل

يسن فى الغسل ما يأتى :

أولا — غسل يديه فى ابتدائه بعد التسمية والنية بقلبه لأن اليد آله التطهير فيبدأ بتظيفها ولما روى البخارى عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ،

ثانيا - غسل فرجه ونجاسة حقيقية ان كانت عليه ، أما غسل الفرج فلا لأنه مظنة النجاسة ، وأما غسل النجاسة فلثلاثا تكثير بالماء وقد روى البخارى عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت « توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجله وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ثم أفاض عليه الماء ثم نحى رجله فغسلهما ، ويؤخذ من هذا الحديث سنية الوضوء قبل الغسل وهو كذلك عند الجمهور ، وخالف داود فقال بالوجوب ، واختلفت الرواية في مسح الرأس عندنا فروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يمسح للزوم غسلها فلا معنى للمسح ، وظاهر الرواية أنه يمسح اعتدادا بلفظ الحديث « وضوءه للصلاة » وبه تأخذ .

ثالثا - تثليث الغسل المستوعب جميع البدن بأدنا بالرأس ثم بمكبته اليمين ثم باليسر وتثليث الغسل المذكور في بعض ألفاظ حديث ميمونة .

رابعا - غسل رجله بعيدا عن مستنقع الماء لحديث ميمونة المتقدم ، وأن لم يكن في مستنقع الماء فلا يؤخر غسل قدميه لحديث عائشة في كيفية غسله صلى الله عليه وسلم حيث لم تذكر فيه تأخير غسل القدمين لخصائمه على هذا جمعا بينه وبين حديث ميمونة .

الجنابة

تتكلم أولا على ما ثبت به الجنابة وثانيا على الأحكام المتعلقة بها .

(أما الأول) فالجنابة تثبت بأمور بعضها يجمع عليه وبعضها يختلف فيه ، أما المجموع عليه فثلاثة : « الأول » خروج منى من مقره بشهوة من غير أيلاج بأى سبب حصل الخروج من لمس أو نظر أو احتلام ، والشهوة شرط عند أئمتنا وبه قال مالك وأحمد ، وقال الشافعى ليست بشرط واستدلوا له بقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الماء من الماء ، أى الاغتسال من الانزال وهو منقول عن محمد وزفر ، وأنا قوله تعالى « وإن كنتم جنبا فاطهروا » والجيب في اللغة اسم لمن قضى شهوته فكان وجوب الطهارة معلقا بالجنابة لا بخروج المنى ، والحديث محمول على الخروج عن شهوة وإنما حمل على هذا لأن العام إذا لم يمكن اجراؤه على العموم يراد أخص الخصوص لتيقنه . وهذا يمنع اجراؤه على العموم

لأنه لا يجب الغسل بأنزال المذى والودى والبول بالاجماع والانزال عن شهوة مراد بالاجماع فلا يكون غيره وهو انزال المني لاعتباره شهوة مراداً ثم اتفق أئمتنا على أنه لا يجب الغسل إلا إذا انفصل الماء عن مقره من الصلب بشهوة واختلفوا في أنه هل يشترط مقارنة الشهوة للخروج فعند أبي يوسف نعم وعند أبي حنيفة ومحمد لا ، وجه قول أبي يوسف أن وجوب الغسل متعلق بانفصال المني وخروجه معا وقد شرطت الشهوة عند انفصاله فتشترط عند خروجه ، ولها أن الوجوب يتعلق بالانفصال والخروج جميعاً لأنه بمجرد الانفصال لا يجب الغسل اتفاقاً فبالنظر إلى وجود الشهوة حالة الانفصال يجب وبالنظر إلى عدمها حالة الخروج لا يجب فوجب الغسل من وجه دون وجه فقالا بالغسل احتياطاً في باب العبادات وثمرة الخلاف تظهر في ثلاث مسائل (١) من احتلم فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج المني يجب الغسل عندهما خلافاً له (٢) إذا نظر إلى امرأة بشهوة فزال المني عن مكانه بشهوة فأمسك ذكره حتى انكسرت شهوته ثم سال بعد ذلك لاعتبار دفع فهو على هذا الاختلاف (٣) الجماع إذا اغتسل قبل أن يبول أو ينام ثم سال منه بقية المني من غير شهوة يعيد الاغتسال عندهما خلافاً له ، أما لو خرج بقية المني بعد البول أو النوم أو المشي فلا يجب الغسل عند أئمتنا جميعاً لأنه مذى وليس بمنى لأن البول والنوم والمشى كل ذلك يقطع مادة المني الزائل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني زائلاً عن مكانه بغير شهوة ، ونأخذ بقول أبي يوسف إذا كان في بيت انسان واحتلم ويستحي من أهل البيت أو خاف أن يقع في قلبهم ريبة ، وفي غير هذه الصورة نأخذ بقولهما .

(وأما الثاني) فهو لإيلاج حشفة أو قدرها في قبل أو دبر شخص يجامع مثله وإن لم ينزل ، ويجب الغسل حينئذ على الفاعل والمفعول لما روى مسلم عن أبي هريرة « إذا جالس بين شعبها الأربع وجهدها فقد وجب الغسل وإن لم ينزل » ولأن مناط الغسل هو الجنابة والجنابة هي تلك الحالة فقد قال الامام الشافعي رضى الله عنه : إن كلام العرب يقتضى أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن فيه إنزال .

ونفس الانزال قد يتغيب عن بصره ، وقد يخفى عليه لقلته فيقام الايلاج مقامه ، لإكمال السببية فيه لأنه سبب لخروج المني غالباً ، والتقييد يجامع مثله احتراز عن وطء

الصغيرة (١) إذ لا غسل فيه إلا بالانزال ، لأن وصف الجنابة متوقف على خروج المني ظاهراً أو حكماً عند كمال سببه مع خفاء خروجه وفي الصغيرة ونحوها لم يكن الأيلاج سبباً كاملاً لانزال المني لعدم الداعية إليه فلم يوجد انزال المني حكماً كما أن الفرض أنه لم ينزل المني ظاهراً وقال الشافعي وأحمد عليه الغسل في وطء الصغيرة وإن ينزل لعموم قوله صلى الله عليه وسلم : إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل ، .

والمختلف فيه نوعان :

الأول — أن يفصل المني بشهوة ويخرج من رأس الذكر لا بشهوة وتقدم الكلام عليه .

الثاني — إذا استيقظ فوجد على فراشه بللاً على صورة المني ولم يتذكر الاحتلام فعليه الغسل في قول الطرفين احتياطاً قياساً على ما إذا تذكر الاحتلام ورأى ماء رقيقاً حيث يجب الغسل اتفاقاً لاحتمال أنه منى رقيق بالهواء ، وقال مجاهد وقتادة لا غسل عليه حتى يتيقن بالماء الدافق وهذا رأى أبي يوسف لأن اليقين بقاء الطهارة فلا يزول بالشك وقوله أقيس وقولها أحوط وبه نأخذ ، فعلى هذا لو يتيقن أنه منى فعليه الغسل مطلقاً تذكر الاحتلام أو لا ، وكذا يجب الغسل اتفاقاً إذا تذكر الاحتلام وشك في أنه منى أو منى أو منى أو ودى أو منى أودى احتياطاً في العبادات ، ولا يجب الغسل اتفاقاً إذا يتيقن أنه ودى تذكر الاحتلام أو لا ، أو شك أنه منى أو ودى ولم يتذكر الاحتلام ، ولا يجب الغسل إجماعاً إذا تذكر ولم يجد بللاً ، والمرأة كالرجل في جميع صور الاحتلام فعن عائشة رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد البلل ولم يذكر احتلاماً قال يغتسل وعن الرجل يرى أنه قد احتلم لا يجد بللاً قال لا غسل عليه قالت أم سليم والمرأة ترى ذلك أعليها غسل ؟ قال نعم النساء شقائق الرجال ، أخرجه أبو داود والترمذي .

(١) والمراد الصغيرة التي لا يجمع مثلها وهي بنت ست مطلقاً أو بنت سبع أو ثمان إذا لم تكن ضخمة .

أحكام الجنابة

يحرم على الجنب ما يأتي

أولاً - كل ما يحرم فعله على المحدث يحرم على الجنب من طريق الأولى لأن الجنابة أغلظ المحدثين .

ثانياً - يحرم على الجنب قراءة القرآن لما أخرج أبو يعلى من حديث علي عليه السلام قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال هكذا لمن ليس بجنب فاما الجنب فلا ولا آية ، وإنما تحرم القراءة بقصد التلاوة فأما إذا لم يقصد التلاوة بأن قال باسم الله لا فتتاح الأعمال تبركاً أو قال الحمد لله للشكر فلا بأس به لأنه من باب ذكر الله تعالى والجنب غير ممنوع منه ، ونو قرأ الفاتحة على وجه الدعاء أو شيئاً من القرآن الذى فيه معنى الدعاء ولم يرد القرآنية فلا بأس به قال المحدثون لا أفتى به وأن روى عن الإمام لأن الفاتحة لم تزل قرآناً لفظ ومعنى معجزاً متحدى به بخلاف نحو الحمد لله .

ثالثاً - يحرم على الجنب دخول المسجد لغير ضرورة سواء دخل للجلوس أو للعبور لما روى ابن ماجه عن ام سلمة قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم صرحه هذا المسجد فنأدى بأعلى صوته إن المسجد لا يحل لخاص ولا جنب ، والشافعى وأصحابه أباحوا العبور محتجين بقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً ألا عابرى سبيل حتى تغسلوا ، وعابر السبيل المجتاز فى المسجد وهو مروي عن ابن عباس فيكون معنى الآية على هذا : لا تقربوا مواضع الصلاة وهى المساجد فى حال الجنابة إلا أن تكونوا مجتازين فيها من جانب إلى جانب ، ولنا ما تقدم من الحديث ، وأما الآية الشريفة فقد قال على وابن عباس وابن جبير ومجاهد والحكم وغيرهم : عابر السبيل هو المسافر فعنى الآية : لا تقربوا الصلاة حال كونكم مجنبيين إلا فى حال السفر فإنه يجوز لكم أن تصلوا بالتيمة ، والحل على هذا أولى لأن الصلاة فيه تكون باقية على معناها الحقيق يدل على ذلك قوله تعالى : وأنتم

(٢ - ٣)

سكارى ، قال مشايخنا لو احتمل في المسجد ندب له التيمم في الحال ويخرج بسرعة ، ولو اضطر للبقاء فيه بسبب خوف وجب التيمم .

إسلام الكافر جنبا

الكافر إذا أسلم وهو جنب ففي رواية لا يجب عليه الغسل لأنه غير مخاطب بالفروع ولم يوجد بعد الإسلام جنابة ، وفي رواية يجب الغسل لبقاء صفة الجنابة السابقة بعد الإسلام وبهذه الرواية نأخذ ، فقد روى أبو داود من حديث قيس بن عاصم قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر ، وبه قال أحمد ، ولو حاضت الكافرة وانقطع حيضها ثم اسلمت فلا غسل عليها والفرق أن صفة الجنابة باقية بعد الإسلام فكأنه أجنب بعده ، والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يوجد بعد الإسلام ولذا لو اسلمت حائضا ثم طهرت وجب عليها الغسل .

شروط ماء الطهارة

يشترط في ماء الطهارة للوضوء والغسل أربعة شروط :

(الأول) أن لا يكون بمائع من المائعات كالخل والعصير واللبن والنبيد ، وروى محمد عن أبي حنيفة أن المتوضئ أن لم يجد إلا نبيد^(١) التمر فإنه يتوضأ به ويتيمم ، وسند هذه الرواية من السنة ضعيف فإن حكاية أن الرسول صلى الله عليه وسلم طلب من ابن مسعود في ليلة خرج فيها لمقابلة جن يدعوهم للإسلام ماء للوضوء فلم يجد معه إلا نبيداً فتوضأ به ، هذه الحكاية لم تثبت فلذا عدل أبو حنيفة عن هذا الرأي ووافقه أبو يوسف والثلاثة لما روى أبو داود : الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء إلى عشر سنين ، والرواية المعدول عنها قال بها الحسن

(١) المراد به الماء الذي فيه تيمزات حتى صار حلوا ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق .

والأوزاعي الأوزعي ، وقال عكرمة النيز وضوء من لم يجد الماء ، وقال إسحاق النيز حلوا أحب إلى من التيمم وجمعهما أحب إلى .

(الثاني) أن يكونا بالماء المطلق هو ما تتسارع إليه افهام الناس عند الاطلاق كان يقال : هذا ماء ، فينصرف ذهن الناس إلى ماء الأنهار والعيون والآبار والبحار والأمطار ولومشما ، وبناء على ذلك لو كان الماء مقيدا لا يجوز به رفع الحدث ، ويصير الماء مقيدا إذا خرج عن طبيعته من الرقة والسيلان ، وذلك بأحد أمرين (١) كإلزام الامتزاج (٢) غلبة الممتزج ، أما كإلزام الامتزاج فبأحد أمرين : أما بالطبخ بشيء طاهر لا تقصد به المبالغة في التنظيف ، كالماء الذي طبخت به الملوخيا أو الخبيزة أو الفول لأن الماء حينئذ يصير مرقا لا ماء ، وأما بخروجه من اثبات كماله اعتصر من شجر أو ثمر ، ولو خرج بنفسه من غير عصر فكذلك كالماء الذي يسيل من الكروم ، وأما غلبة الممتزج فتكون بالاختلاط من غير طبخ ولا تشرب نبات ، وهذا المخالط أما أن يكون جامدا أو مائعا ، فإن كان جامدا فإدام الماء باقيا على الرقة والسيلان بأن كان ينصرف من الثوب ويجرى على الأعضاء فالماء هو الغالب وحينئذ تجوز به الطهارة ، فيجوز الوضوء والغسل بماء اختلط بصابون أو زهرة ، أو بعض الألوان التي تغطي بها الجدران والأخشاب مادام الماء باقيا على الرقة والسيلان ، لما روى البخاري ومسلم من حديث ابن عباس « اغسلوه بماء وسدر » ، قاله في محرم وقصته ناقته فأت ، وروى مالك في الموطأ من حديث أم عطية « اغسلنها بماء وسدر » ، قاله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته ، والغسل بالماء والسدر لا يتصور إلا بخلط السدر بالماء أو بوضعه على الجسد وصب الماء عليه وكيفما كان فلا بد من الاختلاط والتغير ، وروى النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قد اغتسل يوم الفتح في قصعة فيها أثر العجين ، والماء بذلك يتغير ولم يعتبر بالدلوية وقال الثلاثة وإسحاق أن الماء المخالط لشيء يمكن حفظ الماء عنه متى غير الطاهر أحد أوصافه يصير مقيدا لأنك تقول ماء الصابون مثلا ويقول أئمتنا أن المخالط المغلوب لا يسلب الاطلاق لغة بدليل ما تقدم من الأحاديث ، وأن كان مائعا فأما أن يكون مخالفا للماء في الأوصاف كلها من اللون والطعم والرائحة أو مخالفا في بعض هذه الأوصاف أو غير مخالف للماء في وصف من الأوصاف كالماء

المستعمل على رواية طهارته وكغيره من المائعات التي لا تخالف الماء في الوصف كما ورد .
نقطع الرائحة مثلاً فإنه تعتبر الغلبة فيه بالأجزاء فإن اختلط رطلان من الماء المستعمل برطل من المطلق لا يجوز به الوضوء وبعبارة أخرى ، وأن كان مخالفاً له في وصف أو وصفين يخرج عن الإطلاق بظهور ذلك الوصف الواحد أو بظهور أحدهما في ذى الوصفين مثال ذى الوصف الواحد بعض البطيخ الذى ماؤه أبيض ، ومثال ذى الوصفين اللبن فلو خالط الماء اللبن فإن ظهر لون اللبن أو طعمه لم يجوز الوضوء وإلا جاز وأن كان مخالفاً له في كل الأوصاف كالخلل فإن غير الثلاثة أو أكثرها لا يجوز الوضوء به وإلا جاز .

(الثالث) أن يكونا بالماء الطاهر فلا يجوز الوضوء والغسل بالماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة قليلاً كان الماء أو كثيراً جارياً أو غير جار وعلى هذا إجماع المسلمين قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على أن الماء الثقيل إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت للماء طعماً أو لوناً أو ريحاً فإنه نجس مادام كذلك فإن لم يتغير أحد أوصافه بالنجاسة فيما أن يكون الماء قليلاً أو كثيراً فإن كان قليلاً تنجس الماء عند أئمتنا روى ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعى وإسحاق وأحد الروايتين عن أحمد فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الأناء من ولوغ الكلب وإراقة سوره ولم يفرق بين ما تغير وما لم يتغير مع أن الظاهر عدم التغير وذهب مالك إلى أن الماء إذا تغير أحد أوصافه صار نجساً روى ذلك عن حذيفة وابن هريرة وابن عباس والحسن وهو مذهب الثورى وابن المنذر وروى أيضاً عن الشافعى وأحمد وحجتهم ما روى ابن ماجه عن أبى أمامة الباهلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه » وضعف هذا الحديث أبو حاتم الرازى لأنه من رواية راشد بن سعد وهو متروك الحديث والذي صح من هذا الخبر ما روى أبو داود والترمذى من حديث الحدرى « قيل يا رسول الله أتتوضأ من بئر بضاعة ؟ وهى بئر يلقى فيها الخيض ولحوم الكلاب والتبن ، فقال صلى الله عليه وسلم « الماء طهور لا ينجسه شيء » فليس في الحديث استثناء ، وأنا نعمل به لأن ماء بئر بضاعة كان جارياً في البساتين وكان يطرح فيها من

الانجاس مالا يغير لها لونا ولا ريحا ولا طعما . والدليل على أنه كان جاريا أن الماء الراكد إذا وقع فيه عذرة الناس والجيف والمخاض والتن تغير طعمه وريحه ولونه فيتنجس بذلك اجماعاً وإما الماء الكثير الذى لم يتغير أيضا فلا ينجس واختلف الفقهاء فى الحد الذى يصير به الماء كثيراً ، أما الشافعى وأحمد فحداهما بالقلتين وحجتهما ما روى أصحاب السنن الأربعة عن ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون فى الفلاة وما ينبو به من السباع والدواب فقال : « إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث ، ولكن هذا الحديث مضطرب سندا ومننا والقلة فى نفسها مجحولة فأنها مشتركة يقال على الجرة والقربة ورأس الجبل وبالغ ابن تيمية فى تضعيفه فلما لم يصح عن الرسول صلى الله عليه وسلم تقدير للكثرة — كما قال أبو داود : لا يكاد يصح لواحد حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فى تقدير الماء الكثير — رجع أئمتنا فى التقدير إلى الدلائل الحسنة دون الدلائل السمعية فقالوا حدا لكثرة والقلة نظر الانسان وغلبة ظنه ، فكل ما يتقنا فيه جزءا من النجاسة أو غلب على الظن ذلك لا يجوز الوضوء به سواء كان الماء جاريا أولا ، وقد رسم السلف الطريقة العملية التى يتبين بها نجاسة الماء وعدم نجاسته بناء على اعتبار غلبة الظن فقالوا إذا كان الماء بحال لوحرك جانب منه يتحرك الجانب الآخر فهو قليل وإن كان لا يتحرك الجانب الآخر فهو كثير .

هذا حكم الماء الراكد ، أما حكم الماء الجارى لحكم الغدير العظيم إذا وقعت فيه نجاسة فأن ظهر أثرها تنجس وإلا فلا لأن النجاسة لا تستقر مع جريان الماء فلما لم يظهر أثرها علم أن الماء ذهب بعينها فلم تبق موجودة فجاز استعمال الماء ، ولم يجز الاستعمال عند وجود الأثر لأنه دليل وجود النجاسة ، فلو أن إنسانا بال فى ماء جار أرمى فيه خمرأ أو دما جاز لآخر أن يتوضأ من أسفله مالم ير الأثر .

« الأناء المتوهم نجاسته ، يتوضأ من الحوض الذى يخاف أن يكون فيه قدر قبل أن يسأل لأن الأصل فى الماء الطهارة فعليه التمسك به حتى يتبين له غيره وليس عليه أن يسأل عنه بدليل أن عمر رضى الله عنه أنكر على عمرو بن العاص سؤاله بقوله : يا صاحب الحوض لا تخبرنا فانا نرد على السباع وترد علينا ، أخرجه مالك .

(الرابع) أن يكون الماء طهوراً فلا يجوز الوضوء والغسل بالماء المستعمل خلافاً لمالك في إحدى الروايتين عنه وحجته حديث أبي امامة « أن الماء طهور لا ينجسه شيء ، قلنا : أن هذا الحديث مخصص بحديث الصحيحين » لا يولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة ، فإن التسوية في المنع بين البول والاعتسال تدل على أن الاعتسال يفسد الماء وعلى هذا أكثر العترة وأحمد والليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنه

« متى يصير الماء مستعملاً » يصير الماء مستعملاً عند الشيخين بإزالة الحدث أو إقامة عمل يتقرب به إلى الله ، وعند محمد بإقامة القرية لا غير وعند زفر والشافعي بإزالة الحدث لا غير ، وأصل هذا الخلاف أن تغير الماء عند محمد باعتبار إقامة القرية به لا باعتبار تحول نجاسة حكيمة إليه وعند الشيخين تغير الماء باعتباره أنه تحول إليه نجاسة حكيمة وقد يرتفع الحدث وتوجد القرية ولا يكون الماء مستعملاً للضرورة ورفع الحرج قالوا ، لو ادخل جنب أو حائض أو محدث يده في الإناء قبل أن يغسلها وليس عليها قدر أو شرب من الإناء ناوياً رفع الحدث فقاعده الشيخين أن يفسد الماء وفي الاستحسان لا يفسد ، وجه القياس أن الحدث زال عن يده بإدخالها في الماء وكذا عن شفته فصار مستعملاً ، ووجه الاستحسان ما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها إنها قالت « كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من أناء واحد وربما تختلف أيدينا فيه » وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها « إنها كانت تشرب من أناء وهي حائض وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب من ذلك الإناء وكان يتبع مواضع فمها جبالها ، ولأن التحرز عن إصابة الحدث والجنابة والحيض غير ممكن وبالناس حاجة إلى الوضوء والاعتسال والشرب وكل واحد لا يملك الإناء الصغير ليغترف الماء من الإناء العظيم فيحتاج إلى الاعتراف باليد فلو لم يسقط اعتبار نجاسة اليد والشفة لوقع الناس في الحرج ، فلو ادخل رجله في الماء يفسده لانعدام الحاجة إليه ولو ادخله في البئر لم يفسده ذكره أبو يوسف في الإملاء لأنه يحتاج إلى ذلك في البئر لطب الدلو فجعل عفواً ولو ادخل في البئر أو الإناء بعض جسده سوى اليد أو الرجل أفسده لأنه لا حاجة إليه

وقت ثبوت الاستعمال — المذهب أنه مادام الماء على العضو فإنه لا يصير الماء مستعملاً فإذا زال عنه صار مستعملاً وإن لم يستقر في مكان وكان القياس أن تصير الماء مستعملاً بمجرد ملاقاته العضو لوجود سبب الاستعمال ولكن الشارع لم يعطه حكم الاستعمال إلا بعد الانفصال وإلا لكان كل جزء من العضو محتاجاً للماء جديد وفيه من الحرج ما فيه ، وذهب سفيان الثوري وإبراهيم النخعي وأبو حفص الكبير وظهر الدين المرغيناني إلى أنه لا يصير مستعملاً ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك لأننا لو قلنا الاستعمال بمجرد الانفصال لتنجس ثوبه على القول بنجاسة الماء المستعمل وفي ذلك حرج ، ويرد عليهم بأنه لا حرج لأن ما يصيب ثياب المتوضئ معفو عنه بالاتفاق .

صفة الماء المستعمل — ظاهر الرواية أن الماء المستعمل لا يجوز التوضوء به ولم يذكر فيها إنه طاهر أو نجس ولذا لم تثبت مشايخ العراق اختلافاً بين أئمتنا في صفته فقالوا طاهر غير طهور (١) وحقق الخلاف مشايخ بلخ فقالوا روى محمد بن أبي حنيفة أنه طاهر غير طهور ، وروى أبو يوسف والحسن بن زياد أنه نجس غير أن الحسن روى النجاسة الغليظة وبه أخذ ، وروى أبو يوسف أنه نجس نجاسة خفيفة يقدر فيه بالكثير الفاحش وبه أخذ ، وجه قول أبي يوسف والحسن أن الحدث الحكمي أغلظ من النجاسة العينية وإزالة النجاسة العينية بالماء تنجسه فإزالة الحكمية تنجسه بالأولى ، أما إنه أغلظ فلائنه يعني عن القليل من الحقيقة دون الحكمية ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة ، فإنه قرن بين الغسل فيه والبول ثم البول ينجسه فكذلك الغسل ، ثم أن أبا يوسف جعل نجاسته خفيفة لعموم البلوى فيه لتعذر صيانة الثياب عنه ولكونه محل اجتهد فأوجب ذلك خفة في حكمه ، وعلى رواية الحسن التقدير فيه بالدرهم ، ورواية التغليظ رواية شاذة غير مأخوذة بها ، أما وجه رواية محمد وهي اختيار المحققين من مشايخ ما وراء النهر وبها نأخذ ما روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث جابر قال : مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يعوداني فوجداني قد اغشى على فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على فاقت ، وفي البخاري أيضاً أن الناس كانوا يتمسحون بوضوء رسول

(١) طاهر أى في نفسه بحيث لو أصاب الثوب لا ينجسه غير طهور أى غير رافع للحدث

الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه أنه إذا توضأ كادوا يقتلون على وضوئه ، والتبرك بالنجس لا يكون ، والماء المستعمل عند مالك طاهر وطهور وهو قول والحسن البصرى والزهرى والثورى وأبى ثور عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة على أن الماء طهور ما لم يتغير ، والحجة عليهم ما تقدم .

حكم الماء المستعمل — أما على القول بالنجاسة فلا يجوز استعماله أصلاً وعلى القول بالطهورية يجوز استعماله في كل شيء وعلى القول بالطهارة يجوز استعماله للشرب والعجين والطبخ وإزالة الخبث ، هذا ومع أن الماء المستعمل طاهر عند محمد لكن لا يجوز إزالة النجاسة الحقيقية به عنده لأنها لا تجوز عنده إلا بالماء المطلق .

موت الحيوان في المائع القليل : —

الحيوان أما أن يكون له دم سائل أو لا يكن ، فإن لم يكن له دم سائل كالذباب والزنبور والعقرب والسمك والجراد ونحوها فهذا لا ينجس بالموت ولا ينجس ما يموت فيه من المائع كالخل واللبن والعصير ومثل المائع الماء في الحكم ، قال ابن المنذر لا أعلم في ذلك خلافاً إلا ما كان من أحد قول الشافعي من أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء قال بعض أصحابه : هو القياس ، وحجة الجمهور أن نجاسة الميت ليست لعين الموت فإن الموت موجود في السمك والجراد ولكن لما فيه من الدم والأشياء السابقة ونحوها لادم فيها فلا تنجس الماء والمائع وإن كان له دم سائل فإنه ينجس بالموت وينجس ما يقع فيه ماء أو غيره لأن الحيوان ذا الدم المسفوح إذا مات خرج الدم من مجاريه وانتشر في جميع أجزائه فنجسها والمائع يفسد بمجاورة النجس لأن الأصل أن ما جاور النجس نجس بالشرع لحديث البخارى في الفأرة تموت في السمن الجلامد يقور ما حولها ويلقى وتوكل البقية فقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بنجاسة جوار النجس .

أحكام السور

السور مهموز العين بقية الماء التي يبقها الشارب في الأناة أو الحوض والسور أربعة أنواع .

النوع الأول — طاهر متفق على طهارته وهو سور الآدى وما كول اللحم والفرس
أما سور الآدى فلقوله تعالى « ولقد كرمنا بنى آدم ، ولأن لعبابه متولد من لحم طاهر
وإنما لا يؤكل تكريما ، ثم لا فرق بين الجنب وغيره والحائض والنفساء والصغير
والكبير والمسلم والكافروا والذكر والانثى إلا شارب الخمر من ساعته فإن سوره
نجس لنجاسة فيه فلو مكث قدر ما يغسل فيه بلعابه ثم شرب لا ينجس ما شرب منه ،
وسور ما يوكل لحمه طاهر للعلة المتقدمة ، وأما الفرس فظاهر الرواية عن أبى حنيفة
الطهارة من غير كراهية لأن لعبابه متولد من اللحم وهو طاهر ، وحرمة لحرمة
كالآدى لكونه آلة الجهاد بدليل أن لبنه حلال بالاجماع ، وفي رواية الحسن أنه
مكروه كالحمة .

النوع الثانى — متفق على نجاسته عندنا وهو سور الكلب والخنز يروسياع الوحش
وروى عن مالك طهارة سور الكلب وحجته فى ذلك القياس والأثر أما القياس فهو
أنه لما كان الموت من غير ذكاة سبب نجاسة عين الحيوان بالشرع وجب أن تكون
الحياة هى سبب طهارة عين الحيوان وإذا كان ذلك كذلك فكل حى طاهر العين وكل
طاهر العين فسوره طاهر ، وأما الأثر فنه ما روى البخارى : كانت السلاب تبول
وتقيل وتدبر فى المسجد فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفى مثل هذه الحالة
الغالب أن لعبابه يصل إلى بعض أجزاء المسجد فإذا أقر الرسول صلى الله عليه وسلم
ذلك ولم يأمر بغسله علم أنه طاهر ومنه ما روى البخارى أيضا « إذا أرسلت كلبك
المعلم فقتل فكل ، قال ما لك كيف يؤكل صيده ويكون لعبابه نجسا ؟ ، وحجة أئمتنا
ما أخرج الدارقطنى باسناد صحيح من حديث عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن
أبى هريرة قال « إذا ولغ الكلب فى الأناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات ، وأخرج
ابن عدى فى السكامل عن الحسين بن على الكرايىسى قال حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا
عبد الملك عن عطاء عن أبى هريرة : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا ولغ
الكلب فى أناء أحدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات ، ورواية السبع أخذ بها الشافعى
وأحمد ولكن لما اضطربت رواية العدد أخذنا بالقياس فإذا كان الأناء يغسل من بوله

ثلاث مرات فيغسل من سوره كذلك فثأنه شأن جميع النجاسات .
وسور الخنزير نجس لنجاسة عينه بنص القرآن قال تعالى : وألحم خنزير يرفانه
رجس ، والرجس النجس .

وأما سباع الوحش فسورها نجس لنجاسة لعابها المتولد من لحمها النجس قال ابن
قدامة ولأن السباع والجوارح الغالب عليها أكل الميتات والنجاسات فتنجس أفواها
ولا يتحقق وجود مطهرها فيلغى أن يقضى بنجاستها كالكلاب ، ورخص في سورها
الحسن وعطاء والزهرى ويحي الأنصارى وبشير ابن الأشج وأبو الزناد وما لك
والشافعى وابن المنذر لما رواه البيهقى والدارقطنى عن جابر قال : قيل يا رسول الله أتوضأ
بما أفضلت الحرم ؟ قال : نعم وبما أفضلت السباع كلها ، وهذا الحديث ضعفه النووى
فرجع أئمتنا إلى القياس .

النوع الثالث — مكروه وهو أربعة

١ — سور الهرة وذهب أبو يوسف والشافعى إلى عدم الكراهة لما روى
أبو داود والترمذى وابن حبان فى صحيحه والحاكم فى المستدرک وابن خزيمة فى صحيحه
عن كبشة بنت كعب وابن مالك وكانت تحت أبى قتادة قالت دخل عليها أبو قتادة
فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الأناة حتى شربت ، قالت كبشة
فرأى أنظر إليه فقال اتعجبين يا بنة أختى ؟ فقلت نعم قال إن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : إنها ليست بنجس ، إنها من الطوافين عليكم والطوافات ، وحجة المذهب
أنه لا نزاع فى سقوط النجاسة المفاد بالحديث بعلة الطواف المنصوصة بحيث يتعذر
معه صون الأواني منها فللضرورة اللازمة من ذلك سقطت النجاسة إنما الكلام بعد
هذا فى ثبوت كراهية التنزيه وهو ما نأخذ بها لأنها لا تتحاشى النجاسة كما غمس الصغير
يده فيه ، ودليلنا عليه كراهة غمس اليد فى الأناة المستيقظ قبل غسلها والنهى عنه فى
حديث المستيقظ لتوهم النجاسة ، وهو موجود فى الهرة ثبتت كراهة سورها لذلك ،
ويحمل أصناف أبى قتادة الأناة على زوال ذلك التوهم ، بأن كانت بمرأى منه فى زمان
يمكن غسل فيها بلعابها ، ويكره أن تلحس الهرة كفى إنسان ثم يصلى قبل غسلها ،

أو يأكل من بقية الطعام الذي أكلت منه لإختلاط ريقها به ، ولو أكلت فأرة فشربت على فورها الماء تنجس ، كشارب الخمر إذا شرب الماء على فوره ، ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عند أبي حنيفة لنفسها فأها بلعابها ، وسور الهرة الوحشية نجس لعدم العلة وهو الطواف لأن العلة إذا كانت ثابتة بالنص وعرف قطعاً أن الحكم متعلق بها فالحكم يدور على وجودها .

٢ — سور الدجاجة المخلاة وكراهته تنزيهية أيضاً لعدم تمامها النجاسة فنقارها لا يخلو عن قدر ، وكذا البقر الجلالة والأبل الجلالة فلو حبست هذه الأشياء فلا كراهة .

٣ — سور سباع الطير كالصقر والبازي وهو مكروه تنزيهاً استحساناً والقياس نجاسته . لنجاسة لحمها حرمة أكلها كسباع البهائم وجه الاستحسان أن سباع الطير تشرب بالمنقار على سبيل الأخذ ثم الابتلاع والمنقار طاهر بذاته خال عن مجاورة النجس خلقة لأنه عظم جاف ليس فيه رطوبة فلا يجاور الماء بملاقاته نجاسة فيبقى طاهراً ، إلا أنا اثبتنا صفة الكراهة لأنها لا تحتز عن الميتة والنجاسة فكانت كالـدجاجة المخلاة وقال أبو يوسف رحمه الله في غير رواية الأصول أن ما يقع على الجيف من سباع الطير فسوره نجس لأن منقاره لا يخلو عن نجاسة عادة ، والجواب إنها كذلك منقارها بالأرض بعد الأكل وهو شيء صلب فيزول ما عليه بذلك فيطهر ، ولأننا لم نتيقن بالنجاسة فتثبت الكراهة دون النجاسة كما في الدجاجة المخلاة ، ويتأيد وجه الاستحسان بالعلة المنصوص عليها في الهرة فإن معنى البلوى يتحقق في سور سباع الطير لأنها تنقض من الهواء ولا يمكن صون الأواني عنها خصوصاً في الصحارى وعلى هذا فوجه الاستحسان الضرورة .

٤ — سور سواكن البيوت كالخية والفأرة والكراهة تنزيهية والقياس نجاسة سورها لنجاسة لحمها لكن سقطت النجاسة بعلة الطواف وبقيت الكراهة لتوهم النجاسة ثم محل كراهة سور هذه الأشياء المتقدمة في حال وجود غيره فإن لم يجد غيره وتوضأ به فلا كراهة .

النوع الرابع — سؤر الحمار والبغل واتفق أئمتنا في ظاهر الرواية عنهم أنه لا ينجس الثوب والبدن والماء ولا يرفع الحدث فإذا لم يجد غيره توضأ به وتيمم وصلى ، ومذهب أئمتنا هذا هو مذهب الثوري وقال به أحمد في رواية ، وإنما قلنا بأنه يضم إليه التيمم للتردد في الضرورة فإن الحمار يربط في الدور والأفنية فيشرب من الآواني وللضرورة أثر في اسقاط النجاسة كما في الهرة والفأرة إلا أن الضرورة في الحمار دون الضرورة فيهما لدخولها مضائق البيت بخلاف الحمار ولو لم تكن الضرورة ثابتة أصلاً كما في الكلب والسباع لوجب الحكم بالنجاسة لنجاسة لحمه ففي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحومها يوم خيبر ، ولو كانت الضرورة مثل الضرورة في الهرة والفأرة لوجب الحكم بإسقاط النجاسة فلما ثبتت الضرورة من وجه دون وجه تساقطت للتعارض فوجب المصير إلى الأصل والأصل هاهنا شيان الطهارة في جانب الماء والنجاسة في جانب اللعاب لأن لعبه نجس لنجاسة لحمه وليس أحدهما بأولى من الآخر فتوقف أئمتنا ورعا منهم عن الجزم بأحد الأمرين فبقى الماء في نظرهم طاهراً من وجه نجساً من وجه فقالوا بالتيمم احتياطاً ، وقال بطهارة سؤره الحسن وعطاء والزهرى ويحيى الأنصارى وكبير بن الأشج وربيعة وأبو الزناد ومالك والشافعي وابن المنذر وحجتهم ما أخرجه الشافعي والدا زفطنى والبيهقى في المعرفة وقال له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض كانت قوية بلفظ : أتتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال « نعم وبما أفضلت السباع » وقد نقل في الهداية نجاسة سؤرها عن أبي حنيفة فقال أنه نجس ترجيحاً للحرمة والنجاسة وبالأول نأخذ

عرق الحيوان — عرق كل حيوان كسؤره لأن السؤر مختلط باللعاب وهو والعرق متولدان من اللحم الاعرق الحمار فهو طاهر بالنص على خلاف القياس لما روى أنه صلى الله عليه وسلم ركب الحمار معروياً والحر حر مكة فلا بد أن يعرق حتماً فلما لم يغسله من ثوبه علمنا طهارته .

التيمم

معنى التيمم — التيمم شرعاً استعمال الصعيد في عضوين مخصوصين على قصد الطهارة بشرائط مخصوصة .

ركن التيمم — ركن التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين هذا قول أئمتنا وهو مذهب الشافعي ومالك في رواية والليث بن سعد ، وذهب عطاء والشعبي في رواية والأوزاعي في أشهر قوله وأحمد وإسحاق والطبري إلى أنه ضربة واحدة للوجه واليدين لما روى مسلم والبخاري في صحيحهما عن عمار بن ياسر قال : « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجنبت فلم أجد ماء فمترغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : إنما يكفيك أن تقول يديك هكذا ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة ثم مسح بالشمال على اليمن وظهر كفيه ووجهه . »

واحتج أئمتنا بما رواه الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين ، وروى أيضاً عن أjabر عن النبي صلى الله عليه وسلم « التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين ، وأخرجه البيهقي والحاكم من حديث إسحاق الحربي وقال هذا إسناد صحيح وقال الذهبي أيضاً إسناده صحيح . وروى الطحاوي من حديث قتادة عن الحسن أنه قال « ضربة للوجه والكفين وضربة للذراعين إلى المرفقين ، وروى عن إبراهيم وطاوس وسالم والشعبي وسعيد بن المسيب نحوه ورجح أئمتنا ما روى عن غير عمار لكثرة الاضطراب في حديث عمار ، ثم هل استيعاب العضوين بالتيمم من تمام الركن ؟ لم يذكر صريحاً في ظاهر الرواية ، لكن ذكر ما يدل عليه ففيها : إذا ترك ظاهر كفيه لم يجز ، ونص الكرخي على أنه إذا ترك من مواضع التيمم قليلاً أو كثيراً لا يجوز ، وذكر الحسن في المجرد عن أبي حنيفة أنه إذا يم الأكر جاز لأن هذا مسح فلا يجب فيه الاستيعاب كمسح الرأس ، ووجه ظاهر الرواية أن التيمم بدل عن الوضوء والاستيعاب من تمام الركنية فيه فكذا في البدل ، والأمر بمسح الوجه واليد في التيمم بعم الكل ، وعلى ظاهر الرواية يلزم تحليل الأصابع ونزع الخاتم وعلى رواية الحسن لا يلزم .

شرائط التيمم ثلاثة

(الأول) أن لا يكون واجداً للماء قدر ما يكفي الوضوء أو الغسل لقوله تعالى

« فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ، فقد شرط الله سبحانه عدم وجدان الماء لجواز التيمم كما شرطه صلى الله عليه وسلم بقوله فيما رواه البزار وصححه ابن اللقطنان « الصعيد وضوء المسلم وأن لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليقلق الله وليمس بشرته ،

ثم عدم الماء نوعان : عدم من حيث الصورة والمعنى ، وعدم من حيث المعنى فقط : أما العدم من حيث الصورة والمعنى فهو أن يكون الماء بعيداً عنه ، ولم يذكر حداً لبعده في ظاهر الرواية ، وقدره محمد بميل (١) فإن كان بينه وبين الماء ميل فصاعداً جاز التيمم والإفلا وذلك لأن التيمم شرع لدفع الحرج قال الله سبحانه وتعالى إثر آية التيمم « ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج ، ولا حرج فيما دون الميل ، هذا إذا كان يعلم بعد الماء ييقن أو بأكبر الظن أو أخبره بذلك رجل عدل ، فإن علم أن الماء قريب منه قطعاً أو ظاهراً أو أخبره عدل بذلك فلا يجوز له التيمم . لأن شرط جواز التيمم وهو عدم الماء لم يوجد ، ويجب عليه عند البعد الطلب الباء ولا يبلغ به ميلاً ، وروى عن محمد أنه يبلغ به ميلاً حتى لو خاف فوت الوقت ، والذي نأخذ به أن يطلب الماء قدر ما لا يضر بنفسه ورفقته بالانتظار ، ويجب عليه الطلب أيضاً إذا كان قريباً من العمران حتى لو تيمم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز صلاته لأن العمران لا يخلو عن الماء ظاهراً وغالباً والظاهر ملحق بالمتيقن في الأحكام ، ومن باب أولى يجب عليه الطلب في المصر . فلو تيمم قبله في المصر لم يجز بالاجماع ، أما بعد الطلب في المصر فالذي نأخذ به عدم جواز التيمم ، ولو كان بحضرته رجل يسأله عن قرب الماء فلم يسأله حتى تيمم وصلى ثم سأله فإن لم يخبره بقرب الماء فصلاته صحيحة ، وأن أخبره بقرب الماء تَوْضُأً وأعاد الصلاة ، فإن لم يكن بحضرته أحد يخبره بقرب الماء ولا غلب على ظنه أيضاً لا يجب عليه الطلب عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله يجب عليه أن يطلب عن يمين الطريق ويساره قدر غلوه . واحتج بقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا ، وهذا يقتضى سابقة الطلب فكان الطلب شرطاً ، ولنا أن الشرط عدم الماء وقد تحقق من حيث الظاهر إذا لمغازة لآما فيها غالباً بخلاف العمران ، ولأن الطلب لا يفيد إذا لم يكن على طمع من وجود الماء وربما ينقطع عن أحبابه فيلحقه

الضرر فلا يجب عليه الطلب ، وهذا لا ينافي أنه يستحب له ذلك إذا كان على طمع من وجود الماء . فان أبا يوسف قال في الأمالى سألت أبا حنيفة عن المسافر لا يجد الماء أبطل عن يمين الطريق ويساره ؟ قال إن طمع في ذلك فليفعل ولا يبعد فيضربا صحابه أن ينتظروه أو بنفسه إن انقطع عنهم .

وأما العدم من حيث المعنى لا من حيث الصورة — فهو أن يعجز عن استعمال الماء لما منع مع قرب الماء كالأمر الآتى بيانها .

(ا) إذا كان على رأس بر ولم يجد آلة الاستفاء يباح له التيمم لعدم وجدان الماء معنى فيدخل تحت النص .

(ب) إذا كان بينه وبين الماء عدو أو لص أو سبع أو حية يخاف على نفسه الهلاك إذا أتاه لأن إلقاء النفس في التهلكة حرام فيتحقق العجز عن استعمال الماء .

(ج) إذا خاف على نفسه العطش لأن الماء مستحق الصرف للرئى والمستحق كالمصروف فكان عادما للماء معنى .

(د) خوف حدوث مرض أو اشتداده أو امتداده بغلبة الظن أو بقول طبيب مسلم حاذق عادل لقوله تعالى « وإن كنتم مرضى ، الآية » ، أباح التيمم للمريض مطلقا من غير فصل بين مرض ومرض إلا أن المرض الذى لا يضر معه استعمال الماء ليس بممراد فبقى المرض الذى يضر معه استعمال الماء مرادا بالنص ، ولو كان مريضا لا يضره استعمال الماء لكنه عاجز عن استعماله بنفسه وليس له خادم ولا مال يستأجر به أجير آيئنه على الوضوء اجزأه التيمم سواء كان فى المغازة أم فى المصر على ما هو ظاهر الرواية لأن العجز متحقق والقدرة موهومة فوجد شرط الجواز ، وروى عن محمد أنه إن كان فى المصر لا يجزئه التيمم إلا أن يكون مقطوع اليد لأن الظاهر أنه يجد أحدا من قريب أو بعيد يعينه فالعجز محتمل الزوال بخلاف مقطوع اليدين .

(هـ) لو أجنب فى ليلة باردة يخاف على نفسه الهلاك لو اغتسل ولم يقدر على تسخين الماء ولا على أجرة الحمام اجزأه التيمم فى قول أبى حنيفة ، وقال الصحابان أن

كان في المصر لا يجزئه لأن الظاهر في المصر وجود الماء المسخن والدفع فكان نادرا وهو ملحق بالعدم ، ولأبي حنيفة عدم تسليم هذه الندرة في حق الفقير والغريب ، والنادر يسبح التيمم بخوف السبع .

(و) أن يوجد مع رفيقه ماء حيث لا يجب عليه الطلب منه لأن الماء من أعز الأشياء في السفر فالظاهر عدم البذل ، وقال أبو يوسف عليه السؤال لأن الماء مبذول في العادة لقلة خطره فلم يعجز عن الاستعمال ، يسير لا يتيمم .

(ز) مسافر تيمم وفي رحله ماء لم يعلم به حتى صلى ثم علم اجزأه في قول الطرفين ولا يلزمه الإعادة ، وقال أبو يوسف لا يجزئه وتلزمه الإعادة وهو قول الشافعي ووجهه أنه نسي مالا ينسى عادة لأن الماء من أعز الأشياء في السفر لكونه سببا لصيانته نفسه عن الهلاك فكان القلب متعلقا به فالتحق النسيان له بالعدم ولأن الرحل موضع الماء حاجة المسافر إليه فكان الطلب واجبا فإذا يتيمم قبل الطلب لا يجزئه كما في العمران ، ولها أن العجز عن استعمال الماء قد تحقق بسبب الجهالة والنسيان فيجوز التيمم كما لو حصل العجز بسبب البعد أو المرض

(ج) المحبوس في المصر في مكان طاهر يتيمم ويصلى ثم يعيد إذا خرج في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه لا يعيد لأنه عجز عن استعمال الماء حقيقة بسبب الحبس فأشبهه العجز بسبب المرض ونحوه فصار الماء معدوما معنى في حقه فصار مخاطبا بالصلاة بالتيمم فالقدرة بعد ذلك لا تبطل الصلاة المؤداة كما في سائر المواضع وجه ظاهر الرواية أن العجز في الحال متحقق إلا أنه يتحمل الرفع فإن التيمم يقدر على رفعه إذا كان محبوسا بحق وإن كان بغير حق فهو قادر أيضا لأن الظلم لا يدوم في دار الإسلام فأمر بالصلاة لتوجه الأمر بالصلاة بالتيمم لأن احتمال الجواز ثابت بهذا القدر من العجز ، وأمر بالقضاء احتياطا لأن احتمال عدم الجواز ثابت لاحتمال أن المعتبر حقيقة القدرة دون العجز الحالي وأما المحبوس في مكان نجس لا يجد ماء ولا ترابا نظيفا فإنه لا يصلى عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يصلى بالإيماء ثم يعيد إذا خرج وهو قول الشافعي ووجهه إنه أن عجز

عن حقيقة الأداء فلم يعجز عن التشبه فيؤمر به ولا يحنف أن الطهارة شرط لأهلية أداء الصلاة ولا يتشبه بالمصلى إلا من قامت به الأهلية ألا ترى أن الحائض لا يلزمها التشبه في باب الصوم والصلاة لانعدام الأهلية .

(ط) الصلاة ثلاثة أنواع نوع لا يخشى فواتها لعدم توقعها كالنوافل ونوع يخشى فواتها كصلاة الجنازة والعيد ونوع يخشى فواتها وتقضى بعدها فالأول والثالث لا يتيمم لها أن خاف الفوت ، وأما الثاني فتيمم له مع وجود الماء أن خاف الفوت عندنا أما التيمم لصلاة الجنازة فقد وافق أئمتنا في ذلك أحمد في إحدى الروايتين عنه والنخعي والزردي والحسن ويحيى الانصاري وسعد بن إبراهيم والليث والثوري والأوزاعي وإسحاق ، وأما التيمم لصلاة العيد أن خاف فوتها فقد وافقنا على ذلك الأوزاعي ، والتيمم لخوف الفوات موجود في الشرع فقد تيمم عليه السلام لرد السلام مع وجود الماء خشية الفوات لأنه لو رد بعد التراخي لا يكون جواً بالله ، وروى ابن عدى في الكامل بسنده عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا فجأتك جنازة وأنت على غير وضوء فتيمم ، ثم قال ابن عدى هذا مرفوع غير محفوظ بل هو موقوف على ابن عباس ، ورواه ابن أبي شيبة عنه أيضاً ورواه الطحاوي في شرح الآثار والنسائي في كتاب الكنى والحديث إذا كثرت طرقه تقوى فلا يضرك الوقف لأن الصحابة كانوا تارة يرفعون وتارة لا يرفعون ، وروى البيهقي أن ابن عمر أتى جنازة وهو على غير وضوء فتيمم وصلى عليها ، وقاس أئمتنا صلاة العيد على صلاة الجنازة لأنه لا يمكن استدراكها بالقضاء لاختصاصها بشرائط يتعذر تحصيلها لكل فرد ، هذا إذا خاف فوت الكل فإن كان يرجو أن يدرك البعض لا يتيمم لأنه لا يخاف الفوت لأنه إذا أدرك البعض يمكنه أداء الباقي وحده .

(الثاني) من الشروط النية والكلام في النية من جهتين : أحدهما في بيان أنها شرط في جواز التيمم والثانية في بيان كيفيةها .

أما الأولى — فالنية شرط جواز التيمم عند الأربعة ، وقال زفر ليست بشرط وروى ذلك عن الأوزاعي والحسن بن حنبل ، قال زفر إن التيمم خلف والخلف لا يخالف (٤٢)

الاصل في الشروط والوضوء يصح بدون النية فكذا التيمم ، وحجة أئمتنا المنصوص والمعقول ، أما الأول فهو إثارة النص ذلك أن لفظ التيمم وهو الاسم الشرعى يلبي عن القصد والاصل أن يعتبر في الأسماء الشرعية ما تنبى عنه من المدانى ، وأما الثانى فلأنها عبادة غير معقولة المعنى لأن التراب ملوث ومغبر وإنما يصير مطهر بالضرورة إرادة الصلاة فلا بد إذا من النية بخلاف الوضوء لأن الماء مطهر بنفسه فاستغنى في وقوعه طهارة عن الآلة لكن يحتاج إليها في وقوعه قرينة فقط .

وأما الثانية — في كيفية النية فهى أن يؤدى عبادة مقصودة لاتصح بدون طهارة ، فلو تيمم لصلاة جنازة أو سجدة تلاوة جازله أن يصلى سائر الصلوات لأن كلاهما قرينة مقصودة والمراد بالعبادة المقصودة أن لا تجب في ضمن شىء آخر بطريق التبعية بأن تكون شرعت ابتداء تقربا إلى الله تعالى ، فلو تيمم لدخول مسجد أو من مصحف أو زيارة قبر أو دفن ميت أو أذان أو إقامة أو سلام أو رده أو اسلام أو لتعليم الغير لا تجوز الصلاة به لأن بعض هذه الأشياء ليس بعبادة مقصودة وبضها يصح بدون طهارة .

(الثالث) من الشروط أن يكون التراب مطهرا لحديث الصحيحين « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا ، والطهور المطهر فلو تيمم بأرض قد أصابها نجاسة نجاسة خفت وذهب أثرها لم يجز في ظاهر الرواية لفقد الطهورية كالماء المستعمل وجازت الصلاة عليها لأنها طاهرة .

ما يتييمم به :

قال الله سبحانه وتعالى : « فتييموا صعيدا طيبا ، اختلف الفقهاء في المراد بالصعيد فذهب أبو حنيفة ومحمد ومالك والأوزاعى والثورى ومحمد بن جرير الطبرى إلى أن المراد بالصعيد وجه الأرض ترابا كان أو غيره ، قال الزجاج لا أعلم اختلافا بين أهل اللانة في ذلك فهو مشتق من الصعود وهو العلو . قال الاصمعى بمعنى فاعل وهو الصاعد ، وكذا قال ابن الاعرابى أنه اسم لما تصاعد حتى قيل للقبر صعيد لعلوه وارتفاعه ، وذهب أبو يوسف والشافعى وأحمد وإسحاق وابن المنذر وداود إلى أن الصعيد هو التراب

فقط يدل له حديث حذيفة عند مسلم « وجعلت تربتها لنا طهورا ، وفي رواية للبيهقي ترابها ، والحجة عليهم ما تقدم وتعين لفظ التراب في الحديث المذكور لكونه أمكن وأغلب بدليل ما روى البخارى أنه صلى الله عليه وسلم تيمم على الجدار ، قال الطحاوى حيطان المدينة مبنية من حجارة سود فيجوز التيمم في المذهب بما صعد على وجه الأرض بما هو من جلسها ، وضابطه أن كل ما يحترق بالنار فيصير رمادا كالخشب والحشيش ونحوهما أو ما يطبع ويلين كالحديد والنحاس ، فليس من جنس الأرض فيجوز التيمم بالتراب والرمل والحجر الملس المغسول والحصص والكحل والكبريت والتوتيا والياقوت والزبرجد والزمرد والفيروزج والأرض الندية والطين الرطب والأجر في ظاهر الرواية وشرط الكرخى أن يكون مدقوقا ، ويجوز بالذهب والفضة والحديد والنحاس وشبهها ما دامت في محالها لأنها تكون مختلطة بالتراب ويجوز التيمم بالنقع حال الاختيار عند الطرفين . فلو تيمم بفبار ثوبه أو هبت الريح فارتفع الغبار فأصاب وجهه وذراعيه فسح بنية التيمم جاز لأن الغبار جزء من التراب ، ولا يجوز التيمم به عند أبى يوسف إلا للضرورة ثم اختلف أبو حنيفة ومحمد فقال أبو حنيفة يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض علق بيده شئ أولا ، وقال محمد لا يجوز إلا إذا علق بيده شئ من أجزاء الأرض لقوله تعالى « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، وكلية من التبعض ، قال أبو حنيفة أن المأمور به هو التيمم بالصعيد مطلقا من غير شرط الالتزاق ولا يجوز تقييد المطلق إلا بدليل ، ولا حجة لهم في الآية المذكورة لاحتمال عود الضمير إلى الحدث المذكور ، وقد وافق محمد في ذلك أبو يوسف والشافعى واحمد ودارد .

سبب التيمم — الحدث صغيرا أو كبيرا الحديث الصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا معتزلا لم يصل مع القوم فقال يافلان ما منعك أن تصل مع القوم ؟ فقال يارسول الله أصابتني جنابة ولا ماء فقال عليك بالصعيد ، والحيض والنفس ملحقان بالجنابة لأنهما في معناها .

وقت التيمم

الكلام فيه من جهتين : في بيان أصل الوقت ، وفي بيان الوقت المستحب .

أما الأولى — فالأوقات كلها وقت للتيمم حتى يجوز التيمم بعد دخول وقت الصلاة وقبله ، وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز إلا بعد دخول وقت الصلاة وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ذلك أن الشافعي رحمه الله ذهب إلى أن التيمم خلف ضروري بمعنى أنه ثبت خلفيته لضرورة إسقاط الفرض عن الذمة مع قيام الحدث كطهارة المستحاضة بدليل أنه لو رأى الماء يعود إليه الحدث مع أن رؤية الماء ليست بحدث فعلم أن الحدث لم يرتفع فلذا لم يجز تقديمه على الوقت ولأداء فرضين بتيمم واحد . وعندنا هو خلاف مطلقا يرتفع به الحدث إلى غاية وجود الماء بالنص وهو قوله سبحانه وتعالى « فلم تجدوا ماء فتيمموا » ، نقل الحكم في حال العجز عن الماء إلى التيمم عند إرادة الصلاة فيكون حكمه حكم الماء في تأدية الفرائض به .

وأما الثانية — وهى بيان الوقت المستحب للتيمم فعندنا أن المسافرين كان على طمع من وجود الماء فى آخر الوقت يؤخر التيمم إلى آخر الوقت ندبا فى ظاهر الرواية ليقع الأداء بأكمل الطهارتين لكن لا يبالغ فى التأخير لئلا تنفع الصلاة فى وقت الكراهة ، فان كان لا يرجو الماء بأن لم يغلب على ظنه ذلك فلا يؤخر الصلاة عن أول الوقت لأن فائدة الانتظار احتمال وجدان الماء فإذا لم يكن له رجاء وطمع فلا فائدة فى الانتظار وقال الشافعى فى أحد قوليهِ : التقديم أفضل إلا أن يكون وانقا بوجود الماء فى الوقت لأنه لا يستحب ترك أفضلية أول الوقت وهى متحققة لأمر مظنون ، ولنا قول على رضى الله عنه فى الجنب يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت فان وجد الماء وإلا يتيمم ولأنه يستحب التأخير للصلاة إلى ما بعد العشاء وقضاء الحاجة كى لا يذهب خشوعها وحضور القلب فيها ، ويستحب تأخيرها لإدراك الجماعة فتأخيرها لإدراك الطهارة المشترطة أولى .

نواقض التيمم

نواقضه نوعان عام وخاص ، أما العام فكل ما ينقض الوضوء من الحدث الحقيقى

والحكى ، وأما الخاص فهو وجود الماء ، ثم التيمم : أما أن يجد الماء قبل الصلاة أو فيها أو بعدها ، فإن وجده قبل الشروع في الصلاة انتقض تيممه لو كان الوجود من حيث الصورة والمعنى بأن كان مقدور الاستعمال له ، فإن كان الوجود من حيث الصورة لا المعنى وهو أن لا يقدر على استعماله فهذا لا ينقض التيمم ، فلو مر التيمم على الماء الكثير وهو لا يعلم به أو كان غافلاً أو نائماً لا يبطل تيممه وكذا لو مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول إليه لخوف عدو أو سبع ، ثم إنما ينتقض التيمم بوجود الماء إذا كان القدر الموجود يكفي الوضوء أو الغسل فإن كان لا يكفي لا ينتقض عندنا وهو قول الحسن والزهرى وحامد ومالك وابن المنذر والشافعى فى أحد قولي ، والقول الثانى له قليله وكثيره ينقض وهو قول أحمد وعطاء ومعمّر وعبد بن أبى لبابة ، فالمحدث إذا وجد من الماء قدر ما يغسل بعض أعضائه والجنب إذا وجد من الماء قدر ما يتوضأ به أجرأه التيمم عندنا ، وعندهم لا يجزئه فيغسل بما وجد لقوله تعالى « فلم تجدوا ماء ، ذكره منكر فى سياق النفى فيقتضى الجواز إذا عدم كل جزء من الماء ، ولأن المأمورة الغسل المبيح للصلاة أما الغسل الذى لا يبيح الصلاة فوجوده وعدمه بيان فالاشتغال به عي . وأن وجد الماء فى الصلاة قبل القعود قدرا لتشهد انتقض تيممه عند أئمتنا وأحمد والثورى فيتوضأ ويستأنف الصلاة لأن طهارة التيمم تنعقد بمدودة إلى غاية وجود الماء بالنص فتنتهى عند وجوده فلو أتم الصلاة لأتمها بغير طهارة وهذا لا يجوز وقال مالك والشافعى وأبو ثور وابن المنذر أن كان فى الصلاة مضى فيها لأنه غير قادر على استعمال الماء لأن قدرته تتوقف على إبطال الصلاة وهو منهى عن إبطالها بقوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » ، وإن وجد الماء بعد ما قد قدرا لتشهد الأخير أو بعد ما سلم وعليه سجودا سهوا عاد إلى السجود فسدت صلاته عند أبى حنيفة ، وعند صاحبين يبطل تيممه لاصلاته وسيأتى لهذا الخلاف كلام فى مفسدات الصلاة وإن وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة فإن كان بعد خروج الوقت فليس عليه إعادة ما صلى بالتيمم إجماعا وإن كان فى الوقت فكذلك عند الجمهور .

المسح على الخفين

أصل المشروعية وصفتها :

المسح على الخفين ثابت بالسنة المشهورة عن رسول صلى الله عليه وسلم قال احمد ابن حنبل رحمه الله : ليس في قلبي شيء من المسح فيه أربعون حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن الحسن البصري أدركت سبعين نفراً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون المسح على الخفين وأما صفة المشروعية فالمسح على الخفين رخصة إسقاط (١) بمعنى أن غسل الرجل الذي هو عزيمة سقط في مدة المسح ، والمسح شرع ابتداء لليسر لا على معنى أن الواجب من غسل الرجل يتأدى بالمسح كما يتأدى غسل ماتحت الجبيرة بالمسح عليها ولذا اشترط كون الرجل طاهرة وقت اللبس ولم تشتط الطهارة في المسح على الجبيرة لأن مسحها رافع للحدث السارى إلى ماتحتها بخلاف الخف إذ هو مانع من سראה الحدث إلى ماتحته لأن الشارع أخرج السبب الموجب للحدث من أن يكون عاملاً في الرجل مادامت مستترة بالخف لكن من رأى سنيته ثم لم يسمح أخذاً بالعزيمة كان مأجوراً ، ولا يناقض هذا ما قرر من أن المسح من نوع رخص الإسقاط التي تسقط معها العزائم ولا تبقى مشروعة كالركعتين الآخرين من الظهر للمسافر حيث لا يؤجر على فعلهما بل يأنم بالانتهاء عندنا — لأنه رخصة إسقاط مادام المكلف لا لبس الخف ولا شك أن له نزعها فإذا نزع سقطت الرخصة في حقه فيغسل ويحيث يثاب على تكلف النزع والغسل فيصير كترك السفر لقصد الأخذ بعزائم الأعمال .

مدة المسح

أما عندنا فللمقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة أيام ليلاتها ولم يؤقته مالك والليث لما أخرجه أبو داود عن أبي بن عمار أنه قال : يارسول الله أمسح على الخفين قال نعم قال : يوماً ، قال نعم قال يومين قال نعم قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت ، ولنا

(١) رخصة الإسقاط هي ما لم تبقى العزيمة مشروعة معه كالركعتين الآخرين من الظهر للمسافر .

ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وابن حبان عن علي عليه السلام قال : « جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وليالهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم » وحديث أبي ضعفة أبو داود والبخارى واحمد .

ابتداء مدة المسح

قال الثلاثة ابتداؤها من وقت اللبس وعن احمد من وقت المسح وعند أئمتنا يعتبر ابتداء المدة من وقت الحدث لأن الخف جعل مانعا من سراية الحدث إلى القدم ومعنى المنع إنما يتحقق عند الحدث فيعتبر ابتداء المدة منه ، فلو توضأ بعد الصبح ولبس خفيه وصلى الفجر ثم أحدث بعد طلوع الشمس ثم توضأ ومسح على خفيه بعد زوال الشمس فإنه مسح إلى ما بعد طلوع الشمس من اليوم الثانى إن كان مقبلا وإلى ما بعد طلوع الشمس من اليوم الرابع إن كان مسافرا عندنا ولو توضأ ولبس خفيه وهو مقيم ثم سافر ، فإن كان بعد استكمال مدة الإقامة لا يتحول مدته إلى مدة المسافر لأن مدة الإقامة لما تمت سرى الحدث السابق إلى القدمين فلو جوزنا المسح صار الخف رافعا للحدث لا مانعا وليس هذا عمل الخف فى الشرع وإن سافر قبل أن يستكمل مدة الإقامة تحولت مدته إلى السفر من وقت الحدث ، وإن سافر من بعد المسح فكذلك عندنا ، وعند الشافعى رحمه الله لا يتحول فيمسح تمام مدة الإقامة وينزع خفيه ويغسل رجله ويبتدىء مدة السفر محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم « بمسح المقيم يوما وليلة » ولم يفصل ، ولنا قوله صلى الله عليه وسلم « والمسافر ثلاثة أيام وليالها » وهذا مسافر يقينا وأما إذا كان مسافرا فأقام فإن أقام بعد استكمال مدة السفر نزع خفيه وغسل رجله وأن أقام قبل أن يستكمل مدة السفر فإن أقام بعد تمام يوم وليلة أو أكثر فكذلك ينزع خفيه ويغسل رجله لأنه لو مسح لمسح وهو مقيم أكثر من يوم وليلة وهذا لا يجوز ، وإن أقام قبل تمام يوم وليلة اتم يوما وليلة لأن أكثر ما هنالك أنه مقيم فيتم مدة المقيم .

شرائط جواز المسح

بعضها يرجع إلى الماسح وبعضها يرجع إلى الممسوح : أما الذى يرجع إلى الماسح فشرطان

الأول — أن يلبسهما على طهارة كاملة لحديث الصحيحين عن المغيرة بن شعبة قال :

« كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فافرغت عليه من الاداوة ففسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه فقال دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين والطهارة في الشرع كل لا يتجزأ اذ هي رفع الحدث عن جميع الاعضاء بحيث لو بقي جزء من غير طهارة لاتنفت الطهارة فعلى هذا لو غسل رجله ثم لبس الخف ثم أحدث قبل أن يكمل الوضوء لا يمسح على خفيه لعدم لبسهما على طهارة ، ولو توضأ للفجر وغسل رجله وليس خفيه وصلى ثم أحدث وتوضأ للظهر وصلى ثم للعصر كذلك ثم تذكر أنه لم يمسح رأسه في الفجر ينزع خفيه ويعيد الصلاة لأنه تبين أن اللبس لم يكن على طهارة تامة ، وأن تبين أنه لم يمسح في الظهر فعليه إعادة الظهر خاصة لتيقنه أنه كان على طهارة في العصر تامة فتكون طهارته للعصر تامة ولا ترتيب عليه للسيان ، لاخلاف بين الفقهاء في ذلك ، وإنما الخلاف في الوقت الذي يشترط فيه كمال الطهارة ، فقال أئمتنا والثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو ثور وداود يشترط كمال الطهارة قبل الحدث ، وذهب الثلاثة واسحاق الى اشتراط تمام الطهارة قبل اللبس فلا بد من تمامها قبل الحدث عندنا حتى لو غسل إحدى رجله وأدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز المسح عند الشافعي ومن معه إلا أن ينزع الخف ثم يلبسه ثانيا ، وعندنا يصح المسح بدون حاجة إلى نزع الخف من الرجل المغسولة أولا ثم لبسه ثانيا والأحاديث المروية في هذا الموضوع ليس فيها أن الطهارة يجب أن تكون كاملة قبل اللبس أو قبل الحدث قال الشافعي لكن المعروف في الشرع أن الطهارة لا تتبعض فيجب أن يتحقق مجموعها الكلي قبل اللبس كما أشار إليه حديث أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه رخص السافر ثلاثة أيام وليالهن وللبقيم يوما وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما ، رواه الأثرم في سنته وابن خزيمة والدارقطني ، والمعنى أنه أكل الطهارة فلبس الخ فاشترط كمالها قبل اللبس ، قال العيني أن حديث أبي بكرة فيه مهاجر ابن مخلد ضعفه ابن أبي حاتم ه ووجهة أئمتنا أن أحاديث الخف تدل على ان الخف مهمته في الشريعة أن يمنع سراية الحدث إلى الرجل فعند ما يراد منه أن يؤدي وظيفته أى

يمنع الحدث من السراية يجب أن تتحقق فيه الشروط الشرعية ، والخف يؤدي مهمته عند ما يحدث الشخص في هذا الوقت فقط يجب أن يكون كامل الطهارة أما قبل ذلك فلا حاجة إلى اشتراط كمالها .

الثاني — أن يكون محدثاً حدثاً أصغر فلا يسمح الجنب لما روى الترمذى عن صفوان بن عسال قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا عن جنابة ولكن عن بول وغائط ونوم » ولأن الجنابة لا تتكرر عادة فلا حرج في النزع بخلاف الحدث الأصغر فإنه يتكرر ، ومثل الجنابة الحيض والنفاس .

وأما شروط الممسوح فستة :

(١) أن يكون ساتراً لمحل الغسل وهو القدم مع الكعب ، وإنما اشترط فيه ذلك لأن الخف لا يطلق إلا على ما يستر الكعبين ، ولا يضر رؤية رجله من أعلاه لأن المراد ستره للكعبين من الجوانب لأن الأعلى ، وعند الإمام أحمد إذا كان الخلف واسعاً بحيث يرى الكعب لا يجوز المسح عليه .

(٢) لمكان متابعة المشي فيه فرسخاً فأكثر ، ٥٩١٨ ر ٤ ، متراً فلا يجوز المسح على خف صنع من زجاج أو خشب أو حديد لأن المتبادر من لفظ الخف عند الإطلاق هو الكامل وهو الذى يصلح لقطع المسافات وأقل مسافة يقطعها الإنسان عادة لقضاء حوائجه هي ما قدرنا .

(٣) استمسكهما على الرجلين من غير شد ولا يكون كذلك إلا إذا كان نحيلاً إذا لرقيق لا يصلح لقطع المسافة .

(٤) منعهما وصول الماء الى الجسد بحيث لا يشفان الماء لأن مسمى الخف هو الكامل وهو ما ذكرنا .

(٥) أن لا يكون بالخف خرق كثير ، أما اليسير فلا يمنع استحساناً عند أئمتنا والقياس أن يمنع قليله وكثيره وهو قول زفر الشافعى وقال مالك وسفيان الثورى

الخرق لا يمنع جواز المسح قل أو أكثر متى كان ينطلق عليه اسم الخف وهذا ظاهر ، وجه القياس : أنه لما ظهر شيء من القدم وإن قل وجب غسله لحلول الحدث به لعدم الاستتار بالخف والرجل في حق الغسل غير متجزئة فإذا وجب غسل بعضها وجب غسل الباقي ، وجه الاستحسان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه رضي الله عنهم بالمسح مع علمه بأن خفافهم لا تخلو عن قليل الخروق فكان هذا منه بيانا أن القليل من الخروق لا يمنع المسح ، لأن هذه الرخصة للتيسير فلو منع قليل الانكشاف امتنع التيسير وهو ضد تشريع الخف ، ثم الحد الفاصل بين القليل والكثير هو ثلاث أصابع ، فإن كان الثقب قدر ثلاث أصابع منع وإلا فلا ، وهل المعتبر أصابع اليد أو الرجل ؟ ذكر محمد في الزيادات قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل لأن الرجل هي المسوحة ، وروى الحسن عن أنى حنيفة ثلاث أصابع من أصابع اليد لأنها آلة المسح ، ثم الثقب المانع ما كان من أسفل الكعبين مفتحا بحيث يظهر من القدم مقدار ثلاث أصابع أو يكون منضما لكنه ينفرج عند المشي ، فاما إذا كان منضما بحيث لا ينفرج عند المشي فإنه لا يمنع وإن كان أكثر من ثلاث أصابع ، لأنه إذا كان مفتحا أو ينفتح عند المشي لا يقطع المسافات فلا يسمى خفا هذا إذا كان الثقب في موضع واحد ، فإن كان في مواضع متفرقة ، فإن كان في خف واحد يجمع بعضها إلى بعض فإن بلغ قدر ثلاث أصابع منع وإلا فلا ، وأن كان في خفين لا يجمع وأقل الخرق الذي يجمع ما تدخل فيه المسئلة وأما مادونه فلا يعتبر الحاقا بموضع الخرز .

(٦) أن يكون المسح على ظاهر الخف فلا يجوز المسح على باطنه أو ساقه أو كعبه فقد روى أبو داود بإسناد حسن عن علي رضي الله عنه ، قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهره ، ولأن باطن الخف لا يخلو عن لوث عادة فالمسح عليه يكون تلويثا ليد هذا مذهب أئمتنا والثوري والأوزاعي واحمد بن حنبل ، وذهب مالك والشافعي وأصحابهما والزهرى وابن المبارك وروى عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز إلى أنه يمسح ظهورهما وبطنهما قال مالك من مسح باطن الخفين دون

ظاهرهما لم يجزه وكان عليه الاعادة في الوقت وبعده وفي قول للشافعي مثل مالك وحجة أصحاب الرأي الثاني ما روى المغيرة بن شعبة قال : وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح أعلى الخف وأسفله ، رواه ابن ماجه قال ابن قدامة أنه معلول لما قال الترمذى سألت أبا زرعة ومحمدا عنه فقالا ليس بصحيح .

المقدار المفروض مسحه :

المقدار المفروض مسحه قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ، وقال الكرخي ثلاث أصابع من أصابع الرجل وبالأول نأخذ لما روى في حديث علي المتقدم : لكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه خطوطا بالأصابع والأصابع اسم جمع واقل الجمع ثلاثة ولأن الفرض يتأدى بأصابع اليدين لأن أصابع اليد أمر ظاهر محسوس فأما أصابع الرجل على ما روى الكرخي فستترة بالخف فلا يعلم مقدار المفروض إلا بالجزر والظن فكان التقدير بأصابع اليد أولى .

كيفية المسح :

أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر من قبل الأصابع فإذا تمكنت يدها حتى ينتهي الى أصل الساق فوق الكعبين لأن الكعبين يلحقهما فرض الغسل فتلحقهما سنة المسح ، وإن وضع الكف مع الأصابع كان أحسن هكذا روى عن محمد ، ويدل للأحسن ما رواه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة أنه وضع يده اليمنى على خفه الايمن ويده اليسرى على خفه الايسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة .

نواقض المسح ثلاثة :

(الأول) كل ناقض للوضوء حقيقيا كان أو حكما لأن المسح بعض الوضوء فما نقض الكل نقض البعض .

(الثاني) انقضاء مدة المسح لأن الحكم المؤقت إلى غاية ينتهى عند وجود الغاية فإذا انقضت المدة يتوضأ ويصلى أن كان محدثاً وإن لم يكن محدثاً يغسل قدميه لا غير ويصلى ، وإذا مضت مدة المسح وهو مسافر يخاف ذهاب رجله من البرد لو نزع خفيه لم يجب عليه النزاع بل يمسح دائماً من غير توقيت حتى يزول العذر لأنه يلحقه الحرج بالنزع وهو مدفوع بالنص فصارا كالجبائر يمسح عليهما معهما المسح .

(الثالث) نزع الخفين لأنه إذا نزعهما فقد سرى الحدث السابق إلى القدمين ، ثم إن كان محدثاً يتوضأ وضوء كاملاً ويصلى وإن لم يكن محدثاً يغسل قدميه لا غير ولا يستأنف الوضوء عندنا وهو مذهب عبد الله بن عمر والقول الثاني للشافعي ورواية عن أحمد وينتقض الوضوء جميعه عند أحمد والشافعي في القول الآخر وهو مذهب النخعي والزهري ومكحول والأوزاعي وإسحاق ، وهذا الاختلاف مبنى على وجوب الموالاة في الوضوء فمن أجاز التفريق جوز غسل القدمين لأن سائر أعضائه مغسولة ولم يبق الا غسل قدميه فإذا غسلهما كمل وضوءه ، ومن منع التفريق أبطل وضوءه لفوات الموالاة ، وكذلك إذا نزع أحد الخفين ينتقض المسح وعليه نزع الخف الآخر وغسل رجله لا غير إن كان متوضئاً والوضوء بكامله أن كان محدثاً لأن المانع من سريته الحدث إلى القدم استتارها بالخف وقد زال بالنزع فسرى الحدث السابق ولكن إلى القدمين جميعاً لأنهما في حكم الطهارة كعضو واحد فإذا وجب غسل إحدهما وجب غسل الأخرى ويثبت حكم النزاع بخروج القدم إلى ساق الخف لأن موضع المسح فارق مكانه فكان قدمه ظهرت لأن ساق الخف لا عبرة به ، ولهذا يجوز مسح خف لاساق له إذا كان الكعب مستورا ، وكذا يثبت حكم النزاع بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف لأن الأكثر حكم الكل ، وروى عن محمد أنه إن بقي في الخف مقدار ما يجوز عليه المسح بقي المسح وإلا انتقض وبالأول نأخذ .

المسح على الجورب

الجورب هو ما يلبس في الرجل من مغزول الصوف أو منسوج القطن أو الجند رقيق ونحو ذلك ، والمسح عليه إذا كان منعلا جائز اتفاقا ، وإذا لم يكن منعلا وكان قيقا غير جائز اتفاقا ، وإن كان تخينا فهو غير جائز عند أبي حنيفة ومالك والأوزاعي مجاهد وعمرو بن دينار والحسن بن مسلم والشافعي وقال الصاحبان يجوز المسح عليهما أن لم يكونا منعلين لما روى المغيرة بن شعبة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على لجوربين والنعلين ، قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وهذا يدل على أن النعلين لم يكونا عليهما لأنهما لو كانا كذلك لم يذكر النعلين فإنه لا يقال مسحت على الخف ونعله ل ابن المنذر ويروى إباحة المسح على الجوربين عن تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على وعمار وابن مسعود وأنس وابن عمر والبراء وبلال وابن أبي أوفى سهل بن سعد وبه قال عطاء والحسن وسعيد بن المسيب والنخعي وسعيد بن جبير الأعمش والثوري والحسن بن صالح وابن المبارك وإسحاق .

المسح على الجبيرة

أحاديث المسح على الجبيرة ضعيفة لكن يقوى بعضها بعضا ومن رأى المسح على مصائب ابن عمر وعبيد بن عمير وعطاء ، وأجاز المسح على الجبائر أئمتنا والحسن النخعي ومالك وإسحاق والمزني وأبو ثور ، والشافعي في أحد قولي ، والمشهور أن المسح واجب بمعنى عدم حل الترك مع عدم فساد الصلاة لو تركه لأن غاية ما يفيدته وارد في المسح على الجبيرة الوجوب ولا تفسد الصلاة بترك الواجب .

شرط المسح

يشترط لجواز المسح على الجبيرة أن يكون غسل عين الجرح ومسحه يضر وإلا لا بد من غسله أو مسحه لأن جواز المسح على الجبيرة للعذر ولا عذر ، هذا إذا كان

كل العضو جريحا فان كان الغالب هو الصحيح غسل الصحيح وربط الجبائر على السقيم ومسح عليها ، وإن كان السقيم في أعضاء الوضوء وأغلبها عليه الجبائر تيمم لأن العبرة للغالب ولا يغسل الصحيح عدنا لأن الجمع بين الغسل والتيمم لا وجود له في الشرع إلا في حال وقوع الشك في الطهورية ولم يوجد ، وأن استوى الصحيح والسقيم لم يذكر في ظاهر الرواية وذكر في النوادر أنه يغسل الصحيح ويربط الجبائر على السقيم ويمسح عليه وليس هذا جمعا بين الغسل والمسح لأن المسح على الجبائر كالغسل لما تحتها .

وإذا مسح على الخرقعة الزائدة عن رأس الجرح ولم يغسل ماتحتها فهل يجوز ؟ لم يذكر في ظاهر الرواية ، وذكر الحسن بن زياد أنه ينظر ان كان حل الخرقعة وغسل ماتحتها من حوالى الجراحة مما يضرب بالجرح يجوز المسح على الخرقعة الزائدة ويقوم المسح عليها مقام غسل ماتحتها كالمسح على الخرقعة التى تلاصق الجراحة ، وأن كان ذلك لا يضرب بالجرح فعليه أن يحل ويغسل حوالى الجراحة ولا يجوز المسح عليها لأن الجواز لمكان الضرورة فيقدر بقدرها .

سقوط الجبيرة

أما أن تسقط لاعن برء أو تسقط عنه في الصلاة أو خارجها ، فان سقطت لاعن برء في الصلاة مضى فيها ، وان كان خارج الصلاة أعاد الجبائر بلا مسح ، وان سقطت عن برء فان كان خارج الصلاة وهو محدث توضأ وغسل موضع الجبائر إن كانت على أعضاء الوضوء ، وان لم يكن محدثا غسل موضع الجبائر لاغير ، وان كان في الصلاة أعادها لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل .

الفروق بين الخف والجبيرة :

- (أولا) لا يشترط شد الجبيرة على وضوء بخلاف الخف لانه شرع مانعا من سراية الحدث والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها .
- (ثانيا) المسح على الجبيرة غير مؤقت لان الحرج موجود مادام الجرح .

(ثالثا) الجبيرة إذا سقطت لاعن برء لا يئتنض المسح بخلاف الخف فانه اذا سقط فى الصلاة يستأنفها وان سقط خارج الصلاة يجب عليه الغسل لأن سقوط الغسل فى المسح على الخفين للحرج فى النزاع فإذا سقط فقد زال الحرج والعذر فى الجبيرة موجود فى سقوطها لاعن برء فبقى المسح .

(رابعا) إذا سقطت الجبيرة عن برء لا يجب الا غسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخف فان سقوطه يوجب غسل الرجلين جميعا .

(خامسا) يجب استيعاب المسح فى الجبيرة على رواية ولا يجب الاستيعاب فى الخف رواية واحدة .

(سادسا) يجوز مسح جبيرة رجل مع غسل الأخرى لأن المسح على الجبيرة ليس بدلا عن الغسل بخلاف الخف .

(سابعاً) اذا مسح على الجبيرة ثم شد عليها أخرى جاز المسح على العليا بخلاف الخف اذا مسح عليه فإنه لا يجوز المسح على ما فوقه .

أحكام الحيض

معنى الحيض - الحيض فى الشرع دم مخصوص يخرج من رحم امرأة بالغة من غير علة ولا إياس فما لا يكون من الرحم لا يكون حيضا وما يكون منه لكن من غير بالغة وهى ما دون تسع سنين لا يكون حيضا وكذا ما يكون من علة كالمرض والحمل لا يكون حيضا وكذا ما يخرج من آيسة وهى التى بلغت ستين سنة أو خمسا وخمسين .

لون دم الحيض

يكون أسود وأحمر وأصفر وكدرا مثل الماء الكدر الوسخ وتارة يكون أخضر وتارة يكون لونه كالتراب وكل هذه الألوان حيض حتى ترى البياض لقول عائشة على مارواه مالك فى الموطأ : لا تعجل حتى ترين القصة البيضاء ، تريد بذلك الطهر من الحيض .

مدة الحيض

لم يرو عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم تقدير لمدة الحيض لأن مدة الحيض تختلف باختلاف النساء ولذا قدرها الفقهاء بحسب الاستقراء في بيناتهم فقدر أئمة أقل مدته بثلاثة أيام وأكثره بعشرة وليس الشرط أن يكون الدم ممتدا ثلاثة أيام بحيث لا ينقطع ساعة لأن هذا نادر والتقدير بما ذكر ظاهر الرواية حتى لورأت الدم عند طلوع الفجر يوم السبت وانقطع عند غروب شمس يوم الاثنين لا يكون حينها في المذهب ولكنه حيض عند أبي يوسف والثلاثة ، أما أبو يوسف فروى عنه أن أقله يومان وأكثر الثالث ، وأما مالك فلان أقله عنده ساعة ، وأما الشافعي واحد فلان أقله عندها يوم وليلة ، وعند الثلاثة أكثر مدة للحيض ثلاثة عشر يوما .

مدة الطهر

أقلها خمسة عشر يوما عند أئمتنا وهو المنقول عن إبراهيم النخعي ، ولاحد لا أكثر الطهر حتى إن المرأة إذا طهرت سنين فإنها تعمل ماتعمل الطاهرات بلا خلاف بين الأئمة لأن الطهارة أصل والحيض عارض فإذا لم يظهر العارض يرجع الى الأصل ، ولم يقدر أئمتنا غاية للطهر الا في المرأة التي استمر بها الدم واحتيج الى نصب العادة لها والمرأة التي استمر بها الدم اما مبتدأة بالدم وهي من بلغت برؤية الدم واستمر بها ، وأما معتادة وهي من سبق لها من حين بلوغها دم وطهر صحیحان ، أما الأولى فيقدر حيضها بعشرة من كل شهر وباقيه طهر فشهري طهرها عشرون وشهر تسعة عشر ثم ذلك دأبها ونفاسها أربعون ثم عشرون طهرها اذ لا يتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها وانما حكمنا لها بأكثر مدة الحيض والنفاس احتياطا في العبادات حتى لا تؤذيها بنجاسة متوهمة وأما المعتادة التي استمر بها الدم فقد افتى فيها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتى لا ين تيمية عن أم سلمة رضي الله عنها أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة تهراق الدم فقال : تنتظر قدر الليالي والأيام التي كانت

تحيضهن وقد رهن من الشهر فتدع الصلاة ثم لتغتسل ولتستغفر ثم تصلي ، قال الخطابي هذا حكم المرأة يكون لها من الشهر أيام معلومة تحيضها في أيام الصحة قبل حدوث العلة ثم تستحاض قهريق الدماء ويستمر بها السيلا ن أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدع الصلاة من الشهر قدر الأيام التي كانت تحيض قبل أن يصيبها ما أصابها فإذا استوفت عدد تلك الأيام اغتسلت مرة واحدة وحكمها حكم الطواهر ١٠١ .

الطهر المختلل بين الدمين :

الطهر المختلل بين الدمين في الحيض إذا كان خمسة عشر يوما كان طهرا حقيقيا وإن كان أقل من خمسة عشر يوما فهو فاسد على ما روى أبو يوسف عن الامام وهو آخر أقواله فلو رأت مبتدأة يوما دما وأربعة عشر طهرا ويوما دما فالعشرة الأولى حوض .

آثار الحيض :

أولا — يحرم على الحائض ما يحرم علىجنب من قراءة القرآن ومسسه ودخول المسجد والصلاة ولا تقضيها وتفطر في رمضان وتقضيه لما روى مسلم في صحيحه عن معاذة قالت « سألت عائشة ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة قالت كان يصيبنا ذلك فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة ، ويحرم عليها الطواف كما سيأتي في الحج .

ثانيا — يحرم جماعها بالاجماع لقوله تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فوطؤها في الفرج عالما بالحرمة عامدا مختارا كغيره فعليه أن يتوب ويستغفر ، وأما الاستمتاع بغير الجماع فذهب أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي ومالك أنه يحرم عليه ما بين السرة والركبة ، وقال محمد بن الحسن واحمد بجرمة الفرج خاصة لما أخرج مسلم عن أنس رضي الله عنه « أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها ولم يجامعوهن في البيوت فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم فأئزله الله تعالى ، ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ، فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : اصنعوا كل شيء إلا النكاح ، ولأبي حنيفة ومن معه ما روى النسائي عن جميع ابن عمير قال : دخلت على عائشة رضى الله عنها مع أمى وخالتي فسلناها كيف كان النبي صلى الله عليه يصنع إذا حاضت أحدا كن ، قالت كان يأمرنا إذا حاضت أحدا أن تأتري بأزار واسع ثم يلتزم صدرها وتديها ، فلحديث دليل على تحريم مباشرة محل الأزار وهو ما بين السرة والركبة ودليل المنع مقدم على دليل الإباحة عند التعارض .
ثالثا — وجوب الغسل عند انقطاعه وإرادة ما لا يحل إلا بالطهارة .

متى يحل وطء الحائض ؟

هذه المسألة على ثلاثة أوجه :

فالأول — وهو ما إذا انقطع لتمام العشرة فانه يحل وطؤها بلا غسل لقوله تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرن » والطهر انقطاع الحيض لا الاغتسال لأنها لو اغتسلت وهى حائض لم تطهر فإذا كان كذلك وجعل الطهر غاية للحرمة حل وطؤها بعد الانقطاع لأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها ، لكن يستحب له أن لا يطأها حتى تغتسل مراعاة لقراءة التشديد التى نَحْتَمِلُ الحرمة حتى تغتسل .

والثانى — وهو ما إذا انقطع لما دون العشرة ودون عاداتها أيضا وفى هذه الحالة يحرم قربانها وان اغتسلت ما لم تمض مدة عاداتها لأن العود فى العادات غالب فكان الاحتياط فى الاجتناب ، والمرأة إذا انقطع دمها على هذه الصورة تصل احتياطاً وتؤخر الصلاة وجوباً إلى آخر الوقت المستحب فثلاً إذا انقطع الدم فى وقت العشاء تزجر الى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصل قبل انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه ، لكن لو انقطع الدم لتمام عاداتها يستحب لها تأخير الغسل الى آخر الوقت المستحب كما بينا .

والثالث — وهو ما إذا انقطع لاقل من العشرة ولتمام عاداتها فعند أئمتنا لا توطأ حتى تغتسل أو تصير الصلاة ديناً فى ذمتها وذلك بأن ينقطع الدم ويمضى عليها أدنى وقت

صلاة من آخره وهو قدر ما يسع الغسل واللبس والتحريمه فاذا انقطع الدم قبل الظهر مثلا أو في أول وقته لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لأنها لما مضى عليها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة ديناً في ذمتها لأن المعتبر في الوجوب آخر الوقت وإذا صارت الصلاة ديناً في ذمتها صارت طاهرة حكماً لأنها لا تجب في الذمة إلا بعد الحكم عليها بالطهارة . وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا ، أما اذا كان بينهما دون ذلك فلا يحل إلا بعد الغروب لصيرورة صلاة العصر ديناً في ذمتها دون صلاة الظهر لأنها لم تدرك من وقتها ما يمكنها من الشروع فيه ، وقال الشافعي وزفر لا يجوز وطؤها حتى تغتسل لقوله تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرن » بالتشديد ومعناه الاغتسال قال الجصاص قوله تعالى « حتى يطهرن اذا قرىء بالتخفيف فانما هو الانقطاع لا الاغتسال لأنها لو اغتسلت وهي حائض لم تطهر فلا يحتمل قوله « حتى يطهرن » ، الا معنى واحداً وهو انقطاع الدم الذي به يكون الخروج من الحيض واذا قرىء بالتشديد احتمل الأمرين من انقطاع الدم ومن الغسل لما وصفنا آنفاً فصارت قراءة التخفيف محكمة وقراءة التشديد متشابهة وحكم المتشابه أن يحمل على المحكم ويرد اليه فحصل معنى القراءةتين على وجه واحد وظاهرهما يقتضى اباحة الوطء بانقطاع الدم وليس في السنة ما يدل صريحاً على حرمة الوطء حتى تغتسل فيبقى الأمر على ما قال أبو بكر الجصاص .

الاستحاضة

هي دم فاسد يخرج من رحم المرأة في غير أوان الحيض كالدم الذي تراه الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين والدم الذي تراه الآيسة من الحيض وهي من بلغت خمساً وخمسين سنة فما رآته بعدها فليس بحيض الا اذا كان بوصف الدم الذي يأتيها عادة ودم الاستحاضة لارائحة له ودم الحيض كريه الرائحة ، ومن دم الاستحاضة الدم الذي نقص عن أقل مدة الحيض وكذا ما زاد على أكثر مدة الحيض والنفاس فان زاد الدم على عاداتها وزاد أيضاً مع ذلك على أكثر مدة الحيض والنفاس فإنه استحاضة أيضاً لأن

مارأته في أيام عاداتها حيض ييقين وما زاد على العشرة استحاضة ييقين وما بين ذلك متردد بين أن يلحق بما بعده فيكون استحاضة فتصلى وبين أن يلحق بما قبله فيكون حيضا فلا تصلى فحصل الشك والصلاة لا تترك بالشك فيلزمها قضاء ما تركت من الصلاة في نذرة التي زادت عن عاداتها إلى العشرة ، أما لو زاد الدم على العادة ولم يزد على الأكثر فالكل حيض اتفاقا بشرط أن يكون بعده طهر صحيح لأنه لو كان بعده طهر فاسد لا يكون الزائد حيضا بل ترد إلى عاداتها فلو كانت عاداتها خمسة أيام مثلا من أول كل شهر فرأت ستة أيام فإن السادس حيض اتفاقا فإن طهرت بعد ذلك أربعة عشر يوما ثم رأت الدم فإنها ترد إلى عاداتها وهي خمسة واليوم السادس استحاضة فتقضى ما تركته فيه من الصلاة ، ثم في الصورة التي حكمتها فيها بأن اليوم السادس حيض هل يصير ذلك عادة لها ؟ أما على رأى أبي يوسف فنعم لأن العادة عنده تثبت بمرة وعند الطرفين لا ، وتظهر ثمرة الخلاف فيما لو استمر بها الدم في الشهر الثاني فعند أبي يوسف يقدر حيضا من كل شهر بما رأته أخيرا وعندهما على ما كان قبله ، ودم الحامل أيضا دم استحاضة عندنا وهو قول أحمد وجهور التابعين منهم سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وجابر ابن زيد وعكرمة ومحمد بن المنكدر والشعبي ومكحول وحماة والثوري والأوزاعي وابن المنذر وأبو عبيد وأبو ثور ، وقال مالك والشافعي والليث ما تراه من الدم حيض أن أمكن وروى ذلك عن الزهري وقتادة واسحاق لأنه دم صاف عادة فكان حيضا كثير الخامل ولنا ما أخرج أبو داود والترمذي من حديث رويح بن ثابت الأنصاري « لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من سبي حتى يستبرئها » جعل عليه الصلاة والسلام وجود الحيض علما على براءة الرحم من الحمل حيث جعل غاية للحرمة ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن قال : أن الله رفع الحيض عن الحمل وجعل الدم رزقا للولد وقال أحمد إنما يعرف النساء الحمل بانقطاع الدم ، ولأنه زمن لا يعتادها الحيض فيه غالبا فلم يكن ما تراه فيه حيضا كالأيسة .

شرط الاستحاضة

ليست كل امرأة ترى الدم الفاسد تكون مستحاضة شرعاً بل شرط ثبوتها لتترتب عليها الأحكام الشرعية المخصوصة أن ينزل عليها الدم ويستمر طول الوقت كأن يمكث من الظهر إلى العصر مثلاً بحيث لا تتمكّن طول الوقت من وجود زمان تتوضأ فيه وتصلي خالياً من الحدث فشرط الثبوت دوام السيلان حقيقة أو حكماً وقتاً كاملاً اعتباراً بسقوط العذر عنها فإنه لا يتم حتى ينقطع في الوقت كله وشرط دوام الحدث أن لا يمضي عليها وقت الصلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه فيمكن وجود العذر في جزء من الوقت ولو مرة وأما شرط الزوال فاستيعاب الانقطاع حقيقة وقتاً كاملاً بأن لا تراه أبداً في الوقت .

أحكام الاستحاضة

المرأة المستحاضة تصلّي وتصوم وتوطأ أما الصلاة فلما روى البخاري وأبو داود والسنائي عن عائشة رضي الله عنها قالت : قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم : اني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي ، وأما أنها تصوم فبدلالة النص المتقدم فإنها إذا امرت بالصلاة وهي تحتاج إلى طهارة فلان تؤمر بالصوم وهو لا يحتاج إلى طهارة أولى ويحل جماعها بدلالة النص المتقدم وبما روى عكرمة عن حنيفة بنت جحش أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما بهذا اللفظ باسناد حسن وقال البخاري قال ابن عباس : المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت . الصلاة أعظم ونقل ابن عابدين أنها تقرأ القرآن وتمس المصحف وتدخل المسجد وتطوف إذا أمنت من اللوث .

والمستحاضة إذا أرادت الصلاة توضأت لا غير ، وهل تتوضأ لوقت كل صلاة أو

لكل صلاة ؛ قال أئمتنا واحد تتوضأ لوقت كل صلاة ، فلا يكون خروج الدم حدثاً مادام وقت الصلاة قائماً ، حتى أن المستحاضة لو توضأت في أول الوقت فلها أن تصلي ما شاءت من الفرائض والنوافل ما لم يخرج الوقت وإن دام السيّان ، وعند مالك في أحد قوليهِ لكل صلاة ، لحديث أم حبيبة توضّئ لكل صلاة ، قلنا هذا محمول على الوقت لما في بعض ألفاظ حديث فاطمة ، توضّئ لوقت كل صلاة ، ولأنه وضوء يبيح النقل فيبيح الغرض كوضوء غير المستحاضة ، ولأن العزيمة شغل جميع الوقت بالأداء شكراً للنعمة بالقدر الممكن إلا أنه جوز ترك شغل بعض الوقت تيسيراً ليتمكن المكلف من القيام بأعباء الحياة وجعل ذلك شغلاً لجميع الوقت حكماً لفحص وقت الأداء شرعاً بمنزلة وقت الأداء فعلاً ثم قيام الأداء مبق للطهاره فكذلك الوقت القاسم مقامه وقاس الفقهاء على المستحاضة أرباب الاعذار كذى جرح سائل أو مبطون أو صاحب سلس أو رعا ف دائم أو ريج كذلك فهو لاء جميعاً يتوضئون لوقت كل صلاة متى ثبت عندهم على نحو ما ثبت في المستحاضة ، قال الكمال ومتى قدر المعذور على رد السيّان برباط أو حشوا وكان لو جلس لايسيل ولو قام سال وجب رده فإنه يخرج برده عن أن يكون صاحب عذر بخلاف الحائض إذا منعت سيّان الدم فانها حائض ويجب أن يصلي جالساً إن سال بالميلان لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث فان الصلاة بايماء لها وجود حالة الاختيار في الجملة وهو التنقل على الدابة ولا يجوز مع الحدث بحال حالة الاختيار .

متى ينتقض وضوء صاحب العذر ؟

إنما تبقى طهارة صاحب العذر في الوقت إذا توضأ لعذره ولم يطرأ عليه حدث آخر . أما إذا أحدث حدثاً آخر فلا تبقى طهارته لأن الضرورة في الدم ونحوه لا في غيره فإذا سال الدم من أحد منخره فتوضأ ثم سال من المنخر الآخر فعليه الوضوء لأن هذا حدث جديد لم يكن موجوداً قبل الطهارة فلم تقع الطهارة له فكان كالبول سواء بسواء . وكذلك إذا توضأ لحدث آخر وعذره منقطع ثم سال الدم فعليه الوضوء

لأن ذلك الوضوء لم يقع لدم العذر فكان عدما في حقه ، أما إذا كان حدثه غير منقطع وأحدث حدثا آخر ثم توضأ فلا ينتقص ذلك الوضوء بسيلان عذره لأن وضوءه وقع لها .

حكم ثياب أرباب الاعذار

إذا أصاب توب صاحب العذر نجس من الحدث الذي ابتلى به فعله أن يغسله إن كان في غسله فائدة بأن كان لا يتنجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة ، فإن لم يكن في غسله فائدة فلا يجب عليه غسله مادام العذر قائما .

دم النفاس

معنى النفاس : النفاس في الشرع الدم الخارج من الرحم عقب الولادة ، فلو ولدت ولم ترد ما يجب عليها الغسل عند أبي حنيفة وزفر لأن خروج الولد لا يخلو عن قليل الدم عادة فجعل كالمتيقن . وعند أبي يوسف وهو رواية عن محمد لا يغسل عليها لعدم الدم ، وتقيد الدم بخروجه من الرحم احترازا عما إذا شقت بطنها وأخرج الولد فإنها تكون صاحبة جرح سائل لانفساء لكن هذا لا يمنع سريان أحكام النفاس مع هذه الحالة فتتقضى به العدة وتصير الأمة أم ولد ، فان سال دم من الرحم مع هذه الحالة صارت نفساء .

مدة النفاس :

لا خلاف بين أئمتنا في أنه لا حد لأقل النفاس بالنسبة للصلاة والصوم ولو ولدت ورأت الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فأنها تصوم وتصلى من بعد ذلك وأكثر مدة النفاس أربعون يوما وهو مروى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر وعائشة قال الترمذى اجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ، وقال الشافعى رحمه الله أكثره

ستون ولنا ماروى أبو داود عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة ، صحح الحاكم استاده قال في عون المعبود والصحيح من المذاهب والاقوى دليلا أن أكثر مدة النفاس أربعون يوما ولا حد لأقله .

الطهر المتخلل في النفاس

قال أبو حنيفة الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس لا يعتبر فاصلا بين الدمين سواء كان خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر ويجعل إحاطة الدمين بطرفيه كالدم المتوالى وبه نأخذ . وقال صاحبان بعد فاصلا إن كان خمسة عشر يوما .

نفاس التوأمين

التوأمين الولدان اللذان بين ولادتهما أقل من ستة أشهر وإلا فهما حملان ونفاسان ، قال أبو حنيفة وأبو يوسف نفاس أم التوأمين من الأول وبه قال مالك واحمد في رواية وقال محمد وزفر واحمد في رواية نفاس التوأمين من الأخير فاتراه من الدم بين الولادتين فهو دم فاسد لأنها حامل به فلا يكون دمها من الرحم ولهذا لا يكون ما تراه الحامل من الدم حيضا وأيضا فالعدة لا تنقضى إلا بوضع الثاني ولأبي حنيفة أن النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة لأنه يتعلق بنفس الرحم أو بخروج النفس وقد وجد ذلك ، أما انقضاء العدة فهو من الأخير اجماعا لأن العدة متعلقة بفراغ الرحم ولا فراغ مع بقاء الولد .

حكم السقط :

السقط الولد الساقط قبل تمامه وهو كالساقط بعد تمامه في الأحكام فتصير المرأة به نفاسا وتنقضى به العدة ويحتم به لو كان علق يمينه بالولادة وإنما يكون له حكم الولد إذا استبان بعض خلقه لأنه لو لم يظهر من خلقته شيء لا يكون ولداً ولا تثبت له

هذه الأحكام فلا نفاس لكن إن أمكن جعل المرنى من الدم حيضا بأن يدوم إلى أقل مدة الحيض ويقدمه طهر تام يجعل حيضا وإن لم يمكن كان استحاضة .

الحكم العام للنفاس

قال ابن قدامة حكم النفاس حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها لانعلم في هذا خلافا وكذلك تحریم وطئها وحل مباشرتها والاستمتاع بما دون الفرج منها وذلك لأن دم النفاس هو دم الحيض إنما امتنع خروجه مدة الحمل لكونه ينصرف إلى غذاء الحمل .

الطهارة الحقيقية

الطهارة الحقيقية :

هى الطهارة عن النجس وهو فى اللغة الشئ القذر غير التنظيف وفى عرف الشرع قذر مخصوص .

أنواع الأنجاس :

يمكن إجمالها فى خمسة أنواع

١- الأول ، كل ما يخرج من بدن الانسان مما يجب بخروجه الوضوء أو الغسل كالبول والغائط والودى والمذى والمنى ودم الحيض والنفاس والاستحاضة والدم السائل من الجرح والصديد والقيء . ملء الفم ، والدليل على نجاسة هذه الأشياء المنقول والمعقول : أما المنقول فقولہ تعالى ، ويحرم عليهم الخبائث ، والطباع السليمة تستخبث هذه الأشياء والتحریم لا للاحترام دليل النجاسة ، وأما المعقول : فهو وجود معنى النجاسة فى هذه الأشياء إذ النجس اسم للمستقذر وهذه الأشياء مما تستقذرها الطباع لاستحالتها إلى خبث وثن رائحة ، وإنما قيدنا ما يخرج بكونه مما يجب بخروجه الوضوء لإخراج التيمم القليل والدم الذى ليس بسائل فليس شئ من ذلك نجسا فالدم الذى على رأس الجرح ليس بنجس ، وعند محمد فى غير رواية الأصول أنه نجس لأنه جزء من

الدم المسفوح والدم المسفوح نجس بجميع أجزائه ، ولأبي يوسف أنه ليس بمسفوح بنفسه والنجس هو الدم المسفوح بنفسه بالنص ، والقاعدة عند أبي يوسف أن مالا يكون حدثا لا يكون نجسا ، وينبئ على هذا الخلاف أنه إذا أخذ ذلك الدم بقطنة والقاه في الماء القليل لا ينجس عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا إذا أصاب ثوبه أو بدنه من ذلك الدم أكثر من قدر الدرهم فهو على هذا الخلاف ، ومثل الدم القيح والصدید ، أما ما عدا ذلك من كل ما يسيل من البدن فإن كان من علة ولو بلا ألم فنجس وإلا فطاهر ، وهذه القاعدة تشمل النطفة « ماء بين الجلد واللحم » ، وماء السرة والأذن والعين فالماء الذى يخرج من العين المريضة نجس ولو خرج من غير ألم ، وقال الحسن ابن زياد الماء بمنزلة العرق فلا يكون نجسا ولا يوجب انتقاض الطهارة وفيه توسعة لمن به جرب أو جدري ثم الدم المسفوح نجس من الانساس فمن سائر الحيوانات أولى ويستثنى من الدم النجس ما يأتي :

(١) دم الشهيد فهو طاهر ولو مسفوحا مادام عليه فإذا أبين منه كان نجسا فقد وردت النصوص بذلك دمه .

(٢) الدم الباقي في العروق أو اللحم من المذكاة لأنه ليس بمسفوح ولهذا حل تناوله مع اللحم ، وروى عن أبي يوسف أنه معفو في الأكل لافي الثياب لتعذر الاحتراز في الأكل وإمكانه في الثياب .

(٣) دم الكبد والطحال والقلب لأنها ليست بدماء مسفوحة .

(٤) دم السمك وهو طاهر في ظاهر الرواية ، وعن أبي يوسف أن السمك الكبير إذا سال منه شيء فاحش يكون نجسا مغلظا اعتبارا بسائر الدماء وجه ظاهر الرواية لإجماع الأمة على إباحة تناوله مع دمه ولو كان نجسا لما أبيع .

« الثاني ، ما يخرج من إبدان سائر الحيوانات من الأبوال والاروات ، أما الأبوال فاتفق أئمتنا على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه ، واختلفوا في بول ما يؤكل لحمه فقال الشيخان بالنجاسة وهو مذهب الشافعي ، رواه ابن حزم في المحلى عن جماعة من السلف وقال محمد وزفر بالطهارة وهو مذهب العترة والنخعي والاوزاعي والزهرى ومالك

واحد ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويان أما في الأبل فبالنصر وأما في غيرها مما يؤكل لحمه فبالقياس ، أما النص في أبوال الأبل فسا في المتقي عن أنس بن مالك أن رهطا من عكل أوقال عرينة قدموا على رسول الله صلى عليه وسلم فاجتوا المدينة (استوخوها) فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بلقاح وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أبوالها والبائنا ، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث عمر في قصة عطشهم في بعض الغزوات قال : حتى إن كان الرجل ليلتمس الماء حتى لينحر بعيره فيعصر فرثه فيشربه ويجعل ما بقى على كبده ، واحتج الشيخان بالحديث المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم « مر بقبرين فقال أنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر عن البول ، الحديث والبول اسم جلس محلى باللام فيتناول أبوال الأبل وغيرها ، قال الخطابي فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها وما استدلل به المخالف لا يدل على الطهارة لأن حالة الاضطراب تبيح المحرم والنجس كما في الاضطراب لأكل الميتة .

هذا ومع اتفاق أبي حنيفة وأبي يوسف على تخفيف النجاسة في بول المأكول اللحم إلا أن لكل وجهة في سبب التخفيف فأبو حنيفة يقول : سبب التخفيف تعارض الأدلة فعنده أن ورد نص واحد بنجاسة شيء فهو مغلط ، وأن تعارض نصان في طهارته ونجاسته فهو مخفف ، وأبو يوسف ومحمد قالامدار التغليظ والتخفيف على اختلاف العلماء وعدمه لأن الاجتهاد حجة في وجوب العمل به وعلى ذلك فإن اتفاق العلماء على نجاسة شيء فهو مغلط وإن اختلفوا فهو مخفف ، وكما يكون التخفيف عندهما بالاختلاف يكون أيضا بعموم البلوى في أصابته وإن وقع الاتفاق على النجاسة لأن ما عمت بليته خفت قضيته ، نعم قد يقع النزاع بينهما وبين الامام في وجود هذا المعنى في بعض الاعيان فيختلف الجواب بسبب ذلك كما في الروث والحقن كما سيأتى .

وأما اروات الخمر واخشاء البقر والبقلة فنجسة عند أئمتنا جميعا ، أما عند أبي حنيفة فنجاستها مغلظة لأن النص الوارد في نجاستها وهو ما روى البخارى عن عبد الله بن

مسعود ، أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجريين والثقت الثالث فلم أجد فاخذت روثه فأتيته بها فأخذ الحجريين وألقى الروث وقال هذا رجس أو ركس ، لم يعارضه غيره ولأن معنى النجاسة موجود فيها وهو الاستقذار لاستحالتها إلى نتن وفساد رائحة مع إمكان التحرز عنه فكانت نجسة ، وأما عند الصاحبين فنجاسة هذه الاشياء خفيفة ، فتجزية الصلاة في ثوب أصابته حتى تفحش وعند الامام إن زاد على قدر الدرهم منع الصلاة قال الصاحبان أن للاجتهاد فيه مساعا إذ أن مالكا يقول أن البعر والروث والحثي طاهر ، وهذا يثبت التخفيف ولأن فيه ضرورة لابتلاء الطرق بها وهي مؤثرة في التخفيف ، قال أبو حنيفة لا اعتبار للبلوى في موضع النص كما في يول الأدى فإن البلوى فيه اعم .

« الثالث ، خرم بعض الطيور كالديجاج والبط ، وتفصيل ذلك : أن الطيور نوعان نوع لا يذرق في الهواء ونوع يذرق فيه ، أما ما لا يذرق في الهواء كالديجاج والبط فخرؤهما نجس لوجود معنى النجاسة فيه وهو كونه مستقدرا لتغيره إلى نتن وفساد رائحة فاشبه العذرة ، وأما ما يذرق في الهواء فنوعان : ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل

(١) ما يؤكل لحمه كالخمام والعصفور ونحوهما وخرؤهما طاهر عندنا حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسده وخالف الشافعي رحمه الله في ذلك فقال بالنجاسة وهو ألياس لانه استحالة إلى نتن وفساد فاشبه خرم الديجاج ولنا الاجماع العملي فان الحمام في المسجد الحرام موجود من غير تكثير من أحد من العلماء مع العلم بما يكون منها مع ورود الامر بتطهير المساجد فيما رواه ابن حبان في صحيحه واحمد وأبو داود عن عائشة رضى الله عنها قالت « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تطف وتطيب ، وأما ما ذكره الشافعي من الاستحالة فهي لا إلى نتن رائحة فاشبه الطين الذي في قعر البئر فان فيه الفساد ايضا وليس ينجس لانه استحالة لا إلى نتن رائحة .

(٢) أما ما لا يؤكل لحمه كالصقر والحدأة فروى الكرخي أن خرمها طاهر عند الشيخين نجس عند محمد نجاسة غليظة لان معنى النجاسة موجود فيها للتحويل إلى الفساد والنتن فاشبه غير المأكول من البهائم ولا ضرورة إلى إسقاط النجاسة لعدم المخالطة

لأنها تسكن المفاوز بخلاف الحمام ونحوه ولها أن الضرورة متحققة لأنها تذرق في الهواء فيتعذر صيانة الثياب والاولاى عنها .

د الرابع ، من الانجاس الميتة وتقدم الكلام على أن ما لادم له سائل لا يتنجس بالموت وأما الذى له دم سائل فميتته نجسة بنص القرآن الكريم وكذا جميع اجزائه التى فيها الحياة من اللحم والشحم والجلد ، وأما الاجزاء التى لا حياة فيها فطاهرة عندنا كالشعر والريش المجروز والمنقار والعظم ما لم يكن به دسم والعصب على إحدى الروايتين فيه والحافر والظلف ، والاصل فى ذلك ما فى الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام فى فى شاه مولاته ميمونة حين مربها ميتة د إنما حرم أكلها ، وفى لفظ د إنما حرم عليكم لحما ورخص لكم فى مسكها ، المسك الجلد وأخرج الدارقطنى د إنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحما فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس ، وأخرج البيهقى أنه عليه السلام كان يتمشط بشط من العاج ، ثم ما ذكرنا من الحكم فى أجزاء الميتة إنما هو فى غير الخنزير والكلب ، أما الخنزير فشعره وعظمه وجميع أجزائه نجسة خلافا لمحمد فى شعره ، ووجهته إن حل الانتفاع به للخرازين يدل على طهارته ولنا أن الخنزير نجس العين إذا لاه فى قوله تعالى د فانه رجس ، منصرفة إليه فيشمل جميع أجزائه ، أما جواز الانتفاع بشعره للاسالكفة فللضرورة ولا ضرورة فى غير هذه الحالة فيبقى على الاصل فيما عداها ، وأما الكلب فى طهارة عينه ونجاستها روايتان صحيحتان عندنا فان قلنا بنجاسة عينه فهو كالخنزير سواء بسواء ، وإن قلنا بطهاره عينه فغظمه وشعره وعصبه وما لا تحله الحياة منه طاهر ، فإذا صلى وهو حامل جروا صغيرا لا تصح صلاته على القول بنجاسته مطلقا وتصح على القول بطهارته أما مطلقا أو بشرط كونه مشدود الغم بحيث لا يصل لعابه إلى ثوبه كما شرطه الهندواى ، أما عدم صحة الصلاة بناء على نجاسته فظاهره ، وأما صحة الصلاة بناء على طهاره عينه فلان ظاهر كل حيوان طاهر ولا يتنجس إلا بالموت ونجاسته باطنة فى معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى ، والاصل فى هذا الحكم امره صلى الله عليه وسلم بغسل الاناء من ولوغ الكلب لان الظاهر كما تقدم أن الامر بالتطهير إنما هو من النجاسة الموجودة فى فمه من لعابه وفه أشرف ما فيه فبقية

بدنه أولى ، أو نقول لعابه نجس وهو متحلب من البدن فبدنه نجس ، ولما كان أخذ هذا المعنى من الحديث غير متعين لجواز أن يكون الغسل لأجل قذارة الكلب - اختلفت الرواية في نجاسة عينه وطهارتها .

« الخامس » من الانجاس الخمر وهو نجس بالنصر الكريم ومغلظ باتفاق الروايات وأما غيره من الانبذة وبقيّة الاشربة المحرمة فالذى نأخذ به التغليظ لما في مسلم « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » ، والحرم لا للاحترام دليل النجاسة .

« السادس » غسالة النجاسة أما الحكمة فقد تقدمت وأما الحقيقة فالمياه المتخلفة من غسل الثوب النجس ثلاثا نجسة لان النجاسة انتقلت إليها ، فحكم المياه الثلاث في حق المنع من جواز التوضؤ بها والمنع من جواز الصلاة بالثوب الذى أصابته سواء لا يختلف وهل يجوز الانتفاع بالغسالة فيما سوى الشرب والتطهير من بل الطين وسقى الدواب ونحو ذلك ؟ أما إن كان قد تغير الطعم أو اللون أو الريح فلا يجوز الانتفاع به لانه لما تغير دل على أن النجاسة غالبية فالتحق بالبول ، وأن لم يتغير يجوز لانه لما لم يتغير دل على أن النجاسة لم تغلب على الطاهر والانتفاع بما ليس بنجس العين مباح في الجملة ولذا إذا وقعت فأرة في سمن فماتت فيه أن كان جامدا تلتقى الفأرة وما حولها ويؤكل الباقي وإن كان ذائبا لا يؤكل ولكن يستصح به ويدبغ به الجلود وقال احمد لا يلتفع به لما روى في بعض طرق حديث الفأرة التى وقعت في السمن » وإن كان مائعا فلا تقربوه ولنا ما في الرواية الاخرى وإن كان مائعا فاستصبجوا به وانتفعوا ، وروى هذا عن أبي موسى الاشعري وعلى وابن عمر ، وما احتج به احمد ضعفه ابن تيمية حيث قال : التفريق المروى فيه إن كان جامداً فالتقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقربوه غلط .

« السابع » الماء الوارد على النجاسة عندنا ، وقال الشافعى رحمه الله تعالى الماء إذا ورد على نجاسة لا ينجس لامره عليه الصلاة والسلام بصب دلو من ماء على بول الاعرابى الذى بال في المسجد ونهى صلى الله عليه وسلم عن البول في الماء الراكد فلو استوى الوارد والمورود لما أمر بإيراد الماء على النجاسة ونهى عن إيراد النجاسة على الماء قلنا المخالطة قد حصلت في الصورتين وتفرقهم ورود الماء على النجاسة

وورودها عليه فرق صوري ليس فيه من الفقه شيء ..

المقدار الذي يعد نجاسة شرعا .

أما النجاسة الواقعة في الماء فلا فرق بين القليل والكثير وأما ما يقع من النجاسات في الثوب والبدن والمكان فهو إما قليل أو كثير ، أما النجاسة القليلة فإنها لا تمنع جواز الصلاة سواء كانت غليظة أو خفيفة استحسانا والقياس أن تمنع وهو قول زفر وأحمد قاسا النجاسة الحقيقية على النجاسة الحكمية بقاء لمعة من اليد يفسد الوضوء فعمليل النجاسة ولو ما لا يدركه الطرف يمنع صحة الصلاة أيضا قال الأستاذ رشيد رحمه الله يدفع هذا مجموع ماورد في التطهير من الأحاديث الصحيحة فإنها صريحة في كون المراد منها إذهاب القدر أو إضعافه كتطهير النعل بالفرك والمنى الجاف بالفرك من أين جاء تطهير ما لا يدرك الحس فيه قدرأ أن هذه الافلسفة ما كانت تخطر لأهل الصدر الاول بيال ، وأما النجاسة الكثيرة فتمنع جواز الصلاة كما سيأتى دليل ذلك في كتاب الصلاة وتختلف الكثرة بالنظر إلى غلظ النجاسة وخفتها فالكثرة في النجاسة الغليظة أن تزيد على الدرهم وإنما قدرنا به أخذاً من موضع الاستجماء كما قال إبراهيم النخعي أن التقدير بالدرهم على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث استقبحوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكفوا عنه بالدرهم تحسينا للعبارة وأخذوا بصالح الادب ، ولم يذكر في ظاهر الرواية صراحة ما هو تحديد هذا الدرهم ولكن محمداً قال في كتاب النوادر : الدرهم الكبير هو ما يكون مثل عرض الكف وذكر في كتاب الصلاة أن الدرهم الكبير هو المثلقال الذي وزنه عشرون قيراطا وحمل الهنودوان رواية المساحة على النجاسة السائلة كالبول ورواية الوزن على النجاسة الجامدة وبه نأخذ ، والكثرة في النجاسة الخفيفة هي الكثرة الفاحشة كما هو في ظاهر الرواية ، وروى عن أبي يوسف أنه قال : سألت أبا حنيفة عن الكثير الفاحش فكره أن يحمد له حدا وقال الكثير الفاحش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه ، وذكر الحاكم الشهيد في مختصره عن أبي حنيفة ومحمد التقدير بالربع لان للربع حكم الكل في أحكام الشرع وبها نأخذ ، والمشهور أن

المراد بالربع ربع جميع الثوب فما دون ذلك المقدار من الغليظة والخفيفة عفوقال مشايخنا معنى العفو جواز الصلاة معه لكن لو صلى وفي ثوبه قدر الدرهم كره تحريرا ، وأن صلى بأقل من الدرهم كره تنزيها ، وفرعوا على ذلك ما لو علم قليل نجاسة عليه وهو في الصلاة ففي الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لأنها سنة وعسل النجاسة واجب فهو مقدم وفي أقل من الدرهم يكون ذلك أفضل فقط ما لم يخف فوت الجماعة بأن لا يدرك جماعة أخرى وإلا مضى في صلاته لأن الجماعة أقوى كما يمضى في المسألتين إذا خاف فوت الوقت لأن التفويت حرام ولا مهرب من الكراهة إلى الحرمة .

المطهرات من النجاسة :

اذكر منها تسعة

الاول — الماء المطلق لقوله تعالى « وأنزلنا من السماء ماء طهورا ، والطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره .

الثاني — كل مائع طاهر مزيل كالخل وماء الورد ونحوهما إذا عصر انعصر ، فالمائع إذا لم يكن طاهرا لا يجوز التطهير به فلا يجوز غسل ثوب متنجس بالدم يول ما يؤكل لحمه مثلا لأن سقوط تنجس آلة التطهير حال الاستعمال إنما هو لضرورة التطهير وليس البول مطهرا فيتنجس بنجاسة الدم فلا يزداد الثوب به إلشرا ، والمائع إذا لم يكن مزيلا أيضا كالدهن والسمن واللبن لا يجوز التطهير به لأن الإزالة إنما تكون بأن تخرج أجزاء النجاسة مع المزيل شيئا فشيئا وذلك إنما يتحقق فيما ينعصر بالعصر وهذا ليس كذلك ، ثم إزاله النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن بالمائع مذهب الشيخين ، وقال محمد وزفر والشافعي لا تزول به النجاسة لأن طهورية الماء إنما عرفت مخالفة للقياس إذ القياس أن يتنجس الماء بأول ملاقة النجس فالتطهير به غير ممكن لكن سقط اعتبار ذلك دفعا للرجح فلا يقاس غير الماء عليه لأن ما خالف القياس لا يقاس عليه ، ولها أن المقصود هو إزالة النجاسة لإزالتها بآلة خاصة بدليل جواز الاقتصار على قطع موضع النجاسة وحرقه ، وكون الماء آلة صالحة لازالة النجاسة

حكم شرعى معلل بكونه مزيلا فيعدى إلى كل مائع يشاركه في ذلك ، وكونه مزيلا يتضمن امرين طهارة المحل وعدم تنجس الآلة بالملاقة وإلا لما وجدت الإزالة بل الزيادة وإنما لم نلحق المائع بالماء في إزالة الحدث لأن الحكم بالطهارة عن الحدث بمعنى زوال المائع الشرعى ليس بمعقول إذا لعضو طاهر لا ينجس به شئ. ومن شرط القياس كون المعنى فى حكم الأصل معقولا .

الثالث - الفرق البنى اليابس من الثوب وهو مطهر استحسانا والقياس أن لا يطهر إلا بالنسل ، وجه الاستحسان أنه شئ غليظ لزج لا يتشرب فى الثوب إلا رطوبته ثم تنجذب تلك الرطوبة بعد الجفاف فلا يبقى إلا عينا وأنها تزول بالفرق بخلاف الرطب لأن العين وإن زالت بالحت فأجزؤها متشربة فى الثوب قائمة ببقية النجاسة ولذا لو كان رطبا لا يطهر إلا بالنسل لما بينا وإن جف على البدن فالمشهور أنه يطهر بالحت أيضا لأن النص الوارد فى الثوب يكون واردا فى البدن من طريق الأولى لأن البدن أقل تشربا من الثوب والحت فى البدن يعمل عمل الفرق فى الثوب فى إزالة العين والأصل فى غسل المني من الثوب ما فى البخارى عن عائشة قالت : كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم فيخرج إلى الصلاة وأن يقع الماء فى ثوبه ، والأصل فى فركه ما فى مسلم عن عائشة قالت : لقد كمت أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا فيصلى فيه ، وقال الشافعى وأحمد بطهارة المني لما روى الدارقطنى عن ابن عباس قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بأذخرة ، قلنا هو موقوف على ابن عباس وهو الصحيح فيه فلا يعارض ما فى الصحيحين قال الشوكانى الصواب أن المني نجس يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة .

الرابع - ذلك الخف والنعل بالارض دلكا قويا بحيث يزول أثر النجاسة متى كانت النجاسة ذات جرم وهى التى ترى بعد الجفاف كالعذرة والدم واشترط أبو حنيفة أن تكون النجاسة جافة فإله جرم من النجس إذا أصاب الخف ولم يجف لم يطهر بذلك عنده ، وأبو يوسف لا يشترط الجفاف لإطلاق حديث أبى دود الآتى وبه نأخذ

لعموم البلوى ، فإذا لم تكن النجاسة ذات جرم فلا بد من غسل الخف ثلاثا وتركه في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب الندوة ولا يشترط اليبس والأصل في طهارة الخف ونحوه بالدلك ما روى أبو دآرد وأحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيهما فإن رأى خبثا فليدهسحه بالأرض ثم ليصل فيهما ، وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف والظاهرية وأبي ثور وإسحاق والأوزاعي وأحمد في رواية وإحدى الروايتين عن الشافعى ، وذهب العترة والشافعى ومحمد وزفر إلى أنه لا يظهر بالدلك لارطبا ولا يابسأ فلا يطهر الخف عندهم إلا بالغسل إذ لافرق بين الخف والبدن والثوب والبساط لأن الرطوبة تتداخل في أجزاء هذه الأشياء جميعها فصار الأمر كما لو أصابها رطوبة النجاسة دون جرمها والحديث حجة عليهم قلنا هناك فرق بين الخف وتلك الأشياء لان الخف أجزاءه صلبة لا يتداخله جرم النجاسة وإنما يتداخله رطوبتها وذلك قليل يمتد به الجرم إذا مسح بقوة بحيث لا يبقى بعد المسح شيء على أنه أن بقى شيء فهو قليل معفو عنه بخلاف الثوب والبساط لانهما متخلخلان فيتداخلهما أجزاء النجاسة ، وبخلاف البدن لان لينة ورطوبته بالعرق يساعدان على تشربه أجزاء النجاسة .

الخامس — المسح فى كل جسم صقيل لا مسام له جديد اكان أو غيره كالعظم والابنوس وصفائح الذهب والفضة إذا لم تكن منقوشة والزجاج والاعوية الصينية ونحوها بشرط ذهاب أثر النجاسة وقال محمد لا بد من الغسل فى كل ذلك بالماء وهو القياس ، وجه استحسان الشيخين أن هذه الأشياء لا تتداخلها النجاسة وما على ظاهره يزول بالمسح .

السادس — الجفاف للأرض المتنجسة إذا ذهب أثر النجاسة من لون وريح وطعم وكذا كل ما كان ثابتا فيها لاخذه حكمها لاتصاله بها كشجر وكلا قامين وحصى وآجر وابن ونحوها إذا كانت متداخلة فى الأرض فأن لم تكن كذلك فلا بد من الغسل ولا تطهر بالجفاف لانها حينئذ لا تسمى أرضا عرفا ، وإنما قيدنا بالجفاف لانها لو لم تجف لا تطهر إلا بالغسل وكيفيته : إن كانت الأرض رخوة تشرب الماء صب عليها

الماء حتى يغلب على ظنه أنها طهرت ، وإن كانت الأرض صلبة فإن صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق لها أثر وتركت حتى جفت فانها تطهر ، والأصل في طهارة الأرض بالجفاف ما في سنن أبي داود عن ابن عمر قال « كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شابا عزبا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك ، فلولا اعتبار أنها تطهر بالجفاف لمنع منها الكلاب وقال زفر والشافعي في الجديد وغيرهما لا تطهر الأرض بالجفاف لأن النجاسة حصلت في المكان والمزيل لم يوجد ولهذا لا يجوز التيمم بها فلا تجوز الصلاة عليها ، والحديث حجة عليهما وأما عدم جواز التيمم عليها فلأن الصعيد علم قبل التنجس طاهرا وطهورا وبالتنجس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعا أحدهما وهو الطهارة فيبقى الآخر على ما علم من زواله وإذا لم يكن طهورا لا يتيمم به .

السابع - انقلاب العين فإن كان في الخمر بأن صار خلا فلا خلاف في الطهارة وأن كان في غيره كرماد قدر وخنزير وميتة وقعت في ملح فصار تاملحا وكل ما استحال طبعيا وصورة الكوز والقدر إذا جعل من طين نجس ثم حرقا وكزيت نجس صنع صابونا فقد قال محمد بالطهارة وخالفه أبو يوسف محتجا ببقاء أجزاء النجس من وجه فالحكم بالنجاسة أحوط ويقول محمد نأخذ لأن الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة والحقيقة تنتفي بانتفاء بعض أجزاء مفهومها فكيف بالكل ونظيره في الشرع العصير طاهر فيصير خمرافين نجس ويصير خلا فيطهر بالاتفاق فدل ذلك على أن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المترتب عليها .

الثامن - الدباغ للجلد وهو في اللغة من دبغ الجلد دباغا ودباغة لينة وأزال ما به من رطوبة وتن ، والدباغ نوعان حقيق وحكى فالحقيق هو الدبغ بما له قيمة كالشب والقرظ والعفص وقشور الرمان والملح وما أشبه ذلك ، والحكى هو الدبغ بالتشميس والتزييب والإلقاء في الريح ، والنوعان مستويان في الحكم إلا في شيء واحد وهو أنه لو أصاب الماء الجلد بعد الدباغ الحقيق لا يعود نجسا باتفاق الروايات وبعد

الدباغ الحسكى فيه روايتان وهما مبنيان على أن ما طهر بغير الدباغ الحقيقي هل زالت نجاسته بالكلية أم قلت فقط فمن قال أنها زالت قال إذا أصابه الماء لا يعود نجسا وعلى العكس من قال أنها قلت ، والذي نأخذه رواية الطهارة لأن ملاقة الطاهر للطاهر لا توجب التنجيس وقد وردت الروايتان في مسائل أخرى كلها بما حكم بطهارته بمطهر غير المائعات كالخف إذا أصابه نجس ودلكه ثم وصل الماء إليه وكالأرض إذا أصابها نجاسة وذهب أثرها ثم وصل إليها الماء والمضى إذا فرك من الثوب وأصابه الماء والسكين إذا مسحت من النجاسة ثم قطع بها البطيخ ثم كل جلد يحتمل الدباغ يجوز دبغه إلا جلد الخنزير لنجاسة عينه والأصل في الدباغ حديث ابن عباس عند مسلم واحمد وابن ماجه والترمذى « إنا اهاب دبغ فقد طهر » .

التاسع — من المطهرات الذكاة الشرعية وهى الصادرة من أهلها فى محلها لأن الذكاة تعمل عمل الدباغ فى إزالة الرطوبات النجسة قال المشايخ كل ما طهر جلده بالدباغ طهر بالذكاة جلده ولحمه وهذه القاعدة بعمومها تشمل ما كول اللحم وغيره ، أما طهارة جلد غير المأكول فهو ظاهر المذهب فى المتفق عن النسائي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة فقال « دباغها ذكاتها » ، وأما طهارة لحمه فالذى نأخذه رواية النجاسة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم باهراق الآنية التى فيها لحوم الحمر الأهلية وأمرهم بغسلها .

المعفو عنه من الأنجاس :

يعنى عن رشاش بول كرموس الابل فلا يجب معه غسل الثوب ولو امتلأ الثوب به لأنه لا يستطيع الاحتراز عنه لاسيما فى مهب الريح وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال : أنا أرجو من عفو الله أوسع من هذا ، وعن اهندوانى أن قول محمد مثل رموس الابر دليل على أن الجانب الآخر من الابر معتبر ، ولو وقع الثوب الذى عليه الرشاش فى الماء تنجس لأن طهارة الماء واجبة على سبيل التأكيد ،

ويعنى عن أثر ذباب وقع على نجاسة فأصاب ثوب المصلى للحرج وهو مدفوع بالنص
ويعنى عن رشاش من غسالة ميت لعموم البلوى .

كيفية التطهير بالغسل

لاخلاف في طهارة المتنجس بغسله في الماء الجارى ولا يشترط حينئذ العصر
فيما ينعصر ولا التجفيف فيما لا ينعصر ، ولا يشترط تكرار الغمس ، فالإناء النجس
إذا وضع في النهر وملاه الماء وخرج منه طهر ، كما لاخلاف في طهارة الثوب النجس
إذا صب الماء عليه واكثر من الصب بحيث يخرج ما أصاب الثوب من الماء ويخلفه
غيره ثلاثا لانهم جعلوا الصب الكثير بحيث يخرج ما أصاب الثوب من الماء قائما
مقام العصر ، أما لو غسل الثوب في إجانة بماء نظيف ثم في أخرى ثم في أخرى فانه يطهر
استحسانا ، والقياس أن لا يطهر الثوب ولو غسل في عشر إجانات لأنه كلما وجد في الاجانة
تنجس الماء فانما غسل الثوب بعد ذلك في الماء النجس فلا يطهر إلا بالصب أو وضعه
في الجارى كما تقدم ، ووجه الاستحسان قوله صلى الله عليه وسلم « طهور إناء أحدكم
إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله ثلاثا ، فتبين منه أن الإناء النجس يطهر بالغسل من
غير حاجة إلى تقوير أسفله ليجرى الماء على النجاسة ، لأن الثياب النجسة يغسلها
النساء والخدم عادة وقد يكون المغسول ثقيلًا فلا يقدر على حمله ليصب عليه الماء ،
والماء الجارى لا يوجد في كل مكان فلو لم يطهر بالنسل في الاجانة لوقع الناس في
الحرج ، والقياس الذى تقدم قال به أبو يوسف في تطهير الأعضاء فاذا تنجس عضو
منها لا يطهر بغسله في الآنية إذ لا حرج في غسله خارجها أما محمد فسوى بين الثوب
والعضو في أنه يطهر بالغسل في الاجانات وهو قول أبى حنيفة لأن الضرورة تحققت
في بعض الأعضاء فان من دى أنفه أو فمه لا يمكن صب الماء عليه لثلا يشرب الماء
النجس أو يعلو على دماغه وفيه حرج بين فأخذنا بالاستحسان في العضو كما
أخذنا به في الثوب .

شرط التطهير بالماء

شرط التطهير بالماء أمران :

(١) العدد في غير نجاسة مرئية

(٢) العصر فيما ينعصر ، أما النجاسة التي ترى بعد الجفاف كالدّم والعذرة فطهارتها بزوال عينها ، وبقاء الأثر الذي يشق زواله لا يضرك لما في الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام لما سئل عن دم الحيض تحتته ثم تقرصه بالماء ، وروى أحمد ، ولا يضرك أثره ، والأثر اللون أو الريح فإن شق زواله سقط وجوب الإزالة ، وتفسير المشقة أن يحتاج في إزالته إلى استعمال غير الماء كالصابون والماء المغلي بالنار ، وأما النجاسة غير المرئية وهي التي لا ترى بعد الجفاف كالبول فإنها تغسل ثلاثاً مع العصر في كل مرة فيما ينعصر ، ويستدل للغسل ثلاثاً بقوله صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً » أمر بالغسل ثلاثاً في النجاسة الموهومة ففي النجاسة المحققة أولى ، ثم التقدير بالثلاث مختار البخاريين ومستندهم ما تقدم ولأن غالب الظن يحصل عنده فاقم السبب الظاهر مقامه تيسيراً ، واختار العراقيون اعتبار غلبة الظن وإذا فالتقدير بالثلاث ليس بلازم بل الغرض أن يغسل حتى يغلب على ظنه أنه طهر ، ويستدل للعصر بقوله صلى الله عليه وسلم « حتىه ثم اقرصيه » ولأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فإن العصر هو المستخرج للنجاسة فيما ينعصر وأما ما لا ينعصر فهو نوعان : أوان وغيرها ، أما الأواني فهي ثلاثة (١) خزف (٢) وخشب (٣) وحديد ، فإن كان الاناء من خزف أو حجر وكان جديداً ودخلت النجاسة في أجزائه فإنه يحرق ، وإن كان عتيقاً يغسل ثلاثاً ولا يشترط التجفيف ، وإن كان من حديد أو زجاج أو صيني فإن كان صقيلاً يسح وإن كان خشناً يغسل ثلاثاً ولا يشترط التجفيف لأنه لا يتشرب النجاسة فالفصل ثلاثاً مع التوالى كاف لأن العصر متعذر فقام التوالى في الغسل مقام العصر ، وأما غير الأواني فاما أن تتداخله أجزاء النجاسة أولاً أما الثاني فيغسل ثلاثاً ويحفف في كل مرة كالجلد والنعل والحف والأجر

الجديد ، أما القديم فيغسل ثلاثا ولو بلا تجفيف ، وأما الأول فلا يطهر عند محمد أبدا لأن النجس إنما يزول بالعصر ولم يوجد وعند أبي يوسف يطهر بنفسه ثلاثا مع التجفيف كل مرة وبه نأخذ تيسيرا .

الاستنجاء

معنى الاستنجاء :

الاستنجاء في اصطلاح الفقهاء إزالة النجس من أحد المخرجين بالحجر أو بالماء .

حكم الاستنجاء :

اختلف العلماء في حكم الاستنجاء فقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك في رواية والمزني من أصحاب الشافعي أنه سنة ، وقال الشافعي واحدا وأبو ثور وإسحاق وداود ومالك في رواية أنه فرض لظاهر الأوامر الواردة كحديث أبي هريرة « وليستنج بثلاثة أحجار » ، ولحديث عائشة الذي أخرجه ابن ماجه واحدا « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار يستطيع بهن » ، والأمر يقتضى الوجوب ولا صارف له واحتج أئمتنا بما رواه أبو داود عنه عليه الصلاة والسلام « من اكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا » ، ولأنه لا يجب إزالته بالماء مع القدرة عليه فلا يجب بغيره بالأولى لأن الماء آلة التطهير وهو مطهر حقيقة فإذا لم يجب بالمطهر فكيف يجب بغيره ؟ فصار كالباقي بعد الاستنجاء بالأحجار فعلم بذلك أن المقعدة لا يجب تطهيرها إذ لو وجب لوجب بالماء كما في سائر المواضع قال المزني لانا اجمعنا على جواز المسح بالأحجار فلم يجب إزالتها كالخني وحل أئمتنا الأوامر الواردة بالاستنجاء بالأحجار الثلاثة على الندب ثم هو سنة مؤكدة عندنا لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه فلو صلى بدونه كره ، وحكى عن ابن سيرين فيمن صلى ولم يستنج قال لا أعلم به بأسا ، وهذا إذا لم تتجاوز النجاسة موضع الاستنجاء فلو تجاوزت موضع الاستنجاء كانت من باب إزالة النجاسة وعلى ذلك ينظر في هذا المتجاوز فان زاد على الدرهم يفترض غسله

بالماء اتفاقاً لأن للبدن حرارة تجذب أجزاء النجاسة فلا يزيلها المسح بالحجر وهو القياس في محل الاستنجاء إلا أنه ترك فيه بالنص على خلاف القياس فلا يتعداه ، وإن زاد عن الدرهم لكن بضم ما على المخرج إليه لا يفرض الغسل عند الشيخين بناء على أن ما على المخرج في حكم الباطن عندهما فيسقط اعتباره مطلقاً حتى لا يضم إلى ما على بدنه من النجاسة ، وعند محمد يفرض غسله بناء على أن ما على المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يسقط اعتباره ويضم لأن العفو عنه لا يستلزم كونه في حكم الباطن بدليل أنه يفرض غسله في الجنابة والحيض .

ما يستنجي به :

أما عندنا فالحجر أو ما يقوم مقامه من كل جامد طاهر مزيل للعين ليس له حرمة كقطع الطين اليابسة والتراب والخرق البالية ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بعظم أو روث فيكره بهما تحريماً أما العظم فلأنه ربما كان شائكاً فيضر وأما الروثة فللنجاسة ، كما يكره الاستنجاء بالمحترقات كطعام الأدميين وأوراق الكتب .

كتاب الصلاة

مواقيت الصلاة :

جعل الله سبحانه وتعالى للصلاة أوقافاً مخصوصة فمن صلى قبل الوقت لم تجز صلاته عند الجمهور والزهري والأوزاعي ، وروى عن ابن عمر وأبي موسى أنها أعاد الفجر لأنهما صلياها قبل الوقت ، وروى عن ابن عباس في مسافر صلى الظهر قبل الزوال يجزئه وينحوه قال الحسن والشعبي ، وحجة الجمهور قول الله سبحانه وتعالى «إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً» أي فرضاً موقوتاً ، وأما من صلى بعد الوقت كسلاً فإنه آثم بالاجماع ، فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبازر أن يصلي الصلاة لوقتها كما رواه أحمد ومسلم واللساني ، فإن أخر الصلاة عن وقتها شيء يشغله ولم

يتخذ ذلك عادة له فالجمهور على أنه آثم أيضا للأحاديث الكثيرة في تأدية الصلاة لوقتها ، وذهب قليل من الفقهاء إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لم يتخذ عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك وحكاه الخطابي عن القفال والشاشي الكبير من أصحاب الشافعي عن أبي إسحاق المروزي عن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر لما في صحيح مسلم عن ابن عباس قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا بالمدينة في غير خوف ولا سفر قال أبو الزبير فسألت سعيداً لم فعل ذلك فقال : سألت ابن عباس كما سألتني فقال : أراد أن لا يخرج أحداً من أمته ، فإن أخر الصلاة لعذر السفر فذهب. أئمتنا عدم جواز ذلك وهو قول الحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي والأسود وهو رواية ابن القاسم عن مالك وهو قول ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وابن عمر في رواية أبي داود وجابر بن زيد ومكحول وعمر بن دينار والثوري وعمر بن عبد العزيز وسالم والليث بن سعد ، وذهب كثير إلى جواز الجمع للمسافر مطلقاً تقديماً وتأخيراً روى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأسامة بن زيد ومعاذ بن جبل وأبو موسى وابن عمر وابن عباس وبه قال جماعة من التابعين منهم عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وعكرمة وجابر بن زيد وربيعة الرأي وبه قال سفيان الثوري وأشافعي وإسحاق وأحمد بن حنبل وأبو ثور وابن المنذر ومن المالكية أشهب وحجتهم ما في الصحيحين عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تریغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب ، . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ويدل على جواز جمع التقديم جمعه صلى الله عليه وسلم بعرفة بين الظهر والعصر لمصلحة الوقوف ليتصل وقت الدعاء ولا يقطعه بالنزول لصلاة العصر مع إمكان ذلك بلا مشقة فالجمع لأجل المشقة والحاجة أولى ، وقال الحافظ في الفتح وفي هذه الأحاديث تخصيص لحديث الأوقات التي بينها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وبينها النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي ، واستدل أئمتنا بما رواه البخاري ومسلم « عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : ما رأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع (١) فإنه جمع بين المغرب والعشاء وصلى صلاة الصبح في الغد قبل وقتها ، وبما رواه مسلم عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى ، ولم يأخذ أئمتنا بأحاديث الجمع في السفر — مع أنهم قالوا بالجمع كما في عرفة ومزدلفة — . للاضطراب فيها فمثلا حديث ابن عباس عند مسلم فيه الجمع بلا عذر من سفر أو خوف وبعض الأحاديث يقيد الجمع بحالة ما إذا حصل الجد في السير روى ذلك عن أسامة بن زيد وابن عمر وهو قول مالك في المشهور عنه ، وهناك من الأحاديث ما يدل على أن الجمع جائز وإن لم يجد السير ، لهذا الاضطراب في أحاديث الجمع في السفر لم يأخذ أئمتنا بها وإنما تمسكوا بالأصل وهو وجوب تأدية الصلاة في أوقاتها حتى يقوم دليل غير مضطرب على جواز التأخير أو التقديم ولهذا قال أئمتنا بالجمع في مزدلفة وعرفة لأن مستنده لا اضطراب فيه ، وإذا فلا عذر عند أئمتنا يبيح الجمع بحال والجمع في عرفة ومزدلفة من النسك لا من باب الأعذار المبيحة ، ولهذا لم يقل أئمتنا بالجمع لعذر المطر لعدم ثبوت ذلك مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال قال به الثلاثة والأوزاعي وإسحاق وروى عن مروان وعمر بن عبد العزيز وحجتهم ما روى مالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء في المطر جمع معهم وللأثر في سننه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال : « من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء » .

تحديد المواقيت :

حددت السنة النبوية مواقيت الصلاة حيث علمها جبريل عليه السلام لنبيها وعليها صلى الله عليه وسلم للأمة ، فوقت الصبح من طلوع الفجر الثاني المسمى بالفجر الصادق وهو البياض المنتشر في الأفق يمتد ويسر فلا عبرة بطلوع الفجر الكاذب وهو البياض

الذى يبدو مستطيلاً في ناحية من السماء لأنه يعقبه ظلام وينتهى وقت الفجر بطلوع الشمس كما هو مصرح به في رواية مسلم ، ووقت الظهر مبدؤه حين تزول الشمس بلا خلاف وآخره حين يصير ظل كل شيء مثليه على ما روى محمد عن أبي حنيفة وهذه الرواية مذهب الإمام ، وروى الحسن بن زياد أن آخر وقته إذا صار ظل كل شيء مثله وهو قول الصحابين وزفروا الحسن والأئمة الثلاثة لحديث إمامة جبريل حيث صلى العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله فدل ذلك على أن أول وقت العصر هو هذا بالضرورة يكون هو آخر وقت الظهر ، والذي نأخذ به رواية محمد عن الإمام لأن سيدنا جبريل عليه السلام أم الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه مرتين ففي المرة الثانية صلى به الظهر وظل كل شيء مثله وصلى به العصر وظل كل شيء مثليه فكان العمل على التعليم الثاني وفيه العمل بالأول وزيادة ، وروى أسد بن عمرو عن الإمام إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فيكون بين وقت الظهر والعصر وقت مهمل قال الكرخي وهذه أعجب الروايات إلى لموافقها لظاهر الأخبار ، ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر على اختلاف القولين إلى غروب جرم الشمس من الأفق الحسى ، أما الأفق الحقيقي فغير متيسر معرفته للعامة ، وأول وقت المغرب حين تغرب الشمس بلا خلاف وآخر وقته غياب الشفق هكذا جاء التعبير في السنة واختلف الفقهاء في معنى الشفق فقال الصحابان الشفق الحرة التي تبقى في السماء بعد مغيب الشمس وهو بقية شعاعها وهو المروى عن ابن عباس وابن عمر وهو قول مكحول وطاوس وبه قال الثلاثة والثوري وابن أبي ليلى وإسحاق ، وقال أبو حنيفة والأوزاعي الشفق البياض بعد الحرة وروى ذلك عن أبي هريرة وعن عمر ابن عبد العزيز مثله وهو اختلاف لغوى فحكى عن الفراء الشفق الحرة وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة وبها نأخذ وقال المبرد الشفق البياض ، ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب على اختلاف القولين إلى طلوع الفجر الصادق ، هذا مذهب الإمام ، وقال الصحابان ليس وقتها واحداً بل وقت الوتر بعد صلاة العشاء لأن الوتر سنة العشاء فيكون تبعاً لها فلا يدخل وقته حتى يصلي العشاء والحديث أبي داود :

وإن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر ، وحجة الامام أنهما فرضان وإن كان أحدهما عمليا والآخر اعتقاديا فليس الوتر تابعا للعشاء بل هما كفرضين اجتماعا في وقت واحد كقضاءين أو قضاء وأداء ولأن في بعض طرق الحديث المتقدم فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر ، وفائدة الخلاف تظهر في موضعين (الأول) لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا أو صلاهما فظهر فساد العشاء لا الوتر فإنه يصح ويعيد العشاء وحدها عنده لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر ، وعندهما يعيد الوتر لأنه تابع لها فلا يصح قبلها (الثاني) أن الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا تجوز صلاة الفجر ما لم يصل الوتر عنده ، وعندهما تجوز إذ لا ترتيب بين الفرائض والسنن .

الأوقات المستحبة

أما صلاة الفجر فالاسفار بها أفضل من التغليس سفرا وحضرا صيفا وشتاء في حق جميع الناس إلا في حق الحاج بمزدلفة فإن التغليس بها أفضل والاسفار بالفجر مذهب أئمتنا والثوري والحسن بن حي وهو مروى عن علي وابن مسعود وقال الثلاثة التغليس أفضل وهو مذهب إسحاق وأبي ثور والأوزاعي وداود بن علي وأبي جعفر الطبري وهو المروى عن عمر وعثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة وحجتهم ما في الصحيحين عن عائشة قالت : « كانت نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن إلى يوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفن أحد من الغلس » واحتج أئمتنا بما روى مسلم عن ابن مسعود قال « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة لغير ميقاتها إلا بجمع جمع بين المغرب والعشاء وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها بغلس » وكان أبو حنيفة يأخذ بمذهب شيوخه من الصحابة والتابعين فأبراهيم النخعي يرى الاسفار أفضل روى الطحاوي عنه أنه قال ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كاجتماعهم على تأخير العصر والتنوير بالفجر ويستحب تأخير الظهر في الصيف مطلقا لا فرق بين أن يصلي

بجماعة أولا اشتد الحر أولا في بلاد حارة أولا ، ويستحب تعجيله في الشتاء لما أخرجه
 النسائي عن أبي موسى رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان
 الحر أبرد بالصلاة وإذا كان البرد بجل » ، ويستحب تأخير العصر ما دامت الشمس
 يضاء نقية لم يدخلها تغيير يستحب ذلك صيفا وشتاء فالتأخير إلى التغيير مكروه ، وحد
 التغيير أن يصير القرص بحال لا تحار فيه الأعين ، وذهب أحمد والشافعي والأوزاعي
 وإسحاق إلى أفضلية التعجيل بكل حال وحجتهم ما أخرجه الترمذى والحاكم وصحاحه
 عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الأعمال
 الصلاة في أول وقتها ، ولنا ما روى أبو داود والدارقطنى « أنه عليه الصلاة والسلام
 كان يؤخر العصر ما دامت الشمس يضاء نقية ، ولأن في التأخير توسعة لوقت النوافل
 فيكون فيه تكثيرها فيندب وفي التعجيل قطعها لكرهية النفل بعدها فلا يستحب ،
 وأما المغرب فيستحب تعجيلها صيفا وشتاء وتأخيرها إلى اشتباك النجوم مكروه تحريما
 وتأخيرها أقل من ذلك مكروه تنزيلها لما رواه أحمد « لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا
 المغرب حتى تصيبك النجوم » ، ويستحب تأخير العشاء إلى ثلث الليل ويجوز تأخيرها
 إلى نصف الليل ويكره تحريما تأخيرها عن ذلك . روى الترمذى « لولا أن أشق على
 أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » ، وروى أحمد وغيره « أنه عليه الصلاة
 والسلام كان يجب تأخير العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها ، وأما الوتر
 فيندب تأخيرها إلى آخر الليل إذا كان يثق من نفسه بالانتباه ليكون ختما لقيام الليل
 لما روى البخارى عنه عليه السلام : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وقرأ ، فإن لم يثق
 بالانتباه أوتر قبل النوم لما روى مسلم عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أيكم
 خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم يرقد ومن وثق بقيام من آخر الليل فليوتر
 من آخره فإن قراءة آخر الليل محضورة ، هذا كله إذا كانت السماء صحو فإن كانت غيما
 وليس هناك مضابط ولا مرصد فلكية فيستحب في الفجر والظهر والمغرب التأخير
 وتعجيل العشاء والعصر وذلك لأن الفجر والظهر لا كراهة في وقتها فلا ضرر في التأخير
 والمغرب يخاف وقوعها قبل وقتها بخلاف العصر والعشاء أما العصر فإنه لو أخر لوقع
 في الوقت المكروه وأما العشاء فلو أخرت لقلت الجماعة هذا مذهب أئمتنا وبه قال

الأوزاعي وأحمد والمضايط الزمنية ، الساعات ، في المدن تغنى عن الاخذ بهذا الحكم .

مواقيت الصلاة في البلاد التي لا يوجد فيها ظهر وعصر

الموجود من المسلمين في جزيرة نوافز مبللا والجزء الشمالى من جزيرة جرنيلاندوشمال سيبيريا ومعظم شبه جزيرة ألاسكا وشمال كندا وشمال السويد والترويج لا ترتفع الشمس فوق الأفق عندهم أكثر من ثلاث وعشرين درجة فهى تشبه شمس الضحا عندنا فلا تصل إلى كبد السماء وتمكث على ذلك مدة تصل إلى شهر ثم تختفى في الأفق فهم في هذه الحالة لا يوجد عندهم وقت الظهر والعصر فعندهم وقت الصبح والمغرب ثم العشاء أيضا لكن بعد غروب الشفق الشمسى وهؤلاء اختلف السلف في وجوب الصلاة التي لم يوجد وقتها عليهم على قولين مصححين عندنا (الأول) وجوب الصلوات الخمس عليهم وهو مذهب الشافعية (الثانى) سقوط الظهر والعصر عنهم بناء على أن وقت الظهر هو وقت زوال الشمس عن كبد السماء ووقت العصر هو عند بلوغ ظل الشيء مثله أو مثليه ولم يوجد وقتها الذى هو سبب الوجوب فلا يجبان قال ابن عابدين ويتأيد القول الأول بأنه قال به إمام مجتهد وهو الإمام الشافعى فيه نأخذ إن شاء الله ولما قال أصحاب القول الثانى بسقوط الوجوب لعدم سببه كما سقط وجوب غسل إحدى اليدين عند قطعها قال ابن الهمام أن هذا قياس مع الفارق إذ لا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه الجعلى الذى جعل علامة على الوجوب الخفى الثابت في نفس الأمر وجواز تعدد المعارف للشيء فانتفاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل للشيء لا يستلزم انتفاء لجواز وجود دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت عليه أخبار الاسراء بالنبي صلى الله عليه وسلم وفرض الله تعالى عليه خمس صلوات ثم استقر الأمر على الخمس شرعا عاما لأهل الآفاق لا فرق بين قطر وقطر وفى حديث الدجال أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال أن من أيامه ما يكون كطول شهر ومنها ما يكون كسنة قال له بعض الأصحاب كيف نصلى في هذه الأيام قال قدسروا للأوقات أزمته كما في صحيح مسلم أما كيفية التقدير فهى ميسرة في هذه الأزمان التي أصبح الزمن فيها معروفا بواسطة المذيع والساعات التي تضبط الأوقات فلو ضبطت ساعات شمال سيبيريا على ساعات بلاد اليابان وساعات شمال

السويد والنرويج على جنوب هذه البلاد مثلاً سهل الأمر واندفع الخرج سيما والتقويم الفلكية لكل قطر بل لكل بلد موجودة ميسرة فهي مع الساعات الزمنية كقيلة بمعرفة أوقات أقرب الأماكن التي توجد فيها الأوقات الخمس .

الأوقات المنهى عن الصلاة فيها

نهى الشارع عن الصلاة في خمسة أوقات :

(الوقت الأول) من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس فلا يتطوع بعد طلوع الفجر إلا بركعتي الفجر إلى أن تطلع الشمس وترتفع قال ابن نجيم يمنع عن التنفل بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر بأكثر من سنته قصداً لما رواه أحمد وأبو داود ، لا صلاة بعد الصبح إلا ركعتين وفي رواية الطبراني ، إذا طلع الفجر فلا تصلوا إلا ركعتين ، قيدنا بكونه قصداً لما في الظهيرية : ولو شرع في التطوع قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعة طلع الفجر فالشهور أنه يتمها ولا تنوب عن سنة الفجر وقيد بالتنفل لأن قضاء الفائت بعد طلوع الفجر ليس بمكروه لأن النهى عن التنفل فيه لحق ركعتي الفجر ليكون كالمشغول بها لأن الوقت متعين لها ولذا لو نوى تطوعاً كان عن سنة الفجر من غير تعيين منه فلا يظهر في حق الفرض لأنه فوقها ، ولهذا التعليل نفسه قالوا أن هذا الوقت لا تمتنع فيه صلاة الجنازة وسجدة التلاوة .

(الوقت الثاني) عند طلوع الشمس حتى تبيض قال السرخسي لا يصلى في هذا الوقت جلس الصلوات وقال الشيخ إبراهيم الحلبي في المنية الصلاة في هذا الوقت مكروهة تحريماً إذ النهى الظني الثبوت ما لم يصرف عن ظاهره يقتضى كراهة التحريم والقطعي الثبوت يقتضى التحريم فالتحريم مقابل للفرض وكراهة التحريم مقابلة للواجب والتنزيهية مقابلة للندوب والنهى الوارد هنا من قبيل الأول فقد روى مسلم عن عتبة ابن عامر رضى الله عنه ، ثلاث أوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلى فيها وأنت نقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضيف (١) للغروب حتى تغرب ، والمراد بقوله أو نقبر الصلاة لأن الدفن غير مراد

(١) هو بفتح التاء والضاد للمعجمة وتشديد الباء أى تميل..

إجماعاً لما رواه ابن شاهين في كتاب الجنائز من حديث خارجة عن مصعب عن الليث بن سعد عن موسى بن علي عن أبيه عن عقبة بن عامر قال : « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي على موتانا عند ثلاث عند طلوع الشمس ، الحديث . وكراهة التحريم في الصلاة إن كانت في الوقت منعت الصحة فيما سببه كامل لعدم تأدي ما وجب كاملاً بالنقصان وإلا أفادت الصحة مع الكراهة فالكراهة في الوقتيات والقوائت تمنع الصحة لوجوبها بسبب كامل وكذا في الواجبات الفائتة كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه وجنازة حضرت فيه ووتر كذلك لأنها وجبت كاملة فلا تؤدي بالنقصان القوى الذي هو من صفات الوقت ولذا كان النقصان الذي ليس كذلك بل بسبب الاختلال ببعض الواجبات أو بسبب المكان كالصلاة في الأرض المنصوبة لا يمنع الصحة لعدم شدة اتصال الصلاة بهذا المجاور كاتصالها بالوقت أما لو وجب الفرض أو غيره بسبب ناقص وادى فيه صح كما لو تلا آية السجدة في الوقت المكروه أو حضرت الجنازة فيه فإنهما يصحان فيه مع الكراهة لأداء ذلك كما وجب ولذا صححت جميع النوافل فيه مع الكراهة لأن وجوبها بالشروع فيها فإذا شرع فيها في الوقت الناقص وجبت ناقصة فإذا أداها فيه أداها كما وجبت .

(الوقت الثالث) عند استواء الشمس في كبد السماء لحديث عقبة المتقدم هذا مذهب أئمتنا وهو قول الشافعي وأحمد وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك والحسن ابن حي وهو رواية عن مالك والمشهور عنه عدم كراهة الصلاة في هذه الحالة في المدونة قال مالك : ولا أكره الصلاة عند استوائها في كبد السماء وكان الأفاضل يصلون حيثنذ وكأنه استثنى الصلاة نصف النهار بعمل أهل المدينة كما هي قواعد مذهبه ومن رخص في ذلك أيضاً الحسن وطاوس والأوزاعي وحكى ابن بطال عن الليث مثل قول مالك واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة نصف النهار يوم الجمعة فقالوا : لا تكره الصلاة في ذلك الوقت وبه قال أبو يوسف قال ابن عبد البر وهو رواية عن الأوزاعي وحكاها ابن قدامة في المغنى عن الحسن وطاوس والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وإسحق بن راهويه وحجة هؤلاء نذب الناس إلى التكبير إلى الجمعة والترغيب في الصلاة إلى خروج

الامام من غير تخصيص ولا استثناء وحجة أئمتنا في أنه لا فرق في الكراهة بين يوم الجمعة وغيره عموم النهي في الأحاديث وكراهة الصلاة عند أئمتنا وقت الزوال على ما بيناه في وقت الطلوع فإذا قضى فيه فرضاً يعيده لعدم صحته لما أنه وجب بسبب كامل فلا يتأدى بالسبب الناقص وإذا تلا فيه سجدة تلاوة فالأفضل أن لا يسجدها لأنها وإن صححت لوجوبها بالسبب الذي أدبت به إلا أن الكراهة موجودة لحصول الفعل الشبيه بعبادة الكفار مع أن تأخيرها لا يؤدي إلى فواتها وصيرورتها قضاء لأن ما ليس مقيداً بوقت لا يتأتى فيه القضاء بل متى فعل فهو أداء وسجدة التلاوة من هذا القبيل أما الجنائز إذا حضرت في وقت الاستواء فصلى عليها فإنها تصح ولا تعادلان حضورها بسبب وجوبها وقد وجد في وقت ناقص فوجب مع النقصان وأدبت به كما وجبت والأفضل أن يصل علىها ولا تؤخر كما في سجدة التلاوة .

(الوقت الرابع) بعد صلاة العصر إلى غروب الشمس والصلاة في هذا الوقت مثل الصلاة بعد طلوع الفجر في الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « شهد عندى رجال مرضيون وأرضاهم عندى عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب » . وكراهة الصلاة في هذين الوقتين مذهب الجمهور إلا أنهم رأوا النهي في هاتين الحالتين أخف منه في حالة الشروق والاستواء ومن حالة الغروب وكراهة الصلاة بعد العصر حكاه ابن عبد البر عن أبي سعيد الخدرى وأبي هريرة وسعد ومعاذ بن عفراء وابن عباس قال : « حسبك بضرب عمر على ذلك بالدرة وقال قوم لا تكره الصلاة بعد الفجر وبعد العصر ومال إليه ابن المنذر وقال ابن عبد البر قال قائلون لا بأس بالتطوع بعد الصبح والعصر لأن النهي إنما قصد به ترك الصلاة عند طلوع الشمس وغروبها لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تحمروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها ، وإجماع المسلمين على الصلاة على الجنائز بعد الصبح والعصر إذا لم يكن عند الطلوع والغروب ثم قال ابن عبد البر وقال قوم لا يكره التطوع بعد العصر ومن ذهب إليه ابن عمر ومن قال به ابن حزم منع الصلاة بعد صلاة الصبح وجوزها بعد العصر إلى الاصفرار لحديث على أن النبي صلى الله عليه

وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة وهو في سنن أبي داود وإسناده صحيح وذهب الشافعي إلى أن النهى إنما هو عن صلاة لا سبب لها أما ما له سبب كركعتي التحية والطواف والكسوف وسنة الوضوء فلا يكره فعله في وقت الكراهة .

(الوقت الخامس) وقت غروب الشمس وحكم هذا الوقت مثل حكم وقت الاستواء والشروق لا ينعقد فيه شيء من الصلوات وتبطل إن طرأ عليها إلا صلاة جنازة حضرت فيه وسجدة تلاوة تليت فيه وعصر يومه والنذر المقيد به وقضاء نفل شرع فيه ثم أفسده أو لم يفسده فتعقد هذه الستة بلا كراهة أصلا في الأول منها ومع الكراهة التنزيهية في الثانية والتجريمية في الثالثة وكذا في البواقي لكن مع وجوب القطع والقضاء في وقت غير مكروه — وإنما جاز عصر اليوم في الوقت الناقص مع أن الشارع أوجبه على الكمال لأنه إذا شرع في الجزء الأخير منه تعين للسببية فيجب في الذمة ناقصا لنقصان في ذلك الجزء فيتأدى بصفة النقصان فعصر أمس لا يجوز أدائه في وقت غروب الشمس لأنه إذا لم يشتغل بالأداء حتى فات وقته صار الواجب ديناً في ذمته فيثبت بصفة الكمال فلا يتأدى بصفة النقصان ولما قال أئمتنا بعدم فساد عصر اليوم وقالوا بفساد صلاة الصبح لو طلعت عليه الشمس في أثناء الأداء اضطر السلف لبيان الفرق بين الحالتين حيث فسدت صلاة الصبح بطلوع الشمس ولم يبطل عصر اليوم بالغروب قالوا لأن العصر يخرج إلى ما هو وقت الصلاة في الجملة بخلاف الفجر أو بأن في الطلوع دخولا في الكراهة وفي الغروب خروجا عنه وعدم فساد صلاة العصر بغروب الشمس يجمع عليه أما فساد صلاة الصبح بطلوع الشمس فلم يقل به إلا أئمتنا وخالفهم الثلاثة لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك ومن أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك » .

ولاريب أن هذا معارض لأحاديث النهى عن الصلاة في هذين الوقتين التي رجع أئمتنا العمل بها لأنها حاضرة لكن قالوا بالفرق بين الوقتين لما تقدم .

أوقات أخرى تكره فيها الصلاة

يكره ما سوى الفاتحة عند خروج الامام لخطبة الجمعة أو عيد أو حج والمعنى أنه يكره الشروع في صلاة النفل وقت الخروج فلو شرع قبل خروج الامام يتم ركعتين إن كانت نفلا لما أخرج ابن أبي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام - ومذهب الصحابي حجة عند أئمتنا إذ لم يكن في السنة ما يعارضه ، ويكره التطوع عند إقامة المكتوبة إلا سنة الفجر فإنه يصلها متى أمن فوت جماعة لما في مسلم وغيره : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » .

تم الجزء الأول من قوانين التشريع على طريقة أبي حنيفة وأصحابه
ويليه الجزء الثاني وأوله كتاب الأذان وينتهي ببقية الأحكام المتعلقة بالصلاة



فهرس

الجزء الأول من قوانين التشريع

صحيفة	صحيفة
٣٨ لساء المستعمل. وسبب استعماله ووقته	٩ طبقات للمسائل
٤٠ حكم لساء المستعمل	٩ أنواع الطهارة
٤٠ موت الحيوان في المائع القليل	١٥ فرائض الوضوء
٤٠ أحكام السور	١١ غسل الاجية
٤١ سور السكب والتحذير	١٢ مذاهب الفقهاء في مسح الرأس
٤٢ سور الهرة	١٤ سنن الوضوء ومعنى السنة
٤٣ سور الطير	١٥ مذاهب الفقهاء في التنية
٤٤ سور البغل والحمار	١٨ اختلاف الفقهاء في ترتيب أعضاء الوضوء
٤٤ هرق الحيوانات	١٩ مندوبات الوضوء
٤٥ ركن التيمم وشرايطه	٢٠ معنى المسكروه وتحريما وتزويها
٥٠ ما يتيم به	٢١ نواقض الوضوء
٥١ وقت التيمم	٢١ اختلاف الفقهاء في النقض بالدم
٥٢ نواقض التيمم	٢٥ انتقاض الوضوء بالتهيمية
٥٤ أصل مشروعية مسح الحف	٢٦ الشك في الطهارة
٥٤ مدة المسح	٢٧ مس للمسحف والوضوء له
٥٥ ابتداء مدة المسح	٢٨ الفصل من الجنابة
٥٥ شرائط جواز المسح	٢٩ سنن الفصل
٥٩ المقدار المفروض مسحه	٣٠ أسباب الجنابة
٥٩ كيفية للمسح	٣٣ أحكام الجنابة
٥٩ نواقض المسح	٣٣ دخول لما جدد للجنب
٦١ المسح على الجورب	٣٤ إسلام الكافر جنبا
٦١ المسح على الجبيرة ودليه	٣٤ حكم الوضوء بالنيد
٦١ شرط المسح على الجبيرة	٣٥ انشاء انشق واختلاف الفقهاء فيه
٦٢ سقوط الجبيرة	٣٦ الوضوء بإلقاء المتغير
٦٢ الفرق بين الحف والجبيرة	٣٧ حكم لساء الراكد والجارى

صحيفة	صحيفة
٨٠ اختلاف الفقهاء في إزالة النجاسة بالماء	٦٣ أحكام الحيض
٨١ تطهير الثوب من المني وكيفيته	٦٣ لون دم الحيض
٨١ ذلك النمل والخف بالأرض مطهر	٦٤ مدة الحيض
٨٢ طهارة الأرض للنجاسة بالجفاف	٦٤ مدة للطهر
٨٣ التطهير بالاستحالة والديباغ	٦٥ الطهر المتخلل بين الدمين
٨٤ للمعفو عنه من الإنجاس	٦٥ ما يحرم على الحائض
٨٥ كيفية التطهير بالغسل	٦٦ قربان الحائض وجرمته
٨٦ شرط التطهير بالماء	٦٦ متى يجل قربان الحائض
٨٧ اختلاف الفقهاء في الاستنجاء	٦٧ الاستحاضة
٨٨ ما يستجى به	٦٩ شرط الاستحاضة
٨٨ كتاب الصلاة	٦٩ أحكام المستحاضة وأرباب الإحذار
٨٩ اختلاف الفقهاء في تأخير الصلاة عن وقتها بغير عذر	٧٠ انتقاض وضوء صاحب العذر
٨٩ حكم جمع الصلوات بعذر السفر ومذاهب الفقهاء في ذلك	٧١ حكم ثياب أرباب الإحذار
٩٠ الجمع بعذر المطر ومذاهب الفقهاء فيه	٧١ النفاس ومدته
٩٠ المواقيت ثابتة بالسنة	٧٢ الطهر للتخلل في مدة النفاس
٩١ اختلاف الفقهاء في وقت العصر والظهر	٧٢ نفاس التوءمين
٩١ اختلاف الفقهاء في الشفق	٧٢ حكم السقط
٩١ وقت العشاء والوتر	٧٣ الحكم العام للنفاس
٩٢ الأوقات للمستحبة	٧٣ الطهارة الحقيقية
٩٤ مواقيت الصلاة في المناطق القطبية كشمال أوروبا	٧٣ أنواع الإنجاس
٩٥ الأوقات المنهي عن الصلاة فيها	٧٤ نجاسة الدم للمسفوح
٩٦ كراهة النفل بعد الفجر والعصر واختلاف الفقهاء في ذلك	٧٤ دم السمك والاختلاف فيه
٩٨ الصلاة وقت الغروب ومذاهب الفقهاء في ذلك	٧٥ نجاسة بول ما يؤكل لحمه والخلاف في ذلك
٩٩ التنفل عند خروج الخطيب	٧٧ نجاسة السكب والخنزير
	٧٨ إذا وقع في المائع نجاسة
	٧٩ المقدار الذي يمد نجسا شرطا
	٨٠ للمطهرات من النجاسة

الخطأ والصواب

صواب	خطأ	صحيفة	صواب	خطأ	صحيفة
فقاعدة	فقاعده	٣٨	غيرها	غيرهما	٩
يصير	تصير	٣٩	نافع أن رأى ابن	عن ابن عمر	١٩
بالاستعمال	الاستعمال	٣٩	النفل	النقل	١٩
أو لا يكون	أولا يكن	٤٠	حرج	جرج	٢٤
فان لم يكن	فان لم يكن	٤٠	الرواية	لرواية	٢٧
والكافر	والكافروا	٤١	الجنب	الجيب	٣٠
لما اضطربت	لما اضطربت	٤١	شعبها	شعبيها	٣١
خنزير	خنزير ير	٤٢	لفظا	لفظ	٣٣
جابر	اجابر	٤٥		الاوزعى	٣٥
الاستقاء	الاستقاء	٤٧		إذا	٣٦
فيلثد	يسير	٤٨	متنا	متنا	٣٧
			الحسية	الحسبة	٣٧



قواعد التحريم

لطيفة النشر

لما كانت الطيبة للاستاد ابن الجزرى تحوى من طرق القراءات المتواترة نحو ألف طريق إلى أئمة الاقراء الذى تواترت رواياتهم كان لابد من القراءة بمضمن هذا الكتابات على نحو لا يختلط بعض هذه الطرق ببعض وعلى نحو لا تلفيق فيه لطريق مع طريق آخر — لأن التلفيق حرام أو مكروه تحريما كما قال الازميرى — من معرفة هذه الطرق وتحليص بعضها من بعض وعن تصدى لهذا الشيخ محمد متولى شيخ المقارى المصرية فى متنه فتح الكريم وشرحه الروض النضير والامام الشيخ مصطفى الازميرى فى عمدة العرفان وبدائع البرهان . والشيخ محمد بن محمد جابر المصرى الأستاذ بقسم تخصص القراءات بالازهر فى كتاب قواعد التحرير الذى قامت مطبعة الجندى بإخراجه فى ثوب قشيب وهى تقدم هذا العلم مطبوعا لأول مرة فى تاريخ علم القراءات فى هذه المنظومة الفريدة التى تبلغ أبياتها نحواً من ثمانمائة وخمسين بيتاً .



قَوَانِينُ التَّشْرِيعِ

عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ حَنِيفَةَ وَاصْحَابَيْهِ

الْجُزْءُ الثَّانِي

تَأليف

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَابِرٍ الْمِصْرِيِّ

مِنْ عِلْمِ الْأَزْهَرِ وَسُورَتِهِمْ غَفَصَ الْخَطَّانُ

حقوق الطبع محفوظة لدول

يُطْلَبُ مِنْ كِتَابَةِ الْجُنْدِيِّ

١١ شارع جعفر الفاندي بسيدنا الحسين بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأذان والإقامة

— حكم الأذان — الأذان سنة مؤكدة ، وهو من شعائر الإسلام ، ولهذا قال محمد لو اجتمع أهل بلد على تركه قاتلناهم عليه ، وعند أبي يوسف يجسسون ويضربون ، وقال بعض مشايخنا هو واجب لحديث مالك بن الحويرث في البخارى وغيره « فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، والذي يجعل هذا الأمر للوجوب باصطلاح أئمتنا المواظبة على الأذان منذ شرعه الله سبحانه وتعالى إلى أن انتقل رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع الأحوال ، وقال أبو بكر بن عبد العزيز هو من فروض الكفايات ، وهو قول أكثر أصحاب أحد وبعض أصحاب مالك ، وقال عطاء ومجاهد والأوزاعى هو فرض لحديث مالك المتقدم .

— ألفاظ الأذان — . أما عند أئمتنا فاختار أذان بلال ، وهو : الله أكبر الله أكبر . الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حى على الصلاة . حى على الصلاة . حى على الفلاح . حى على الفلاح . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله . وهذا الأذان الذى اختاره أئمتنا هو ما جاء في خبر عبد الله بن زيد ، وهو خمس عشرة كلمة لا ترجيع فيه وبه قال أحمد وإسحاق ، وقال مالك والشافعى : الأذان المسنون أذان أبى محذورة وهو مثل ما وصفنا إلا أنه يسن الترجيع ، وهو أن يذكر الشهادتين مرتين مرتين يخفض بذلك صوته ، ثم يعيدهما رافعا بهما صوته ، إلا أن مالكا قال التكبير في أوله مرتان ، فيكون الأذان عنده سبع عشرة كلمة ، وعند الشافعى تسع عشرة كلمة ، وكل ذلك له أصل في السنة إلا أن ابن قدامة قال الأخذ بحديث عبد الله بن زيد أولى لأن بلالا كان يؤذن به مع رسول الله صلى الله عليه وسلم دائماً سافراً وحضراً وأقره النبي صلى الله عليه وسلم بعد أذان أبى محذورة .

— ألفاظ الإقامة — أما عند أئمتنا فألفاظها: الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حتى على الصلاة . حتى على الفلاح . حتى على الفلاح . قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة . الله أكبر الله أكبر . لا إله إلا الله ، والإقامة عند الشافعي وأحمد فرادى فرادى إلا قوله قد قامت الصلاة فإنه يقولها مرتين لحديث عبد الله بن زيد وفيه الإقامة فرادى فرادى إلا - قد قامت الصلاة - ومالك يوافقهما إلا في قد قامت الصلاة فيفرداها لحديث أنس قال أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة - متفق عليه ، ولنا حديث أبي مخنف وفيه وعليه الإقامة مرتين مرتين ، وقال إبراهيم النخعي كان الناس يشفعون الإقامة حتى خرج هؤلاء - يعني بنى أمية - فأفردوا الإقامة .

هذا ويسن أن يقول في أذان الصبح الصلاة خير من النوم مرتين بعد قوله حتى على الفلاح ويسمى التثويب - وبذلك قال أحمد ، وهو قول ابن عمر والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور والشافعي في الصحيح عنه فقد روى النسائي بإسناده عن أبي مخنف قال : قلت يا رسول الله عليّ سنة الأذان فذكر إلى أن قال بعد قوله حتى على الفلاح فإن كان في صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم مرتين الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله .

— ما يؤذن له — يسن الأذان للصلاة الخمس المفروضة إذا أدبت في جماعة مستحبة فلا أذان ولا إقامة لصلاة الجنازة لأنها ليست من الخمس ولا أذان للنوافل لأن الأذان للإعلام بالوقت والنوافل غير مؤقتة والرواتب منها تابعة للكتابة والأذان للأصل أذان للتبع ، ولا يسن الأذان في جماعة صبيان وعبيد ونساء . وظهر في يوم الجمعة في مصر فلو أذن أو أقام لهذه الجماعة التي ليست مشروعة كره ذلك تنزيهاً كما هو الظاهر .

ثم إذا فاتته صلوات فإن أذن لكل واحدة وأقام فهو حسن وإن أذن وأقام للأولى واقتصر على الإقامة للبراق فهو جائز فقد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلوات التي فاتته يوم الخندق ففي بعضها أنه أمر بلالا فأذن وأقام لكل صلاة وفي بعضها أنه أذن وأقام للأولى ثم أقام لكل صلاة بعدها وفي بعضها أنه اقتصر

على الإقامة لكل صلاة والأخذ برواية الزيادة أولى ، ولو صلى في بيته وحده واكتفى بأذان الناس وإقامتهم اجزأه لأن أذان الحى وإقامته وقع لكل واحد من أهل الحى أما المسافر وحده فإنه يكره له تنزيها أن يترك الأذان والإقامة معا فإن ترك الأذان وحده فلا بأس وإن ترك الإقامة كره تنزيها وقال مالك إذا صلى وحده في الصحراء أو في بيته لا يؤذن ولا يقيم لأنهما من شعار الجماعة فلا يؤديان بدونها قلنا إن أذن وأقام صلى خلفه من جنود الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق .

صفة المؤذن :

المقصود الأصلى من الأذان فى الشرع الإعلام بدخول أوقات الصلاة ثم صار من شعار الإسلام فى كل بلاده فمن حيث الإعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد فى المؤذن من الإسلام والعقل والبلوغ والعدالة فإذا اتصف المؤذن بهذه الصفات يصح أذانه وإلا فلا يصح من حيث الاعتماد عليه فى دخول الوقت قال ابن عابدين أن المكلف يحكم رأيه فى الإعلام الصادر من الفاسق والمستور فيما أن يصدق وإما أن يكذب أما الكافر والصبي والمعتوه فإنه لا يقبل من واحد منهم الإعلام ، وأما من حيث إقامة الشعار بحيث لا يأتى أهل المحلة مثلا فيصح أذان الكل سوى الصبي الذى لا يعقل لأن من سمعه لا يعلم أنه مؤذن بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل لأنه من الرجال وكذا المرأة فإن بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المراهق والمرأة فإذا أذن المراهق أو المرأة وسمعه السامع يعتد به وكذا المجنون أو المعتوه أو السكران فإنه رجل من الرجال فإذا أذن على الكيفية المشروعة قامت به الشعيرة لأنه إذا سمعه غير العالم بحاله بعده مؤذنا وكذا الكافر ف باعتبار هذه الحيثية صارت الشروط المذكورة كلها شروط كمال لأن المؤذن الكامل هو الذى تقام بأذانه الشعيرة ويحصل به الإعلام فيعاد أذان الكل ندباً فى انشور

سنن الأذان : يسن فيه ثلاثة أشياء :

(١) الطهارة من الحدثين الأصغر والكبير لحديث الترمذى عن أبى هريرة . لا يؤذن إلا متوضئاً ، فإذا نال جنب مكروه تحريماً كما استظهر ذلك بعض المشايخ لأنه بصير داعياً

إلى ما لا يجب إليه وإقامته أولى بالكراهة ولا يكره أذان المحدث في ظاهر الرواية لأن للأذان شها بالصلاة حتى يشترط له دخول الوقت وترتيب كلماته كما ترتب أركان الصلاة وليس هو بصلاة حقيقة فشرعت له الطهارة عن أغلظ الحديثين دون أخفهما عملا بالشبهين والمشهور كراهة إقامة المحدث والظاهر أنها تنزيهة .

(٢) أن يؤذن محتسبا لا يأخذ على الأذان أجرا لما أخرجه أبو داود والترمذي عن عثمان بن أبي العاص قال : « إن من آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا ، وأفتى مشايخنا بجواز إعطاء الأجر إن خيف تعطيل الشعائر .

(٣) عدم الترجيع والتلحين أما الترجيع فهو أن يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفع بهما صوته وقال بالترجيع مالك لحديث أبي مخذرة أنه عليه الصلاة والسلام لقنه ذلك وأخذ أئمتنا بحديث عبد الله بن زيد ولا ترجيع فيه وكان أذان بلال بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بلا ترجيع سفرا وحضرا وأما تلقيه عليه الصلاة والسلام لأبي مخذرة فقد كان تعليما فظنه ترجيعا ومن السنة عدم التلحين وهو التطريب لا تحسين الصوت

مستحبات الأذان :

يستحب إجابة المؤذن باللسان وأما الإجابة بالفعل فهي سنة مؤكدة أو واجبة على الخلاف في حكم الجماعة ، والإجابة باللسان أن يقول مثل ما يقول المؤذن إلا في الحيعلتين فإنه يقول لا حول ولا قوة إلا بالله لما روى أبو سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » ، وفي حديث عمر عند مسلم وأبي داود الإجابة بالحوقة عند الحيعلتين وهو مذهب أئمتنا والثوري وأحمد في الأصح عنه ومالك في رواية وقال النخعي والشافعي يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من أذانه . ولذا اختار بعض مشايخنا الجمع بين الحوقة والحيلة عملا بالأحاديث الواردة ويستحب أن لا يتكلم السامع في حال الأذان ويقطع قراءة القرآن ويحجب في الإقامة ويقول عند قامت الصلاة أقامها الله وأدامها لما في أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك

وقت الأذان :

هو وقت الصلاة المكتوبة حتى لو أذن قبل دخول الوقت لا يجزئه ويعيده إذا دخل الوقت وقال أبو يوسف والشافعي لا بأس بأن يؤذن للفجر في النصف الأخير من الليل لحديث الصحيحين ، إن بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، ولأنه وقت نوم وغفلة فينبغي أن يكرر المؤذن بإيقاظ الغافلين ، ولنا ما أخرجه البيهقي ، يابلل لا تؤذن حتى يطلع الفجر ، وسمع علقمة مؤذنا يؤذن بليل فقال : أما هذا فقد خالف سنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حجة للشافعي وأبي يوسف في الحديث إذا ليس فيه إلا إخباره عليه الصلاة والسلام بفعل بلال وقد نهاه .

شروط الصلاة

— معنى الشرط — : الشرط في اللغة إلزام الشيء ، والتزامه في البيع ونحوه . وشرعا ما يتوقف عليه الوجود بلا تأثير ولا إفضاء إليه ، فقيد بلا تأثير يخرج العلة وقيد ولا إفضاء إليه يخرج السبب وذلك لأن المتعلق بالمشروع إما أن يكون داخلا في ماهيته فيسمى ركنا كالركوع أو خارجا مؤثرا كعقد النكاح المؤثر في الحل فيسمى علة أو غير مؤثر فإن كان موصلا كالوقت للصلاة فهو سبب أو غير موصل لكن يترتب عليه الشيء . فهو الشرط أو لا يتوقف كالأذان فهو علامة .

شروط الصلاة أربعة :

(الأول) : طهارة بدن المصلي من حدث وخبث وطهارة ثوبه ومكانه من خبث أما اشتراط الطهارة من حدث فتأبى بآية الوضوء والغسل وأما طهارة بدنه من الخبث فتأبى بقوله تعالى : « وثيابك فطهر » ، فإنه إذا اشترط للصلاة طهارة الثوب فطهارة البدن أولى وأما اشتراط طهارة الثوب فلاية المتقدمة وأما اشتراط طهارة المكان فلقوله تعالى : « أن طهرا بيثي للطائفين والعاكفين والركع السجود » ، ولأن طهارة المكان أولى من طهارة الثوب والمراد بالمكان المشروط طهارته هو موضع القدمين اتفاقا وموضع السجود في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول صاحبين والمشهور أيضا أنه يفترض

طهارة موضع الركبتين واليدين ففي الفتح أن كل عضو وضعه يشترط طهارة محله وما ذكره البعض من عدم اشتراط مكان السكفين والركبتين محمول على ما إذا لم يضعهما .

(الشرط الثاني) ستر العورة ، قال أبو الوليد بن رشد في القواعد اتفق العلماء على أن ستر العورة فرض بإطلاق - واختلفوا هل هو شرط من شروط صحة الصلاة أم لا ؟ وظاهر مذهب مالك أنها من سنن الصلاة لحديث عمرو بن سبلة لما تقلصت برده فقالت امرأة غطوا عنا أست قارئكم ، وقال أئمتنا والشافعية والحنابلة وعامة الفقهاء وأهل الحديث أن ذلك شرط في صحة الصلاة فرضها ونفلها والدليل على ذلك الكتاب والسنة أما الكتاب فقولہ تعالى : « يا بني آدم خذوا زيلتكم عند كل مسجد ، أى خذوا ثيابكم لمواراة عوراتكم عند كل طواف أو صلاة . وأما السنة فإرواه أبو داود والترمذى وحسنه والحاكم وصححه وابن خزيمة في صحيحه : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » قال صاحب العناية في دلالة الآية والحديث على فرضية ستر العورة نظر أما الآية فلأن ستر العورة في الطواف واجب عندنا وليس بفرض فلو أفادت الفرضية في حق الصلاة لكان لفظ خذوا مستعملا في الوجوب والافتراض ولا عموم للبشرى على حسب قواعد أئمتنا . وأما الحديث فلأنه خبر الواحد فلا يفيد الفرضية لأنه دليل ظنى ولكن لما كانت الآية قطعية الثبوت ظنية الدلالة والحديث ظنى الثبوت قطعى الدلالة كان مجموع الدليلين مفيداً للفرضية : قال ابن الهمام والأوجه الاستدلال بالإجماع قال ابن عبد البر : احتج من قال الستر من فرائض الصلاة بالإجماع على فساد صلاة من ترك ثوبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عريانا قال وهذا أجمعوا عليه كلهم .

— مقدار العورة — أما حدودها في الرجل عند أئمتنا فهي من تحت السرة إلى تحت الركبة لما رواه الحاكم « ما بين السرة والركبة عورة » ، ورواه الدارقطنى « ما تحت السرة إلى الركبة عورة » ، فعندنا السرة ليست بعورة والركبة عورة ، وقال الثلاثة الركبة ليست بعورة ، ففي المعنى عن أنى أبواب الأنصارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة » ، واستدل ابن قدامة لأئمتنا بحديث « الركبة من العورة » ، وعند التعارض يقدم دليل الحظر . وقال ابن حزم في المحلى : « والعورة المقروض سترها عن الناظر وفي الصلاة من الرجال الذكر وحلقة الدبر فقط » ، وهو

مذهب داود ورواية عن أحمد فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم حسر عن فخذه في غزوة خيبر فصيح أن الفخذ من الرجل ليس بعورة ، واحتج الجمهور بحديث جرهد في الموطأ عن ابن النضر عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه عن جده قال وكان جدى من أهل الصفة قال: «جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندى وغذى مكشوفة فقال خمر عليك أما علمت أن الفخذ عورة ، وعند التعارض يقدم دليل الحظر .

وأما عورة الحرة فكل بدنها عورة إلا وجهها وكفها وقدميها لقوله تعالى : «ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ، أى لا يظهرن مواضع الزينة إلا ما ظهر من ذلك وهو الوجه والكفان قاله عطاء والأوزاعى ولأن الحاجة تدعو إلى إبراز الوجه للبيع والشراء وإلى إبراز الكف للأخذ والعطاء فكون ذلك عورة مع هذه الحاجة موجب للخرج وهو مدفوع بالنص ، والمراد بالكف باطنه وأما ظاهره فعورة في ظاهر الرواية وفي قاضيخان ليس بعورة وبه نأخذ - وأما قدما المرأة فليس بعورة على رواية الحسن وبها نأخذ لأن المرأة مبتلاة بإبداء قدميها في مشيها إذ ربما لا تجد الخف .

وعورة الأمة مثل عورة الرجل مع زيادة بطنها وظهرها لأنه موضع مشتهى فأشبه ما بين السرة والركبة . والأصل في الشريعة أن بدن المرأة كله عورة إلا ما دعت الضرورة إلى كشفه من جسمها كالوجه والكفين والقدمين بالنسبة للحرة وما عدا ما بين السرة والركبة والبطن والظهر من الأمة لأن ضرورة الخدمة والبيع والشراء تدعو إلى الكشف والمس . وقد مس النبي صلى الله عليه وسلم ناصية أمة ودعا لها بالبركة . وروى الدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا زوج أحدكم عبده أمته أو أجيده فلا ينظر إلى شيء من عورته فإن ما تحت السرة إلى الركبة عورة ، يريد الأمة فإن الأجير والعبد لا ينظر إلى ذلك منهما مزوجا وغير مزوج . وقد كان هذا مشهورا بين الصحابة حتى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ضرب أمة لآل أنس رأها متقنعة ، وقال : اكشفي رأسك ولا تشبهى بالحرائر .

— انكشاف جزء من العورة — إذا انكشف شيء من العورة ولو كان يسيرا بطلت الصلاة عند مالك والشافعى . وقال أئمتنا والخاتبة لا يضر انكشاف شيء يسير من

العورة لأن الثياب لا تخلو عن قليل الخروق عادة والكثير يمنع لعدم الضرورة، واختلف في الحد الفاصل بين القليل والكثير فقال أحمد: القلة والكثرة مرجعها إلى العادة والتفاحش بحسب النظر. وأما أئمتنا فقدروها في السوأتين بما زاد على قدر الدرهم، وفي غير السوأتين قدر الطرفان الكثير بالربع فقالا: الربع وما فوقه من العضو كثير وما دون الربع قليل، وجعل أبو يوسف الأكبر من النصف كثيرا وما دونه قليلا. وحجة الطرفين أن الشرع أقام الربع مقام الكل في كثير من المواضع، وحجة أبي يوسف أن الشيء إنما يوصف بالكثرة إذا كان ما يقابله أقل منه، وفي النصف عنه روايتان.

ثم إن كان الانكشاف في أكثر من موضع فإنه يجمع إلا أنه إذا كانت المواضع في عضو واحد فإن المقدار المجموع يمنع من جواز الصلاة إن بلغ ربع ذلك العضو، وإن كانت من أعضاء مختلفة وبلغ المجموع ربع أصغر عضو منع وإلا فلا.

ثم الذي يمنع هو الانكشاف الكثير في الزمن الكثير. والزمن الكثير أن تكشف العورة مقدار أقصر ركن بسننه كالركوع بثلاث تسيجات. فلو انكشفت عورة زنا قليلا فسترها في الحال لا تفسد الصلاة. والانكشاف المقارن لابتداء الصلاة يمنع انعقادها مطلقا ثم اعتبار الربع مانعا إنما هو في حال القدرة فأما في حالة العجز كأن حضرته الصلاة وهو عريان فالانكشاف لا يمنع جواز الصلاة للضرورة، وحينئذ يصلي قاعدا موميا بالركوع والسجود فإن صلى قائما بركوع وسجود جاز لأن في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام أداء الأركان. والأول أفضل: لأن الستر وجب لحق الصلاة وحق الناس والركوع والسجود وجب لحق الصلاة.

ولو فقد ما يستر عورته إلا ثوبا نجسا فإن كان ربه طاهرا لم يجزئه أن يصلي عريانا لأن الشارع اعتبر الربع في غير موضع: وإن كان اثوب كله نجسا أو طاهرا منه أقل من الربع فهو بالخيار في قول الشيخين، فإن شاء صلى عريانا وإن شاء صلى بالثوب لأن الطهارة والستر فرضان على السواء ألا ترى أنه كما لا تجوز الصلاة حالة الاختيار بالعري لا تجوز مع الثوب المملوء نجاسة، ولا يمكن إقامة أحد الفرضين إلا بترك الآخر فسقطت فرضيتهما في حق الصلاة فيخير ويجزيه كيفما فعل: إلا أن الصلاة في الثوب

أفضل . وقال محمد لا تجوز الصلاة إلا بالثوب لأن ترك استعمال النجس فرض وستر العورة فرض إلا أن ستر العورة أهم وأكد لأنه فرض في الأحوال أجمع : وترك النجاسة فرض في الصلاة فيصير إلى الأهم وقد اتجه محمد إلى القاعدة المسئلة وهي : أن من ابتلى بلبتين متساويتين يأخذ بأيهما شاء ، وإن اختلفتا فعليه أن يختار أهونها ؛ ولهذا لو أن امرأة صلت قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولو صلت قاعدة لا ينكشف منها شيء فإنها تصلي قاعدة لأن ترك ركن القيام أهون .

(الشرط الثالث) استقبال القبلة فقد أجمع المسلمون على أن التوجه نحو البيت شرط من شروط صحة الصلاة لقوله تعالى : ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ، لكن المشاهد للبيت الفرض في حقه أن يتوجه إلى عين البيت لا خلاف في ذلك لقدرته على التعيين وغير المشاهد ولو من أهل مكة فرضه إصابة جهتها ، وقال قوم الفرض في حق - أهل مكة إصابة العين وهو حرج مدفوع بالنص وإجماع المسلمين على جواز الصف الطويل خارج الكعبة يدل على أن الفرض ليس التوجه إلى العين ، ثم التوجه إلى جهتها أما حقيقى أو تقديرى : فالتوجه الحقيقى هو أن يكون بحيث لو خرج خط من تلقاء وجهه لمر على نفس الكعبة أو هوأها ، والتقديرى أن ينحرف يمنة أو يسرة بحيث لو خرج خط من تلقاء وجهه لكون زاوية قائمة مع الخط الخارج من الكعبة وتعرف القبلة بما يأتى :

(١) المحارب الموضوعة في المساجد

(٢) السؤال من أهل المعرفة

(٣) إذا كان في الصحارى فدليلة الشمس والقمر والنجوم والآلات الحديثة التي تعرف بها الجهات الأصلية ، كالبوصلة ، مثلاً . وقد يعجز المرء عن إدراك القبلة وفي هذه الحالة إما أن يكون يحزه بسبب عذر من الأعذار مع العلم بالقبلة ، وإما أن يكون يحزه بسبب الاشتباه . فإن كان عاجزاً لعذر مع العلم بالقبلة فإنه يصلى إلى أى جهة قدر ولا إعادة عليه عند القدرة كما إذا خاف على نفسه من العدو في صلاة الخوف ، أو كان مريضاً لا يمكنه أن يتحول بنفسه إلى القبلة وليس يحضرته من يحوله إليها - لأن الكعبة

لم تعتبر لعينها فإن المقصود وجه الله وقد حصل - وإن كان عاجزاً بسبب الاشتباه لانطباس الأعلام وتراكم الظلام ، وليس بحضرته من يسأله عنها يجوز له التحرى ، فلو كانت السماء مصححة لا يجوز له التحرى إذ لا عنر لأحد في الجهل بالأدلة الظاهرة كالنجم القطبي مثلاً ، كما لا يجوز له التحرى أيضاً لو قدر على تعرف القبلة بالسؤال من أهل هذا الموضع ممن هو عالم بالقبلة لأن الاستخبار فوق التحرى لكون الخبر ملزماً له ولغيره ؛ والتحرى ملزم له دون غيره فلا يصار إلى الأدنى مع إمكان الأعلى بخلاف ما إذا لم يكن من أهله فإنه لا يقلده لأن حاله كحالته فإن لم يخبره المستخبر منه حين سأله فصلى بالتحرى ثم أخبره لا يعيد ولو كان مخطئاً .

واتفق أئمتنا على أن المكلف عند انقطاع الأدلة على القبلة فرضه التحرى وإذا تحرى لا تصبح جهة تحريه هي القبلة الحقيقية في الواقع خلافاً لبعض السلف حيث زعم أن الجهة التي يؤدي إليها تحريه تكون القبلة الحقيقية في حقه إذ هذا مبلغ ما في وسعه ، ويرى السرخسي في المبسوط أنه بعد التحرى تصبح جهة تحريه هي قبلته العملية أى التي يفترض عليه الاتجاه إليها رجاء الإصابة وإن لم يكن مصيباً للجهة حقيقة بدليل أن المصلين بالتحرى إذا أهمهم أحدهم فصلاة من يعلم أنه مخالف في الجهة فاسدة ولو أن ما ظنه الإمام هو القبلة حقيقة ما فسدت صلاة من يعلم أنه مخالف - ونذكر لمسألة التحرى خمسة أصول :

(الأول) إذا صلى إلى جهة ما من غير شك ولا تحر فإن تبين أنه أصاب أو أكبر رأيه أنه أصاب أو لم يتبين من حاله شيء بأن ذهب من ذلك الموضع فصلاته جائزة لأن فعل المسلم محمول على الصحة ما أمكن حتى يتبين أنه أخطأ القبلة فعليه إعادة الصلاة لأن الظاهر يسقط اعتباره إذا تبين الحال بخلافه . وكذلك إذا كان أكبر رأيه أنه أخطأ فعليه إعادة لأن أكبر الرأي كالقين خصوصاً فيما يبني على الاحتياط .

(الثانى) إذا شك ولم يتحر ولسكن صلى إلى جهة ما فإن تبين أنه أخطأ القبلة أو أكبر رأيه أنه أخطأ أو لم يتبين من حاله شيء فعليه إعادة لأنه لما شك لزمه التحرى لهذه الصلاة على سبيل القرينة فإذا لم يفعل تفسد صلاته ، وإن تبين أنه أصاب القبلة جازت صلاته

لأن مشروعية التحرى لغرض مقصود وقد توصل إلى ذلك المقصود بغيره ، وإن كان أكبر رأيه أنه أصاب فالمشهور فساد الصلاة لأن فرض التحرى لزم يقيّن فلا يسقط إلا يقيّن مثله .

(الثالث) شك وتحرى وصلى إلى جهة تحريه فإن تبين أنه أصاب أو أكبر رأيه أنه أصاب أو لم يبين من حاله شيء أو تبين أنه أخطأ فصلاته صحيحة اتفاقاً - وقال الشافعي إن تبين أنه تيامن أو تياسر صحّت صلاته وإن تبين أنه استدبر الكعبة فصلاته فاسدة وعليه الإعادة في أحد القولين لأنه تبين الخطأ في اجتهاده فيسقط اعتبار اجتهاده كالمقضى حين يقضى باجتهاده ثم يظهر له النقص بخلافه ، واحتج السرخسي لأنّمتنا بجديث جابر قال : كنا في سفر في يوم ذى ضباب فاشتبهت علينا القبلة فتحرينا وصلى كل واحد منا إلى جهة فلما انكشف الضباب فنامن أصاب ومنامن أخطأ فسألا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يأمرنا بإعادة الصلاة ولأن القبلة ليست مقصودة لعينها بل المقصود وجه الله إلا أن المكلف فرض عليه التحرى ابتلاء وقد تم الابتلاء بالتحرى فيسقط عنه ما لزمه من الفرض .

(الرابع) لو أعرض عن الجهة التي أدى إليها اجتهاده وصلى إلى جهة أخرى ثم تبين أنه أصاب القبلة فعليه إعادة الصلاة عند الطرفين ، وروى عن أبي حنيفة أنه قال: أخشى عليه الكفر لإعراضه عن القبلة عنده لأن الجهة التي أدى إليها اجتهاده صارت بمنزلة القبلة في حقه عملاً حتى لو صلى إليها جازت صلاته وإن تبين الأمر بخلافه فصار في الإعراض عنها بمنزلة المعاین للكعبة المعرض عنها ، وقال أبو يوسف تجوز صلاته لأن التحرى شرع لغرض مخصوص وقد أصاب ذلك بغيره فكان هذا ومن أصاب القبلة بتحريه سواء .

(الخامس) صلى إلى جهة تحريه فظهر له أثناء الصلاة اتجاء آخر تحول إلى الجهة الجديدة وبنى على صلاته من غير استئناف لأنه لو تبين له بعد الفراغ لم يلزمه الإعادة فكذلك إذا تبين له في خلال الصلاة لأنه ابتداء الصلاة إلى جهة قبله العملية ثم تحولت القبلة في اجتهاده فيتحول معها مثله في ذلك مثل أهل قباء حين كانوا يصلون إلى جهة بيت المقدس فلما بلنهم تحول القبلة وهم في الصلاة تحولوا إلى الكعبة وهم ركوع وجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاتهم ولم يأمرهم بالاستئناف لأن القاعدة أن الاجتهاد

لا ينقض بمثله ، وروى عن محمد : لو صلى أربع ركعات إلى أربع جهات بالتحري جاز . هذا والتحري في الشريعة عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأى عند تعذر الوقوف على حقيقته ، وقد منع قوم العمل بالتحري لأنه نوع ظن والظن لا يغنى من الحق شيئاً ولا ينتفى الشك به من كل وجه ومع الشك لا يجوز العمل ، قال السرخسى : ولكننا نقول التحري غير الشك والظن ، فالشك أن يستوى طرف العلم بالشيء والجهل به والظن أن يترجح أحدهما بغير دليل ، والتحري أن يترجح أحدهما بغالب الرأى وهو دليل يتوصل به إلى ظرف العلم وإن كان لا يتوصل به إلى ما يوجب حقيقة العلم ولا جله سمي تحرياً . ومصدر هذا التشريع الكتاب والسنة ، أما الكتاب فقوله تعالى : « فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات » ، وذلك بالتحري وغالب الرأى فقد أطلق عليه العلم وأما السنة فما تقدم وغيره من أحاديث (الفراسة للمؤمن) وحديث (الإنم ما حاك في قلبك وإن أفنأك المنفون) قال السرخسى : وشيء من المعقول يدل عليه فإن الاجتهاد في الأحكام الشرعية جائز للعمل به وذلك عمل بغالب الرأى ثم جادل مدركا من مدارك أحكام الشرع وإن كان لا يثبت به ابتداء فكذلك التحري مدركا من مدارك التوصل إلى أداء العبادات وإن كانت العبادة لا تثبت به ابتداء .

— الشرط الرابع — النية وهي شرط في الصلاة بالإجماع لما روى البخارى وغيره ، إنما الأعمال بالنيات ، والمصلى له ثلاث حالات :

(الحالة الأولى) أن يكون المصلى منفرداً ، وهو إما أن يكون متغفلاً أو غيره . فالتغفل يكفيهِ مطابقية الصلاة . لأن النافلة ليس لها صفة زائدة على أصل الصلاة حتى ينويها . وذكر قاضيان في فتاواه أن التراخي والسكن لا تنادى بنية الصلاة أو بنية التطوع ، لأنها صلاة مخصوصة فتجب مراعاة الصفة للخروج عن العهد وذلك بأن ينوى السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم وهو أحوط . والأول هو المذهب وبه نأخذ . وغير المتغفل لا بدله من تعيين ما يسويه فرضاً كان أو واجباً أداء أو قضاء لأن الفرائض والواجبات مترجمة فلا بد من تعيين ما يريد حتى تبرأ دمه . فلو صلح المكتوبة غير عالم بأن الله تعالى فرض خمساً على عباده كان عليه قضاءها ، فإن عم إلا أنه لم يميز بين الفرائض وغيرها ونوى فرض الوقت في الكل جاز

— كيفية التعيين — أما في الأداء فبأن ينوى في المشهور ظهر اليوم، وهو أول من ظهر الوقت أو فرض الوقت، لأنه لو نوى ذلك فكان الوقت خارجا وهو لا يعلم لا يجزئه بخلاف الأول فإنه يجزئه سواء كان الوقت خارجا أو باقيا - وأما في القضاء - فلا يمكن التعيين إلا بأن ينوى ، ظهر يوم كذا مثلا ، فإن أراد تسهيل الأمر ينوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه - وفي الجأزة - ينوى الصلاة لله والدعاء لهذا الميت فيقول : اللهم إني أريد أن أصلي لك وأدعو لهذا الميت فيسرها لي وتقبلها مني - ولو لم يعرف الجأزة ذكرنا أم أنى يقول : نويت أن أصلي مع الإمام على الميت الذي يصلي عليه - وينوى في الوتر صلاته ولا يلزمه تعيين الوجوب للاختلاف فيه - وينوى في النفل الذي شرع فيه فأفسده القضاء - وينوى في العيد صلاة عيد الفطر مثلا - ولو عليه نذور منجزة ومعلقة يعين ما شرع فيه ، كما يجب عليه تعيين السجود أهو للتلاوة أم للسهو . وعلى العموم لا تصح صلاة مطلقا إلا بنية وعبر أصحاب المتون عن هذا المعنى بقولهم : والشرط أن يعلم بقلبه أى صلاة يصلي - والمعنى : يشترط تمييز كل صلاة شرع فيها عن غيرها ، فإن كانت نفلا يشترط تمييزها عن فعل العادة ، وإن كانت فرضا يشترط تمييزها عما يشاركها في الفرضية .

(الحالة الثانية) أن يكون إماما ، وحكمه حكم المنفرد ، وهل يحتاج إلى نية الإمامة ؟ أما نية إمامة الرجال فلا يحتاج إليها ويصح اقتداؤهم به ولو لم ينو الإمامة بهم ، وأما نية إمامة النساء فشرط لصحة اقتدائهن به عند أئمتنا - وعند زفر ليس بشرط قياسا على إمامة الرجال - ووجه أئمتنا أنه لو صح اقتداء المرأة بالرجل من غير نيته فربما تحاذيه فتفسد صلاته يلحقه الضرر من غير اختياره فشرطنا نية إمامتها حتى لا يلزمه الضرر من غير التزامه ورضاه .

(الحالة الثالثة) أن يكون مقتديا وهو يحتاج إلى ما يحتاج إليه المنفرد وزيادة نية الاقتداء بالإمام لأنه ربما يلحقه الضرر بالاقتداء فتفسد صلاته بفساد صلاة الإمام فشرطنا نية الاقتداء حتى يكون لزوم الضرر مضافا إلى التزامه بنفسه .

— كيفية نية الاقتداء — هي أن ينوى فرض الوقت والاقتداء بالإمام فيه، أو ينوى الشروع في صلاة الإمام أو ينوى الاقتداء بالإمام في صلاته، فلو نوى صلاة الإمام ولم ينو الاقتداء به لا يصح الاقتداء لأنه نوى أن يصلي مثل صلاة الإمام وذلك قد يكون بطريق الانفراد وقد يكون بطريق التبعية للإمام فلا تعين جهة التبعية بدون النية بخلاف ما لو نوى الاقتداء بالإمام ولم يعين الظهر أو نوى الشروع في صلاة الإمام فإن الذي نأخذ به الإجزاء لأن الاقتداء عبارة عن المتابعة والمشاركة فتقتضى المساواة ولا مساواة إلا إذا كانت صلاته مثل صلاة الإمام، ولو اقتدى بالإمام ولم يخطر بباله من هو أو خطر بباله أنه زيد فإذا هو عمرو جاز، بخلاف ما لو نوى الاقتداء بزيد فإذا هو عمرو لم يجز، والفرق أن في الأولى شخص الإمام معلوم غايته أن الخطأ في تعيين اسمه، وفي الثانية يعرف أنه زيد فاقتدى بزيد معلوم فإذا هو عمرو معلوم لم يجز لأنه نوى الاقتداء بالغائب.

— وقت النية — ذكر الطحاوي أنه يكبر تكبيرة الافتتاح مخالطاً لنيته، أى مقارناً إشارة إلى أن وقت النية وقت التكبير وهو عندنا محمول على الندب والاستحباب دون الحتم والإيجاب، فإن تقديم النية على التحريم جائز عندنا إذا لم يوجد بينهما عمل يقطع أحدهما عن الآخر فالقرآن ليس بشرط — وعند الشافعي القرآن شرط، لأن الحاجة إلى الية لتحقيق معنى الإخلاص وذلك عند الشروع لا قبله فكانت النية قبل التكبير هدراً وهذا هو القياس في باب الصوم إلا أنه سقط القرآن هناك لمكان الحرج لأن وقت الشروع في الصوم وقت غفلة ونوم ولا حرج في باب الصلاة فوجب اعتباره ..

ولنا قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»، مطلقاً عن شرط القرآن، ولأن شرط القرآن لا يخلو عن الحرج فلا يشترط قياساً على الصوم — ذكر محمد بن شعاع الثلجي في نوادره عن محمد في رجل توضأ يريد الصلاة ولم يشتغل بعمل آخر وشرع في الصلاة جازت صلاته وإن عريته النية وقت الشروع — وروى عن أبي يوسف فيمن خرج من منزله يريد الفرض في الجماعة فلما انتهى إلى الإمام كبر ولم تحضره النية في تلك الساعة أنه يجوز، قال الكرخي ولا أعلم أحداً من أصحابنا خالف أبا يوسف في ذلك، وذلك لأنه لما عزم على تحقيق مانوى فهو على عزمه ونية ما لم يوجد قاطع ولم يوجد، فإن نوى بعد التكبير لا يجوز كما لو نوى بعد قوله الله قبل قوله أكبر لأن الشروع يصح بقوله الله فكانه نوى بعد التكبير .

فرائض الصلاة

— معنى الفرض والواجب — الفرض عندنا ماثبت بدليل لا شبهة فيه مثل الإيمان والصلاة والزكاة والحج والواجب عندنا ما لمزم بدليل فيه شبهة مثل تعين الفاتحة وتعديل الأركان وصلاة العيد والوتر. حكم الفرض اللزوم علماً وتصديقاً بالقلب وعملاً بالبدن ويكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر وحكم الواجب اللزوم عملاً بمنزلة الفرض لا علماً على اليقين لما في دليله من الشبهة حتى لا يكفر جاحده لكن يفسق تاركه إذا استخف بأخبار الآحاد لا إن كان متأولاً كما هو شأن كثير من المجتهدين في ترك العمل ببعض الأحاديث والفرض والواجب عند الشافعي وأحمد لفظان مترادفان سواء ثبت ذلك بدليل قطعي أو ظني.

فرائض الصلاة سبع :

(الأول) التحريم : التحريم جعل الشيء محرماً وسميت التكبيرة الأولى بها لأنها تحرم الأشياء المباحة قبل الشروع والدليل على فرضيتها وفرضية القيام لها فعله صلى الله عليه وسلم الذي وقع بياناً للجمل الذي هو « أقيموا الصلاة » وقد واظب النبي صلى الله عليه وسلم على التكبير من قيام لحديث الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم » الحديث قال ابن الهمام : والمواظبة من غير ترك دليل الوجوب فإذا وقعت بياناً للجمل الفرض كان متعلقها فرضاً بالضرورة والقيام معناه الاعتدال فكل انحناء يمنع اسم القيام عند التكبير يبطل التحريمه ويقتضى عدم انعقاد الصلاة فرضاً .

والمشهور أن التحريمه شرط عندنا واختار الطحاوي وعصام بن يوسف أنها ركن وبه قال الشافعي وعند الزهري هي سنة وروى ذلك عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكعاً تجزئه تكبيرة الركوع نعم نقله الكرخي عن ابن علية وأبي بكر الأصم ومخالفتهما للجمهور كثيرة استدلل القائلون بالركنية بأنه ذكر مفروض له القيام فكان ركناً كالقراءة ولأنه يشترط لها ما يشترط للصلاة من استقبال القبلة والطهارة وستر العورة وهذا دليل

الركنية ويستدل مشايخنا على الشرطية بقوله تعالى : « وذكر اسم ربه فصلى » ، ووجه الاستدلال أنه عطف الصلاة على الذكر الذى هو التحريمه بحرف التعقيب ومقتضى هذا العطف أن توجد الصلاة عقب ذكر اسم الله تعالى ولو كانت التحريمه ركناً لكانت الصلاة موجودة عند الذكر لاستحالة انعدام الشيء فى حال وجود ركنه وهذا خلاف النص وأيضاً فالعطف يقتضى المغايرة ولو كانت التحريمه ركناً لا تتحقق المغايرة لأنها تكون بعض الصلاة وبعض الشيء ليس غيره وثمرة هذا الخلاف فى المسائل الفقهية تظهر فى بناء النفا ، على تحريمه الفرض فيجوز عند القائلين بالشرطية وإن كان مكروهاً أترك التحلل من الفرض على الوجه المشروع ذلك أن التحريمه إن كانت شرطاً كالطهارة فليس ثمة مانع من استخدام الشرط فى إيجاد صلاة أخرى كما فى الوضوء حيث يؤدى به غير الصلاة الأولى بعده لكن على فرض أن التحريمه ركن فقد انقضى الفرض بأركانه فتقضى التحريمه أيضاً .

شروط التحريمه - يشترط فيها أن تكون ثناء خالصاً لله بأن يذكر اسم الله بقصد التعظيم ولذا لو سبح أو هلل جاز عند الطرفين كما لو قال الله إله ، أو سبحانه الله ، أو لا إله إلا الله أو الحمد لله ، أو لا إله غيره ، أو تبارك الله ، أو الله أجل أو أعظم ، فلو افتتح باللهم اغفر لى لا يصح ، لأنه ليس بتعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد وقال أبو يوسف لا تحريمه إلا بالفاظ مشتقة من التكبير ، وقال الشافعى التحريم بالله أكبر أو الأكبر ، وقال مالك : التحريمه هى الله أكبر فقط . وحجته مارواه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبى حميد من فعله صلى الله عليه وسلم : « إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه ثم قال : الله أكبر وحيث كان هذا هو الوارد فلا يعدل عنه بالقياس وبهذا يحتج الشافعى أيضاً إلا أنه يقول فى الأكبر أنه أتى بالمشروع وزيادة ولا ضرر فيها كما لو قال الله أكبر كبيراً ، ووجهة أبى يوسف فى جواز التحريمه بما اشتق من التكبير كالأ أكبر والتكبير والكبار قوله صلى الله عليه وسلم : « وتحريمها التكبير ، والتكبير يحصل بما تقدم وأما وجهة الطرفين فإنهما يقولان : إن التكبير المذكور فى الحديث معناه التعظيم فكان المطلوب بلفظ النص التعظيم وهو أعم

من خصوص الله أكبر وغيره ، ولا إجمال فيه ، والثابت بالخبر اللفظ المخصوص فيجب العمل به حتى يكره تحريماً تركه لمن يحسنه كما قلنا في قراءة الفاتحة إنها واجبة ومطلق القراءة فرض .

— الافتتاح بغير العربية : — قال أبو حنيفة : يحوز الافتتاح بغير اللغة العربية سواء كان المصلي قادراً على العربية أم غير قادر وبهذا نأخذ ، وقال صاحبان لا يجوز له أن يفتتح بغير العربية إلا إذا كان عاجزاً عنها ، وعلى هذا الخلاف جميع أذكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء وتسيحات الركوع والسجود والخطة . أما المعاملات والأذكار في غير الصلاة كالإيمان والتلبية والتسمية عند الذبح فتجوز بغير العربية اتفاقاً وحجة أبي حنيفة قوله تعالى : « وربك فكبر » ، أى فعظم وهو يحصل بأى لسان كان والأصل في النصوص أن تكون معللة أى معقولة المعنى فالأمر بالتكبير لأجل التعظيم والتعظيم يحصل بأى لفظ. كان وحجة أبى يوسف أن النصوص عليه هو لفظ التكبير بقوله عليه السلام : « وتحريمها التكبير » ، فلا يعدل عنه بالقياس . ومحمد وافق أبا حنيفة في جواز الابتداء بما يدل على التعظيم في اللغة العربية ووافق أبا يوسف في عدم الابتداء بالفارسية عند القدرة ، أما موافقته لأبى حنيفة فلما قدمنا عن الإمام وأما موافقته لأبى يوسف فلأنه ربما لا يؤدى معنى التعظيم بالترجمة كاملاً فيشك في معنى التعظيم والعبادة تفسد بالشك .

وكما يشترط في التحريم أن تكون ثناء خالصاً لله يشترط فيها أن تكون من قيام كما تقدم الدلائل على ذلك وهذا الشرط فيما إذا كان القيام فرضاً على المصلي فن كانت صلاته من قعود لا يفترض عليه القيام للتحريم ثم لا يشترط أن يكون القيام كاملاً فن أدرك الإمام راكعاً فكبر للتحريم وهو هاو للركوع فإن كان إلى القيام أقرب صحت الصلاة وإلا بأن كبر وهو إلى الركوع أقرب فلا تصح تحريمه وتفسد صلاته .

(٢) من فرائض الصلاة القيام لقوله تعالى : « وقوموا لله قانتين » ، والمراد به القيام في الصلاة لحديث زيد بن أرقم في الصحيحين وغيرهما قال : « كان الرجل يكلم صاحبه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحاجة في الصلاة حتى نزلت هذه الآية

(فأمرنا بالسكوت) والقيام فرض في الفرائض وما ألحق بها كندب وسنة فجر على القادر والمعتبر في القدرة أن يكون قادرا عليه وعلى السجود معا فلو قدر على القيام وحده أو عليه مع الركوع ندب لإمائه قاعدا وجاز إمائه قائما وفرضه عليه زفر والثلاثة لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه وحجة أئمتنا أن القيام وسيلة إلى السجود والسجود أصل لأنه شرع عبادة بلا قيام كسجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى لو سجد لغير الله تعالى يكفر بخلاف القيام وإذا عجز عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع الجمعة هذا وحد القيام أن يكون بحيث إذا مد يديه لا تنال ركبته .

(٣) قراءة القرآن في الصلاة وهي فرض بدليل قوله تعالى : « فاقراءوا ما تيسر من القرآن » ، وما دون الآية غير مراد إجماعا لأن قوله من القرآن مطلق فينصرف إلى ما يسمى قرآنا وما دون الآية لا يسمى قرآنا فلا يكون مراداً والمراد بالقرآن اللفظ العربي فلا تجوز القراءة بغير العربية إلا عند العجز في المشهور وكان أبو حنيفة أولا يرى جواز الصلاة بغير العربية مطلقا وعدم التقيد باللفظ لأنه غير مقصود في المناجاة ومبنى فرضية القراءة في الصلاة على التيسير قال تعالى : « فاقراءوا ما تيسر من القرآن » ولهذا تسقط عن المقتدى بتحمل الإمام عندنا وبخوف فوت الركعة في مذاهب الفقهاء غير أئمتنا - فإن قيل إذا جاز الاكتفاء بالمعنى في الصلاة عند العجز كما هو المذهب أخيراً باتفاق فلا بد من أن يكون ذلك المعنى قرآنا ولا قائل به لأن القرآن عبارة عن النظم والمعنى أى اللفظ والمعنى قلنا إنما جاز الاكتفاء بالمعنى عند العجز لقيام المعنى المجرد في حالة الصلاة مقام النظم والمعنى - ويرى العلامة ابن الهمام أن دعوى سقوط اللفظ العربي عن العاجز لا برهان عليها لأن الله أمر بقراءة ما تيسر من القرآن ولا ريب أن القرآن المدرف بالالف واللام هو اللفظ العربي إذا فالتص يحتم العربية والقياس لا يحتم والنص مقدم قال في التقرير والوجه في العاجز عن النظم العربي أنه كالاتى لأن قدرته على غير العربية كذا قدرة فساكن أميا حكما فلا يقرأ كما هو أحد القولين فيه ففى المجتبى : واختلف فيمن لا يحسن القراءة بالعربية ويحسن بغيرها الأولى أن يصلى بلا قراءة وعلى أنه يصلى بلا قراءة الأئمة الثلاثة بل يسبح ويهمل فقد روى أبو داود

والترمذى عن رفاعه بن رافع : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم رجلا الصلاة فقال : إن كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحد الله وكبره وهله ثم اركع . »

والقراءة فرض في ركعتين من الفرائض وفي جميع ركعات النفل والوتر أما في الفرائض ففرضيتها في ركعة ثابتة بعبارة النص وهو قوله تعالى : « فاقرءوا ما تيسر ، وأما في الثانية فبدلالة النص لأنهما متشاكلتان من كل وجه والشفع الثاني لا يشاكل الأول فلم يلحق به وأما الفرضية في جميع ركعات النفل فلأن كل شفيع من النفل صلاة على حدة وأما في الوتر فللاختياط كما سيأتى .

(٤) الركوع ، وهو فرض لقوله تعالى : « اركعوا واسجدوا ، والركوع في اللغة الانحناء والميلان عن الاستواء يقال ركعت النخلة وركع الشيخ إذا انحنى ، وفي الشرع ما يتناوله الاسم بعد أن يبلغ حده وهو أن يكون بحيث إذا مدي يديه نال ركبتيه فلو طأ رأسه ولم يحن ظهره أصلا مع قدرته عليه لا يسقط عنه الفرض لأن حد الركوع لم يوجد بعد ، والأحجب إذا بلغت حدوده إلى الركوع ينخفض رأسه لأنه الممكن في حقه .

(٥) السجود ، وهو فرض لقوله تعالى : « واسجدوا ، والفرض منه عند أتمتنا وضع بعض الوجه ، وعند أحمد وإسحاق وزفر وفي أصح القولين للشافعي لا يجزئ السجود إلا بوضع السبعة الأعضاء التي وردت في الحديث الصحيح . فعن ابن عباس رضي الله عنهما : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : على الجبهة وأشار بيده إلى أنفه ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين ، ولنا أن الأمر تعلق بالسجود مطلقا من غير تعيين عضو ولا يجوز تقييد مطلق الكتاب بخبر الواحد عندنا - وأما ما استدلل به المخالف فهو محمول على بيان السنة عملا بالدليلين - ثم اختلف أئمتنا في ذلك البعض بعد أن اتفقوا على أنه لو سجد على الأنف وحده في حال الدنر يجزئه : فقال أبو حنيفة : هو وضع الجبهة أو الأنف فلو وضع أحدهما في حالة الاختيار يجزئه ، غير أنه لو وضع الجبهة وحدها جاز من غير كراهة ، ولو وضع الأنف وحده يجوز مع الكراهة - وعند الصاحبين هو وضع الجبهة على التعمين ، فلو ترك السجود عليها حال الاختيار لا يجزئه ، لما رواه الترمذى وصححه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد أمكن أنفه وجهته من الأرض ، فقد دل

الحديث على المواظبة على التمكن في وضعهما جميعاً إلا أنه إذا وضع الجبهة وحدها وقع معتدأ به لأن الجبهة هي الأصل في السجود - ففي للمصباح : يسجد الرجل وضع جبهته في الأرض ، ولأنه أتى بالأكثر وللا أكثر حكم الكل .

ولأني حنيفة حديث : « وأشار بيده إلى أنفه » فقد جعلهما متساويين في الحكم وإلا لكانت الأعضاء ثمانية ، وصح رجوع الإمام إلى قولها فيه نأخذ - وبالجمله حقيقة السجود الشرعية وضع الجبهة على الأرض مما لا يخفى فيه فخرج المخذ والذقن بالإجماع لأن التعظيم لم يشرع بوضعهما لا جرم أن اشترط مشايخنا في صحة السجود وضع القدمين أو إحداهما على الأرض عند السجود فإن السجود مع رفع القدمين بالتلاعب أشبه منه بالتعظيم والإجلال ، ولو وضع إحداها جاز مع الكراهة إن كان بغير عذر .

(٦) القعود الأخير قدر التشهد وهو : « التحيات لله ، إلى « عبده ورسوله ، ولو فرغ المقتدى قبل فراغ الإمام فتكلم فصلاته تامة ، والقعود الأخير فرض في الفرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرهما وقام وذهب تفسد صلاته ، ودليل الفرضية فعله صلى الله عليه وسلم الذي وقع بيانا للجمل وهو « أقيموا الصلاة ، لأن الصلاة فعل يشتمل على جملة أشياء وقع البيان في ذلك كله بفعله صلى الله عليه وسلم وقوله وهو لم يفعلها قط بدون القعدة الأخيرة والمواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب فإذا وقعت بيانا للفرض أعنى الصلاة المحمل كان متعلقها فرضا بالضرورة وأيضا فقد بين السيد الأعظم عليه الصلاة والسلام فرضيتها بالقول - قال العلامة أبو السعود : والدليل على فرضيته قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك ، علق التهام به وما لا يتم الفرض إلا به فهو فرض ، وتقدير قوله : إذا قلت هذا أى وأنت قاعد للإجماع على أن قراءة التشهد في غير القعود لا تعتبر .

واجبات الصلاة

المراد من الواجبات هنا هي الأمور التي إن تركت سهواً يجب سجود السهو وإن تركت عمدأ لا تفسد الصلاة وإنما يترتب على تركها الكراهة التحريمية ويجب إعادة الصلاة مادام الوقت باقياً فإن خرج الوقت تستحب الإعادة - والواجبات تسعة :

(١) الطمأنينة في الركوع والسجود وكل ركن هو أصل بنفسه ، ووحدة الطمأنينة سكون الجوارح حتى تطمئن المفاصل مقدار تسبيحة ، والاحتراز بقولنا كل ركن هو أصل بنفسه عن الطمأنينة في الرفع من الركوع والقومة من السجود ، إذ الطمأنينة فيهما ليست بواجب في المشهور قال ابن نجيم : ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة ووجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين ، والقول بوجوب الطمأنينة الوجوب المصطلح عليه عندنا هو مذهب الطرفين - وقال أبو يوسف : إن الطمأنينة فيما تقدم كله فرض على يفوت الجواز بفوته ، واختار هذا الرأي من السلف الطحاوي وصدر الإسلام أبو اليسر البزدوي حيث قال : من ترك الاعتدال تلزمه الإعادة ، ولو أعاده يكون الفرض الثاني لا الأول ، وصرح السرخسي أيضا بلزوم الإعادة - واختار هذا الرأي صاحب المجموع أحمد بن علي الساعاتي ، ومن المشايخ بدر الدين العيني ، وحجتهم ما أخرجه البخاري وغيره : وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلي ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فصل فإنك لم تصل فرجع فصلي كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فصل فإنك لم تصل ثلاثا ، فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلني فقال : إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا وافعل ذلك في صلاتك كلها ، وهذا الحديث وغيره من الأحاديث الواردة في هذا المعنى مع مواظبته صلى الله عليه وسلم على الطمأنينة في جميع صلواته دليل الفرضية العملية ، ويجوز على قواعد أئمتنا أخذ الفروض العملية من السنة إذا كان فيها تشديد ووعيد كما في الطمأنينة ، وقال ابن القاسم من المالكية : من لم يرفع من الركوع والسجود رأسه ولم يعتدل يجزيه ويستغفر الله ولا يعود .

ولهذا رجح ابن الهمام القول بالوجوب عندنا أي وجوب الاطمئنان في الركوع والسجود والرفع من الركوع والجلوس بين السجدين ووافقه على ذلك تذيذه ابن أمير حاج حتى قال إنه الصواب وهو موافق لقواعد المذهب الأصولية أيضا .

(٢) الثاني من واجبات الصلاة قراءة الفاتحة، وقال الثلاثة قراءة الفاتحة فرض في الصلاة لما أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى عن عباد بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، وجه الاستدلال أن النفي المذكور في الحديث يتوجه إلى الذات إن أمكن انتفاؤها وإلا توجه إلى ما هو الأقرب إلى الذات وهو الصحة لا إلى الكمال لأن الصحة أقرب المجازين والكمال أبعدهما والحمل على أقرب المجازين واجب وتوجه النفي ها هنا إلى الذات يمكن لأن المراد بالصلاة معناها الشرعى لا اللغوى ، لما تقرر أن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه ، وإذا كان المنفى الصلاة الشرعية استقام نفي الذات لأن المركب كما يلتقى بانتفاء جميع أجزائه يلتقى بانتفاء بعضها فلا يحتاج إلى إضمار الصحة ولا الأجزاء ولا الكمال لأنه إنما يحتاج إليه عند الضرورة وهى عدم إمكان انتفاء الذات - وإذا تقرر هذا فالحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من فرائض الصلاة لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الفرض - ووجهة أئمتنا أن الفرضية لا تثبت بخبر الواحد بل يثبت به الوجوب فإن الأدلة السمعية أربعة أنواع: قطعى الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة وظنهما كأخبار الآحاد التى مفهومها ظنى ، وقطعى الثبوت ظنى الدلالة كالآية المؤولة أو بالعكس كأخبار الآحاد التى مفهومها قطعى وبالأول يثبت الفرض وبالثانى الاستحباب والسنة وبالثالث والرابع الوجوب ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله ، وحديث لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، هو الرابع من الأقسام فيفيد الوجوب .

قال العلامة ابن الهمام أن الخلاف بين أئمتنا وغيرهم إنما هو فى أن الركن والشرط فى العبادات القطعية هل يثبت بغير القطعى ؟ أما غير أئمتنا فإنهم يشبتون الركن أو الشرط فى العبادة القطعية أى المقطوع بأصلها كالصلاة بالظنى وهو الحديث الصحيح ، وأما أئمتنا فيرون أن العبادة المقطوع بأصلها أى الثابتة قطعاً عن الشارع لا يثبت الفرض فيها أو الشرط إلا بقطعى أيضاً وإلا لو كان الفرض غير قطعى لكانت الماهية غير قطعية وهو خلاف المفروض فعبادة قطعية يلزم أن تكون ماهيتها من شروط وفرائض وأركان كذلك لأن العبادة بمجموع الأركان والفرائض والشروط ولأن الفرض لما لم يقطع به

فالفساد بتركه مظلون والصحة القائمة بالشروع الصحيح قطعية فلا يزول اليقين إلا بمثله وإلا أبطل الظني القطعي .

(٣) ضم سورة أو ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة إلى الفاتحة ، وعند الثلاثة الضم سنة وعن الشافعي مستحب وحجته ما روى البخاري : « وإن لم تزد على أم القرآن أجزاء وإن زدت فهو خير » ولنا ما رواه ابن عدى في الكامل عنه صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها » وروى ابن حبان في صحيحه : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ الفاتحة وما تيسر » ولا تثبت الفرضية عندنا بأخبار الأحاد ولكن يثبت الوجوب .

(٤) تعيين الأولين من الثلاثية والرابعة المكتوبتين للقراءة المفروضة فلو قرأ في الآخرين من الرابعة دون الأولين أو في إحدى الأولين وإحدى الآخرين ساهيا وجب عليه سجود السهو . وقال الشافعي يلزومها في كل الركعات ومالك في ثلاث ركعات إقامة للأكثر مقام الكل . والحسن البصري وزفر في ركعة واحدة ، وقال أبو بكر الأصبم وسفيان بن عيينة القراءة في الصلاة سنة كسائر الأذكار لأن مبنى الصلاة على الأفعال لا الأقوال ولذا تسقط بعدم القدرة على الأفعال مع القدرة على القراءة وعلى العكس لا تسقط ، وللحسن وزفر أن الأمر لا يقتضى التكرار وللشافعي ومالك ما وقع عند الجماعة واللفظ للبخاري من قوله صلى الله عليه وسلم للمسي : « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لأحمد وابن حبان والبيهقي في قصة المسي . صلاته أنه قال في آخره : « ثم افعل ذلك في كل ركعة » ولنا قوله تعالى : « فاقروا ما تيسر » والأمر بالفعل لا يقتضى التكرار فكان مؤداه افتراضها في ركعة إلا أنا أوجبنا في الثانية استدلالا بالأولى لأنهما يتشاكلان من كل وجه فأما الآخرين فبفارقانهما في السقوط عن المسافر وفي القدر المقروء فلا يلحقان بهما .

(٥) رعاية الترتيب في فعل مكرر في كل ركعة كالسجود أو في جميع الصلاة كعدد ركعاتها فلو نسي سجدة من ركعة وقضاها في آخر الصلاة جاز . وإذا صلى من الفرض الرباعي ركعتين وقصد أن يجعلهما الآخرين فهو لغو إلا إذا حقق قصده بأن ترك فيهما القراءة

وقرأ فيما بعدهما فحينئذ يأتهم وتجب عليه الإعادة فليس الترتيب في عدد الركعات فرضاً فإن ما يقضيه المسبوق بعد فراغ الإمام أول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضاً لكان ما يقضيه آخر صلاته حقيقة من كل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر . وأما الترتيب فيما لم يتكرر بالنسبة للركعة الواحدة كالقيام والركوع فهو فرض فلو ركع ثم قام لا يعتبر ذلك الركوع فإن ركع ثانياً صحت صلاته ولزمه سجود السهو لتأخير الركن عن محله كما سيأتي في السهو . وكذا الترتيب بين الركوع والسجود فرض أيضاً فلو سجد ثم ركع فإن سجد ثانياً صحت صلاته وإلا فلا كما يفترض لإيقاع القعود الأخير بعد جميع الأركان فلو تذكر بعده سجدة سجدها وأعاد القعود وسجد للسهو . ولو تذكر ركوعاً قضاه مع ما بعده من السجود أو قياماً أو قراءة صلى ركعة والسر في ذلك أن الصلاة من الأفعال الشرعية فلها ماهية مركبة شرعاً من أجزاء مادية هي القيام والركوع والسجود وجزء صوري هو الهيئة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فلا تتحقق ماهية الصلاة الشرعية إلا بتحقيق ما تتركب منه هذه الماهية . وكان المعقول من هذا أن يكون للقراءة دخل في حصول الجزء الصوري لأنها من الأجزاء المادية في الصلاة لكن الشارع لم يجعل لها دخلاً في حصول الجزء الصوري لأنه لم يعين لها محلاً خاصاً بطريق الفرضية كما عين لباقي الأركان بل جعلها فرضاً في الصلاة مطلقاً لا جرم قال مشايخنا أن مراعاة الترتيب بين القراءة والركوع في الفرض غير الثنائي واجب فلو ركع قبل القراءة صح ركوع هذه الركعة لأنه لا يشترط في الركوع أن يكون مترتباً على القراءة في كل ركعة . فإن قبل السجدة الثانية كالأولى ومن الأجزاء المادية فأى سر جعل مراعاة الترتيب بينهما واجباً لا فرضاً . قلنا السر فيه أن أصل السجدة ثابت بقوله تعالى : « واسجدوا » وتكرارها بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم فإذا وجدت الأولى في محلها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين السجدين لزم مساواة ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع أن الثاني أعلى رتبة من الأول : أما دليل وجوب الترتيب فهو مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم مع قيام الدليل على عدم فرضية الترتيب في المكرر وهو ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله : « ما أدركتم فصلوا

وما فاتكم فاقضوا ، دل الحديث على أن أول صلاة المسبوق هي بعد ما ينتهي من الصلاة مع الإمام بقوله « وما فاتكم فاقضوا » ، فلو كانت الركعة مترتبة مع الأخرى لكان على المسبوق أن يبدأ أصلاته بما سبق به ثم يشارك الإمام فيما بقى ويسلم معه وإسقاط الترتيب في الركعة إسقاط لما هو من أجزائها ضرورة إلا أن الفعل غير المكرر لما لم يشرع شيء آخر من جنسه في محله فإن فات فات أصلا فيفوت ما تعلق به من جزء الصلاة أو كلها لم يسقط الترتيب فيه بخلاف المتكرر فإنه لو فات أحد فمليه بقى الفعل الآخر من جنسه .

(٦) القعود الأول ولو في نفل لأن النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليه في جميع العمر وأمر به حيث قال : « صلو كما رأيتموني أصلي » ، وللنسائي من حديث ابن مسعود مرفوعا : « إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات » ، ولم يقل بفرضيته إلا الإمام أحمد والحجة عليه ما في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قام من الركعتين ولم يرجع فلو كان فرضا لرجع . وعند الطحاوي والكرخي هو سنة وهو قول مالك والشافعي وقال محمد وزفر والشافعي القعدة الأولى من النفل فرض .

(٧) التشهدان لأنه صلى الله عليه وسلم داوم عليهما وأمر بهما في حديث ابن مسعود الذي رواه البخاري في صحيحه قال : قال عبد الله : « كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان وفلان فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن الله هو السلام فإذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فإنكم إذا قلمتموها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » ، ويترجح تشهد ابن مسعود على تشهد ابن عباس الذي أخذ به الشافعي بما قال الترمذي أصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين — وأخرج الطبراني في معجمه عن بشير بن مهاجر عن أبي بريدة عن أبيه قال : « ما سمعت في التشهد أحسن من حديث ابن مسعود وذلك أنه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقال على ابن المديني لم يصح في التشهد إلا ما نقله أهل الكوفة عن ابن مسعود وأهل البصرة عن

أبي موسى، ويرجحه أيضا أن ابن مسعود تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم تلقيا - روى عن أبي حنيفة أنه قال : أخذ حماد بن أبي سليمان يدي وعلني التشهد، وقال حماد : أخذ إبراهيم يدي وعلني التشهد، وقال إبراهيم أخذ علقمة يدي وعلني التشهد، وقال علقمة أخذ عبد الله بن مسعود يدي وعلني التشهد، وقال ابن مسعود أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي وعلني التشهد كما كان يعلني السورة من القرآن، وكان يأخذ علينا بالواو والألف - ولما كان الإتيان بالتشهد واجبا قال أبو حنيفة لو نقص من تشهده أو زاد فيه كره لأن أذكار الصلاة محصورة فلا يزداد فيها ولذا لا يؤتى بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى وهو قول مالك وأحمد، وهي مستحبة عند الشافعي - وحجة أئمتنا ما رواه أحمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود « ثم إن كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة نهض حتى فرغ من تشهده، ثم هل يشير عند الشهادة بأصبعه؟ الذي نأخذ به استحباب ذلك بأن يعقد الخنصر والبنصر ويخلق الوسطى بالإبهام ويرفع الإصبع عند النفي ويضعها عند الإثبات - صح نقل ذلك عن أئمتنا وثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحاديث صحيحة .

(٨) تعيين لفظ السلام للخروج من الصلاة فلو تركه لا تبطل صلاته وقال الثلاثة : إذا انصرف المصلي من صلاته بغير لفظ التسليم فصلاته باطلة وحجتهم ما رواه أبو داود « وتحليلها التسليم، وحجتنا هذا الحديث بعينه » إلا أننا لا نثبت الفرض القطعي بخبر الآحاد، والقول بعدم الفرضية مذهب عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وإبراهيم وقتادة، والمراد بالسلام هذا اللفظ بخصوصه فلفظ آخر لا يقوم مقامه ولو كان بمعناه فلا تجب لفظة عليكم، والواجب هو السلام الأول كما عليه الجمهور - والسلام دعاء الإمام لمن وراه بالسلام، وهو اسم من أسمائه تعالى، ومعناه اسم السلام عليكم، كأنه يتبرك عليه باسم الله عز وجل، ورحمة الله عبارة عن إنعامه وإحسانه . ويسن في السلام ما يأتي :-

(أولا) أن يبدأ بالتسليم عن اليمين، لأن لليمين فضلا على الشمال، فكانت البداية به أولى؛ ولو سلم أولا عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعيد التسليم عن يساره؛ ولو سلم

تلقاه وجهه سلم بعد ذلك عن يساره ، ثم يبائع في تحويل الوجه في التسليمين حتى يرى بياض خديه هكذا في سنن أبي داود .

(ثانيا) أن يجهر بالتسليم إن كان إماما لأن التسليم للخروج من الصلاة فلا بد من الإعلام ، ويسلم المقتدى مقارنا لتسليم الإمام في رواية عن أبي حنيفة كما في التكبير ، وفي رواية يسلم بعد تسليمه وهو قول الصاحبين كما قالوا في التكبير- والآثار الواردة تحتل كلتا الروايتين ، ثم ينوى المسلم من يخاطبه بالتسليم بالإمام ينوى به من عن يمينه ويساره من الحفظة والناس الذين معه في الصلاة ، والمقتدى كذلك إلا أنه ينوى إمامه في الجانب الذي هو فيه ، فإن حاذاه نواه في التسليمين عند محمد أو في الأولى فقط عند أبي يوسف ، والمنفرد ينوى الحفظة فقط إذ ليس معه غيرهم .

(٩) الجهر والإسرار فيما يجهر ويسر فيه ودليل الوجوب المواظبة منه صلى الله عليه وسلم على ذلك ، وقيل ستان وهو قول الثلاثة لأن المقصود هو القراءة فعلى أى كيفية تقع يتأدى المقصود .

سنن الصلاة

يسن في الصلاة ما يأتي :-

(١) رفع اليدين للتحريمه وكيفيته أن يبسط يديه نحو القبلة ناشرا أصابعه بحيث لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفرج بل يتركها على عاداتها في البسط ويرفع يديه حتى يحاذي إبهاميه شحتي أذنيه ، وكذا في كل موضع ترفع فيه الأيدي عند التكبير لما روى الحاكم وصححه عن أنس رضى الله عنه قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كبر فخاضى بإبهاميه أذنيه ، وصارفه عن الوجوب عدم تعليمه للأعرابي الذي أساء في صلاته ، ولم يذكر حكم المرأة في ظاهر الرواية - وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها ترفع يديها حذاء أذنها كالرجل سواء بسواء ، لأن كفيها ليسا بعورة - وروى محمد بن مقاتل الرازي عن أئمتنا أنها ترفع يديها جنودا منكبيها لأن ذلك أستر لها بدليل أن الرجل يعتدل في سجوده ويبسط ظهره في ركوعه والمرأة تفعل كاستر ما يكون لها ثم مقارنة التكبير لرفع اليدين هو المروى عن أبي يوسف قولا ، وعن الطحاوى فعلا ، ويشهد له ما روى أبو داود ، أنه صلى الله عليه وسلم كان

يرفع يديه مع التكبير ، وعند الطرفين أن وقت الرفع قبل التكبير .

(٢) جهر الإمام بالتكبير لحاجته إلى الإعلام بالدخول في الصلاة والانتقال فيها أما المأموم والمنفرد فلا يسن لهما الجهر لأنه ذكر والأفضل في الأذكار الإخفاء . ويراعى في لفظ التكبير اللغة فلا يشعج الحركات ولا يتعمق فيها وإن مد اللام فهو صواب إلا أنه لا يبالغ فيه . فإن بالغ حتى أحدث من إشباعه ألفا بين اللام والهاء فهو مكروه ولا تفسد الصلاة بمد الهاء وعدم فسادها بذلك معناه أن الشروع بالتكبير على هذا الوجه جائز ومد الراء خطأ لغوى لكنه غير مفسد للصلاة وللشروع أيضا في المشهور ومد الهمة مفسد للصلاة وللشروع .

(٣) الثناء والتعوذ والتسمية والتأمين سرّاً أما الثناء فهو أن يستفتح الصلاة بعد التكبير فيقول : « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » ، هذا دعاء الاستفتاح عندنا وبه قال أحمد لما روت عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال : « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك » ، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى قال ابن قدامة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجهر بالافتتاح وإن جهر به عمر ليعلم الناس وذهب الشافعى وابن المنذر إلى الاستفتاح بما روى عن علي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قال : « وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين أنت الملك لا إله إلا أنت أنا عبدك ظلمت نفسى واعترفت بذنبي فاغفر لى ذنوبى جميعاً لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدنى لأحسن الأخلاق لا يهتدى لأحسنها إلا أنت واصرف عنى سيئها لا يصرف عنى سيئها إلا أنت ليك وسعديك والخير كله فى يديك والشر ليس إليك أنا بك وإليك تباركت ربنا وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك » ، رواه الجماعة كلهم إلا البخارى ولكن بعضهم رواه مطولاً وبعضهم مختصراً وأما التعوذ فإنما يسن فى حق الإمام والمنفرد دون المقتدى عند الطرفين وقال أبو يوسف هو سنة فى حق المقتدى أيضاً ويرجع الخلاف إلى أنه هل التعوذ تابع

للتناء أو تابع للقراءة فعلى قول الطرفين تابع للقراءة وعند أبي يوسف هر للصلاة صيانه لما عن الوسوسة وصيغته المستحبة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال ابن قدامة وكيف استعاذ فهو حسن ويسر الاستعاذة ولا يجهر بها لا أعلم فيه خلافا وقال مالك لا استفتاح ولا استعاذة لما روى أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، متفق عليه ولنا ما روى عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونفخة ونفثة ، قال الترمذى هذا أشهر حديث في الباب .

وأما التسمية فتسن للإمام والمنفرد سراً في كل ركعة في مذهب أئمتنا لما روى عن نعيم الجمر أنه قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وقال والذي نفسى بيده إنى لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه النسائي قال ابن قدامة ولا تختلف الرواية عن أحمد أن الجهر بها غير مستنون قال الترمذى وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين والجهر بها مذهب الشافعى لحديث أبي هريرة المتقدم قال مشايخنا ما رواه أبو هريرة ليس فيه دلالة على الجهر أو يحتمل على أنه كان يجهر بها أحياناً للتعليم وقال مالك والأوزاعى : لا يقرأ البسمة في أول الفاتحة لما روى عن عبد الله بن المغفل قال سمعت أبا وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال أى بنى محدث ؟ إياك والحديث ، قال ولم أر واحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أبغض إليه الحديث في الإسلام — يعنى منه — فإنى صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أر أحداً منهم يقولها فلا تقلها إذا صليت فقل الحمد لله رب العالمين ، أخرجه الترمذى .

وأما سنة التأمين للإمام والمأموم سراً فللحديث المتفق عليه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ، وقال أصحاب مالك لا يحسن التأمين للإمام لما روى مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قال الإمام غير المنضوب

عليهم ولا الضالين . فقولوا آمين ، الحديث قال ابن قدامة : قال أبو حنيفة ومالك في إحدى الروايتين عنه يسن إخفاؤه لأنه دعاء فاستحب إخفاؤه كالشهادتين ويسن الجهر به عند أحمد لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتأمين عند تأمين الإمام ولا يعلم ذلك إلا بالجهر به .

(٤) وضع يمينه على يساره تحت سترته لما رواه ابن حزم من حديث أنس : « من أخلاق النبوة وضع اليمين على الشمال تحت الدرة وأما المرأة فتضع يديها على صدرها لأنه أستر لها .

(٥) تكبير الركوع والسجود والرفع منهما وينبغي أن يكون التكبير مع الانحطاط ولا يرفع يديه حذاء أذنيه في تكبير الركوع ولا في الرفع منه عند أئمتنا لما في أبي داود والترمذي عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال : قال عبد الله بن مسعود : ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي ولم يرفع يديه إلا في أول مرة وفي لفظ فكان يرفع يديه ثم لا يعود ، قال الترمذي حديث حسن وروى البراء بن عازب قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كبر لافتتاح الصلاة رفع يديه حتى يكون إبهاماه قريباً من شحمتي أذنيه ثم لا يعود » أخرجه أبو داود والطحاوي من ثلاث طرق وابن أبي شيبة في مصنفه ومذهب أئمتنا في عدم الرفع قال به الثوري والنخعي وابن أبي ليلى وعلقمة بن قيس والأسود بن يزيد وعامر الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وخيشمة والمغيرة ووكيع وعاصم بن كليب وزفر وهو رواية ابن القاسم عن مالك وهو المشهور من مذهبه قال الترمذي وبه يقول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول سفيان وأهل الكوفة — وعند الشافعي وأحمد ورواية عن مالك يرفع عند الركوع وعند الرفع منه لما أخرجه الستة عن الزهري عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبر فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود قال العيني في شرح البخاري إن رفع اليدين كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ والدليل عليه أن عبد الله بن الزبير رأى رجلاً

يرفع يديه في الصلاة عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع فقال له : لا تفعل فإن هذا شيء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه ويؤيد النسخ ما رواه الطحاوى بإسناد صحيح عن مجاهد قال : صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة قال الطحاوى : فهذا ابن عمر قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع ثم ترك هو الرفع بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد كان رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعله .

(٦) التسبيح في ركوع وسجود الفرائض لما روى الطحاوى من حديث عقبة ابن عامر الجنبى قال : « لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في ركوعكم ، ولما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال النبي صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في سجودكم ، وأخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ، وقال الشافعى وأحمد وإسحاق وداود يدعو المصلى بما شاء من الأدعية الواردة في الأحاديث سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً لحديث : « أثبتة في البخارى قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لى ، وعندنا أن هذا في النوافل جمعاً بين الأحاديث قال العلامة أبو السعود لو ترك التسبيح ثلاثاً أو نقصه كره تنزيهاً سواء كان إماماً أو مأموماً وكلما زاد فهو أفضل للنفرد بعد أن يكون الحتم على وتر وأما الإمام فلا يزيد على وجه يمل القوم ولو رفع الإمام رأسه قبل الثلاث فالشهور وجوب متابعتها .

(٧) الرفع من الركوع والجلسة بين السجدين في المشهور من مذهب أئمتنا وهو قول بعض أصحاب مالك أيضاً لأن الله تعالى لم يأمر به وإنما أمر بالركوع والسجود والقيام فلا يفترض غيره ولأن المقصود الانتقال وهو يتحقق بدونه بأن ينحط من ركوعه وقال أحمد والشافعى بفرضيتهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بهما المسىء في صلاته قلنا هذا يفيد الوجوب عندنا وهو الذى اختاره ابن الهمام من مشايخنا وقال أن مقتضى الدليل وجوبهما ، ذلك أن حديث المسىء صلاته مع المواظبة التامة يفيد الوجوب على قواعد أئمتنا كما تقدم في الواجبات .

(٨) وضع الكفين على الركبتين في الركوع مع تفريج أصابعه لما رواه الطحاوى من حديث أبى مسعود البدرى : ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا طويلا قال ثم ركع فوضع كفيه على ركبتيه وفضلة أصابعه على ساقيه ، هذا قول أئمتنا وبه قال الثورى والأوزاعى وابن سيرين والحسن البصرى والثلاثة وأصحابهم وقال ابراهيم النخعى وعلقمة والأسود وأبو عبيدة بتطبيق اليدين بين الفخذين ولهم أثر في ذلك (٩) أن يبتدىء السجود فيضع ركبته على الأرض مقدما اليمنى على اليسرى ثم يضع يديه اليمنى فاليسرى كذلك ويفعل عكس ذلك في النهوض لما أخرجه أصحاب السنن عن وائل بن حجر رضى الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه » ، وفي حال السجود يضع وجهه بين كفيه ضامًا أصابع يديه محاذةً أذنيه لما في رواية أبى داود ، فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على نغذه .

(١٠) أن يسجد على الأعضاء السبعة : الوجه واليدين والركبتين وأطراف القدمين وأن يحافى مرفقيه عن جنبه إلا إذا كان في الصف وكان بحيث لو فعل ذلك آذى من بجواره فلا يفعل . وأن يحافى بطنه عن نغذيه ، لكن المرأة تنخفض وتلصق بطنها بفخذها لأنه أستر لها ومن السنة أن يوجه أصابع رجليه نحو القبلة بأن يضع صدر القدم من بطون الأصابع على الأرض وكل ذلك في الأحاديث الصحيحة ، ومن السنة أن يسجد على الجبهة والأنف من غير حائل من عمامة وقلنسوة ، فلو سجد على كور العمامة ووجد صلابة الأرض جاز عندنا ، لكنه مكروه تنزيها لما فيه من ترك نهاية التعظيم ثم محل صحة السجود على الكور إذا كان الكور على الجبهة أو بعضها أما إذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جبهته الأرض فإن الصلاة لا تصح ومثل الكور في ذلك كل حائل بينه وبين الأرض متصل به كما لو سجد على فاضل توبه أو كفه حيث يجوز السجود عليه عندنا لما رواه البخارى عن أنس بن مالك قال : « كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود ، وبقولنا قال مالك وأحمد وإسحاق ، ولم يجوز ذلك الشافعى كما لم يجوز السجود على

الكور والحديث حجة عليه ولو كان الحائل منفصلا كسجادة مثلا جاز السجود عليه إجماعا لأن الأصل أنه كما يجوز السجود على الأرض يجوز على ما هو بمعنى الأرض مما تجد جهة المصلى حجمه وتستقر عليه ، ومعنى وجدان الحجم أن الساجد لو بالغ لا يتسفل رأسه أبلغ من ذلك ، فلو سجد على الخشيش أو القطن أو التبن : أن استقرت جهته وأنفه ووجد الحجم جاز وإلا فلا يجوز . ولو سجد على ظهر رجل إن كان للضرورة بأن لم يجد موضعا من الأرض يسجد عليه والمسجود على ظهره مشترك مع الساجد في صلاته جاز ، فإن لم يكن ذلك الرجل في الصلاة أو ليس معه في صلاته أو وجدت فرجة لم يجز لعدم الضرورة .

(١١) افتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى في حالة القعود للتشهد ففي النسائي عن ابن عمر عن أبيه رضى الله عنه قال : « من سنة الصلاة أن ينصب قدمه اليمنى واستقبله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى » . والمرأة تقعد كأستر ما يكون لها فتجلس متوركة لأن مراعاة فرض الستر أولى من مراعاة سنة القعدة . وينبغي أن يضع يده اليمنى على فخذه الأيمن واليسرى على فخذه الأيسر في حالة القعدة باسطا أصابعه جاعلا أطرافها عند ركبتيه موجهة نحو القبلة كذا روى في الأحاديث الصحيحة .

(١٢) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير وقال الشافعى وإسحاق أنها فرض وإلى هذا ذهب قوم من الفقهاء مستدلين بظاهر الحديث الذى رواه مسلم عن أبي مسعود قال بشير بن سعد : « يا رسول الله أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك ؟ » فسكت ثم قال : « قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد والسلام كما علمتم » . وزاد ابن خزيمة : « فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ، ولنا أنه عليه الصلاة والسلام لم يعلمها الأعرابي حين علمه الصلاة فلو كانت فرضا لعلمها إياه وكذا لم ترو في تشهد أحد من الصحابة .

الدعاء لنفسه ولوالديه إن كانا مؤمنين ولجميع المؤمنين والمؤمنات لما رواه الترمذى عن أبي أمامة : « قيل يا رسول الله أى الدعاء أسمع ؟ قال جوف الليل الأخير ودبر الصلوات المكتوبات » بناء على أن المراد بدبرها ما قبل الفراغ منها لأن دبر كل شئ ومنه متصل به

القراءة في الصلاة

المقدار المفروض قراءته في الصلاة : —

يفترض على المصلي أن يقرأ في ركعتين من الصلاة المفروضة وفي جميع ركعات النفل والوتر آية من القرآن في كل ركعة سواء كانت هذه الآية قصيرة أم طويلة ، والمراد بالقصيرة أن لا تصل في القصر إلى كلمة مثل « مدهامتان » أو حرف مثل « ن » ، فإن هذا القصر لا يميز الصلاة بها ، وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة . وعنه أنه لا بد من آية طويلة كآية المداينة والكبرى أو ثلاث آيات قصار وبهذه الرواية أخذ الصحابان . وأصل الاختلاف في مفهوم قوله تعالى : « فاقروا ما تيسر من القرآن » ، فهم ما يعتبران العرف ويقولان مطلق القرآن ينصرف إلى المتعارف ، وأدنى ما يسمى به المرء قارئاً في العرف أن يقرأ آية طويلة ، أو ثلاث آيات قصار ، ويحتج أبو حنيفة بالآية من وجهين : (الأول) أنه أمر بمطلق القراءة وقراءة آية قصيرة قراءة ، إلا أن مادون الآية خارج فقد يقرأ لا على سبيل القرآن فيقال باسم الله أو الحمد لله أو سبحان الله بخلاف الآية القصيرة لأنها قرآن حقيقة وحكما : أما حقيقة فظاهر ، وأما حكماً فلأنه يحرم على الجنب والحائض قراءتها بخلاف ما دون الآية (الثاني) أنه أمر بقراءة ما تيسر وعسى أن لا يتيسر إلا هذا القدر ، قال في المنية : والحاصل أن بالآية يعد قارئاً عنده وإن قصرت لا بما دونها وعندهما لا يعد قارئاً إلا بمقدار قراءة أقصر سورة وهي ثلاث آيات قصار إذ به وقع التحدى وبه يتميز القرآن من غيره وفي الأسرار : ما قاله احتياط فيه نأخذ إن شاء الله .

القراءة بعد الأولين : —

يقرأ بعد الركعتين الأوليين في الفرائض الفاتحة خاصة وهو الأفضل ، ولو سبغ في كل ركعة ثلاث تسيحات مكان فاتحة الكتاب أو سكت أجزأته صلاته ولا يكون مسباً (١) لأنه ترك سنة غير مؤكدة فلا يسجد للسهو إن فعل ذلك ساهياً ، كذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو ظاهر الرواية وبه نأخذ والتخير الذي ذكرناه روى عن

(١) الإساءة في اصطلاح مشايخنا أقل من الكراهة التعريمية وأغش من التنزيهية .

على وابن مسعود فقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري عن عبيد الله ابن أبي رافع قال : « كان على يقرأ في الأوليين من الظهر والعصر بأمر القرآن وسورة ولا يقرأ في الآخرين » ، وروى عن عبد الله بن مسعود مثله على ما روى ابن أبي شيبة قال حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن علي وعبد الله أنهما قالا : « اقرأ في الأوليين وسبح في الآخرين » . ولما لم يكن هذا التخيير عما يدرك بالرأى كان ما روى عنهما في حكم المرفوع . وكذا روى عن عائشة أيضا . وعن منصور قال قلت لإبراهيم : ما نفعل في الركعتين الآخرين من الصلاة ؟ قال : سبح وأحمد الله وكبر ، وعن الأسود والثوري كذلك .

ترك القراءة في الأوليين : -

إذا ترك القراءة في الأوليين قضاها في الآخرين والشيخ أحمد القدوري قال : إن هذا عندي ليس بقضاء لأن الفرض هو القراءة في ركعتين غير معيتين فإذا قرأ في الآخرين كان مؤديا لأقاصيا ومع أن هذا معقول إلا أن مسائل الأصل (١) تدل على أنه قاض فقد ذكر في كتاب السهو منه أن الإمام إذا لم يقرأ في الأوليين واقتدى به إنسان في الآخرين وقرأ الإمام فيه ما ثم قام المسبوق إلى قضاء ما فاتته فعليه القراءة وإن ترك ذلك لم تجزه صلاته ولو كان فرض القراءة في ركعتين غير معيتين لكان الإمام مؤديا فرض القراءة في الآخرين وقد أدرکہما المسبوق فلا تجب عليه القراءة . لكن لو ترك الفاتحة في الأوليين وقرأ السورة لم يقض الفاتحة في الآخرين في ظاهر الرواية . وعن الحسن ابن زياد أنه يقضى الفاتحة في الآخرين لأن الفاتحة أوجب من السورة ثم السورة تقضى فلأن تقضى الفاتحة أولى وحجة أئمتنا أن الآخرين محل الفاتحة أداء فلا تكونان محلا لها قضاء بخلاف السورة ولأن قضاها في الآخرين يؤدي إلى تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشروع . ولو ترك السورة في الأوليين قضاها في الآخرين وجوبا ، وعن أبي يوسف أنه لا يقضيها كما لا يقضى الفاتحة لأن القضاء لا يجب إلا بدليل

(١) تقدم في الجزء الأول في طبقات المسائل أن مبسوط محمد يسمى الأصل .

فصار كالجمعة والعيدين ورمى الجمار والأضحية إذا فأت أياهما حيث لا تقضى . ولنا أن السورة في الآخرين مشروعة له في صلاة النفل وحيث إنها مشروعة له في الجملة فنحن حقه أن يجعلها قضاء . لما عليه لأن القضاء صرف ماله إلى ما عليه . ثم روى عن أبي حنيفة رحمه الله أن الإمام يجهر بالسورة دون الفاتحة لأنه مؤد في الفاتحة قاض في السورة فتراعى صفة كل واحد منهما في أصل وضعها ولا يكون ذلك جمعا بين الجهر والخفاة في ركعة واحدة لأن القضاء يلحق بمحل الأداء وظاهر الرواية الجهر بهما لأن الجمع بين الجهر والإخفاء شائع ولما كانت السورة واجبة والفاتحة فيهما نفل كان تغيير النفل أولى .

ولو نسي الفاتحة وتذكرها قبل الركوع قرأها وضم السورة ومضى في صلاته ، وعن أبي يوسف يترك الفاتحة ويركع لأن فيه نقض الفرض بعد التمام لأجل الواجب لأن قراءة السورة وقعت فرضا فالفاتحة واجبة ، ووجه ظاهر الرواية أن نقض الفرض لأجل الفرض جائز لأن الفاتحة إذا قرئت تصير فرضا فصار الأمر كما لو تذكر السورة وهو في الركوع فإنه يقوم ويقرأ السورة ويعيد الركوع لأن ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا فيرفض الركوع ويلزمه إعادته لأن الترتيب بين القراءة والركوع فرض فلو لم يعمده تفسد صلاته .

الجهر والإخفاء :

معنى الجهر والإخفاء : مختار الهدواني أن الجهر لإسماع غيره والخفاة لإسماع نفسه وبه نأخذ ، وقال الكرخي الجهر لإسماع نفسه والخفاة تصحيح الحروف لأن القراءة فعل اللسان لا الصياح فلا يشترط السماع عنده ويجرى هذا الخلاف في كل ما يتعلق به نطق كالتسمية على الذبيحة ووجوب السجدة بالتلاوة والطلاق والتماق والاستثناء : فلو قال أنت طالقة أو حرة ولم يسمع نفسه لا يقع طلاقه ولا عتقه عند الهدواني ويقعان عند الكرخي إذا صحح الحروف وإن لم يسمع نفسه ، والمنفرد بصلاته لا يبالغ في الجهر مثل الإمام لأنه لا يسمع غيره كما لا يبالغ الإمام نفسه بالجهر فلو جهر الإمام فوق حاجة الناس أساء لأنه إنما يجهر لإسماع القوم ليديروا قراءته .

ما يجهر فيه وما يخفى :

يجهر الإمام بالقراءة في ركعتي الفجر وأولي المغرب والعشاء وفي الجمعة والعيدین لأن هذا هو المتوارث المقول ثم القضاء كالآداء جهرا وإسرارا كما فعل صلى الله عليه وسلم حين قضى الفجر غداة ليلة التمریس بجماعة روى ذلك محمد بن الحسن رحمه الله في كتاب الآثار ولأن القضاء يحكى الآداء وكذا يجهر في التراويح والوتر في رمضان للترارث المنقول لكن يخفى الإمام قوت الوتر كتكبيرات الانتقال في حق المنفرد والمقتدى كالشأن في كل الأذكار . والمنفرد في الصلاة يخاف وجوبا فيما تجب فيه المخافة وأما في الجهر فهو مخير إن شاء جهر لكونه إمام نفسه وإن شاء خاف إذ ليس خلفه من يسمعه والأفضل الجهر ليكون الآداء على هيئة الجماعة كما يخير المنفرد في نفل الليل لأن النوافل اتباع الفرائض لكونها مكملات لها ولهذا لو كان إماما في نفل الليل جهر كما يسر في نفل النهار ولو كان إماما لما ذكرنا .

القراءة خلف الإمام

أجمع الفقهاء على أن الإمام لا يحمل عن المأموم شيئا من فرائض الصلاة غير القراءة أما القراءة فقد اختلفوا فيها على مذاهب :

فذهب أئمتنا إلى أن القراءة ساقطة عن المأموم سرية كانت الصلاة أم جهرية ولو قرأ كره تحريما وقال السرخسي : تفسد صلاته في قول عدة من الصحابة منهم زيد بن ثابت وسعد بن أبي وقاص ونسب إلى محمد في شرح الهداية أنه استحسّن للمؤتم أن يقرأ الفاتحة احتياطا ولكن قال صاحب الفتح : والحق أن قول محمد كقولها ونقل من كتب محمد ما هو صريح في منعه من القراءة ثم قال ولا يخفى أن الاحتياط في عدم القراءة خلف الإمام لأن الاحتياط هو العمل بأقوى الداليل وليس مقتضى أقواهما القراءة بل المنع ، والشافعية يوجبون القراءة للفاتحة خلف الإمام مطلقا في السرية والجهرية ، والخبالة والمالكية لا يوجبون ولا يمتنعون ، بل يستحبها الخبالة في السككات ويستحبها المالكية في السرية ، وحجة أئمتنا ما رواه أبو حنيفة عن عبد الله بن شداد عن جابر رضي

الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى خلف إمام فإن قراءة الإمام له قراءة ، وهذا عام يشمل الجهرية والسرية ويؤيده ما جاء في إحدى رواياته أن رجلاً قرأ خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ذلك في الظهر أو العصر فجعل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ينهيه عن القراءة في الصلاة فلما انصرف أقبل عليه الرجل وقال : أنتهاني عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم : « من صلى خلف إمام ، الحديث فنهذه القصة تدل على منع القراءة لأن جواب النبي صلى الله عليه وسلم فيها خرج تقريراً للنهي الصحابي عن القراءة في الصلاة وقد كانت الصلاة سرية وإذا تقرر النهي في السرية فن باب أولى يتقرر في الجهرية وهذا الحديث قد رفعه عدد من المحدثين بطرق صحيحة ورواه أحمد عن جابر يأسند قال فيه إسناد صحيح متصل رجاله كلهم ثقات ، ومنها ما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فانصتوا ، صححه مسلم ومنها ما روى عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه « سبح اسم ربك الأعلى » فلما انصرف قال : أيكم قرأ ؟ فقال الرجل : أنا ، فقال : لقد ظننت أن بعضكم خالجنها ، متفق عليه ، ومعنى خالجنها نازعنيها وهو يدل على إنكاره القراءة في السرية ففي الجهرية أولى وقد وردت آثار كثيرة عن الصحابة وكلها صريحة في المنع عن القراءة فعن علي « ليس على الفطرة من قرأ خلف الإمام » وعن ابن مسعود وقد سئل عن القراءة خلف الإمام « انصت وكيفيك الإمام » وعن سعد بن أبي وقاص : وددت الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة .

واستدل الشافعي بحديث « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » وعندنا أن هذا عام فيتخصص بما ذكرنا واستدل المالكية والحنابلة على عدم وجوب القراءة في حق المأموم بما استدل به الحنفية وقالوا أن غاية ما يدل عليه عدم الوجوب لا النهي المقتضى للتحريم قلنا أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن ينازعه أحد في القراءة كما هو مقتضى حديث عمران بن حصين والزجر الذي ورد على ألسنة الصحابة يفيد الكراهة التحريمية كما هو مقتضى قواعد أئمتنا .

مفسدات الصلاة

يمكن إجمال مفسدات الصلاة بالكلام فيها ، وكذا بالاشتغال بالدين منها ، وترك شرط أو ركن أو فرض .

— الكلام في الصلاة — ليس المراد بالكلام المفسد للصلاة هو الكلام في اصطلاح النحاة بل المفسد اللفظ المركب من حرفين أو أكثر فلو تلفظ المصلي بكلمة واحدة فسدت صلاته عمداً كان التلفظ أو نسياناً ، هذا رأى أئمتنا ، وقال الشافعى لا فساد بالنسيان إلا إذا طال الكلام ، وعند مالك وأحمد في رواية الكلام ناسياً أو لإصلاح الصلاة لا يفسدها لما روى ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما : « إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، وروى البخارى في صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه « قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي ركعتين ثم قام إلى خشبة في مقدمة المسجد فوضع يده عليها وفي القوم أبو بكر وعمر فهاها أن يكلماه وخرج سرعان الناس فقالوا أقصرت الصلاة ورجل يدعو النبي صلى الله عليه وسلم ذا الدين فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ فقال لم أنس ولم تقصر فقال بلى قد نسيت . فصلى ركعتين ثم سلم ، الحديث . وهو صريح في أنه صلى الله عليه وسلم أتم صلاته بعد ما تكلم ناسياً ، هذا دليلهم من المنقول ، ودليلهم من المعقول أن العمل القليل معفو عنه للرجح فكذا القليل من القول ، وحجة أئمتنا المنقول والمعقول : أما المنقول فما روى مسلم وغيره من حديث معاوية بن الحكم السلى قال : « بينا أنا أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت : واثكل أماه ما شأنكم تنظرون إلى ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتونني سكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني فبأني هو وأمي ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله ما كهرنى (١) ولا ضربنى ولا شتمنى ثم قال : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » ، وروى مسلم عن زيد بن أرقم قال : « كنا نتكلم في الصلاة ويكلم الرجل

(١) الكهر الانهار قال السكاني كهره ونهره بمعنى .

صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت . وقوموا لله قانتين ، فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ، والنهي عام يشمل اللسان وغيره والمعقول يؤيدنا فإن القياس أن مباشرة مالا يصلح في الصلاة يفسدها عمدا كان أو نسيانا قليلا كان أو كثيرا أكالا كل والشرب وإنما عفي عن القليل من العمل لأنه لا يمكن الاحتراز عنه وليس الكلام كذلك فقد يمكث الإنسان الزمن الكثير بلا كلام . وقول أئمتنا هذا رواية عن أحمد قال ابن قدامة وهذه الرواية اختيارا للخلال وقال على هذا استقرت الروايات عن أبي عبد الله بعد توقيفه لعموم الأخبار في منع الكلام وهو مذهب النخعي وقتادة وحامد بن أبي سليمان ، وحديث ذى الدين لا يعارض المنع من الكلام لأن الدليل الفعلي لا يعارض الدليل القولي ، فلا ي داود من حديث ابن مسعود : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء وقد أحدث أن لا تتكلموا في الصلاة ، وحديث رفع اللسان عن الأمة معناه رفع الإثم بالإجماع ، ويتفرع على فساد الصلاة بالكلام مطلقا ما يأتي : —

(١) إن أن المصلي في صلاته بأن قال أه بقصر الهمة أو تأوه بأن قال أوه أو بكى بصوت مسموع فسدت صلاته لأنه بمنزلة الشكاية فكأنه قال : بئس وضع أو حصل لي موت ولد أو تلف مال أو نحو ذلك ولو صرح بذلك تفسد صلاته فكذا إذا دل عليه بصوت وهذا بخلاف ما إذا كان الأنين أو التأوه أو البكاء من ذكر الجنة أو النار فإنه لا يفسد الصلاة لأنه بمنزلة الدعاء والرحمة والعفو فكأنه قال : يارب ارحمني وأدخلني الجنة ونجني من النار ولو صرح بذلك لم تفسد صلاته فكذا إذا أتى بصوت يدل عليه والتنحنح بلا عذر ولا غرض صحيح يفسد الصلاة .

(ب) تشميت العاطس يبرحك الله مفسد للصلاة ، لأنه يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم ، وإن أخبر بخبر يسره فقال الحمد لله أو أخبر بما يتعجب منه فقال سبحان الله فإن لم يرد إجابة المخبر لا تفسد صلاته ، وإن أراد فسدت عند الطرفين . وقال أبو يوسف لا تفسد لأنه ثناء بصيغته فلا يتغير بنيته ، ولها أن هذه الالفاظ لما استعملت في محل الجواب وفهم منها ذلك صارت من هذا الوجه من كلام الناس فتفسد الصلاة .

(ج) فتح المصلى على غير إمامه مفسد للصلاة في المشهور والمراد بالفتح على غير الإمام التلقين على قصد التعليم فلو قصد القراءة فلا فساد اتفاقا ، أما إذا فتح على إمامه فلا فساد مطلقا سواء كان الإمام انتهى من قراءة ما تجوز به الصلاة أم لم ينته وسواء تحول إلى آية أخرى أم لم يتحول ، وكان القياس أن تفسد الصلاة بهذا وجه الاستحسان ماروى أبو داود عن علي رضي الله عنه ، إذا استطعمك الإمام فأطعمه ، ثم أن المقتدى بنوى الفتح دون القراءة لأن القراءة من المقتدى منى عنها ، ويكره أن يتعجل المأموم بالفتح على إمامه كما يكره للإمام أن يلجئ من وراه إلى الفتح بأن يقف ساكنا بعد الحصر أو يكرر الآية وله مندوحة من ذلك بالركوع متى أدى الفرض في القراءة أو ينتقل إلى سورة أخرى .

(د) تفسد الصلاة لو سلم على إنسان بقصد التحية سواء كان عمدا أو نسيانا كما تفسد بالسلام العمد إن قصد به قطع الصلاة فلو سلم في الرابعة على رأس الركعتين معتقدا أنها صلاة ثنائية فسدت صلاته لأنه قصد القطع على رأس الركعتين ولا تفسد الصلاة إن سلم ساهيا على رأس الركعتين في الرابعة على ظن أن الصلاة قد كملت فإنه قصد القطع على أربع باعتبار ظنه ومثل ذلك ما لو سلم المسبوق شهوا مع الإمام ورد السلام بالكلام مفسد مطلقا سهوا أو عمدا . أما رد السلام بيده أو برأسه أو بأصبعه فلا يفسد الصلاة لما روى أبو داود وصححه الترمذى قال : « خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى قبا . فصلى فيها قال فجاءه الأنصار فسلموا عليه وهو يصلى فقلت لبلال كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم يرد السلام عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلى ؟ قال : هكذا وبسط كفه وجعل بطنه أسفل وظهره إلى فوق وعن صهيب مرت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه فرد على إشارة ، رواه أبو داود والترمذى وحسنه فإن قلت الأحاديث تقتضى عدم الكراهة وقد صرحوا بكراهة السلام على المصلى وردده بالإشارة أجاب الجلبى بأنها كراهة تنزيه وفعله عليه السلام لما كان تعليميا للجواز فلا يوصف بالكراهة .

الاشتغال بما ليس من الصلاة : —

تفسد الصلاة بالاشتغال بما ليس منها بأن يعمل ما يخرج به عن هيئة الصلاة كأن يشتغل بخياطة أو نجارة أو مشى كثير أو اتفات طويل أو نحو ذلك ، وسبب بطلان الصلاة بذلك أن الهيئة المطلوبة من المصلي قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت عليه حتى صار الناظر إلى من يفعلها لا يعده مصليا . فالعمل اليسير لا يفسد الصلاة إجماعا لأنه لا يعد إعراضا عن الصلاة . وصرح بعض مشايخنا بأن الحركات المتوالية أو ما كان بعمل اليدين أو ما يستكره المبلى أو ما يكون مقصودا للفاعل يفسد الصلاة .

الأكل والشرب في الصلاة : —

أكل أو شرب في الصلاة فسدت صلاته عمدا كان الأكل والشرب أو نسياناً . وإذا كان بين أسنانه شيء من الطعام فابتلعه إن كان دون الحصة لا تفسد صلاته لكن يكره وإن كان مقدار الحصة فسدت صلاته . ولو كان في فيه سكر قبل الصلاة فابتلع ذوبه فيها فسدت صلاته بخلاف ما إذا بقي طعم الحلاوة في فيه فابتلعه حيث لا تفسد .

حمل شيء في الصلاة : —

إن حمل صيباً أو ثوباً على عاتقه لم تفسد . وإن حمل شيئاً يتكلف في حمله فسدت صلاته ففي صحيح البخاري عن أبي قتادة الأنصاري ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، .

ترك شرط أو ركن : —

تفسد الصلاة بترك شرط أو ركن أما الشرط مثل الوضوء فلائن عدمه يؤثر في المشروط ، وأما الركن فلائنه قوام المأمية ، وأما ترك ما لم يكن شرطاً ولو ركناً فلا تبطل به الصلاة لأنه لا يؤثر عدمه في عدمها وشروط الصلاة مشروطة لها ابتداء وبقاء كما لا يخفى فلو أحدث في الصلاة عمداً وهي لم تلته بعد فسدت صلاته بإجماع المسلمين ، وإن أصابه الحدث وهو لم يتعمده ففي ذلك خلاف الفقهاء ، فالشافعي في الجديد على أن الحدث مفسد للصلاة وقاطع لها سواء كان الحدث عمداً أو اضطراراً ، وذهب أئمتنا

وابن أبي ليلى إلى أن الحدث الاضطرارى يقطع الصلاة ولا يفسدها ، فمن سبقه الحدث يتوضأ ويكمل صلاته عندنا وهو رواية عن أحمد ، احتج الشافعى بالمنقول والمعقول فأما المنقول فما روى الترمذى وحسنه وأبو داود والنسائى عن علي بن طلق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا فسا أحدكم فى الصلاة فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلاة » وأما المعقول فلأن الحدث ينافى الصلاة ولا فرق بين الابتداء والبقاء فى هذا المعنى ومن يريد أن يبنى فسيمشى كثيراً وينحرف عن القبلة وذلك مفسد للصلاة والفرق بين الحدث العمد وغيره منعدم ، واحتج أئمتنا بما أخرجه البيهقى من طريق الدار قطنى عن ابن جريج عن أبيه عنه صلى الله عليه وسلم مرسل : « من أصابه قىء أو رعاف أو قلنس أو مذى فلينصرف وليتوضأ ثم لين على صلاته وهو فى ذلك لا يتكلم » فقد أمر صلى الله عليه وسلم بالبناء وأدنى مرتبة الأمر الإباحة ، وهذا الحديث وإن تكلم فيه ولكن عمل الصحابة جرى عليه ونقل عنهم ذلك فكان ذلك حجة فى العمل ، فقد روى ابن أبي شيبة نحو الحديث المتقدم موقوفاً على عمر وعلى وأبى بكر الصديق وابن عمر وابن مسعود وسليمان الفارسى ، وقال به من التابعين علقمة وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبيرة والشعبي وإبراهيم النخعى وعطاء ومكحول وسعيد بن المسيب رضى الله عنهم وكفى بهم قدوة ، قال الغزالى وإمام الحرمين إن هذا الحديث روى فى الكتب الصحاح وفى المدونة : مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رعى انصرف وتوضأ ثم رجع فبنى على ما صلى ولم يتكلم اه والبناء أيضاً مذهب الأوزاعى والشافعى فى القديم . ومع أن البناء جائز عندنا لكن الأفضل استئناف الصلاة لشبهة الخلاف .

كيفية البناء عند طرؤ الحدث : —

المصلى إما أن يكون منفرداً أو مقتدياً أو إماماً ، والكل يجوز له البناء عملاً بعموم الحديث المتقدم : فإن كان المصلى منفرداً فانصرف وتوضأ فهو بالخيار إن شاء أتم صلاته فى الموضع الذى توضأ فيه وإن شاء عاد إلى الموضع الذى افتتح فيه الصلاة لأنه وقع بين أن يصلى فى مكانين أو يمشى مالا حاجة له به فاستويا فى المحظورية فيرتكب أيهما شاء . وإن كان مقتدياً لم ينته إمامه من الصلاة بعد فعله أن يعود إلى مكانه الأول لأنه

لا يزال في حكم المقتدى فلو لم يعد وأتم بقية صلاته في بيته لا يجوز لعدم اتحاد المكان إلا إذا كان بيته قريباً من المسجد بحيث يتمكن من معرفة انتقالات الإمام كما هو شرط صحة الاقتداء .

وإن كان إماماً استخلف غيره ليقوم مقامه ثم يذهب فيتوضأ ويبني على صلاته مقتدياً لما في صحيح البخارى عن عمرو بن ميمون قال : ه إلى لقائم ما بيني وبين عمر غداة أصيب إلا عبد الله بن عباس فما هو إلا أن كبر فسمعتة يقول قتلني أو أكلني الكلب حين طعنه وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف فقدمه فصلى بهم صلاة خفيفة ، والاستخلاف جائز إجماعاً لما ذكرنا ولما روى الأثرم في سننه بسنده عن ابن عباس قال : خرج علينا عمر لصلاة الظهر فلما دخل في الصلاة أخذ بيد رجل كان عن يمينه ثم رجع يخرق الصفوف فلما صلينا إذا نحن بعدد يصلى خلف سارية فلما قضى الصلاة قال : لما دخلت الصلاة وكبرت رايتني شيء فلبست يدي فوجدت بلة - والخلاف يأتي بعد ذلك في هذا المستخلف أيذهب فيتوضأ ويبني أم لا ؟ أما عند أئمتنا فنعم وهو مذهب الأوزاعي وجمهور الصحابة وأما الصحيح من مذهب أحمد وجديد الشافعي فعدم البناء - وإذا استخلف الإمام بأخذ بتوب رجل من ورائه يجره إلى المحراب أو يشير إليه ، والسنة أن يفعله محدودب الظهر واضعاً يده على أنفه يوم أنه قد رعف لينقطع كلام الناس ، ولو تكلم الإمام بطلت صلاة الناس عندنا .

شروط البناء والاستخلاف : —

لما كان البناء والاستخلاف على خلاف القياس اقتصر فيهما على الصورة الواردة في الآثار وبتبع الآثار وجد أئمتنا أن البناء والاستخلاف وردا في المفسدات من الأحداث الكثيرة في بني آدم والتي تحصل منهم اضطراباً دون اختيار كالرعاف والقيء والريح وتذكر حدث واستشعار بلل ونحو ذلك ، ولذا صرح أصحاب المتون بأنه لا بناء ولا استخلاف إذا جن أو أغشى عليه أو احتمل أو قبهقه أو أصابته نجاسة مانعة من الصلاة من غير حدث أو شج فسال دمه ، أو ظن أنه أحدث فخرج من المسجد أو جاوز الصفوف خارجه ثم ظهر أنه لم يحدث لأن هذه الأحداث إما باختياره وإما أنها نادرة وكلا الحالتين خارج

عن مورد النصوص والآثار، قال الزيلعي ومن شرط جواز البناء أن ينصرف من ساعته حتى لو أدى ركناً مع الحدث أو مكث مكانه قدر ما يؤدي ركناً فسدت صلاته . وظهر من فعل الصحابة وآثارهم أنهم كانوا يبنون من غير أن يفعلوا في أثناء الذهاب لتجديد الطهارة أفعالا لهم مندوحة عنها فلذا قال المشايخ لو وجد ماء للوضوء فذهب إلى ماء أبعد منه غير ناس للأقرب لا يجوز له البناء ، ومن باب أولى كانوا لا يأتون بمناف للصلاة وإذا قلنا لا يجوز له البناء لو طلب الماء بالإشارة لأنه عقد هبة أو إجارة وهو مناف للصلاة كالشراء بالمعاطة ولا يجوز له أن يبنى لو تكلم بكلام الناس بعد الحدث بل تفسد صلاته كما تقدم - ولا بد في الاستخلاف من استيفاء الخليفة لشروط الإمامة ، فلو استخلف الإمام صديقا أو محدثا أو جنبا فسدت صلاة الإمام لأن اشتغاله باستخلاف من لا يصلح عمل كثير فكان إعراضا عن الصلاة فتفسد صلاته ، وتفسد صلاة القوم بفساد صلاته لأن الإمامة لم تتحول منه إلى غيره ، ومثل هذا ما لو قدم امرأة لأنها لا تصلح لإمامة الرجال فاستخلفها عمل كثير وهو إعراض عن الصلاة فتفسد صلاة الإمام ، وبفساد صلاة الإمام تفسد صلاة من خلفه . ولا بد أن يستخلف أحداً قبل الخروج من المسجد ، فلو خرج من المسجد قبل أن يقدم هو أو يقدم القوم لإنسانا أو يتقدم أحد بنفسه فصلاة القوم فاسدة لفوات شرط الاقتداء وهو اتحاد مكان الإمام والمأموم ، والمقتدى إذا سبقه الحدث وخرج من المسجد لا تفسد صلاته لأن صيانة صلاته لن تحصل إلا بهذا الطريق ، أما الإمام فكان يمكنه أن يصون صلاة القوم بالاستخلاف ولم يفعل فأفسد عليهم صلاتهم ، أما هو فلم تفسد صلاته لأنه بمنزلة المنفرد في حق نفسه .

الحدث في الصلاة بعد تمام الأركان : -

الحدث في الصلاة بعد القعود الأخير قدر التشهد لا يفسد الصلاة لأن الصلاة انتهت بالعدة الأخيرة والسلام واجب فتركه ليس بفساد ، وعلى هذا فمن سبقه الحدث بعد القعدة الأخيرة وقبل السلام يجوز له البناء بعد الوضوء كما تقدم بيانه .

وأبو حنيفة يرى فساد الصلاة ببعض الأحداث التي تطرأ اضطرابا بعد القعود قدر التشهد فن ذلك إذا رأى المتييم الماء بعد القعود قدر التشهد وكان قادرا على استعماله وعله البطان عنده أن المتييم إذا وجد الماء صار محدثا بالحدث السابق غاية الأمر أنه إنما يظهر حكم الحدث السابق في حق الصلاة التي لم يته منها بعد لعدم الحرج ولا يظهر حكمه في حق الصلوات التي انتهى منها للحرج باجتماع الصلوات عليه وإذا لم يكن من ظهور حكم الحدث السابق مانع فحينئذ يتبين أن الشروع في هذه الصلاة لم يصح ومن هذا النوع ما إذا انقضت مدة المسح على الخفين بعد القعود قدر التشهد فإن الصلاة تبطل عند أبي حنيفة أيضا لأنه إذا انقضى وقت المسح صار محدثا بالحدث السابق لكن الشرع أسقط اعتبار الحدث فيما أدى من الصلوات دفعا للحرج ولا حرج فيما لم يؤد فظهر حكم الحدث السابق فيه ومنها أيضا ما إذا طلعت الشمس على من يصلي الصبح لأن طلوع الشمس مغير للصلاة من الفرضية إلى النفلية فيستوى في ذلك آخر الصلاة وإثناؤها ومنها ما لو دخل وقت العصر في الجمعة بأن بقي في قعدته إلى أن صار الظل مثليه بطلت صلاة الجمعة واقلبت الصلاة نفلا لأن الظهر هو الواجب الأصلي في كل يوم وإنما تغير إلى الركعتين في يوم الجمعة بشرائط مخصوصة عرفناها بالنصوص والوقت منها فقي لم يوجد في جميع الصلاة لم يكن هذا نظير المخصوص عن الأصل فلا يجوز فظهر أن الواجب هو الظهر فعليه أدائه والصاحبان لا يريان أن هذه الطوارىء تختلف عن الحدث العمد والكلام والقهقهة فإذا كانت هذه الأحداث لا تفسد الصلاة بعد القعود قدر التشهد فكذا هذه الطوارىء المتقدمة وقد دل على هذا حديث ابن مسعود الذي رواه أبو داود وفيه أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لما علم ابن مسعود التشهد قال له : « إذا قلت هذا فقد تمت صلاتك ، المشى في الصلاة : —

قال ابن عابدين ناقلا : أن الذي تقتضيه القواعد المذهبية المستندة إلى الأدلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصور الجزئية أن المشى لا يخلو إما أن يكون بلا عذر أو بعذر فالأول إن كان كثيرا متواليا تفسد وإن لم يستدير القبلة وإن كان كثيرا غير متوال بل تفرقة في ركعات أو كان قليلا فإن استديرها فسدت صلاته للنفاني بلا ضرورة وإلا فلا

وكره لما عرف أن ما أفسد كثيره كره قليله بلا ضرورة وإن كان بعذر فإن كان للطهارة عند سبق الحدث أو في صلاة الخوف لم يفسدها ولم يكره قل أو كثر استدبر أولا وإن كان لغير ما ذكر فإن استدبر معه فسدت قل أو كثر وإن لم يستدبر فإن قل لم يفسد ولم يكره وإن كان كثيرا متلاحقا أفسد وأما غير المتلاحق ففي كونه مفسدا أو مكروها خلاف انتهى . وفي المنية مزيد توضيح قال : إذا مشى المقتدى في صلاته إلى جهة القبلة مشيا غير متدارك بأن مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مشى قدر صف آخر وهكذا إلى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلاته إلا إن خرج من المسجد فيما إذا كانت الصلاة فيه أو تجاوز الصفوف فيما إذا كانت الصلاة في الصحراء فإن مشى متلاحقا بأن مشى قدر صفين دفعة واحدة أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في الصحراء فسدت صلاته وهذا بناء على أن الفعل القليل غير مفسد ما لم يتكرر متواليا وعلى أن اختلاف المكان مبطل للصلاة ما لم يكن لإصلاحها والمسجد مكان واحد حكما وموضع الصفوف في الصحراء كالمسجد أما لو كان إماما فمشى حتى جاوز موضع سجوده فإن كان ذلك مقدار ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تفسد وإن كان أكثر فسدت وإن كان منفردا فالمعتبر موضع سجوده إن جاوزه فسدت وإلا فلا والبيت للراءة كالمسجد في المشهور انتهى .

مكروهات الصلاة

يكره في الصلاة ما يأتي : —

(أولا) يكره تحريما العبت بثوبه وبدنه في الصلاة لما أخرجه القضاعي في مسند الشهاب مرسلا عن يحيى بن أبي كثير عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الله كره لكم ثلاثا العبت في الصلاة والرفث في الصيام والضحك في المقابر » والعبت كما يفهم من كلام المشايخ الفعل الذي لم يكن لغرض صحيح ، ولذا قالوا إن كل عمل مفيد للصلي فلا بأس بأن يأتي به ، فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسلك العرق عن (قوانين التشريع الجزء الثاني م — ٤)

جيداً أى مسحه لأنه كان يؤذيه فكان مسحه مفيداً وفي زمن الصيف كان إذا قام من السجود
نفض ثوبه يميناً أو يسرة لأنه كان مفيداً لإزالة صورة الإلية لالتصاق الثوب بها ، وعلى
هذا فالخلك في بدنه إنما يكون عبثاً إذا كان لغير حاجة أما إذا أكله شيء في بدنه حتى
شغله فلا بأس بحركة ولا يكون من العبث .

(ثانياً) يكره تنزيها تسوية موضع سجوده لغير ضرورة فإن وجدت ضرورة سواه
مرة ، لما في الكتب الستة عن معيقب أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا تمسح الحصى
وأنت تصلى فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة » .

(ثالثاً) يكره تحريماً فرقة الأصابع في الصلاة لأنه عبث متله ، ولما روى عن
ابن ماجه عن الحارث عن علي عنه عليه الصلاة والسلام : « لا تفرقع أصابعك وأنت
في الصلاة ، وهذا وإن ضعف بتقوى بما رواه أحمد عن سهل بن معاذ : « الضاحك
في الصلاة والمفرقع أصابعه بمنزلة واحدة ، ويكره أيضاً تحريماً تشبيك الأصابع فيها لما
روى أبو داود والترمذى عن كعب بن عجرة أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إذا توضأ
أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبكن بين أصابعه فإنه في الصلاة ،
(رابعاً) يكره تحريماً الالتفات في الصلاة وهو النظر إلى اليمين أو الشمال ،
والالتفات المكروه أن يلوى عنقه حتى يخرج وجهه من أن يكون إلى جهة القبلة ، فأما
نواظر بمؤخر عينه يميناً أو يسرة من غير أن يلوى عنقه فلا يكره . قال العلامة ابن عابدين :
يظهر لى أنه إذا طال التفاته بجميع وجهه يميناً أو يسرة ورآه راه من بعيد لا يشك أنه
ليس في الصلاة فليئذ تفسد صلاته والأصل في كراهة الالتفات ما في البخارى عن
عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال : هو اختلاس
يحتلسه الشيطان بن صلاة العبد ، وفي سنن أبي داود عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم
« لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت » .

(خامساً) يكره تحريماً افتراش ذراعيه في السجود لما روى مسلم عن عائشة رضى
الله عنها : « وكان النبي صلى الله عليه وسلم ينهى أن يفتersh الرجل ذراعيه افتراش السبع ،
وافتراشهما إلقاؤهما على الأرض وإنما نهى عن ذلك لأنها صفة الكسالى والمتهاونين مع

ما فيه من التشبه بالسباع والكلاب ولهذا أيضا قلنا بكرهه التحريم في الإلقاء وهي أن يقعد على إتيته وينضب نخذه ويضم ركبته إلى صدره وأضعا يديه على الأرض لما في مسند أحمد عن أبي هريرة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاثة : عن نقرة كنف الدبك وإلقاء الكلب والتفات كالتفات الثعلب وليس من الإلقاء المكروه تحريما أن يضع إتيته على عقيبه ويقعد مستوفرا غير مطمئن من الأرض بل هذا مكروه تنزيها لأنه خلاف السنة عندنا ولهذا قلنا يكره تنزيها التربع بلا عذر لأنه خلاف السنة وأما التربع مع العذر فليس بمكروه لأن الواجب يترك مع العذر فالسنة أولى وعليه يحمل ما في صحيح ابن خبان عن عائشة : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متربعاً ،

(سادسا) يكره تحريما تكلف التأثب وتعده لأنه عيب والعيب مكروه تحريما لما في الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « التأثب من الشيطان فإذا تأثب أحدكم فليكظم ما استطاع » وعدم كظم التأثب في الصلاة مكروه تنزيها .

(سابعا) يكره تنزيها تغميض عينه لما رواه ابن عدى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينه ، والكرهه مروية عن مجاهد وقتادة ولأن السنة أن يرى يبصره إلى مواضع سجوده وفي التغميض ترك هذه السنة ولو أن التغميض يترتب عليه خشوع وجمع خاطر فلا بأس به ، قال العلامة أبو السعود ويكره أن يصلي وهو يدافع الأخشين أو أحدهما أو الريح فإن شغله قطعها حيث كان في الوقت سعة ، ويكره أن يروح عن نفسه بمروحة أو بكم ولا تفسد إلا أن يكثر .

سجود السهو

مذهب أئمتنا أنه واجب ليس بفرض ومذهب أحمد أنه فرض في الزيادة والنقصان وقال القاضي عبد الوهاب المالكي الذي يقتضيه مذهبنا أنه فرض في سهو النقصان ، فلو سلم ولم يسجد حتى طال الفصل لزمه استئناف الصلاة وهو سنة عند الشافعي وبعض الحنفية لأنه قد يتدارك به نقصا في النفل ولا يتدارك نقص النفل بالواجب ، ودليل الوجوب أمره صلى الله عليه وسلم بالسجود كما في حديث ابن مسعود الذي رواه الجماعة

إلا الترمذى وفيه ، ثم ليسجد سجدة ، وقد واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولأنه شرع لنقصان العبادة فكان واجبا كدما الجبر في الحج وهذا لأن العبادة يجب تحصيلها على صفة الكمال ولا يحصل إلا بجبر النقصان فكان واجبا ضرورة أنه لا يحصل الواجب إلا به .

موجب السجود: —

سبب وجوب السجود بوجه الإجمال ترك الواجب الأصلي في الصلاة أو تغييره أو تغيير فرض منها عن محله الأصلي ساهيا ولذا لا يشرع السجود لشيء فعله أو تركه عمدا وقال الشافعي يسجد لترك التشهد والقنوت عمدا قياسا على جوار الحج قلنا لا يلزم من انجبار السهو انجبار العمد لأنه معذور في السهو غير معذور في العمد وإضافته إلى السهو تدل على اختصاصه به والموجبات للسهو بوجه التفصيل ست :

(١) إذا قدم ركنا عن محله كما إذا ركع قبل القراءة لكن إذا ركع ثم قام فقرأ فإن أعاد الركوع صححت صلاته ووجب عليه سجود السهو لأنه آخر الركن بسبب الزيادة التي زادها وعدم تأخير الفرض والواجب من واجبات الصلاة وسجود السهو مشروع لترك الواجبات سهوا وإن لم يعد الركوع فسدت صلاته كما تقدم سيه في واجبات الصلاة .

(٢) إذا أخر الركن كما إذا ترك سجدة ثم تذكرها قضاها وسجد للسهو وقد تمت صلاته عندنا سواء كان التذكر بعد السلام أو قبله في الركعة التي ترك منها السجدة أو فيما يليها . وقال الشافعي لا يعتد بما فعله بعد المتروك حتى يأتي بما تركه ثم يأتي بما بعده لأن ما صلاه بعد المتروك حصل قبل أو أنه فلا يعتد به لأن عبادة الصلاة شرعت مرتبة فلا يعتد بدون الترتيب كما لو قدم السجود على الركوع فإنه لا يعتد بالسجود لما قلنا - ولنا أن الركعة الثانية صادفت محلها لأن محلها بعد الركعة الأولى وقد وجدت لأن الركعة تنقيد بسجدة واحدة والثانية تكرار ولذا يطلق عليها اسم الصلاة حتى لو حلف أنه لا يصلي فصلي ركعة وقبدها بسجدة واحدة حنث فكان أداء الركعة الثانية معتدا به فلا يلزمه إلا قضاء المتروك بخلاف ما إذا قدم الركوع على السجود لأن السجود لم يصادف محله ، ونحن مذهب أئمتنا قال الحسن والنخعي ، وقال مالك والليث وأحمد من ترك سجدة فذكرها

قبل رفع رأسه من ركوع الثانية ألقى الأولى لأن الركعة تبطل بشروعه في الثانية قبل إتمام الأولى — فبناء على قواعد أئمتنا إذا تذكر سجدة من ركعتين في آخر الصلاة قعها وتتم صلاته ويبدأ بالأولى منهما ثم الثانية لأن القضاء على حسب الأداء ثم يسجد للسهو ولو كانت إحداهما سجدة تلاوة تركها من الركعة الأولى والآخرى صليبة تركها من الركعة الثانية يراعى الترتيب أيضاً فيبدأ بسجدة التلاوة عند أئمتنا، وقال زفر يبدأ بالصليبة لأنها أقوى، قلنا إن القضاء معتبر بالأداء والتلاوة متقدمة فتقدم، ثم يسجد للسهو، ولو تذكر السجدة الصليبة وهو راكم أو ساجد خر لها من ركوعه ورفع رأسه من سجوده فسجدها ويسجد للسهو بعد السلام والأفضل أن يعود إلى هذه الأركان فيعيدها ليكون أداء الصلاة على الهيئة المسنونة، فلم يسجد في أثناء الصلاة حتى سلم فإن سلم وهو ذا كر لها فسدت صلاته وإن كان ساهياً لانفسد لأن السلام العمدي يجب الخروج من الصلاة والخروج من الصلاة وعليه ركن من أركانها مفسد لها إذ لا وجود للشيء بدون ركنه فإن سلم ساهياً عما عليه من سجدة صليبة ولم يصرف وجهه عن القبلة ولم يتكلم فإنه يعود إلى قضاء ما عليه ثم يسجد للسهو، وأما إذا صرف وجهه عن القبلة فإن كان في المسجد ولم يتكلم فكذلك الجواب استحساناً، والقياس أن لا يعود وهو رواية محمد لأن صرف الوجه عن القبلة مفسد للصلاة بمنزلة الكلام فكان مانعاً من البناء — وجه الاستحسان أن المسجد كله في حكم مكان واحد إذ هو مكان الصلاة وصرف الوجه عن القبلة مفسد في غير حالة الضرورة وإن خرج من المسجد وتذكر لا يعود وتفسد صلاته لأن الخروج من مكان الصلاة مانع من البناء .

وأثر السلام للعمد والسهو كما يظهر في ترك السجدة الصليبة يظهر أيضاً فيما لو ترك التشهد فلم يقرأه أو ترك سجدة تلاوة، ولذا قال السرخسي في المبسوط وإذا سلم في الرابعة ساهياً بعد قعوده مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد أو كان عليه سجدة تلاوة أو سجدة صلاتية عاد إلى قضاء ما عليه لأن سلامه سلام سهو وقد بقي عليه واجب محل أدائه قبل السلام وبسلام السهو لا يصير خارجاً من الصلاة ثم إن عاد إلى سجدة التلاوة أو قراءة التشهد انتقضت القعدة الأخيرة وارتفعت كما لو عاد إلى سجدة صلاتية لأن قراءة

التشهد واجب محله قبل الفراغ من القعود وكذلك سجدة التلاوة محلها قبل القعدة فالعود إليهما يرفع القعدة كالعود إلى السجدة الصلواتية حتى لو تكلم قبل أن يقعد فسدت صلاته لترك القعدة الأخيرة بخلاف العود إلى سجود السهو فإن ارتفاع السلام دون القعدة لأن محله بعد الفراغ من القعود والسلام إلا أن ارتفاع السلام به للضرورة حتى يكون السجود مؤدى في حرمة الصلاة ولا ضرورة إلى ارتفاع القعدة به حتى لو تكلم بعد ما سجد قبل أن يقعد فصلاته تامة وإن كان قد سلم عامدا فقد قطع صلاته بسلام الغمد فإن كان ما ترك سجدة التلاوة أو قراءة التشهد فليس عليه إعادة لأنه ترك واجبا وترك الواجب يوجب نقصاً وكرهاة لا فساداً.

والمصلي إذا ترك ركوعاً وتذكره فسدت صلاته ولا يمكن تداركه إلا بالاستئناف لما بيناه في الواجبات ، ومن مسائل تأخير الأركان التي يجب فيها السهو ما لو زاد في التشهد الأول وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر في أمالي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن عليه سجود السهو وقال صاحبان لا يجب لأنه مشروع لجبر النقص ولا نقص فيما حصل ووجهة أبي حنيفة أن وجوبه من حيث أنه تأخير للركن عن زمنه ومن التأخير أيضاً نحو أن يركع مرتين أو يسجد ثلاثاً لأن في التكرار تأخيراً للفرض عن محله وترك التأخير واجب .

(٣) يجب سجود السهو إذا غير الواجب عن صفته المشروعة كما إذا أسر الإمام في الصلاة الجهرية أو عكس هذا قول أئمتنا ومالك وأحد القولين عن أحمد وقال الأوزاعي والشافعي لا يجب عليه سهو في ذلك وهو قول الحسن وعطاء وسالم ومجاهد والقاسم والشعبي فقد جهر أنس في الظهر والعصر ولم يسجد وكذلك علقمة والأسود ، والخلاف مبنى على الخلاف في وجوب الجهر والسر فيما يجهر أو يسر فيه وهو واجب عند أئمتنا وبترك الواجب يظهر النقص في الصلاة ، وقد روى ابن سماعة عن محمد أنه إن تمكن التغير في ثلاث آيات أو أكثر فعليه سجود السهو وإلا فلا ، وروى الحسن عن أبي حنيفة اعتبار التغير في آية واحدة ، والخلاف مبنى على الخلاف بين أئمتنا في المقدار الذي لا تجوز القراءة إلا به .

ثم إن كان المصلي منفرداً فليس عليه سجود السهو بهذا ، أما في صلاة الجهر فلأنه
غير بين الجهر والمخافة فلا يتمكن النقصان في صلاته جهراً وخافت ، وأما في صلاة المخافة
فجهر المنفرد بقدر إسماع نفسه وهو غير منهي عن ذلك فهذا لا يلزمه السهو .

(٤) يجب السجود بترك الواجب رأساً قولاً أو فعلاً أو ذكراً . أما القول فكترك
الفاتحة أو أكثرها أو ترك السورة أو الآية الطويلة كما تقدم الكلام عليه في فصل القراءة
وأما الفعل فكترك القعدة الأولى كاستفصله من بعد ؛ وأما الأذكار فكان مقتضى القياس عدم
وجوب السهو بتركها لكننا استجسنا وجوبه بترك الأذكار الواجبة كالتشهد الأول في القعود
الأول والآخر سواء كان المتروك قليلاً أو كثيراً لأنه ذكر واحد منظوم فترك بعضه
كترك كله ، وككثيرات العيدين فإنه إذا تركها أو ترك تكبيرة واحدة سهواً وجب عليه
سجود السهو . وكذا يجب السهو بترك قنوت الوتر ، وجه القياس أن هذه الأذكار لو
تركت لما حصل في الصلاة نقصان كبير فلا يجوز سجود بتركها كما لو ترك الثناء
أو التعوذ ، ولهذا كان مبنى الصلاة على الأفعال دون الأذكار ، وسجود السهو عرف بفعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نقل عنه ذلك صلى الله عليه وسلم إلا في الأفعال ، وجه
الاستحسان أن هذه الأذكار تضاف إلى جميع الصلاة يقال تكبيرات العيد وقنوت الوتر
وتشهد الصلاة فتركها يتمكن النقصان والتغير في الصلاة ، فأما ثناء الافتتاح فغير مضاف
إلى جميع الصلاة كالتعوذ ، وقال مالك إن سها عن ثلاث تكبيرات من تكبيرات الاتقبال
سجد للسهو قياساً على تكبيرات العيد ، وعند أحمد يسجد للسهو إن سها عن تسبيح الركوع
والسجود قلنا هذه سنن ليست مضافة إلى الصلاة بل هي مضافة للمركن منها فلا تنقص
الصلاة فصارت كالتعوذ وثناء الافتتاح .

فعمدنا إذا نسي القنوت حتى ركع ثم تذكر بعد ما رفع رأسه من الركوع يسقط
عنه القنوت وإن تذكره في الركوع فكذلك في ظاهر الرواية ، وروى عن أبي يوسف
أنه يعمد إلى القنوت لأن له شهاً بالقراءة وهو لو تركها وتذكر في الركوع أو بعد ما رفع
رأسه منه فإنه يعمد فيقرأ وابتقض ركوعه فكذا هذا ، والفرق على ظاهر الرواية أن
الركوع يكمل بالقراءة إذ لا عبرة له بدونها أصلاً فكان نقض الركوع من أجل القراءة

للأداء على الوجه الأكمل فكان مشروعا . وأما القنوت فليس مما يكمل به الركوع إذ لا قنوت في سائر الصلوات فلم يكن النقص للتكميل فلو نقص كان النقص لأداء الواجب ولا يجوز نقص الفرض للواجب .

(٥) إذا ترك تعديل الأركان والقومة التي بين الركوع والسجود أو القعدة التي بين السجدين ساهيا فعلى القول بالوجوب يجب سجود السهو وعلى القول بالسنية لا يجب (٦) ومن موجبات السجود الشك في الصلاة فإذا شك في الصلاة فدعاه الشك إلى التفكير ففكر حتى استيقن فإن لم يطل تفكيره فلا سجود عليه للسهو لأن الفكر القليل لا يمكن الاحتراز عنه فكان عفوا دفعا للحرص، وإن طال تفكيره بأن شغله مقدار ركن أو واجب فعليه السجود للسهو لتأخير الأركان عن أوقاتها .

هذا حكم الشك في الصلاة بالنسبة لوجوب سجود السهو أما بالنسبة لاستئناف الصلاة فنقول : إذا سها في صلاته فلم يدر أثلاثا صلى أم أربعا فإن كان ذلك أول ما سها استأنف الصلاة ، ومعنى قولنا أول ما سها أن السهو لم يصر عادة له ، لا أنه لم يسه في عمره قط ، فإن كان يعرض له الشك كثيرا تحرى وبني على ما وقع عليه تحريه ، فإذا تحرى ولم يقع تحريه على شيء يبني على الأقل ، فإذا وقع الشك في الركعة والركعتين يجعلها واحدة وفي الاثنين والثلاث يجعلها اثنتين . وعليه أن يتشهد لا محالة في كل موضع يتوهم أنه موضع قعوده ولو واجبا لثلاث يصير تاركا فرض القعود أو واجبه وقال الثلاثة متى شك في صلاته هل صلى ثلاثا أم أربعا ؟ لزمه البناء على اليقين فيجب أن يأتي برابعة ويسجد للسهو لحديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى إتماما لأربع كانتا ترغيبا للشيطان ، ولنا ما في مستند ابن أبي شبة عن ابن عمر قال : في الذي لا يدرى صلى ثلاثا أم أربعا يعيد حتى يحفظ ، وروى البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال : إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه ، وأخرج الترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال : سمعت النبي صلى الله عليه

وسلم يقول : إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنين فليين على واحدة ، الحديث . وتبدو الأحاديث متعارضة لحملنا الأول على ما إذا كان أول ما سها وهو قول الشعبي والأوزاعي وهو منقول عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص . وحملنا الحديث الثاني على ما إذا وقع تحريه على شيء وغلب ظنه عليه ، والثالث على ما إذا لم يقع تحريه على شيء لتردده جمعاً بين الأحاديث المتعارضة كما تقتضيه قواعد الأصول .

من يجب عليه سجود السهو : —

يجب سجود السهو على الإمام والمفرد فأما المقتدى إذا سها في صلاته فلا سهو عليه لما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم : ليس على من خلف الإمام سهو .

سهو الإمام : —

سهو الإمام يوجب السجود عليه وعلى المقتدى متابته سواء كان المقتدى مدركا أو لاحقاً أو مسبوقاً أما متابعة المدرك فظاهرة ، وأما متابعة اللاحق فبأن يسهو الإمام في حال نوم المقتدى أو ذهابه للوضوء فيثبت عليه السجود للسهو لأنه في حكم المصلي خلف الإمام ، غاية الأمر أنه لا يتابع الإمام في سجود السهو في الحال بل يبدأ بقضاء ما فاتته ثم يسجد في آخر صلاته . وأما المسبوق فيسجد لسهو إمامه عندما سواء كان سهوه بعد الاقتداء أو قبله لكن يتابع الإمام في سجود السهو لا في السلام ثم يشتغل بالإتمام بخلاف اللاحق كما تقدم ، والفرق أن اللاحق اقتدى بالإمام في حق جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما يؤدي الإمام والإمام أدى الأول فالأول وسجد لسهوه في آخر صلاته فكذا اللاحق ، وأما المسبوق فقد التزم بالاقتراء متابعة الإمام فيما أدركه وقد أدرك هذا القدر فيتابعه فيه ثم ينفرد ، فبناء على ذلك لو سجد اللاحق مع الإمام للسهو وتابعه فيه لم يجزئه لأنه سجد قبل أو أنه بالنسبة له فلم يقع معتداً به فعليه أن يعيد إذا فرغ من قضاء ما عليه لكن لا تفسد صلاته .

سهو المسبوق:

(أ) قام المسبوق إلى قضاء ماسبق به ولم يتابع الإمام في السهو يسجد السهو في آخر صلاته استحساناً ، والقياس عدم السجود لأنه منفرد فيما يقضى وصلاة المنفرد غير صلاة المقتدى فصار كمن لزمته السجدة في صلاة فلم يسجد حتى خرج منها ودخل في صلاة أخرى حيث لا يسجد في الثانية فكذا في هذه المسألة ، وجه الاستحسان أن التحريمه متحدة فإن المسبوق يبنى ما يقضى على تلك التحريمه لجعل الكل كأنها صلاة واحدة لاتحاد التحريمه وإذا كان الكل صلاة واحدة وقد تمكن فيها النقصان بسهو الإمام ولم يجبر فيجب الجبر في آخر الصلاة بسجود السهو .

(ب) لو سها المسبوق فيما يقضى وكان لم يسجد لسهو الإمام كفاه سجدةتان لأن تكرار السجود في صلاة واحدة غير مشروع ، ولو سجد لسهو الإمام ثم سها فيما يقضى فعليه السجود لأنهما صلاتان حكما وإن كانت التحريمه واحدة . نظيره المقيم إذا اقتدى بالمسافر فسها الإمام فإن المأموم يتابعه في السهو فإن سها المأموم فيما بقي من الصلاة يسجد للسهو أيضا .

(ج) قام المقتدى بعد ما سلم الإمام ثم تذكر الإمام سجود السهو فسجد له فهذا على وجهين : إما أن يكون المسبوق قيد الركعة بالسجدة وإما أن لا يكون كذلك ، فإن لم يقيد الركعة بالسجدة رفض ما فعله وسجد مع الإمام لأن ما أتى به ليس بفعل كامل فلا حرج في رفضه متابعة للإمام لأن متابعة الإمام في الواجبات واجبة ، فإن لم يعد إلى متابعة الإمام ومضى على قضائه جازت صلاته لأن عود الإمام إلى سجود السهو لا يرفع القعدة والباقي على الإمام سجود السهو وهو واجب والمتابعة في الواجب واجبة وترك الواجب لا يفسد الصلاة بدليل أن الإمام لو ترك سجود السهو لا تفسد صلاته فكذا المسبوق وقدمنا لك أنه يسجد للسهو بعد فراغه استحساناً ، وإن كان المسبوق قيد الركعة بالسجدة فلا يعود إلى متابعة الإمام لأن الانفراد قد تأكد ولو عاد فسدت صلاته لأنه اقتدى بغيره بعد وجود الانفراد وتأكد أنه لو تذكر الإمام سجدة صليية فسجدها فإن كان

المسبوق لم يقيد الركعة بالسجدة فعليه أن يعود إلى متابعة الإمام فيسجد معه وحين يسلم الإمام يقوم المسبوق إلى قضاء ما عليه غير معتد بما أتى به ، ولو لم يعد فسدت صلاته لأن عود الإمام إلى السجدة يلغى القعدة الأخيرة في حقه وللمأموم لم ينفرده فترفض القعدة في حقه أيضا وحيث لا يجوز له الانفراد لاقتراض المتابعة في أداء الفرض فإن كان قيد الركعة بالسجدة فلا يتابع لتحقيق انفراده فإن عاد إلى متابعة الإمام فسدت صلاته رواية واحدة ، وإن لم يعد ومضى على صلاته فالذي نأخذ به أن صلاته فاسدة لأن المسبوق انفرده قبل أن يقعد الإمام والانفراد في موضع يجب فيه الاقتداء مفسد للصلاة .

السهو في القعدتين :

سلم على رأس الركعتين في الظهر على ظن أنه أتتهما ثم تذكر أنه إنما صلى ركعتين فقط فإنه يتسها ويسجد للسهو لما روى مسلم وأحمد عن أبي هريرة قال : « بينا أصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر سلم من ركعتين فقام رجل من بني سليم يقال له ذو اليندين فقال : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال لم أنس ولم نقصر ، فقال : أكما يقول ذو اليندين ؟ فقالوا نعم ، فتقدم فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده ، الحديث . ولو سلم على رأس الركعتين على ظن أنها جمعة أو فجر فسدت صلاته لأنه سلم عالما بأنه صلى ركعتين فيكون قاطعا للصلاة فلا يبنى .

هذا حكم السهو بالسلام في القعود الأول ، أما حكم السهو عن القعود الأول رأسا أن قام إلى الثالثة من غير قعود ، فالذي نأخذ به أنه يعود ما لم يستو قائما وإلا فلا يعود ، لأنه إذا استوى قائما فقد اشتغل بفرض القيام فلا يتركه ليعود إلى الواجب ، ولما روى أبو داود عليه الصلاة والسلام قال : « إذا قام الإمام في الركعتين أن ذكر قبل أن يستوى قائما فليجلس ، ومثله في سنن ابن ماجه .

هذا حكم السهو في القعدة الأولى أو عنها رأسا . أما حكم السهو عن القعدة الأخيرة فنلك على وجهين :

(الأول) أن يسهو عنها رأسا فيقوم إلى الخامسة في الظهر مثلا إن حصل ذلك يعود إلى القعدة ما لم يسجد للخامسة ، لأن القعدة فرض فيرفض لأجلها عند التمكن من

إصلاحها ما يمكن رفضه وهو ما دون الركعة . وبعد ما يعود إلى القعود يتشهد ويسلم ويسجد للسهو لتأخير القعدة .

وإن قيد الركعة الخامسة بالسجدة فسدت صلاته عند أئمتنا وهو قول حماد بن أبي سليمان وسفيان الثوري، والمراد بالفساد عند الشيخين انتقالها نفلاً وبطلانها أصلاً عند محمد لأن التحريم عقدت للفرض قصداً ولأصل الصلاة ضمناً فإذا بطلت الفريضة بطل ما في ضمنها ، ووجه الشيخين أن الفرض مشتمل على الأصل والوصف فإذا بطل الوصف بما يلحقه من المنافيات لم يبطل الأصل لأن عدم الوصف لا يستلزم عدم الموصوف وعليه أن يضم ركعة سادسة ندباً عند الشيخين .

وقال الثلاثة والليث وإسحاق وأبو ثور وعلقمة والحسن وعطاء والزهرى والنخعي أن صلاته صحيحة ويسجد للسهو عقب تذكره ، وحجتهم ما روى البخارى عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ، فقليل له : أزيد في الصلاة ؟ فقال وما ذاك ؟ قال : صليت خمسا ، فسجد سجدتين بعد ما سلم ، ولم ينقل أنه قعد في الرابعة ولا أنه أعاد صلاته قلما لما عورض هذا بفرضية القعدة رجعتا إلى القياس وهو يقتضى الفساد لأنه لما تم انتقاله إلى النفل بتقييد الركعة بالسجدة قبل إكمال الفرض فسد فرضه بخلاف ما إذا لم يقيد الركعة بالسجدة لأن ما دون الركعة ليس له حكم .

(الثانى) أن يقعد في آخر الصلاة القعدة المفروضة ثم يقوم قبل أن يسلم في هذه الحالة يعود أيضاً ما لم يسجد فإذا عاد سلم وخرج من الصلاة ولا يسلم قائماً لأنه غير مشروع إلا في صلاة الجنائز ويسجد للسهو لأنه آخر واجب وهو السلام ، فإن سجد للخامسة كان فرضه تاماً لتمام أركانه إذ لم يبق عليه إلا السلام وهو واجب ويضم إلى تلك الركعة ركعة أخرى لتكون الركعتان نافلة له بناء على صحة النفل بتحريمه الفرض ثم يسجد للسهو استحساناً ، والقياس أن لا يسجد لأن هذا سهو وقع في الفرض وقد انتقل منه إلى النفل ومن سها في صلاة لا يجب عليه أن يسجد في أخرى — وجه الاستحسان : أنه إنما ينى النفل على تلك التحريم وقد تمكن فيها القص بالسهو فيجبر بالسجدتين .

كيفية السجود :-

يسجد بعد السلام سجدتين بتشهد وتسليم : أما أنهما بعد السلام فهو مذهب أئمتنا والثوري وهو مروى عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعمران وابن عباس وابن الزبير وأنس بن مالك والنخعي وابن أبي ليلى والحسن البصري، وذهب الشافعي إلى أنه قبل السلام مطلقا وهو مروى عن أبي هريرة والزهرى ومكحول وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصارى والسائب القارى والأوزاعى والليث بن سعد، وذهب مالك وأصحابه والمزنى وأبو ثور إلى التفرقة بين الزيادة والنقص فيسجد للزيادة بعد السلام وللنقص قبله وذهب أحمد وداود الهاشمي من أصحاب الشافعي وأبو خزيمة إلى استعمال كل حديث كما ورد وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه سجد قبل السلام وبعده أما ما صح عنه مما يدل على أنه قبل السلام فحديث عبد الرحمن ابن عوف عند أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا شك أحدكم فلم يدر أواحدة صلى أم اثنتين فليجعلها واحدة وإذا لم يدر أثلاثا صلى أم أربعا فليجعلها ثلاثا ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين » وأما ما صح عنه عليه الصلاة والسلام مما يدل على أنه بعد السلام فكحديث ذى اليندين في الصحيحين وفيه أنه صلى الله عليه وسلم سجد بعد ما سلم فدل هذا على جواز كليهما لكن أئمتنا رجحوا السجود بعد السلام بالقياس لأن السلام من الواجبات فيقدم على سجود السهو قياسا على غيره من الواجبات ولأجل هذا قال مشايخنا أن الخلاف في كون السجود قبل السلام أو بعده خلاف في الأولوية والقول بالتخير حكاه ابن أبي شيبة في المصنف عن علي عليه السلام وحكاها الرافعي قولنا للشافعي ورواه المهدي في البحر عن الطبري .

وأما أنه بتشهد وتسليم فلما رواه أبو داود والترمذى عن عمران بن حصين أنه عليه الصلاة والسلام صلى بهم فيها فسجد سجدتين ثم تشهد وسلم وبصلى عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال الطحاوى : « كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم »

كيفية صلاة المريض

إذا عجز المريض عن القيام في الصلاة عجزاً حقيقياً بأن لم يقدر على القيام أصلاً . أو عجز عنه حكماً كما لو خاف زيادة المرض أو امتداده أو اشتداد الألم فإنه يصلي قاعداً بركوع وسجود لحديث عمران بن حصين الذي أخرجه الجماعة إلا مسلماً قال : « كانت في بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال: صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فصل جنب ، زاد اللسانى « فإن لم تستطع فمستلقياً ، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، فمن لم يستطع الركوع والسجود أو رأسه لها إيماء وجعل إيماءه للسجود أخفض من الركوع ، ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه من وسادة أو غيرها فقد صح عنه عليه السلام النهى عن ذلك ، فإذا لم يقدر على القعود أصلاً لا بنفسه ولا مستنداً استلقى على ظهره وجعل رجليه إلى القبلة ، وأومأ بالركوع والسجود ، فإن استلقى على جنبه الأيمن ووجهه متوجه إلى القبلة وأومأ جاز ، روى ذلك عن أبي حنيفة ، وهو قول الثلاثة وهذا عند إمكان كل منهما وإلا فما أمكن هو المتعين إجماعاً .

فإن لم يستطع الإيماء برأسه لا قاعداً ولا مستلقياً ولا مضطجعاً فلا يكلف أن يومئ بعينه أو بجأبيه أو قلبه ، وعن أبي يوسف أنه يومئ بعينه وبجأبيه لا بقلبه ، وقال الشافعى إن عجز عن الإيماء برأسه أو بطرفه ، فإن عجز أجرى أركان الصلاة على قلبه وكذا القراءة والأذكار ، وقال محمد بن الحسن : لا أشك أن الإيماء بالرأس يجوز ولا أشك أن الإيماء بالقلب لا يجوز ، وأشك في العيتين لأن النص إنما ورد في الإيماء بالرأس وأما بالعين والحاجب فإنما هو إشارة ورمز فلا يعتبر إيماء ، على أن إيماء الرأس منصوص عليه صريحاً في حديث ابن عمر الذي رواه البيهقي عنه : « إذا لم يستطع المريض السجود أو رأسه ، وليس في غيره نص يعول عليه ، ونصب شيء بدلا عن شيء بالرأى غير جائز في العبادات .

نهاية العجز :

ثم المريض الذى يصل إلى هذه الحالة من العجز إما أن يموت على ذلك وإما أن يبرأ من مرضه فإن مات فلا خلاف في أنه لا يؤخذ بالقضاء ولا الإيضاء (١) بالصلاة مثله في ذلك مثل المريض والمسافر في رمضان إذا ماتا قبل الإقامة والصحة . فإن برئ من مرضه ينظر : إن كان يعقل الصلاة في حالة المرض والعجز عن الإتياء لزمه القضاء على المشهور ، وإن لم يكن يعقل الصلاة صار كالمغمى عليه وتفصيل الأمر في الإغماء : أنه إن كان أقل من يوم ويلة قضى ما فاتته زمن الإغماء وإن كان أكثر سقطت عنه الصلاة بالكلية فلا يلزمه قضاء شيء ، والقياس أن لا قضاء عليه إذا استوعب الإغماء وقت صلاة وبه قال الشافعى ومالك ، وقالت الحنابلة بقضى ما فاتته وإن كان أكثر من ألف صلاة لأنه مرض ووجهة الشافعى ومالك أن الخطاب يتوجه لمن يعقل والمغمى عليه لا يعقل الخطاب فصار كالجنون . أما وجهة أئمتنا فهي أن الإغماء مرض يعجز به صاحب العقل عن استعماله مع قيامه حقيقة فلا ينافى أهلية الوجوب بل ينافى الاختيار لأنه إنما يوجب خلا في القدرة وذلك يوجب التأخير لا سقوط أصل الوجوب لأن تعلق الوجوب لفائدة الأداء أو القضاء بلا حرج ، ولم يقطع بالإغماء ولا بمجرد الجنون اليأس عن الفائدة الثانية . إلا إذا امتد الإغماء أو الجنون امتدادا يوقع إلزام القضاء معه في الحرج حينئذ يظهر به عدم تعلقه لظهور انتفاء الفائدة المستتعبة له ومن ذلك تعلم أن امتداد المرض في حق الصلاة بل وفي سائر العبادات يحصل بالكثرة الموقعة في الحرج لكن لما لم يكن للكثرة نهاية يمكن ضبطها اعتبر أدناها وهو أن يستوعب العذر وظيفة الوقت ثم لما وجدنا وقت جلس الصلاة وهو اليوم والليله قصيرا في نفسه اعتبرنا كثرتها بدخولها في حد التكرار ، واختلف أئمتنا فيما يحصل به التكرار فاعتبر محمد دخول نفس الصلوات

(١) ولو أوصى بالقدية تنفذ الوصية من الثلث فلو لم يوص لا يلزم الورثة بشئ والقدية نصف صاع من بر أو زبيب أو صاع من تمر أو شمر عن كل وتر وفاته فتتبر كل صلاة بصوم يوم في الشهر ولا يصلح الولي عنه بأمره لحديث النسائي : « لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد » قال ابن نجيم : والحاصل أن كل ما كان عبادة بدنية فإن الوصى يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كصدقة الفطر .

في حد التكرار بأن تصير الصلوات ستا لأن التكرار يتحقق به وأقام الشيخان الوقت مقام الصلاة يعنى أنهما اعتبرا الزيادة على يوم وليلة باعتبار الساعات . فمن أغشى عليه بعد طلوع الشمس ثم أفاق في اليوم الثاني قبل الزوال أو قبل دخول وقت العصر فعند محمد يجب عليه القضاء لأن الصلوات لم تنصر ستاً فلم يدخل الواجب في حد التكرار حقيقة . وعند الشيخين لا قضاء عليه لأن وقت الصلوات وهو اليوم والليلة قد دخل في حد التكرار وإن لم يدخل الواجب فيه والوقت سبب في مقام الواجب الذي هو مسيبه للتيسير على المكلف بإسقاط الواجب عنه قبل صيروره مكرراً كما أقيم السفر مقام المشقة صحيح فاجأة المرض : —

شرع في الصلاة صحيحاً فرض مرضاً يمنعه من القيام في بقية الصلاة صلى ما بقى قاعدة ركوع وسجود أو مومياً قاعدة إن لم يقدر أو مستلقياً إن لم يقدر لأن التكليف بحسب الوسع ولأنه بناء الأدنى على الأعلى كإقتداء المريض بالصحيح وهو جائز ، ولو افتتح الصلاة قاعدة للعجز فقدّر على القيام أتم صلاته عند الشيخين من قيام . وقال محمد يستأنف الصلاة ، وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في جواز اقتداء القائم بالقاعد فعند الشيخين يجوز وعند محمد لا يجوز ، لكن لو صلى بعض صلاته بالإيماء ثم قدر على الركوع والسجود قائماً أو قاعدة فإنه يستأنف الصلاة اتفاقاً بناء على عدم جواز اقتداء من يركع ويسجد بمن يصلي بالإيماء اتفاقاً لكونه بناء القوي على الضعيف وهو غير جائز .

الصلاة في السفينة والقطار والطائرة : —

لا خلاف أنه يستحب لمن أراد الصلاة أن يخرج من الأشياء المتقدمة ويصلي كالمتعاد متى قدر على ذلك فإن لم يقدر على الخروج وأراد الصلاة قاماً أن تكون تلك الأشياء واقفة مستقرة لا تتحرك مطلقاً ، وإما أن تتحرك بحركة يسيرة في حال وقوفها ، وقد تكون في حالة وقوفها في حالة اضطراب شديد .

فإن كانت واقفة لا تتحرك أو تتحرك بحركة يسيرة فإنها لا تجوز الصلاة فيها قاعدة مع القدرة على القيام .

(ج) فإن كانت تلك الأشياء في حال وقوفها مضطربة اضطراباً شديداً فهي كالسائرة تجوز الصلاة فيها من قعود بغير عذر لأن دوران الرأس فيها غالب والغالب كالمحقق فأقيم مقامه كالسافر أقيم مقام المشقة والنوم مقام الحدث ، هذا عند أبي حنيفة وقال الصحابان لا يصح القعود إلا إذا تحقق العجز عن القيام وبه نأخذ لأن قواعد الشرع في صلاة المريض وهي المقدس عليه لا تبيح ترك الأركان من غير ضرورة، ولا بد للبصلي في الطائفة والباخرة من التوجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة حتى لو عجز عن معرفة القبلة انتظر مالم يخف خروج الوقت لما تقرر من أن قبلة العاجز جهة قدرته وإنما لزمه الاستقبال لأن هذه الأشياء في حقه كاليث حتى لا يتطوع فيها مومياً مع القدرة على الركوع والسجود اتفاقاً ، ثم كلما دارت السفينة أو الطائفة يحول وجهه إلى القبلة فلو ترك تحويل وجهه إليها وهو قادر عليه لا يجزئه .

صلاة المسافر

حكم القصر :-

لا خلاف بين أئمة المسلمين في أن للمسافر أن يقصر الصلاة الرباعية فيصلها ركعتين في السفر وإنما الخلاف في حكم ذلك ، فذهب أئمتنا إلى أنه فرض عين على المسافر فليس فرضه إلا الركعتين حتى إذا نوى أربعاً ولم يجلس على رأس الأولين بطلت صلاته لتركه فرض القعود الأخير وإذا جلس صح فرضه وكانت الركعتان الأخيرتان له نافلة وهو مذهب الهادوية وقول علي وعمر وابن عباس وروى عن عمر بن عبد العزيز وقتادة والحسن:

وذهب الثلاثة إلى أن القصر ليس بفرض عينا وإنما هو رخصة فالمكلف بخير في إسقاط الفرض بين عزيمة الإتمام ورخصة القصر ، غير أنهم اختلفوا في حكم هذه الرخصة فقال المالكية إنها سنة مؤكدة يوجب تركها عمداً لإعادة في الوقت وسهواً بسجود السهو. وقال الشافعية والحنابلة أنها فضيلة ولا تكره العزيمة - واستدل الثلاثة بالكتاب والسنة والقياس . أما الكتاب فقوله تعالى : « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن

(قوانين التشريع الجزء الثاني م - هـ)

تقصروا من الصلاة ، قال الشافعي لا يستعمل لا جناح إلا في المباح ، وأما السنة فما جاء في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففهم القاصر ومنهم المتم ومنهم الصائم ومنهم المفطر لا يعيب بعضهم على بعض وهو نص في المطلوب ، وروى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم ، رواه الدارقطني وقال إسناده صحيح ، وأما القياس فلأنه رخصة أيسر للسفر كالمسح على الخفين والفطر في رمضان للمسافر وجميع الرخص يجوز تركها باتفاق العلماء فالقصر كذلك — احتج أئمتنا بحديث ابن عمر قال : « صحبت النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يزيد في السفر على ركعتين وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك ، متفق عليه ، وروى أحمد والبخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ففرضت أربعاً وتركت صلاة السفر على الأول ، والحديثان صريحان في الدلالة على مذهب أئمتنا أما الآية التي استدلوأها على أن القصر رخصة فقد وردت في صلاة الخوف وهي لم تقصر في الحقيقة ونفس الأمر وإنما القصر وقع في صفتها لاني عددها ، ورواية عائشة للإتمام أنكرها أحمد وابن تيمية ولا يصح قياس الترخص في قصر الصلاة على الترخص بالمسح والفطر لأن أئمتنا لا يرون أن القصر رخصة حقيقية بل هو رخصة مجازا وحقيقته أنه عزيمة شرعت أولا وأقرها الشارع في السفر فلا يصح قياسها على ما هو رخصة حقيقية شرعت لعذر تخفيفا لحكم آخر دليله لا يزال معمولا به .

مسافة القصر : —

أما عند أئمتنا فالتقدير بالأيام فن نوى أن يسافر ثلاثة أيام بالسير الوسط قصر الصلاة وإن نوى أقل من ذلك فلا قصر ، والسير الوسط هو سير الأقدام والإبل في البر وسير السفينة مع اعتدال الريح في البحر ، والمشهور أنه لا يشترط أن يسير كل اليوم حتى لو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الزوال فبلغ المرحلة وبات بها ثم بكر في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك يصير مسافرا فلا عبرة بالمسافات عندنا وهو مذهب ابن مسعود وعثمان وسويد بن غفلة وحذيفة بن اليمان وأبي قلابة وشريك بن عبد الله

من الصحابة وبه قال الشعبي والنخعي والثوري والحسن بن حي وسعيد بن جبير وابن سيرين لإشارة قوله صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين في مسلم عن علي: «جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام وليالين للمسافر ، وإشارة حديث الصحيحين « لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا ومعها محرم » .

وذهب غير أئمتنا إلى التحديد بالمسافة ، وقد اضطربت أقوالهم في تحديد هذه المسافة فقال مالك يقصر من جدة إلى مكة وهو قول أحمد وإسحق بن راهويه ، وإلى نحو ذلك أشار الشافعي ، واعتمد في ذلك قول ابن عباس حين سئل فقيل له : يقصر إلى عرفة؟ قال: لا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف ، وروى عن ابن عمر مثل ذلك وهو أربعة برد وقدرت في كتب المتأخرين من الشافعية بتسعين كيلو مترا وسبعائة وعشرين مترا ، وهي تقريبا كالمسافة بين القاهرة ومدينة الواسطي أو بين القاهرة وكفر الزيات وهي تعادل تقريبا المسافة من جدة إلى مكة ، قال في زاد المعاد ولم يحدد صلى الله عليه وسلم مسافة محدودة للقصر والفطر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض كما أطلق التيمم في كل سفر وأما ما يروى من التحديد باليوم واليومين والثلاثة فلم يصح عنه فيها شيء البتة انتهى .

ما يصير به المقيم مسافرا

يصير المقيم مسافرا شرعا بأمرين :—

(الأول) نية السفر لأن السير قد لا يكون للسفر كأن يخرج من مصره قاصدا الرياضه وتبعد به الشقة فيقطع مسافة القصر مع أنه لا ينوى السفر .

(الثاني) الخروج من العمران فلا يصير مسافرا بمجرد نية السفر ما لم يخرج من العمران لما في صحيح البخاري عن أنس رضى الله عنه قال : «صليت الظهر مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة أربعاء والعصر بذى الحليفة ركعتين ، فهذا يدل على أن المسافر لا يصير مسافرا شرعا بمجرد النية وإلا لصلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة ركعتين ثم المعتبر أن يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان ثمة محلة منفصلة عن المصر وهي من عمران لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ، ولو جاوز عمران

من جهة خروجه وكان بجذاته محلة من الجانب الآخر يصير مسافرا إذ المعتبر جانب خروجه . وأن كان هناك قرية متصلة بضواحي مصر فاشهور أنه لا بد من تجاوزها : أما المنافع العامة كالجبانات فإن كان بين المسافر وبينها أقل من غلوة (نصف كيلو متر تقريبا) وليس بينها مزرعة فهي حيلث من العمران فلا يقصر حتى يجاوزها .
سفر المعصية :

العاصي والمطيع في سفره بالنسبة للرخص سواء عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري وداود والمزني وبعض المالكية وقال الثلاثة ليس للعاصي بسفره كالأبق أو في سفره كقاطع الطريق أن يترخص بالرخص المشروعة المسافر لأنها نعم فلا ينالها المستحق للنعم قياسا على عدم جواز صلاة الخوف للبعثة وقطاع الطريق بالإجماع ، قلنا هذا قياس في مقابلة النصوص من الكتاب والسنة قال الله سبحانه وتعالى : « فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » ، وقال تعالى « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » وقال عليه الصلاة والسلام « يسمح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام » ، ولا فرق في هذه النصوص بين مسافر ومسافر .
اقتداء المسافر بالمقيم :

مادام وقت الصلاة باقيا والصلاة لم تؤد فهي قابلة للتغير من صفة إلى صفة بتغير حال العبد اقامة وسفرا فإذا خرج الوقت تقرر في الذمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله . وإنما تقرر في الذمة عندنا إذا لم يبق من الوقت قدر ما يبع التحريم . وعند زفر قدر ما لا يسع اداء الصلاة ، وهذا الخلاف مبني على الخلاف في مقدار ما يتعلق به الوجوب في آخر الوقت : فالكرخي ومن تابعه على أن الوجوب يتعلق بآخر الوقت بمقدار التحريم وبه نأخذ ، وزفر ومن تابعه على أن الوجوب لا يتحقق إلا إذا بقي من الوقت مقدار ما يؤدي فيه الفرض وهو القياس لان الوقت إذا لم يكن باقيا بمقدار الصلاة تنعدم القدرة على الأداء ، ولا تكليف إلا بالقدرة عليه وجه الاستحسان الذي أخذنا به الاحتياط في اعتبار الوقت سببا للوجوب إلى آخر جزء ممكن وتفرع المسائل الآتية على هذا الأصل .

(١) إذا اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح الاقتداء ولزمه الإتمام وإن اقتدى بعد خروج الوقت لا يصح لأن الصلاة تقرر في ذمته ركعتين فلا تتغير بالاقتداء بالمقيم كما لا تتغير بنية الإقامة وحيث لو اقتدى المسافر بالمقيم يلزم اقتداء المفترض بالمنفصل في حق القعدة الأخيرة وهو لا يجوز .

(٢) اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت ثم خرج الوقت قبل تمامها جازت صلاته وأتمها مع إمامه لأنه حين اقتدى صار فرضه أربعاً بالتبعية مع قبول الصلاة للتغير فصار كالمقيم في حق تلك الصلاة وصلاة المقيم لا تصير ركعتين بخروج الوقت (٣) فاتته صلاة وهو مقيم قضاها أربعاً سواء كان مقيماً أو مسافراً ومن فاتته صلاة في السفر قضاها ركعتين مسافراً أو مقيماً
اقتداء المقيم بالمسافر :

يصح اقتداء المقيم بالمسافر سواء كان في الوقت أو خارجه لعدم المانع فإذا صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلاته بغير قراءة في المشهور لأنه بالنظر إلى كونه مقتدياً بتحريمه حيث أدرك أول صلاة الإمام - تكره له القراءة تحريماً بالنظر إلى كونه غير مقتد فعلياً وقد سقط عنه فرض القراءة تستحب له القراءة وإذا دار فعل بين كونه مستحباً وحراماً رجحت الحرمة ، ويستحب للمسافر إذا سلم أن يقول لمن أتم به أتموا صلاتكم فإنما قوم سفر لا احتمال أن يكون خلفه من لا يعرف حاله فيحكم بفساد صلاة نفسه بناء على ظن أن إمامه مقيم فسدت صلاته بالسلام على رأس الركعتين ، روى أبو داود والترمذي عن عمران بن حصين قال : ، غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين يقول بأهل مكة صلوا أربعاً فإنما قوم سفر ،

ما يبطل السفر

يبطل السفر بأربعة أشياء

(١) بالإقامة والمعتبر فيها أن ينوي الإقامة خمسة عشر يوماً في مكان واحد صالح

للإقامة فلا بد من أربعة أشياء . الإقامة . ونية مدة الإقامة واتحاد المكان . وصلاحيته .
أمانية الإقامة فأمر لا بد منه عندنا ، حتى لو دخل مصرًا ومكث فيه شهرًا أو أكثر
لا تتظار الباخرة أو حاجة أخرى يقول أخرج اليوم أو غدا ولم ينو الإقامة لا يصير مقياً
واختار ابن عباس رضي الله عنه القصر لتقام تسعة عشر يوماً ، فإن زاد أتم : روى
البخاري أنه عليه الصلاة والسلام أقام بمكة تسعة عشر يوماً يقصر قال ابن عباس ونحن
نقصر تسعة عشر يوماً وأن أقمنا أكثر أتمننا ، قلنا ليس في فعله صلى الله عليه وسلم
ما يدل على نفي القصر في الزيادة كيف وقد روى أبو داود والبيهقي بإسناد صحيح أنه
عليه الصلاة والسلام أقام بتيوك عشرين يوماً يقصر ، واختار ابن عباس عارضه اختيار
غيره من الصحابة ومن بعدهم قال الترمذي أجمع أهل العلم على أن المسافر يقصر ما لم
يجمع إقامة ، ومثله قال ابن المنذر ، وعن عمر قال أصلي صلاة المسافر ما لم أجمع مكثاً ،
وأقام الصحابة برا مهنز تسعة أشهر يقصرون الصلاة فاختر أكثر الصحابة راجح على
اختيار ابن عباس

وأما مدة الإقامة عند أتمتنا فأقلها خمسة عشر يوماً ، وقال مالك والشافعي أربعة أيام
وهو رواية عن أحمد ، لما في الصحيحين وأنه صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة أربعة من
ذي الحجة فأقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم
خرج إلى منى ، فلما أقام النبي صلى الله عليه وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة مع كونه
لا يفعل ذلك إلا عازماً على الإقامة إلى أن يعمل أعمال الحج كان ذلك دليلاً على أن
العازم على إقامة مدة معينة يقصر إلى تمام أربعة أيام ثم يتم ، ولنا ما أخرجه الطحاوي
عن ابن عمر وابن عباس قالا : إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمس
عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها وأن كنت لا تدري متى تظعن فاقصدها ، والآخر في مثل
هذا كما لحظ إذ لا مدخل للرأى في المقدرات الشرعية فالوقوف فيه كالرفوع فعملنا
به ، لأنه مثبت لزيادة سكنت عنها ما استدلوا به ولم ينافه فامسكوا به حجة على من قدر
المدة بأقل من أربعة أيام لا على من قدر بأكثر .

وأما اتحاد المكان فبان ينو مدة الإقامة في مكان واحد ، فإذا نواها في موضعين

فإن كانا في بلد واحد فهو مقيم لأنهما متحدان حكماً ، وإن كانا في مصرين أو مصر وقرية أو قريتين لا يصير مقيماً إلا إذا نوى البيات في أحدهما فإنه يصير مقيماً بدخوله فيه لأن إقامة المراء تضاف إلى محل ياتيه عرفاً ، وأما المكان الصالح فهو موضع اللبث والقرار في العادة نحو القرى والأصهار فالمفازة والجزيرة والسفينة ليست موضع إقامة حتى لو نوى الإقامة في هذه المواضع خمسة عشر يوماً لا يصير مقيماً اللهم إلا إذا كان من أهل الأخبية الرحل فقد روى عن أبي يوسف أن أمثال هؤلاء إذا نزلوا بنحياهم في موضع ونووا الإقامة خمسة عشر يوماً صاروا مقيمين

(٢) من مبطلات السفر إقامة المتبوع بالنسبة لتابعه كالمرأة بإقامة زوجها والجيش بإقامة الأمير وإنما يصير التابع مقيماً بإقامة المتبوع إذا علم التابع بنية إقامة المتبوع ، فأما إذا لم يعلم فلا يجب عليه إعادة الصلاة في المشهور إذ في لزوم الحكم قبل العلم حرج وهو مدفوع بالنص .

(٣) من مبطلات السفر العزم على العود للوطن : فالرجل إذا خرج من مصره بنية السفر ثم عزم على الرجوع إلى وطنه وليس بين هذا الموضع الذي بلغه وبين مصره مسافة قصر يصير مقيماً من حين عزمه على ذلك ، وإن كان بينه وبين مصره مسافة قصر لا يصير مقيماً إذ بعزمه على العود والحالة هذه كأنه قصد السفر ابتداء .

(٤) من مبطلات السفر الدخول في الوطن : فالمسافر إذا دخل مصره صار مقيماً سواء دخله للإقامة أو للاجتياز أو لقضاء حاجة فلا يحتاج الأمر إلى نية الإقامة لأن مصره متعين للإقامة له وإذا قرب من مصره فحضرت الصلاة فهو مسافر ما لم يدخل للمأوى البخارى عن على رضى الله عنه أنه قصر وهو يرى البيوت فقيل له هذه الكوفة قال لا حتى ندخلها .

الأوطان الثلاثة : -

(١) الوطن الأصلي : وهو بلد الإنسان أو بلد آخر اتخذته وطناً له مع أهله وولده للبعشة فلو كان له أهل ببلدين فأيتهما دخلها صار مقيماً فإن ماتت زوجته في إحداها وبقى له فيها دور وعقار لا تبقى وطناً له إذ المعتبر الأهل دون الدار كما لو تأهل ببلدة واستقرت سكناً له وليس له فيها دار فهي وطن له .

(٢) وطن الإقامة : أن يقصد المكث في موضع صالح للإقامة خمسة عشر يوما أو أكثر .

(٣) وطن السكنى : أن يقصد المقام في غير بلده أقل من خمسة عشر يوما .
فالوطن الإصلي ينتقض بمثله لا غير بأن يتوطن الإنسان في بلد آخر وينقل إليه أهله وحيث يخرج الأول من كونه وطناً أصلياً له حتى لو دخل فيه مسافراً لا تصير صلاته أربعاً ، وأصله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمهاجرين من أصحابه رضى الله عنهم كانوا من أهل مكة فهي وطنهم الأصلي وكانوا يقصرون الصلاة إذا دخلوها غير عازمين على المكث .

وبينتقض وطن الإقامة بالأصلي لأنه أعلى منه حتى لو نوى الإقامة في بلد خمسة عشر يوماً ثم دخل وطنه الأصلي ثم خرج منه إلى وطن الإقامة قصر الصلاة ما لم ينو الإقامة ثانياً — وينتقض وطن الإقامة أيضاً بمثله لأن الشيء يفسخ مثله حتى لو نوى الإقامة في بلد ثم راح منه وأقام في بلد آخر وأتى البلد الأول قصر ما لم ينو ثانياً ، ولا ينتقض وطن الإقامة بوطن السكنى لأنه دونه ، وينتقض وطن السكنى بالآخرين وبالسفر .

صلاة الجمعة

حكم صلاة الجمعة :-

صلاة الجمعة فريضة بالكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب فقوله سبحانه وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، والذكر الخطبة باتفاق المفسرين ، والأمر للوجوب فإذا وجب السعي إلى الخطبة التي هي شرط فإلى أصل الصلاة أوجب ثم تأكد الوجوب بقوله سبحانه وتعالى : « وذروا البيع ، حيث حرم البيع بعد النداء وتحريم المباح لا يكون إلا من أجل فرض - وأما السنة فمنها ما رواه البيهقي من حديث جابر وأبي سعيد « واعلموا أن الله فرض عليكم صلاة الجمعة ، الحديث - وأما الإجماع فإن الأمة قد أجمعت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا على فرضيتها من غير إنكار .

شروطها : -

للجمعة شروط وجوب زائدة على شروط سائر الصلوات ، من الإسلام والعقل والبلوغ ، وشروط للصحة زائدة على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها .

شروط وجوب الجمعة : -

لا تجب الجمعة إلا على الذكور الأحرار المقيمين الأصحاء فلا تجب الجمعة على المرأة بالإجماع ، ولا على المملوك خلافا لداود فقد قال بوجوبها عليه لدخوله تحت عموم قول الله يأياها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة، وأجيب عنه بأن العموم خصصه الأحاديث وهي وإن كان فيها مقال فإنه يقوى بعضها بعضا، وأما اشتراط الإقامة فهو مذهب الأربعة قال ابن قدامة أكثر أهل العلم يرون أنه لا الجمعة على المسافر، قاله مالك في أهل المدينة ، والثوري في أهل العراق والشافعي وإسحاق وأبو ثور ، وروى ذلك عن عطاء وعمر ابن عبد العزيز والحسن والشعبي ، وحكى عن الزهري والنخعي أنها تجب عليه لأن الجماعة تجب عليه فالجمعة أولى ، ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسافر فلا يصلي الجمعة في سفره وكان في حجة الوداع بعرفة يوم جمعة فصلى الظهر والعصر جمع بينهما ولم يصل جمعته والخلفاء الراشدون رضی الله عنهم كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل أحد منهم الجمعة في سفره ، ولا تجب الجمعة على المريض دفعا للحرج فن لا يقدر على الذهاب إلى المسجد أو يقدر إلا أنه يخاف أن يزيد مرضه أو يبطئ برؤؤه لا الجمعة عليه ، ولا الجمعة على مقعد ولا مقطوع الرجلين وإن وجد من يحمله اتفاقا ، ولا الجمعة على الأعشى عند أبي حنيفة مطلقا ، وتجب عليه إن وجد قائدا عند الصاحين - والأصل في سقوط الجمعة عن هؤلاء ما روى طارق بن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الجمعة حق واجب على كل مسلم إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض ، رواه أبو دود وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة يوم الجمعة إلا مريضا أو مسافرا أو امرأة أو صبيا أو مملوكا ، رواه الدارقطني ومع أنه لا الجمعة على هؤلاء فلوحضروا وصلوا مع الناس أجزأهم عن فرض الوقت بالإجماع وإنما الخلاف في إمامة من يصلح منهم للإمامة هل يصح إماما في الجمعة ؟ قال أئمتنا يجوز

للسافر والعبد والمريض أن يؤم في الجمعة، وقال زفر وأحمد لا يجوز لأنهم من غير أهل فرض الجمعة فلم يجز أن يؤموا فيها كالنساء والصبيان، ولنا أن السقوط للوجوب برخصة فإذا حضروا يقع فرضا على ما بيناه بخلاف الصبي فإنه فاقد الأهلية والمرأة لا تصلح لإمامة الرجال .

شروط صحة الجمعة ستة :—

(١) المصر أو فئاؤه فلا تجوز في القرى عندنا وهو مذهب علي بن أبي طالب وحذيفة وعطاء والحسن بن أبي الحسن والنخعي ومجاهدوا بن سيرين والثوري لما روى ابن أبي شبة عن علي بن أبي طالب إنه قال : « لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ، والمشهور في تعريف المصر أنه ما لا يسع أكبر مساجده أهله المكلفين بها روى هذا عن أبي يوسف وقريب من هذا ما روى عن أبي حنيفة أن المصر ما له سكك وأسواق ووال ينصف المظلوم من الظالم وكلا المعنيين ينطبق على أغلب قرى مصر ففي أغلبها أسواق ومحافظ أو عمدة ينصف المظلوم من الظالم ، قال الكواكبي : وإذا اشتبه على الإنسان ينبغي أن يصلى أربعاً بعد الجمعة ينوى آخر فرض أدرك وقته ولم يصله بعد فإن لم تصح الجمعة وقعت عن الظهر وأن صحت كانت نفلاً وقال الثلاثة بوجوبها في القرى والأمصار لما روى البخاري وأبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « أول جمعة جمعت بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجوآثي من البحرين ، وروى أبو هريرة أنه كتب إلى عمر يسأل عن الجمعة بالبحرين وكان عامله عليها فسكتب إليه عمر : جمعوا حيث كنتم ، رواه الأثرم ، فقد اختلف عمل الصحابة .

(٢) الجماعة فقد أجمعت الأمة على أن الجمعة لا تصح من المنفرد ثم أقل الجماعة عند أبي حنيفة ثلاثة سوى الإمام وبه قال زفر والليث بن سعد وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي والثوري في قول وإبي ثور واختاره المزني وعند الصاحبين وبه نأخذ اثنان سوى الإمام وبه قال أبو ثور والثوري في قول وهو قول الحسن البصري ووجهة أبي حنيفة أن الله سبحانه أمر بالجمع بالحضور إلى الذكر بدليل الواو في قوله « فاسعوا ، وأقل

الجمع الذى تدل عليه الواو ثلاثة ، ووجهه الصاحبين أن الجماعة يعتبر فيها الاجتماع ، وهو لا يحصل بواحد ، وأما الاثنان فبانضمام احدهما إلى الآخر يحصل الاجتماع ، وقد أطلق الشارع اسم الجماعة عليهما فقال « الاثنان فما فوقهما جماعة » ، وقد انعقدت سائر الصلوات بهما بالإجماع ، والجمعة صلاة فلا تختص بحكم يخالف غيرها إلا بدليل ولا دليل على اعتبار عدد فيها زائد على المعتبر في غيرها وكون الجمع الصيغى أقله ثلاثة لا يس مانحن فيه إذ الشرط جماعة لا مدلول صيغة الجمع بل ما فيه معنى الاجتماع وفي الاثنين ذلك ثم يشترط بقاء هذا العدد إلى السجدة الأولى عند ابى حنيفة فلو نفروا قبلها أو نقصوا استأنف الإمام الظهر مع من بقى ، وعند الصاحبين يشترط بقاؤهم إلى التحريمة فلو نفروا بعدها يتم من بقى الجمعة ، وعند زفر يشترط بقاؤهم إلى تمامها بالعود قدرا لتشهد فلو نفروا قبل ذلك يستأنف الظهر من بقى لأن الجماعة شرط فلا بد من دوامه كالوقت والطهارة . وللصاحبين أن الجماعة شرط للانعقاد فلا يشترط دوامها كالخطبة ، ويقول أبو حنيفة هى شرط الانعقاد لكن انعقاد الصلاة وتحقق تمامها موقوف على وجود الأركان تامة لأن تحقق الشيء بتحقيق جميع أركانه وبدون السجود لا تتحقق جميع الأركان فكان ذهاب الجماعة قبل السجود كذهابها قبل التحريمة . بخلاف الخطبة لأنها تنافى الصلاة فلا يشترط دوامها . ولا عبرة ببقاء النساء والصبيان لأن الجمعة لا تنعقد بهم ابتداء فكذا بقاء .

(٣) كون الإمام فى الجمعة الخليفة أو من أذن له من الأمراء والقضاة والخطباء ويستدل مشايخنا لهذا الشرط بما أخرجه ابن ماجه عن جابر « من تركها فى حياقي أو بعدى وله إمام عادل أو جائز استخفافا بها وجحودا لها فلا يجمع الله شمله ولا يبارك له فى أمره ألا ولا صلاة له ولا زكاة له ولا حج له ولا بر له » ، ورواه البزار أيضا والطبرانى فى الأوسط وقال الشافعى أذن السلطان ليس بشرط لصحة الجمعة وبه قال مالك وأحمد فى رواية واحتجوا بما روى أن عثمان رضى الله عنه لما كان محصورا بالمدينة صلى على رضى الله عنه الجمعة بالناس ولم يروا أنه صلى بأمر عثمان وكان الأمر بيده ويمكن الاستدلال لأنتمنا بالتوراث المنقول فى هذه الصلاة بما يشبه أن يكون إجماعا أن صلاة الجمعة لا تقام

إلا على الهيئة التي كانت تقام عليها في عهده صلى الله عليه وسلم وخلفائه والتابعين قال ابن المنذر مضت السنة بأن الذي يقيم الجمعة السلطان أو من قام بها بأمره فإذا لم يكن ذلك صلوا الظهر وقال الحسن البصري أربع إلى السلطان فذكر منها الجمعة وقال حبيب بن ثابت لا تكون الجمعة إلا بأمر وخطبة وهو قول الأوزاعي ومحمد بن مسلمة ويحيى بن عمر المسكي وعن مالك إذا تقدم رجل بغير إذن الإمام لم يحزم وعن الشافعي قول قديم أن الجمعة لا تصح إلا خلف السلطان أو نائبه وعن أبي يوسف أن لصاحب الشرطة أن يصلي بهم دون القاضي قال مشايختنا وإذا لم يتوصل إلى إذن الإمام فللناس أن يجتمعوا ويقدموا من يصلي بهم .

(٤) الإذن العام فلو أن السلطان أو الأمير أغلق باب قصره وصلى فيه بجاشيته لا تجوز جمعته وإن فتحه وأذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا أم لا وإنما اشترط أئمتنا الإذن العام لأن الجمعة شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها والإذن العام والآداء على سبيل الشهرة من جملة تلك الخصوصيات فلا تجوز بدونه .

(٥) الوقت - وهو وإن كان شرطاً لسائر الصلوات إلا أن الجمعة تختص بأنها لا تصح إلا فيه بخلاف سائر الصلوات فإنها تصح بعده أيضاً وقال مالك تصح بعد دخول وقت العصر لأن وقت الظهر والعصر عنده واحد ولنا أن شرعيتها على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الإقامة فإرعى فيها جميع الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرد قط إنه عليه الصلاة والسلام صلاها بعد دخول وقت العصر ففى البخارى عن أنس « كان عليه الصلاة والسلام يصلى الجمعة حين تميل الشمس، وكان تنيد الدوام . فلو خرج الوقت وهو فيها يلزم استئناف الظهر ولا يبينه عليها عندنا خلافاً للشافعي وهذا مبنى على الخلاف في جواز بناء الفرض على الفرض فعنده يجوز وعندنا لا يجوز .

(٦) الخطبة - والدليل على شرطيتها قول الله سبحانه وتعالى « فاسعوا إلى ذكر الله ، والمراد الصلاة والخطبة باتفاق المفسرين قال الشوكاني وتعقب هذا بأن الذكر المأمور بالسعى إليه هو الصلاة غاية الأمر أنه متردد بينها وبين الخطبة وقع الإنفاق على وجوب الصلاة والنزاع في وجوب الخطبة فلا ينتهض هذا الدليل للوجوب فالظاهر ماذهب

إليه الحسن البصري وداود الظاهري والجويني من أن الخطبة مندوبة فقط ويمكن أن يقال إن شرطية الخطبة مبنية على أن هذه الصلاة كما تقدم مخالفة للقياس فيجب المحافظة على خواصها التي اقرنت بها والخطبة من الأحوال المختصة بها ويقول مشايخنا إن الخطبة عوض من ركعتي الظهر روى ذلك عن عائشة وابن عمر. قال صاحب العناية بولست بركن لأن ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء وصلاة الجمعة لا تقوم بالخطبة فكانت شرطاً لأن الله تعالى أمر بالسعى إليها في قوله « فاسعوا » فتكون فرضاً وليست بمقصودة لذاتها لأن النداء لم يقع لها بل لما هو المقصود وهو صلاة الجمعة حيث قال « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة » ولو كانت مقصودة لكان النداء لها أو لها أن كانا مقصودتين وإذا لم تكن مقصودة لذاتها وهي فرض كانت شرطاً لغيرها.

تحديد معنى الخطبة المشروطة : -

قال أئمتنا تكفي خطبة واحدة وبه قال مالك والأوزاعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر ثم قال أبو حنيفة الخطبة ذكر الله تعالى بقصد الخطبة ، وقال صاحبان الخطبة ذكر طويل ينطلق عليه اسم الخطبة في العرف ، وقال أحمد والشافعي الخطبة خطبتان بينهما جلسة تشتمل كل منها على الحمد والشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والأولى مختص بأن يتلى فيها آية وعظ ، والثانية بأن يدعى فيها للدؤمنين والمؤمنات وحجتها أن الله تعالى قال « فاسعوا إلى ذكر الله » والنص يحمل فسرته النبي عليه السلام بفعله وهو ما تقدم وحجة صاحبين أن المفروض خطبة والخطبة في المتعارف اسم لما يشتمل على حمد الله والثناء عليه والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم والعظ والتذكير والدعاء للسلطان ولأن حنيفة أن الواجب هو مطلق ذكر الله تعالى وهو معلوم لا جهالة فيه ولا إجمال فتقيده بما تقدم من خطبتين أو ذكر طويل لا يجوز إلا بدليل فعلى مذهب أبي حنيفة لو قال الحمد لله أو سبحان الله أو لا إله إلا الله أو نحو ذلك نأى بالخطبة جاز . والمتوارث في الخطبة أن تكون في الوقت فلا تصح قبله والمتوارث فيها أيضاً أن تكون بحضرة الجماعة فلو خطب وحده ثم حضرت الجماعة فصلى بهم لا يجوز .

الإنصات للخطبة : -

هو مطلوب بالإجماع على سبيل الفرضية عند أئمتنا وقديم الشافعى وقول مالك والأوزاعى ، وعلى سبيل النسبية في جديد الشافعى ، وهو قول عروة بن الزبير وسعيد بن جبيرة والشعبي والنخعي والثوري ودادود ، واستدلوا على ذلك بإجابة النبي صلى الله عليه وسلم من سأله عن الساعة ومن سأله في الاستسقاء ، ولنا ما رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن أبي هريرة رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والإمام يخطب فقد لغوت ، وهذا يفيد بعبارة منع الأمر بالمعروف مع أنها واجب ، وبدلالته منع صلاة النفل والقراءة والاذكار وتشميت العاطس ، لأنه إذا منع الواجب فالنفل أولى بالمنع والدليل الحاضر مرجح على الميخ على التعارض .

ثم اختلف الفقهاء في وقت الإنصات : فقال أبو حنيفة خروج الإمام يقطع الكلام والصلاة جميعا ، وقال صاحبان ومالك والشافعى والثوري والإوزاعى : يطلب الإنصات عند ابتداء الخطبة ، ولا بأس بالكلام قبلها لحديث : إذا قلت لصاحبك والامام يخطب ولائى حنيفه ما فى البخارى ، فإذا خرج الإمام طوا واصحفهم ويستمعون الذكر ، وروى ابن أبى شيبة عن على وابن عمر رضى الله عنهم أنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام .

السمعى للجمعة : -

يكره تحريما البيع أو الاشتغال بغير الذهاب إلى الجمعة عند سماع الأذان الأول الذى أحدثه سيدنا عثمان لقوله تعالى : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله » وإنما اعتبر أئمتنا الأول لحصول الإعلام به وقال أحمد العبرة للأذان الثانى لأنه لم يكن فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم سواء ، ووجهة أئمتنا أننا لو قلنا بالوجوب فى هذا الوقت ولم نوجه قبله لما تمكن المكلف من أداء السنة القبلية وسماع الخطبة وربما فاتته الجمعة - ولهذا الخلاف قال مشايخنا إن مطلق السعى فرض وكونه عند الأذان الأول واجب للشبهة فى دليل الفرضية .

إدراك ركعة من الجمعة :-

من أدرك الإمام يوم الجمعة راكعا في الركعة الثانية فهو مدرك للجمعة انفاقا . وإن أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع فكذلك عند الشيخين ، وعند محمد لم يدرك الجمعة فيكمل الظهر للدليل المنقول والمعقول : أما المنقول فما روى الزهري بإسناده إلى أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها وليضف إليها ركعة أخرى وإن أدركهم جلوسا صلى أربعاً ، ومن أدرك الإمام بعد ما رفع من الركوع لم يدرك الركعة - وأما المعقول فهو أن ما أدركه جمعة من وجهه وظهر من وجهه : أما إنه جمعة من وجهه فلا أنه أدرك جزءاً منها ولهذا لا يتأدى إلا بنية الجمعة وأما أنه ظهر من وجهه فلفوات بعض شرائط الجمعة وهو الجماعة ، فبالنظر إلى كونه ظهراً قلنا يصلى أربعاً ويقعد على رأس الركعتين - وبالنظر إلى كونه جمعة قلنا يقرأ في الآخرين لاحتمال التولية فكان في ذلك إعمال الدليلين وهو أولى من إعمال أحدهما ، وحجة الشيخين المنقول والمعقول ، أما المنقول فما أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن أبي سبرة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأنتم متمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأفضوا ، إذ لا شك أن المراد ما فاتكم من صلاة الإمام بدليل قوله ما أدركتم فصلوا فإن معناه من صلاة الإمام والذي فات من صلاة الإمام هو الجمعة فيصلى المأموم الجمعة - وأما المعقول فهو أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة لأنه لا بد له من نية الجمعة إذ لو نوى غيرها لا يصح اقتداؤه ومدرك الجمعة لا يبني إلا على الجمعة ولا وجه لما ذكره محمد من أعمال الدليلين لأنهما صلاتان مختلفتان فكيف يصح بناء إحداهما على تحريم الأخرى ، وما استدلل به محمد ما رواه إلا ضعفاء أصحاب الزهري ، وأما الثقات منهم كعمر والأوزاعي ومالك فقد رووا عنه : « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة فقد أدركها ، وأما إذا أدرك ما دونها فسكوت عنه .

صلاة الظهر يوم الجمعة :-

من صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له صح ظهره عندنا وكان

عاصيا . وقال زفر والثلاثة لا يصح لأن الفرض في حقه الجمعة والظهر بدل عنها ولا يجوز البدل مع القدرة على الأصل ، ولنا أن فرض الوقت في هذا اليوم هو الظهر كسائر الأيام ولذا لو خرج الوقت لا يقضى إلا الظهر بالإجماع إلا أنه مأمور بإسقاط الظهر بالجمعة فإذا لم يفعل كان عاصيا كما لو صلى في أرض مغمضوبة .

ثم إذا بدا لمن صلى الظهر سواء أكان من أهل الأعذار أم لا أن يصلي الجمعة فتوجه إليها قبل فراغ الناس منها بطل ظهره الذي صلاه بمجرد السعي سواء أدرك الجمعة أم لم يدرك ، حتى أنه يجب عليه إعادة الظهر إذا لم يدرك الجمعة أو بدا له الرجوع في أثناء الطريق : هذا عند أبي حنيفة ، وقال الصحابان لا يبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة لأن نقض الظهر وإن كان مأمورا به لكنه لضرورة أداء الجمعة إذ نقض العبادة قصدا بلا ضرورة حرام فلا يلتقط دون أدائها وليس السعي أداء لأنه وسيلة لغيره والظهر مقصود لذاته فلا ينقض الأدنى الأعلى ، ولأبي حنيفة أن السعي من خصائص الجمعة لاختصاص فعلها بمكان وهو الذي تجتمع شرائطها فيه بخلاف سائر الصلوات . فإنه يجوز أدائها في البيت ونحوه فكان الاتقاض بالسعي كالالتقاض بها .

ويكره للبعذورين والمسجونين أداء الظهر بجماعة في المصر يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة أم بعدها لأن الجمعة جامعة للجماعات المتفرقة فينبغي أن لا تكون جماعة غيرها بخلاف أهل القرى لأنه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كغيره من الأيام .

قضاء الفرائض

معنى القضاء : —

الصلاة تفعل إما على جهة الأداء أو القضاء أو الإعادة : فالأداء فعل الصلاة في وقتها المعين لها شرعا والقضاء فعلها بعد وقتها والإعادة فعل مثل الصلاة مرة أخرى لخلل غير الفساد وغير عدم صحة الشروع أما الخلل بالفساد أو لعدم صحة الشروع فإنه يجعل العبادة في حيز العدم وحيثئذ يكون المعول على الثانية ، فالمراد بالخلل في تعريف الإعادة هو

الخلل بغير ما تقدم كترك واجب من الواجبات التي تجبر بسجود السهو لو تركت سهواً وكرتك ستة من السنن إلا أنه إذا كان الخلل حاصلًا من ترك واجب أو فعل مكروه تحريرا فالشهور أن الإعادة واجبة لأن الذمة بقيت مشغولة بهذا الواجب المتروك فلا بد من أدائه لأن الواجب المتروك لم يعرف قربة إلا في ضمن صلاة فتجب الصلاة التي ترك فيها الواجب ليكون الواجب مؤدى وتكون الصلاة المعادة جارية للأولى التي وقعت فرضا وإذا فعل في الصلاة مكروها تنزيها فالإعادة مستحبة .

• وجوب القضاء : —

اختلف الفقهاء في قضاء الفوائت المتروكة لا لعذر فذهب الجمهور إلى فرضية القضاء وذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه لا قضاء على من ترك الصلاة عمداً بغير عذر بل قد باء بأثم ما تركه من الصلاة وإليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية وتليذه ابن القيم وحيثهم ما في صحيح البخاري عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك ، فقد قيد الحديث وجوب القضاء بالنسيان فلا قضاء على من تركها عمداً لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ، وعن قال بذلك عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وسلمان رضي الله تعالى عنهم والقاسم بن محمد وبديل ابن ميسرة ومحمد بن سيرين ومطرف بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وسالم بن أبي الجعد وأبو عبد الرحمن الأشعري قال الشوكاني ولم يأت الجمهور بدليل يدل على مدعاه من كتاب أو سنة إلا ما ورد في حديث الخثعمية حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق أن يقضى ، وهو حديث صحيح وفيه من العموم الذي يفيد المصدر المضاف ما يشمل وجوب قضاء الصلاة المتروكة عمداً — احتج الجمهور بالحديث المتقدم وبدلالة الإجماع — يانه أنا أجمعنا على وجوب القضاء على من نام أو سها عن صلاته لحديث « من نام عن صلاته أو سها عنها فوقتها حين يذكرها ، فإذا لم يسقط القضاء عن المعذور وهو غير مقصر فلائ لا يسقط القضاء عن المتعمد من باب أولى ، قال العيني

إن الحديث قيد وجوب القضاء بالنسيان لأنه الغالب والشأن في المسلم وقد يكون الحديث ورد اسبب خاص مثل أن يكون ثمة سائل عن حكم قضاء الصلاة المنسية وشرط اعتبار المفهوم المخالف عدم خروجه مخرج الغالب وعدم وروده على سبب خاص قال الشوكاني ومحل الخلاف هو الصلاة المتروكة لغير عذر عمدا وأما إذا كان الترك لعذر من نوم أو سهو أو نسيان أو اشتغال بملاحة القتال مع عدم إمكان صلاة الخوف فإنه يفترض تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال العذر بالإجماع .

الترتيب بين الفوائت : —

الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت القليلة فرض عند أئمتنا فلا تصح الوقية إلا إذا أدى الفائتة قبلها وهو مذهب النخعي والزهري وربيعة ويحيى الأنصاري والليث ومالك وأحمد وإسحاق وهو قول عبد الله بن عمر على ما أخرجه مالك في الموطأ موقوفا عليه وأخرجه الدارقطني والبيهقي عنه مرفوعا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من نسى صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليتم صلاته فإذا فرغ من صلاته فليعد التي نسى ثم ليعد التي صلاها مع الإمام » ، وقال الشافعي الترتيب بين الفرائض مستحب وهو قول طاوس والحسن وأبي ثور وابن القاسم ومحنون وأهل الظاهر ، وحجتهم أن هذا الوقت صار للوقية بالكتاب والسنة المتواترة والإجماع فيجب أدائها في وقتها دون أن يتقيد هذا الوجوب بتأدية فرض آخر كان لم يؤده لأن كل فرض أصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره إلا ما ورد به دليل كالإيمان فإنه فرض مستقل وشرط لجميع العبادات ولنا أن الله سبحانه وتعالى أمر بالصلاة على وجه الإجمال فلم يفصل الكتاب الكريم مواعيت الصلاة لا أداء ولا قضاء ثم جاءت السنة النبوية فبينت مواعيت الصلاة أداء وقضاء ، أما أداء فهو حديث إمامة جبريل عليه السلام الذي ذكرناه في المواعيت ، ولا خلاف بين المسلمين فيها ، وأما قضاء فهو ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه يوم الخندق صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب وقد علمت أن فعله عليه السلام الذي وقع بيانا للجميل حكمه حكم المجمع فإن كان موجبا فهو موجب وإن

كان نادياً فهو نادب وإن كان مبيحاً فهو مبيح ، قيل ميقات الفائنة ثبت بالسنة ، وحيث لا وعيد فيها فغاية ما تفيد الاستجاب لكن أئمتنا أرجعوا فرضية الميقات إلى الكتاب بالطريق المتقدم وللشبهة في ميقات الفائنة كان الترتيب بينها وبين الوقتية وبين الفوائت القليلة فرضاً عملياً اجتهدا ، قال الحلبي في المنية كان ينبغي على هذا أن لا يسقط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت إلا أنه سقط لأدلة أخرى ، أما النسيان فلقوله عليه الصلاة والسلام « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها ، متفق عليه فقد قصر وقتها على وقت التذكر فلا يكون حال النسيان وقتاً لها فكان وقتاً لما صلاه لعدم المراحة ولزم منه سقوط الترتيب ، وأما ضيق الوقت فللإجماع على حرمة تأخير الصلاة عن وقتها قصداً ومستنده الكتاب والسنة وأيده الدليل العقلي فرجح على دليل اشتراط الترتيب ، وأما كثرة الفوائت فلأن الحرج مدفوع بالكتاب وعليه الإجماع أيضاً واشتراط الترتيب إذ ذاك يستلزمه أيضاً ربما أفضى الاشتغال بالترتيب حينئذ إلى تفويت الوقتية وهو حرام كإمر فسقط . وستكلم على هذه المسقطات تفصيلاً فنقول :

ضيق الوقت : —

يسقط الترتيب إذا ضاق الوقت بأن يتذكر في آخر الوقت أنه لم يصل فائنة ولو اشتغل بها لخرج الوقت قبل أداء الوقتية فحينئذ يسقط عنه الترتيب . وإنما يكون مسقطاً بشرط ثلاثة .

(١) أن يكون الباقي من الوقت لا يسمع الوقتية والفائنة جميعاً حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم أنه لو اشتغل بقضائها ثم صلى الفجر تطلع الشمس قبل أن يقعد قدر التشهد صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس . ولو كان الفائت أكثر من صلاة والوقت يسمع بعضها مع الوقتية دون جميعها فلا بد من تقديم ذلك البعض حتى لو فاتته العشاء والوتر وقد بقي من الوقت ما لا يسمع إلا خمس ركعات فلا بد أن يقضى الوتر عند أبي حنيفة ثم يصلى الفجر ثم يصلى العشاء بعد ارتفاع الشمس . وكذا لو تذكر في وقت العصر أنه لم يصل الفجر والظهر وقد بقي من الوقت قدر ما يسمع ثمان ركعات يقضى الظهر ثم يؤدي العصر ثم يقضى الفجر بعد الغروب وإن بقي قدر ما يسمع ست ركعات فقط يقضى الفجر ثم يؤدي العصر ثم يقضى الظهر بعد الغروب والحاصل

انه لا بد أن يقضى من الفوائت ما يمكن قضاؤه مع عدم تفويت الوقتية فإن أمكنه الترتيب فيما بينها راعاه وإلا راعى بقدر الامكان .

(٢) ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر الفائتة وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا تنقلب صلاته صحيحة بضيق الوقت الطارىء .
وحيثنذ يقطع ويستأنف .

(٣) المعتبر ضيق الوقت في نفس الأمر لا بحسب ظنه حتى لو ظن من عليه العشاء أن وقت الفجر قد ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر . وإذا بطل ينظر فإن كان اوقت يسعها صلاهما وإلا أعاد الفجر .

كثرة الفوائت : —

هى مسقطه للترتيب للحرج وكان بشر المريسي يقول : من ترك صلاة لم تجز صلاته في عمره مالم يقضها إذا كان ذا كراها وقال ابن أبى ليلى لا يسقط الترتيب في صلاة سنة ، فجعل حد الكثرة مازاد على سنة ، وقال زفر لا يسقط الترتيب إلا بمضى شهر لأن مادونه قليل ألا ترى انه لا يجوز السلم إلى أجل دون الشهر ، وقال أئمتنا في ظاهر الرواية عنهم حد الكثرة بخروج وقت السادسة ووجهه أن التكرار المؤدى إلى الحرج أن يكون عليه ظهران قضاء مثلاً مع ما بينهما إلا أن يكون عليه ظهر قضاء . وظهر أداء إذ بالمغايرة في الوصف يزول التكرار ولا تتحقق الكثرة فعلى هذا لو ترك صلاة وقتية ثم صلى بعدها خمس صلوات وهو متذكر للفائتة فقواعد المذهب تقتضى فساد هذه المؤديات الخمس فقط فما يؤديه بعد السادسة صحيح بسبب كثرة الفوائت فلو ترك الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح فقد صارت الفوائت ستاً بطولع الشمس حينئذ لا تتوقف صحة صلاة الظهر على قضاء الصبح المتروك اتفاقاً ، غاية الأمر أن الإمام أباً حنيفة يقول نحكم بفساد الخمس صلوات التى أداها بعد المتروكة فساداً موقوفاً على عدم قضاء الفائتة قبل أن يصلى السابعة بحيث لو لم يؤد الفائتة قبل أداء السابعة ثم أدى السابعة صحت الخمس المؤديات بعد المتروكة فإن أدى الفائتة بعد ما أدى الخمس وقبل أداء السابعة تعين فساد فرضية الخمس فتصير نفلاً .

ويقول صاحبان بفساد الخمس في الحالين لأنه لم يرتب في الفوائت القليلة أما أبو حنيفة فيقول أنه إذا لم يؤد الفائتة المتروكة حتى أدى السابعة انسحب حكم الكثرة على جميع الفوائت فصحت جميعها ولا مانع من القول بالتوقف في الحكم على الشيء حتى يتبين أمره كتعجيل الزكاة إلى الفقير يتوقف كونها فرضا على تمام الحول والنصاب تام فإن تم على نمائه كان فرضا وإلا كان نفلا وكون المغرب في طريق المزدلفة فرضا فإنه يتوقف على عدم إعادتها قبل الفجر فإن أعادها كانت نفلا، وينبنى على هذه القاعدة أيضا إنه إذا ترك خمس صلوات ثم صلى السادسة وهو ذاكر للفوائت فالسابعة موقوفة عند أبي حنيفة حتى لو صلى السابعة تنقلب السادسة إلى الجواز عنده فعليه قضاء الخمس وعند صاحبين لا تنقلب وعليه قضاء الست وكذا لو ترك صلاة ثم صلى شهرا وهو ذاكر للفائتة فعليه قضاؤها لا غير عند أبي حنيفة وعند صاحبين عليه قضاء الفائتة وخمس بعدها وعلى قول زفر يعيد الفائتة وجميع ما صلى بعدها من صلاة الشهر .

النسيان : —

وأما النسيان فخاله أنه يسقط الترتيب إذا نسى الفائتة وصلى ما هو مرتب عليها من وقتية أو فائتة أخرى وكذلك يسقط الترتيب بنسيان إحدى الوقتين كما لو صلى الوتر ناسيا أنه لم يصل العشاء ثم صلاها لا يعيد الوتر لأنه أداه ناسيا أن العشاء في ذمته فسقط الترتيب ونظيره ما لو صلى العصر ثم تبين له أنه صلى الظهر بلا وضوء فإنه يعيد الظهر فقط لأنه بمنزلة الناسي .

معنى الفساد في هذه المسائل : —

المراد بالفساد في هذه المسائل فساد الفرضية فقط بحيث تنقلب الصلاة نفلا عند الشيخين وقال محمد تبطل الصلاة حقيقة لأن التحريم عقدت للفرض فإذا بطلت الفرضية بطلت التحريم أصلا ووجهه الشيخين أن الصلاة عقدت بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل .

الفوائت القديمة : —

الفوائت نوعان قديمة وحديثة فالحديثة تسقط الترتيب إتفاقا عند الكثرة وهو المشهور في القديمة أيضا مثاله : رجل فاتته صلاة شهر ثم أقبل على الوقتيات قبل قضاء الشهر ثم فاتته صلاة ثم صلى أخرى ذاكرا للفائتة تجوز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت القديمة .

عود الفوائت إلى القلة : —

ترك صلاة شهر ثم قضاها حتى بقى أقل من ست صلوات ثم صلى الوقتية ذاكرامابق فالمشهور أن وجوب الترتيب لا يعود بعد سقوطه لأن الساقط قد تلاشى فلا يحتمل العود كالماء القليل إذا تنجس فدخل عليه الماء الجارى حتى كثر وسال ثم عاد إلى القلة لا يعود نجسا .

بعض أحكام القضاء : —

الفائتة تقضى على الصفة التى فاتت عليها إلا لعذر وضرورة فيقضى مسافر في السفر ما فاتته في الحضر من الفرض الرباعى أربعا والمقيم في الإقامة ما فاتته في السفر منهاركعتين والقضاء فرض في الفرض وواجب في الواجب وسنة في السنة ثم ليس للقضاء وقت معين بل جميع أوقات العمر وقت له إلا ثلاثة أوقات وهى وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب إذلا تجوز الصلاة فيها على مايناهى في المواقيت وإنقضى الفوائت بجماعة قضاها جهرا في الجهرية وسرا في السرية وأن قضاها وحده تخير في الجهرية وخافت في السرية حتما .

الصلوات التى ثبتت بالسنة

جاءت السنة بصلاة الوتر والعيسدين والتراويح والسنن الرواتب والكسوف والاستسقاء والخسوف .

الوتر : —

• حكمه ، روى عن أبى حنيفة في الوتر ثلاث روايات (الأولى) أنه واجب وهى رواية يوسف بن خالد السمى (الثانية) إنه فرض عملى وهى رواية حماد بن زيد عنه ، وهاتان

الروايتان تستندان إلى مواظبته صلى الله عليه وسلم على الوتر من غير انقطاع وإلى الأحاديث الكثيرة التي لا تنفد أقل من الوجوب بالمعنى المصطلح عليه عند أئمتنا ولذلك كانت رواية الوجوب هي ما نأخذ بها إن شاء الله ، نعم أن أدلة الوجوب قد تقوى في نظر المجتهد ويتقوى فيها الظن حتى تلحق الواجب بالمفروض عملا وهذه وجهة رواية حماد بن زيد عن أبي حنيفة وسندها من السنة مارواه أبو داود عن عبد الله ابن بريدة عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا ، وهذا وعيد شديد لا يقال مثله إلا في حق تارك فرض أو واجب ومارواه أبو داود عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يأهل القرآن أو تروا فلأن الله وتر يحب الوتر ، ومطلق الأمر للوجوب ، ومارواه الطحاوي عن خارجة بن حذافة قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « أن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم الوتر جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر ، وهذا الحديث يدل على لزومها لأنه صلى الله عليه وسلم نسب ذلك إلى الله فلا يكون ذلك إلا واجبا وأن جعلت هذه الأحاديث وغيرها من الأحاديث الواردة في الوتر دليلا على الوجوب لم تخرج عن قواعد أئمتنا (الثالثة) روى نوح بن أبي مريم المروزي عن أبي حنيفة إنه سنة مؤكدة وهذه الرواية مذهب الصاحبين والثلاثة ، وحجتهم إجماع المسلمين على أن الله لم يكتب على الأمة في اليوم والليلة إلا خمس صلوات ففي الصحيحين من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذًا إلى اليمن الحديث ، وفيه فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ، ولاريب أن هذا لا يضير أبا حنيفة لأن هذا ورد في الفرائض الاعتقادية التي يكفر جاحدها أما الوتر عند أبي حنيفة فهو فرض على محرم تركه ولا يكفر جاحده .

عدد ركعات الوتر : —

أما عند أئمتنا فالوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن سلام ، وقال الثلاثة الوتر ركعة واحدة بسلام قبلها شفع أو أكثر وهو قول الأوزاعي وإسحاق وأبي ثور وسعيد بن المسيب

وابن عمر وحجتهم مارواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام ارحل لنا ثم قام وأوتر بركعة، واحتج أئمتنا بما رواه النسائي في مستدركه بإسناده إلى عائشة قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن»، وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وأبي وائس وأبي أمامة وعمر بن عبد العزيز واختاره الثوري وابن المبارك وهو قول مالك في كتاب الصيام. وأوتر سعد بن أبي وقاص بركعة فأنكر عليه ابن مسعود وقال ما هذه البتراء التي لا نعرفها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

القرأة في الوتر:—

يفترض أن يقرأ في جميع ركعاته ولو آية وتعين الفاتحة مع ضم سورة أو ثلاث آيات واجب فلو ترك القرأة في الركعة الثالثة فسد الوتر، أما عند الصاحبين فلأنه نفل والقرأة فرض في جميع ركعاته، وأما عند أبي حنيفة فلأنه فرض يحتمل النفلية رجحت فيه كفة الفرضية بدليل فيه شبهة فكان الأحوط فرضية القرأة في جميع ركعاته، والوتر وإن كان عند الصاحبين نفلاً لكن له شبه بالمغرب وهو أن كلا منهما صلاة واحدة ولذا لو استوى قائماً في الركعة الثالثة قبل القعود ثم تذكر فإنه لا يعود وفي النفل يعود لأن كل شفع صلاة على حدة.

القنوت في الوتر:—

بعد ما ينتهي المصلي من قرأة الركعة الثالثة يتلو القنوت وقبل تلاوته له يرفع يديه حذاء أذنيه مكبراً، لأن الحالة قد اختلفت من حقيقة القرأة إلى ما هو أشبه بها، والتكبيرات شرعت في الجلة عند اختلاف الحال (١)، والقنوت واجب عند أبي حنيفة وسنة عند الصاحبين لأن الآثار وردت به وليس فيها ما يفيد الوجوب ويستدل لأبي حنيفة بما روى

(١) في المنية أن المزني قال: زاد أبو حنيفة تكبيرة في القنوت لم تثبت في السنة ولا دل عليها قياس قال الحلبي: وهذا خطأ منه فإن ذلك مروى عن علي وابن عمر والبراء بن هازب وقال أحمد: إذا قنت قبل الركوع كبر قال ابن قدامة في اللغى وقد روى عن ابن عمر أنه كان إذا فرغ من القرأة كبر وفي الذخيرة ولفح يديه حذاء أذنيه وهو مروى عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبي شيبة وإسحاق.

ابن ماجه باسناد صحيح ، عن أبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع ، . وعن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئليت على نفسك ، وكان تفيد الدوام وهو يفيد الوجوب قال الترمذى اختلف أهل العلم في القنوت في الوتر فرأى عبدالله بن مسعود القنوت في الوتر في السنة كلها واختار القنوت قبل الركوع وهو قول بعض أهل العلم وبه يقول سفیان الثوري وابن المبارك وإسحاق ، والمأثور في قنوت الوتر عندنا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن خالد بن أنى عمران قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على مضر إذ جاءه جبريل فأومأ إليه أن اسكت ، فسكت ، فقال يا محمد إن الله لم يبعثك سبأاً ولا لعناً ، وإنما بعثك رحمة للعالمين ، ليس لك من الأمر شيء ثم علمه القنوت : اللهم أنا نستعينك ونستغفرك وتوكل بك ونخضع لك ونخلع وتترك من يكفرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفذ نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق ، والأولى أن يقرأ بعده ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي في قنوته في الترمذى من حديث أبي الحوراء واسمه ربيعة بن شيان قال : قال الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فإنك تقضى ولا يقضى عليك وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت ، قال الترمذى لا نعرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القنوت شيئاً أحسن من هذا . ومن لا يحسن القنوت فالأفضل له أن يقول : ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، .

من نسي القنوت : —

من نسي القنوت ثم تذكره في الركوع لا يقنت فيه لأنه لم يشرع إلا في القيام الكامل لا فيما هو قيام من وجه ، وإذا تذكره في الركوع فالذي نأخذ به أنه لا يعود لأن فيه رفض الفرض للواجب وهو مبطل للصلاة على قول أو موجب للكرهية على قول

آخر . فلو عاد إلى القيام وقت ولم يعد الركوع لا تفسد صلاته لأن الركوع لم ينتقض
لأنه حصل بعد قراءة تامة بخلاف ما لو تذكر الفاتحة أو السورة حيث يعود وينتقض
ركوعه لأنه عاد إلى الفرض وهو القراءة والترتيب بين القراءة والركوع فرض فارتفع
ركوعه فلو لم يركع بطلت صلاته .

الوتر على الراحلة : -

لا يجوز الوتر على الراحلة عند أئمتنا من غير عذر ، وقال الثلاثة يجوز وحجتهم
ما في البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير ، واحتج أئمتنا بما
أخرج أحمد في مسنده من حديث سعيد بن جبير « أن ابن عمر كان يصلي على راحلته
تطوعا فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض ، فيحمل ماورد من صلاة الوتر على
الراحلة على العذر وهو جائز اتفاقا جواز الوتر قاعدا وهو يقدر على القيام فبالقياس
عليه لا يجوز أن يصلي على راحلة وهو يقدر على النزول .

قضاء الوتر : -

الوتر يقضى اتفاقا سواء تركه عمدا أو نسيانا طالبت المدة أم قصرت أما عند أبي حنيفة
فلأنه واجب مضمون بالقضاء كالفرض ، والقياس عند صاحبين أن لا يقضى وهكذا
روى عنهما في غير رواية الأصول لكنهما استحسنا القضاء للأثر وهو ما رواه أبو داود
والحكم في المستدرك وقال صحيح على شرط الشيخين « عن أبي سعيد الخدري قال
قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره ، وعن
الثلاثة أنه يقضى ما لم يصل الصبح ، ثم هل يقضى الوتر بعد طلوع الفجر وبعد العصر ؟
أما عند أبي حنيفة فنعم يقضى لأنه فرض عملي ولا مانع من القضاء في هذين الوقتين ،
وعند صاحبين لا يقضى فيها لأنه سنة وهي مكروهة في هذين الوقتين .

القنوت في النوازل :

قال مشايخنا إذا نزل بالمسلمين نازلة فإن الإمام يقنت في صلاة الفجر بعد الركوع يدعو
بحاجة المسلمين ، وبعض مشايخنا يقول أنه يقنت في الصلاة الجهرية بعد الركوع ، والشافعية
وجهور أهل الحديث يرون القنوت عند النوازل في الصلوات كلها جهرية أو سرية وفي

السنة متسع لهذه الأقوال الثلاثة قال أبو جعفر الطحاوى : لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من غير بلية فإذا وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونقل في البناية أنه إذا وقعت نازلة قنت الإمام في الصلاة الجهرية يشير إليه حديث البخارى عن أنس قال كان القنوت في المغرب والفجر ، والقنوت في الصلوات كلها عند النوازل رواه الطبرانى في الأوسط من حديث ابراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود قال : ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاته إلا في الوتر وإنه كان إذا حارب يقنت في الصلوات كلهن يدعو على المشركين .

وجملة القول أن أئمتنا لا يرون القنوت إلا في الوتر وفي الصبح للنوازل ، أما في غير النوازل فالقنوت في الصبح بدعة لا يوافق المأموم عليه الإمام عند الطرفين لأنه منسوخ في المعنى عن أبي مالك قال : قلت لأبي يابث إنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى هاهنا بالكوفة نحواً من خمس سنين أكانو يقتنون ؟ قال : أى بنى محدث : قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أكثر أهل العلم وقال ابراهيم النخعى أول من قنت في صلاة الغداة على وذلك أنه كان رجلاً محارباً يدعو على أعدائه وروى سعيد في سننه عن هشيم عن عروة الهمداني عن الشعبي قال لما قنت على في صلاة الصبح أنكر ذلك الناس فقال على إنما استنصرنا على عدونا وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت في صلاة إلا إذا دعا القوم أو دعا على قوم رواه سعيد وقال أبو يوسف يتابع المأموم الإمام في قنوت الصبح لأنه تابع للإمام والقنوت محل خلاف بين الفقهاء فصار كتكبيرات العيدين وعلى رأى الطرفين أن اقتدى بمن يقنت في الصبح بحمد الركوع كالشافعية والحنابلة يقف ساكتاً في المشهور لأن القنوت فيه منسوخ كما تقدم فصار كما لو كبر خمسا في الجنائز حيث لا يتابعه في الخامسة لكونه منسوخاً .

صلاة العيدين

حكما :-

اختلف الفقهاء في حكم صلاة العيدين على ثلاثة مذاهب .

(المذهب الأول) مذهب أئمتنا قالوا أنها واجبة بالمعنى المصطلح عليه عندنا أي أنها لم تصل إلى درجة الفرضية القطعية ، لأن أدلة الفرضية لم تسلم من الشبهة فمن هذه الأدلة قوله تعالى « فصل لربك وانحر » ، قال قتادة وعطاء وعكرمة : المراد صلاة العيد ونحر الأضحية وقال سعيد بن جبير صل لربك صلاة الصبح المفروضة بمزدلفة وانحر البدن في منى ، وقيل غير ذلك ومن الأدلة على الوجوب عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الناس بالخروج إلى صلاة العيد فقد روى أحمد وأبو داود أن ركبا جاءوا فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاتهم والأمر بالخروج أمر بالوسيلة ووجوب الوسيلة يستلزم وجوب المتوسل إليه .

(المذهب الثاني) أنها فرض كفاية في ظاهر المذهب عن أحمد إذا قام بهما من يكفي سقطت عن الباقيين وبه قال بعض أصحاب الشافعي ، قالوا لأنها صلاة لم يشرع لها أذان فلم تجب على الأعيان كصلاة الجنازة .

(المذهب الثالث) أنها سنة مؤكدة وبه قال مالك وأكثر أصحاب الشافعي ، ملازمته صلى الله عليه وسلم عليهما كما تشهد بذلك السنة المستفيضة .

كيفية صلاة العيدين :-

يصلى الإمام بالناس ركعتين بتكبيرات زوائد أما التكبيرات الزوائد ففيها ثلاثة مذاهب :

(المذهب الأول) طريقة أبي حنيفة وأصحابه وهي الاتيان بست تكبيرات زوائد في الركعتين فيكبر تكبيرة الأحرام ثم يضع يديه تحت سرتة ويتلو الشاء ثم يكبر ثلاث تكبيرات وجوبا يفصل بين كل تكبيرتين بسكتة قدر ثلاث تسبيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة ويرسلهما فيما بينهما ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر

ويركع فإذا قام إلى الركعة الثانية يبتدئ بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلاث تكبيرات على هيئة التكبير في الركعة الأولى ثم يكبر ويرفع وهذه الكيفية هي مذهب عبد الله بن مسعود وحذيفة بن يمان وأبي موسى الأشعري وعقبة بن عامر وابن الزبير وأبي مسعود البدرى والحسن وابن سيرين والثوري وهي رواية عن أحمد وسند هذه الطريقة من السنة ما روى أبو موسى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر تكبيره على الجنازة ويؤلى بين القراءتين ، رواه أبو داود .

(المذهب الثاني والثالث) مارواه أبو داود عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الفطر والأضحية في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات قال الخطابي في معالم السنن روى ذلك عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وأبي سعيد الخدري وبه قال الزهري ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق بن راهويه إلا أن الشافعي قال ليس من السبع تكبيرة الافتتاح ولا من الخمس تكبيرة القيام وقال مالك التكبير في الأولى سبع مع تكبيرة الاحرام وفي الثانية ست مع تكبيرة القيام قال ابن رشد وإنما صار الجميع إلى الأخذ بأقوال الصحابة في هذه المسألة لأنه لم يثبت فيها عن النبي عليه الصلاة والسلام شيء ومعلوم أن فعل الصحابة في ذلك توقيف إذ لا مدخل للقياس في ذلك ، وطريقة أبي حنيفة وأصحابه كان يعملها ابن مسعود للمسلمين في الكوفة — وأما أنه يرفع يديه في التكبيرات فلما رواه البيهقي عن عمرانه كان يرفع يديه في تكبيرات العيدين .

وقت صلاة العيدين :-

وقتها يبتدئ من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رمحين إلى أن تزول والأفضل أن يعجل الأضحية ويؤخر الفطر لما أخرجه أحمد بن الحسن البزار في كتاب الأضاحي من حديث جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قدر رمحين والأضحية على قدر رح فن فاتته صلاة العيد لا يقضيها سواء خرج الوقت أم بقي لا يتصاحبها بشرائط سنذكرها لكن لو منع الناس جميعا من صلاة عيد الفطر لعذر بحيث لم يتمكنوا من إداؤها قبل الزوال فإنهم يصلونها من الغد قبل

الزوال وأن منع عذر في اليوم الثاني لم تصل بعده وكان القياس أن لا تصلى ثاني يوم الفطر عند حصول العذر لكن الإستحسان جواز صلاتها للعذر في اليوم الثاني لحديث أحمد وأبي داود في الركب الذين شهدوا برؤية الهلال فأمرهم حضرة النبي صلى الله عليه وسلم بأن يذهبوا إلى المصلى من الغد وصلاة عيد الأضحى تصلى في اليوم الثاني والثالث للعذر إذا لايام الثلاثة أيام أضحى بالإجماع — هذا وفي الآثار ما يدل على عدم التقيد فيها بجماعة الإمام فقد ذكر ابن أبي شيبة عن بعض آل أنس بن مالك أن أنساً كان ربما جمع أهله وحشمه يوم العيد فيصلى بهم عبدالله بن أبي غنية ركعتين ، وأخرج البيهقي عن عبدالله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قال : « كان أنس بن مالك إذا فاتته صلاة العيد مع الإمام جمع أهله يصلى بهم مثل صلاة الإمام في العيد ، ولهذا الأثر قالت طائفة إذا فاتت صلاة العيد يصلى ركعتين وهو قول مالك والشافعي وأبي ثور إلا أن مالكاً استحب ذلك من غير إيجاب وفي العيني قال الشافعي من فاتته صلاة العيد يصلى وحده ، كما يصلى مع الإمام وهذا بناء على أن المفرد يصلى العيد عند الشافعي وعندنا لا بد فيها من الجماعة كالجمعة سواء كما سيأتي .

صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة :—

مذهب الجمهور أن صلاة العيدين لا أذان لهما ولا إقامة وعند الشافعي وغيره ينادي لهما الصلاة جامعة لما روى عن الزهري أنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن في العيدين فيقول : « الصلاة جامعة ، قال الحافظ ابن حجر في الفتح وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف ورواه البيهقي من طريق الشافعي .

شرط صلاة العيدين :—

كل ما هو شرط وجوب الجمعة وجوازها فهو شرط وجوب العيدين وجوازها إلا الخطبة فإنها سنة إذ لو كانت شرطاً لتقدمت على مشروطها وإنما وردت السنة بتأخيرها عن الصلاة فلو ترك الخطبة في صلاة العيد جاز وكره لترك السنة المشهورة فقد ورد في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج

يومَ الفطر والأضحية إلى المصلي وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظّمهم ويوصيهم ويأمرهم ، ومن حديث جابر عند مسلم وغيره ، وأول من خطب قبل الصلاة مروان وأتكر عليه ذلك ، ولو خطب قبل الصلاة جاز وكره ، ويستحب أن يخطب خطبتين يبدأ فيها بالتكبير فيستفتح الأولى يتسع تكبيرات تترى والثانية بسبع ويعلم في الفطر أحكام صدقة الفطر وفي الأضحية أحكام الأضحية وتكبير التشريق .

المسبوق في صلاة العيد : -

شرع الإمام في صلاة العيد فجاء رجل واقتدى به فإذا كان قبل تكبيرات الزوائد فإنه يتابع الإمام في التكبيرات ولو كان مذهب إمامه يخالفه في عددها لأن الأثر صح في الكل فيجب عليه متابعة إمامه لقول النبي صلى الله عليه وسلم ، إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا ، وأن أدركه بعد ما كبر الزوائد وشرع في القراءة فإنه يكبر تكبيرة الافتتاح ويأتى بالزوائد على حسب مذهبه هو لأنه مسبوق والمسبوق منفرد فيما يقضى وفاتت الذكر يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف فائت الفعل وإن أدرك الإمام في الركوع فإن لم يخف فوت الركوع مع الإمام يكبر للافتتاح قائماً ويأتى بالزوائد ثم يتابع الإمام في الركوع ، وإن خاف أن كبر يرفع الإمام رأسه من الركوع كبر للافتتاح وكبر للركوع وركع لأنه إن لم يركع فاتته الركوع فتفوته الركعة بفوته وتبين أن التكبيرات فاتته أيضاً فيصير بتحصيل التكبيرات مفوتاً لها ولغيرها من أركان الركعة وهذا لا يجوز ثم إذا ركع يكبر تكبيرات العيدين في الركوع عند الطرفين ، وقال أبو يوسف لا يكبر لأنه فات عن محله وهو القيام فيسقط كالفوت ، ولهما أن للركوع حكم القيام ألا ترى أن مدركه يكون مدركا للركعة فكان محل التكبير فيأتى به ، لكن بلا رفع يدين والتكبير خلاف الفوت لأنه بمعنى القراءة فكان محل القيام المحض ، فأن رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يتم المأموم التكبير رفع رأسه وتابع الإمام لأن متابعة الإمام في القيام فرض والتكبير واجب ولا يتساهل في القومة من الركوع لأنها لم تشرع إلا للفصل فلا يقضى فيها شيء .

والإمام إذا ترك الزوائد وركع بعد فراغه من القراءة في الركعة الأولى فتذكر أنه لم يكبر فإنه يعود ويكبر وقد انتقض ركوعه ، ولا يعيد القراءة ولم نأمره أن يكبر في الركوع كالمأموم لأن محل التكبيرات في الأصل القيام المحض وإنما أخفنا حالة الركوع بالقيام في حق المقتدى ضرورة وجوب المتابعة ، وهذه الضرورة لم تتحقق في حق الإمام فبقى محلها القيام المحض فأمر بالعود إليه ، ثم من ضرورة العود إلى القيام ارتفاع الركوع كما لو تذكر الفاتحة في الركوع فإنه يعود ويقرأ ويرتفع ركوعه - هذا إذا تذكر بعد الفراغ من القراءة فأما إذا تذكر قبل الفراغ منها بأن قرأ الفاتحة دون السورة فإنه يترك القراءة لأنه اشتغل بها قبل أوانها ثم يأتي بالتكبير ثم يعيد القراءة لأن الركن متى ترك قبل تمامه فقد انتقض من أصله .

(٦) تكبير التشريق :

معنى التشريق :

نقل في الصحاح وغيره أن التشريق تقديد اللحم وبه سميت الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ونقل الخليل بن أحمد والنضر بن شميل أنه التكبير فكان مشتركا بينهما والمراد هنا الثاني فالإضافة بيانية أى تكبير هو التشريق .

(٧) حكم التكبير :-

المشهور أنه واجب لقوله سبحانه وتعالى « واذكروا الله في أيام معدودات » قال القرطبي لا خلاف بين العلماء أن الأيام المعدودات هي أيام منى ، وهى أيام التشريق وأيام رمى الجمار ، وذهب الثلاثة إلى أنه سنة ، وقال بعض أهل البيت إنه فرض وسماه الكرخى من رجال الحنفية سنة ثم فسره بالواجب فقال : تكبير التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل بها ، ودليل الوجوب عندنا الآية المتقدمة لعدم تعيين المخاطب بالفرضية في الآية فقد قيل الخطاب عام وقيل خاص بالحجاج ، فلهذا الاحتمال لم تدل الآية على فرضية التكبير فبقى الوجوب ، وصفته أن يقول مرة « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد » .

من يجب عليه التكبير : —

يجب التكبير على الرجال المقيمين من أهل الأمصار في الصلوات المكتوبات في الجماعة المستحبة . هذا عند أبي حنيفة ، وقال صاحبان كل من يصلي مكتوبة في هذه الأيام فعليه التكبير مسافراً كان أو مقيماً في المصر أو القرية رجلاً أو امرأة في الجماعة أو وحده ، وهو قول إبراهيم النخعي لأن هذه التكبيرات في حق غير الحاج بمنزلة التلبية في حق الحاج وفي التلبية لا تراعى هذه الشروط فكذلك في التكبيرات . وقال الشافعي يكبر عقب كل صلاة فريضة كانت أو نافلة منفرداً صلاتها أو في جماعة . احتج أبو حنيفة بما رواه ابن أبي شيبة موقوفاً على سيدنا علي ؑ لاجتماع ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ، فقد ثبت أنه بمنزلة الجمعة في اشتراط المصر فكذلك في اشتراط الذكورة والإقامة والجماعة .

لكن لو صلى النساء مع الرجال أو المسافر خلف المقيم وجب عليهم التكبير تبعاً كما يتأدى بهم فرض الجمعة تبعاً ، وفي المسافرين الذين صلوا في المصر جماعة روايتان والتي نأخذ بها عدم الوجوب عليهم قال البخاري : كان النساء يكبرن خلف إبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليالي التشريق مع الرجال في المسجد .

متى يبتدىء الناس بالتكبير ؟ : —

يكبر الناس من فجر عرفة عندنا ، وهو قول أحمد والأظهر عن الشافعي ، وفي قوله الآخر وهو قول مالك من ظهر يوم عرفة ، وآخره عند أبي حنيفة عصر يوم النحر فيكون التكبير عقب ثمان صلوات ، وعند صاحبين عصر آخر أيام التشريق ، وهو قول أحمد والأظهر عن الشافعي فيكون التكبير عقب ثلاث وعشرين صلاة وحجتهم ما روى ابن أبي شيبة عن علي ؑ أنه كان يكبر بعد الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، ولأبي حنيفة ما روى ابن أبي شيبة عن الأسود قال ؑ كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ، والمسألة مختلف فيها بين الصحابة على تسعة أقوال .

من نسي التكبير : —

إذا نسي الإمام التكبير أو تركه متأولاً لم يتركه المأموم لأنه غير مؤدى في حرمة الصلاة فليس جزءاً منها فلا يرتبط تكبير القوم بتكبير إمامهم ، وإذا نسي الإمام التكبير حتى انصرف فإن ذكره قبل أن يخرج من المسجد عاد وكبر ، وإن كان قد خرج أو تكلم ناسياً أو عامداً أو أحدث عامدا سقط ، لأن الانصراف قبل الخروج من المسجد لا يقطع فور الصلاة ، فأما الكلام والخروج من المسجد والحدث العمد فيقطع فورها حتى يمتنع البناء عليها لو حصل شيء من ذلك في خلالها ، فإن سبقه الحدث فإن شاء ذهب فتوضاً ورجع فكبر وإن شاء كبر من غير تطهر لأن التكبير ليس من الصلاة فلا يشترط فيه الطهارة كالآذان.

الستراويح

هي سنة مؤكدة جمع ترويجة وهي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت به الأربع ركعات المخصوصة لأنه يستحب فيها أن يستريح بين كل أربع مقدار ترويجة يسبح فيها أو يهلل أو ينتظر ساكتاً لما روى البيهقي « كانوا يقومون ، يعني على عهد عمر ، بين كل ترويحتين » .
عدد ركعاتها : —

هي عشرون ركعة في عشر تسليمات في خمس ترويحات بعد كل تسليمتين ترويجة ، ولم تثبت العشرون في حديث مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك طريقة عمر ومن بعده من الخلفاء الراشدين . روى البيهقي بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد قال : « كنا نقوم في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعشرين ركعة والوتر » .
وهذه السنة وأمثالها مما واطب عليها الصحابة رضى الله عنهم مندوب إلى تحصيلها ويلازم المرء على تركها كما هو الشأن في السنن ولكنها دون ما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في المرتبة وبالطبع سنة النبي أقوى من سنة الصحابي .

الجماعة في التراويح والوتر :-

تصلي التراويح بجماعة في المسجد وذلك سنة على الكفاية حتى لو ترك أهل محلة كلهم الجماعة كره تنزيها كرامة مبالغا فيها وإن أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد فتخلف عنها بعض الناس وصلى في بيته لم يكره فقد فعله ابن عمر وسالم والقاسم . والأصل في صلاة التراويح بالجماعة في المسجد على نحو ما عليه الناس الآن ما روى أصحاب السنن عن عبد الرحمن بن القاري . قال : « خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر رضى الله عنه إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارىء واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم إلى أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر : نعمت البدعة هذه ، وعن أبي يوسف إن أمكنه أداؤها في بيته مع مراعاة سنة القراءة وأشباهاها فليصلها في بيته ، وهو قول مالك والشافعي في القديم وريعة لحديث الصحيحين وأفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ، ولنا ما تقدم عن عمر وإقرار الصحابة له على ما فعل والظاهر أن سند الصحابة على هذا الإقرار كون النبي صلى الله عليه وسلم صلى بمن اقتدى به بعض الليالي وبين العذر في ترك المواظبة على ذلك وهو خوف الافتراض وفيه إشارة إلى أنه لولا ذلك لاستمر على صلاته بهم على تلك الحال فلما زال ذلك الخوف بوفاة عليه الصلاة والسلام زال المانع .

والجماعة في وتر رمضان أفضل لأنه منقول عن عمر ، وأما في غير رمضان فمكروه كما هو الشأن في كل الزواجل إلا ما ورد به الشرع كالتراويح وصلاة الكسوف وتلي القنوت سرا من الإمام والمأموم لأنه ذكر والإخفاء في الأذكار أفضل ويقرأ الحنفى وراء الشافعي في وتر رمضان قنوت الحنفية اللهم إنا نستعينك الخ . بعد الركوع .

وقت التراويح :-

تصلي التراويح في رمضان بعد العشاء قبل صلاة الوتر أو بعده لأنها نافلة الليل وهي بعد العشاء كما هو المنقول من فعله عليه الصلاة والسلام ، ويستحب تأخيرها إلى ثلث الليل . أو نصفه كالعشاء ولا يكره تأخيرها إلى ما بعد النصف لأنها صلاة الليل وبناء على وقتها

بما ذكر لو صلى العشاء مع إمام والتراويح مع آخر ثم علم أن الإمام صلى العشاء على غير وضوء أعاد العشاء وسنّها لأنها تابعة ويعيد التراويح لأنها تابعة أيضاً وينبئ على جوازها بعد الوتر وقبله أنه إن فاتته ترويحة أو ترويحتان مع الإمام فالأولى أن يصلي التراويح المتروكة ثم يوتر لأن تأخير الوتر أولى وإن أوتر مع الإمام ثم قضى ما فاتته من التراويح جاز .

السنن الرواتب قبل المفروضة وبعدها

السنن الرواتب مؤكدة وغير مؤكدة : فالمؤكدّة ركعتا الفجر وهي أقوى السنن باتفاق الروايات . ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشدّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر ، وفي لفظ مسلم « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » ، وبأني بهما في أول الوقت فلا يجوز أداؤهما قبل طلوع الفجر ، ولو وافق شروعه فيهما ما طلوع الفجر يجوز ، ولو شك في الطلوع لا يجوز ومن السنة أن يأتي بهما في بيته . ومن السنن المؤكدة أربع ركعات قبل الظهر والجمعة ، وأربع بعد الجمعة بتسليمه عندنا ، وركعتان بعد الظهر والمغرب والعشاء ، لما روى مسلم وأبو داود وأحمد عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين » ، وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي عن أبي أيوب : « كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال أربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها ؟ فقال : هذه ساعة تفتح أبواب السماء فأحب أن يصعد لي فيها عمل صالح ، فقلت أفى كلهن قراءة ؟ فقال : نعم ، فقلت بتسليمه واحدة أم بتسليمتين ؟ فقال بتسليمه واحدة » ، وروى ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن ، وفي مسلم « إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً ، ودليل أن هذه الأربع بتسليمه أيضاً ما قاله علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه : « يصلي بعدها ستاً أربعاً ثم ركعتين » ، وأخذ أبو يوسف بقول علي رضي الله عنه فقال يتبدى بالأربع لكي

لا يكون متطوعا بعد الفرض بمثله . ولو فصل بين الأربع بتسليمه لم تلب عن السنة إلا لعذر لما روى الجماعة إلا البخارى : « إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فإن عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت . »

ومن السنن غير المؤكدة أربع قبل العصر أو ركعتان وست بعد المغرب غير سلتها وأربع قبل العشاء وصلاة الضحى وتحية المسجد، أما الأربع قبل العصر فلها رواه الترمذى عن علي بن رضى الله عنه : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى قبل العصر أربع ركعات، الحديث، وعن علي : « كان عليه الصلاة والسلام يصلى قبل العصر ركعتين، وراه أبو داود، وأما الست بعد المغرب فلها روى أبو هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدلن له بعبادة اثنتى عشرة سنة » رواه الترمذى وقال لا نرفعه إلا من حديث عمر بن أبى خشم وضعفه البخارى جداً - وأما الأربع قبل العشاء فلم يذكر فى خصوصها حديث لكن يستدل لها بعموم ما رواه الجماعة من حديث عبد الله بن مغفل أنه عليه السلام قال: « بين كل أذانين صلاة ثم قال فى الثالثة لمن شاء » فهذا مع عدم المانع من التنفل قبلها فيفيد الاستحباب، لكن كونها أربعاً يتمشى على قول أبى حنيفة لأنها الأفضل عنده فيجمل عليها لفظ الصلاة حملاً للمطلق على الكامل ذاتاً ووصفاً وإنما قلنا مع عدم المانع من التنفل قبلها لأنه بعمومه يشمل التنفل قبل المغرب مع أنه مكروه عندنا وعند مالك وكثير من السلف خلافاً للشافعى وطائفة حيث استحبوه لهذا الحديث ولما روى أبو داود : « صلوا قبل المغرب ركعتين، زاد ابن حبان فى صحيحه » وأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين، قال مشايخنا إن هذا معارض بما روى أبو داود عن طائوس قيل سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال : ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما . ونهى إبراهيم عنهما فيما رواه البخارى عن حماد بن أبى سليمان عنه أنه نهى عنهما وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها - وأما صلاة الضحى فلها روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله » رواه مسلم - وأما سننية تحية المسجد

فلما روى أبو قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ، متفق عليه .

صلاة الكسوف

إذا انكسفت الشمس يصلى إمام الجمعة بالناس ركعتين بلا أذان ولا إقامة يطيل فيهما القراءة ويخفيها عند أبي حنيفة ويجهرها عند الصاحبين ثم يدعو بعد الصلاة حتى تجلى الشمس وإن لم يحضر إمام الجمعة صلى الناس فرادى هذا عند أئمتنا . وقال الثلاثة صلاة الكسوف ليست كالصلاة بل كل ركعة بركوعين لحديث عائشة وابن عباس فى الصحيحين وغيرهما د صلى لكسوف الشمس ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجودات ، ولنا ما أخرج أبو داود واللسائى والترمذى فى الشمائل والطحاوى عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : د انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عليه الصلاة والسلام فلم يكد يركع ثم ركع فلم يكد يرفع ثم رفع فلم يكد يسجد ثم سجد فلم يكد يرفع ثم رفع ثم فعل فى الركعة الأخرى مثل ذلك ، فهذه الرواية تعارض ما تقدم فرجعنا إلى القياس لا سيما وأحاديث تعدد الركوع مضطربة فى بعض منها ثلاث ركوعات وفى بعضها أربع ركوعات بل وفى بعض خمس ، وبقول أئمتنا قال النخعى والثورى وابن أبى لىلى وهو مذهب عبد الله بن الزبير ورواه ابن أبى شبة عن ابن عباس أنه فعله وهو أمير على البصرة ورواه الطحاوى عن المغيرة بن شعبة وبه أخذ داود وأصحابه .

صلاة الاستسقاء

أما عند محمد فيصلى الإمام أو نائبه إذا حبس المطر ركعتين بجماعة يجهر فيهما أولا يجهر ويخطب بعدهما خطبتين فإذا فرغ من الخطبة استقبل القبلة ودعا الله ، وأما عند الشيخين فالاستسقاء عبارة عن الدعاء والاستغفار ، لما رواه مسلم أن رجلا دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب الناس فاستقبل رسول الله عليه وسلم

ثم قال يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله أن يعيظنا، قال : فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال : « اللهم أغثنا اللهم أغثنا » . واحتج محمد بما أخرجه الستة من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي فصرى بهم ركعتين وحول رداءه ورفع يديه فدعا واستقبل القبلة ، زاد البخاري (وجهر فيها بالقراءة) .

الخسوف والفرع : —

قال السلف : إذا جد ما يفرغ الناس يستحسن أن ينفرد كل امرئ يدعو ربه ويتضرع ويصلي ، قال الله تعالى : « فلو لا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا ، فيتضرع عند ثوران البراكين وفيضان الأنهار وهيجان البحار واشتداد الرياح والظلام وحصول الزلازل وطروء الأوبئة وهجوم العدو ، كما يدعو الله عند خسوف القمر ويصلي وحده ، وذهب الشافعي إلى أن صلاة خسوف القمر تكون بجماعة وبه قال أحمد ودادود ، لما روى الشافعي في مسنده عن الحسن البصري قال : خسف القمر وابن عباس أمير على البصرة فخرج فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركوعان ثم ركب وقال : إنما صليت كما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، وحجة أئمتنا أن الأصل في التطوع عدم الجماعة إلا قيام رمضان وكسوف الشمس لورود الآثار بهما ، ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع في الخسوف فقد قال مالك لم يبلغنا ولا أهل بلدنا أنه صلى الله عليه وسلم جمع لكسوف القمر ولا نقل عن أحد من الأئمة بعده أنه صلى الله عليه وسلم جمع فيه ، أما ما رواه الشافعي فإنه رواه عن شيخه إبراهيم بن محمد وهو ضعيف لا يحتج بمثله .

أحكام صلاة النوافل

(الأول) تكره الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى ثمان في نفل الليل بتسليمه واحدة . أما القعدة على رأس كل ركعتين في النفل فقد قال ابن نجيم في البحر كلهم على وجوب القعدة على رأس الركعتين من النفل مطلقا وإنما الخلاف في الفساد بتركها وإذا فما وجد في السنة مما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس إلا في الثامنة

منسوخ أو من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، وإنما قلنا تكره الزيادة على أربع بتسليمه واحدة لأن النوافل شرعت توابع للفرائض والتبع لا يخالف الأصل فلو زيدت على الأربع في النهار لحالفت الفرائض وهذا هو القياس في الليل إلا أن الزيادة على الأربع إلى الثمان عرفناها بالنص ، فمن رواية عائشة في الصحيحين : « كان يصلي من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة ركعة ، والأفضل عند أبي حنيفة أن يكون التنفل بالليل والنهار أربعاً أربعاً ، وقال الصحابيان الأفضل في الليل مثنى مثنى وفي النهار أربع أربع ، وقال الثلاثة : الأفضل في نوافل الليل والنهار أن تكون مثنى مثنى قال بعض مشايخنا فعلى صلى الله عليه وسلم ورد على كلا النحوين لكن فهمنا زيادة فضل الأربع بدليل خارجي وهو كثرة المشقة في الأربع وزيادتها على الإثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم : « إنما أجرك على قدر نصبك ، فحسبنا بأفضلية الأربع ، ولهذا قلنا من نذر أن يصلي أربعاً بتسليمتين فصلاهما بتسليمه واحدة جاز وبالعكس لا يجوز ، وإنما اخترنا في التراويح أن تصلى مثنى مثنى لأنها تؤدي بجماعة وإدائها على الناس مثنى مثنى أخف وأيسر .

(الثاني) من أحكام النفل أنه متى شرع فيه صار واجباً فعليهِ إتمامه وجوباً ، ولذا لو أفسده وجب عليه قضاءه عندنا ، وبه قال مالك وهو مذهب الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسن البصري ومكحول والنخعي وغيرهم . وقال الشافعي رحمه الله ليس الشروع سبباً لوجوب الإتمام فلو لم يمض فيه لا يؤخذ بالقضاء ولا يعاقب على تركه لأن حكم النفل التخيير فإذا شرع فهو مخير فيما لم يأت بتحقيقاً لمعنى النفلية إذ النفل لا ينقلب فرضاً وإتمامه لا يكون إسقاطاً لواجب بل أداء لنفل ولهذا يباح الإفطار بعذر الضيافة ، واحتج أئمتنا بأمرين :

(الأول) قوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » ، وفي عدم الإتمام إبطال التؤدى فإن قيل لا إبطال هاهنا وإنما هو بطلان أدى إليه أمر مباح له وهو ترك النفل ، قلنا لا معنى للإبطال إلا فعل يحصل به البطلان ولا شك أن بطلان ما أتى به من النفل إنما حصل بفعله المناقض للعبادة إذ لم يوجد شيء سواه .

(الثاني) أن الجزء الذي أداه صار عبادة لله تعالى حقاً له فيجب صيافته ولا طريق إلى صيانة المؤدى سوى لزوم الباقي إذ لا صحة له بدونه لأن الكل عبادة واحدة بتأثيرها يتحقق استحقاق الثواب .

ثم الشروع في التطوع في الوقت المكروه وغيره سواء عند أئمتنا ، وقال زفرو هو رواية عن أبي حنيفة أن النفل لا يلزم بالشروع في الأوقات المكروهة اعتباراً بالشروع في الصوم يوم العيد وحينئذ لا يجب عليه القضاء بالإفساد . ولأئمتنا أن الشارع في الصوم مباشر للعصية فكان منهيّاً عنه مأموراً بقطعه فلا يؤمر بالقضاء والشارع في الصلاة غير مباشر للعصية لأن ما شرع فيه ليس بصلاة لأنها لا تتم إلا بركعة فلا يكون منهيّاً عنه فيؤمر بالقضاء ، وإذا شرع يتنفل في الأوقات المكروهة قال بعض مشايخنا يجب أن يقطعها ليؤديها في وقت كامل ، فإن أتم كره ولا قضاء عليه لأنه أداها كما وجبت ، وإن قطعها فعليه القضاء ، ثم محل وجوب الإتمام إذا شرع في النفل شروعاً صحيحاً قاصداً النفلية فلو لم يكن الشروع صحيحاً لا يجب القضاء كما لو شرع في صلاة خلف أمة متطوعاً أو خلف امرأة أو جنب أو محدث ، ولو لم يكن قاصداً النفلية لا يجب القضاء أيضاً كما لو ظن أنه لم يصل فرضاً فشرع فيه فتذكر أنه قد صلاه صار ما شرع فيه نفلاً لا يجب إتمامه فلو نقضه لا يجب القضاء .

(٣) اتفق أئمتنا على أن الشروع في التطوع بمطلق التنية لا يلزم المكلف بأكثر من ركعتين فإن نوى أكثر من ذلك فظاهر الرواية أنه لا يلزمه أكثر من ركعتين إلا بعارض اقتداء أو نذر أو ترك القعود الأول . فلو اقتدى متطوع بمن يصلي الظهر ثم قطعها فإنه يقضى أربعاً سواء اقتدى به في أولها أو في القعدة الأخيرة لأنه التزم صلاة الإمام وهي أربع . ولو نذر صلاة ونوى أربعاً لزمته بلا خلاف لأنه نوى ما يحتمل لفظه لتناول اسم الصلاة للركعتين والأربع فكانه قال الله على أن أصلي أربع ركعات . ولو ترك القعود وقام إلى الثالثة وأفسد الصلاة لزمه الأربع استحساناً عند الشيخين ، والقياس في التنفل بالأربع إذا ترك القعدة الأولى أن يفسد الشفع الأول فقط وبه قال محمد وزفر لأن كل شفع لما كان صلاة على حدة كانت القعدة عقيبها فرضاً كالقعدة الأخيرة في ذوات الأربع

من الفرائض - وجه الاستحسان - أنه لما قام إلى الثالثة قبل القعدة فقد جعلها صلاة واحدة شبيهة بالرابعة واعتبار النفل بالفرض مشروع في الجملة لأنه تبع للفرض فصارت القعدة الأولى فاصلة بين الشفعين والقعدة الأخيرة هي الفريضة ، فأما الفاصلة فواجبة ، وبناء على ذلك لو تطوع بثلاث ركعات بقعدة واحدة كان يبنى الجواز اعتباراً بصلاة المغرب لكن الذي نأخذ به عدم الجواز لفساد ما اتصلت به القعدة وهو الركعة الأخيرة لأن التنفل بالركعة الواحدة غير مشروع ، ولو تطوع بست ركعات بقعدة واحدة فالذي نأخذ به عدم الجواز لأن الاستحسان جواز الأربع بقعدة اعتباراً بالفرض وليس في الفرائض ست ركعات تؤدي بقعدة واحدة فرجعنا إلى القياس .

والسنن الرواتب مثل النوافل لا يجب بالشروع فيها إلا ركعتان حتى لو قطعها قضى ركعتين في ظاهر الرواية ، وبعض مشايخنا قال في السنن الرباعية التي تؤدي بتسليمه واحدة وهي الأربع قبل الظهر والجمعة وبعدها إذا شرع فيها لزمه الأربع ، لأنها لم تشرع إلا بتسليمه واحدة فهي بمنزلة صلاة واحدة ولذا يقتصر في القعدة الأولى على التشهد مجرداً عن الصلاة على الرسول عليه السلام ، وإذا قام إلى الثالثة لا يستفتح .

(٤) الشفع الأول من النفل متى فسد بترك القراءة تبقى التحريم عند أبي يوسف فيصح الشروع في الشفع الثاني ، وعند محمد متى فسد الشفع الأول لا تبقى التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني ، وعند أبي حنيفة إن فسد الشفع الأول بترك القراءة فيهما بطلت التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني ، وإن ترك القراءة في إحداها بقيت التحريم وفسد الأداء فيصح الشروع في الشفع الثاني ، وجه قول محمد أن القراءة فرض في كل شفع من النفل في الركعتين جميعاً فكما يفسد الشفع بترك القراءة فيهما يفسد بترك القراءة في إحداها لفوات ما هو ركن كما لو ترك الركوع أو السجود ، وإذا فسدت الأفعال لم تبقى التحريم لأنها تبقى لتوحيد الأفعال المختلفة وإذا لم تبقى التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني .

ولأبي يوسف أن الأفعال وإن بطلت بترك القراءة فالتحريم باقية لأنها شرط ولم تعقد لهذا الشفع خاصة بل له وللشفع الثاني ألا ترى أنه لو قرأ لصح بناء الشفع الثاني

عليه فإذا لم تبطل التحريمه صح الشروع في الشفع الثاني .

ولأبي حنيفة أنه لا بقاء للتحريمه مع بطلان الأفعال كما إذا ترك ركنا آخر أو تكلم أو أحدث عامداً لأنها للجمع بين الأفعال المختلفة لتجعلها كلها عبادة واحدة فتبطل بطلان الأفعال كما قال محمد غير أنه إذا ترك القراءة في الشفع الأول في الركعتين جميعا علم فسادهما يقيين ، فإذا قرأ في إحدى الأولين لم يعلم يقينا فسادهما لأن الحسن البصري كان يقول بجواز الصلاة بوجود القراءة في ركعة واحدة بدليل اجتهدى غير موجب علم اليقين ، فلجواز أن يكون الصحيح قوله حكما بالفساد في حق وجوب القضاء أعمالا للدليل الدال على فرضية القراءة في الأولين وحكما ببقاء التحريمه في حق لزوم الشفع الثاني أعمالا للدليل الدال على فرضية القراءة في ركعة احتياطا في الباين ، إذا تمهد هذا نقول إذا لم يقرأ في الأربع يقضى ركعتين عند الطرفين لأن التحريمه بطلت بترك القراءة في الأولين فلم يصح شروعه في الشفع الثاني . وقال أبو يوسف يقضى أربعا لأن التحريمه لا تبطل بترك القراءة عنده فصح شروعه في الشفع الثاني فيقضى الكل ، ولو قرأ في إحدى الآخرين يلزمه قضاء الأولين عند الطرفين وعند أبي يوسف يقضى أربعا .

التفيل من قعود : —

تجوز النوافل جميعها من قعود بغير عذر إلا الوتر وركعتي الفجر ، أما الوتر فقد تقدم الكلام عليه في ذلك ، وأما ركعتا الفجر فقد نقل الحسن عن أبي حنيفة عدم جوازها من قعود بغير عذر .

ولا خلاف في أنه يجوز القعود بأى كيفية من الكيفيات الواردة في السنة وإنما الخلاف في الأفضل فمن أبي يوسف أنه يترجى في جميع صلاته وهو مذهب مالك وأحمد وأحد القولين للشافعى لما روى الدارقطنى عن عائشة : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى متربعا ، وروى زفر عن الإمام أنه يجلس جلسة التشهد في جميع صلاته لأنها المعبودة في الصلاة .

ولو انتسح التطوع فأدى بعضه قاعدا ثم أكمله قائما جاز اتفاقا لما روى الجماعة عن

عائشة رضى الله عنها ، إنها لم تر النبي صلى الله عليه وسلم يصلى صلاة الليل قاعدا قط حتى أسن وكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع ، ولو افتتحه قائما ثم أراد أن يقعد من غير عذر فله ذلك عند أبي حنيفة استحسانا وعند الصاحبين لا يجوز وهو القياس لأن الشروع ملزم كالنذر وهو لو نذر أن يصلى ركعتين قائما لا يجوز له العقود من غير عذر فكذا إذا شرع قائما ، ولأبي حنيفة أن هناك فرقاً بين النذر والشروع فإن الشروع يوجب أصل الفعل دون خصوص صفته لأن إيجاب الإتمام لصيانة المؤدى عن البطلان وهى لا تحتاج إلا إلى أصل الفعل بخلاف النذر فإنه موضوع لإيجاب المنذور مع صفته ولذا لو أطلق المنذور بلا وصف فلا روية فيه عن أئمتنا لكن قال غفر الإسلام لو نذر أن يصلى صلاة ولم يقل قائما أو قاعدا لم يلزمه القيام لأنه فى النفل وصف زائد فلا يلزم إلا بالشرط .

التفل على الدابة :—

يصلى على الدابة بالإيماء ويجعل السجود أخفض من الركوع ولا يجوز له أن يضع رأسه على شئ معه أو يسجد على السرج بحيث لا يتمكن من خفض رأسه فى السجود أكثر من الركوع ، لإنعدام الإيماء حيثئذ ، والصلاة على الدابة شرعت بالإيماء لما روى الترمذى عن محمود بن غيلان حدثنا وكيع ويحيى بن آدم قالوا حدثنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال « بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم فى حاجة فجئت وهو يصلى على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع ، وشروط الصلاة على الدابة خمسة :

(١) أن تكون الصلاة نفلا ولو سنة راتبة إلا سنة الفجر فهى ملحقة بالواجبات فى هذا فالنفل يجوز على الراحلة ولو من غير عذر ، أما الفرائض والواجبات من وتر ومنذور وما يلزمه بالشروع والإفساد وصلاة الجنائز وسجدة تليت على الأرض فلا تجوز على الدابة بغير عذر ، فلو وجد العذر كخوف من لص وسبع أو كان مطر والأرض كلها طين يغيب فيه الوجه عند السجود أو خاف ذهاب رفاق القافلة أو كانت الدابة

لا تركب إلا بعناء أو معين جاز له أن يصلي ما تقدم على الدابة قاعدا بالإيماء بشرط إيقافها جهة القبلة أن أمكنه وإلا فبقدر الإمكان ، فإذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها إذا قدر على إيقافها وإلا بأن كان لا يقدر كخوف عدو فإنه يصلي كيف قدر .

(٢) أن يصلي إلى جهة توجه دابته فإذا صلى إلى غير ما توجهت به دابته لا يجوز لعدم الضرورة إلى ذلك واستحب أحمد وأبو ثور أن يفتحها متوجها إلى القبلة ثم لا يزال حيث توجهت . وقال الشافعي إن كان على دابة منفردة وهي سهلة يلزمه أن يتوجه عند الإحرام إلى القبلة لحديث أنس ، وكان عليه السلام إذا أراد أن يصلي على راحلته ينطوعا استقبال القبلة فكبر ثم خلى عن راحلته فصلى حيثما توجهت به ، رواه أبو داود وأحمد وحجة أئمتنا إطلاق الحديث المتقدم أول الباب وعدم الفرق بين التحريم وباقي الصلاة وهو قول علي وابن الزبير وأبي ذر وابن عمر وأنس وطاوس وعطاء والإوزاعي والثوري ومالك والليث .

(٣) أن يكون راكبا وجزم أصحاب الشافعي بالترخيص للبائس في السفر أن يتنفل إلى جهة مقصده قياسا على الصلاة على الدابة قلنا إنها رخصة والرخص لا يقاس عليها كما هو مقرر في الأصول .

(٤) أن يكون خارج المصر فلا تجوز النافلة على الراحلة في المصر لأن النص ورد في الصلاة عليها خارج المصر على خلاف القياس والمصر ليس في معناه لأن السير على الدابة لا يكون مديدا فرجعنا فيه إلى القياس ولما قال ذلك أبو حنيفة قال له أبو يوسف حدثني فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر . أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعود سعد بن عباد رضي الله عنه وكان يصلي وهو راكب فلم يرفع أبو حنيفة رأسه ، أما رجوعا منه إلى الحديث أو لأنه حديث شاذ فيما تم به البلوى والشاذ في مثله ليس بحجة ، فأبو يوسف لا يرى بأسا بالصلاة على الراحلة في المصر لذلك الحديث . وقال محمد بالجواز أيضا لكن مع الكراهة لكثرة اللغو والشغب في المصر فربما ابتلى بالغلط في قراءته ، والتقيد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر فتي خرج من المصر إلى موضع يصح فيه قصر الصلاة جاز له أن يصلي على الدابة وشرط مالك رحمه الله السفر

(هـ) أن تكون الدابة أما واقفة أو سائرة بنفسها أو بتسييره لإياها بعمل يسير .
الصلاة راكبا ونازلا :-

إذا افتتح التطوع راكبا ثم نزل جاز له أن يبني على صلاته ويكملها من قيام ، وبالعكس لا يجوز ، والفرق أن احرام الزاكب انعقد مجوزا للركوع والسجود إذا في امكانه أن ينزل فكان من حقه أن يأتي بالإيماء رخصة أو بالركوع والسجود عزيمة ، واحرام النازل انعقد موجبا للركوع والسجود فلا يجوز ترك ما لزمه من غير عذر ، وعند أبي يوسف يستأنف الصلاة فيما جميعا لأنه لو بنى بعد النزول كان هذا بناء القوى على الضعيف وهو لا يجوز للمريض إذا صلى بعض صلاته بالإيماء ثم قدر على أداء الأركان وهو في خلال الصلاة فإنه لا يجوز له البناء ، وظاهر الرواية هو الأول وبه نأخذ ، وعدم بناء المريض إنما هو في الفرض ولا رواية عن أئمتنا في النفل .

الجماعة

حكم الجماعة :

الجماعة سنة مؤكدة عندنا في المشهور . وعند ابن خزيمة وابن المنذر وعطاء والأوزاعي وأبي ثور وأحمد في الصحيح عنه فرض على كل مكلف لما روى البخاري عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم ، وجه الدلالة أنه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم أن بهم بعبودية طائفة من المسلمين بالنار واحراق بيوتهم لتركهم سنة لم يوجبها الله عليهم ولا رسوله صلى الله عليه وسلم وحجة أئمتنا ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمسا وعشرين ضعفا ، فإن المراد من الحديث هو زيادة فضل صلاة الجماعة على الصلاة منفردا ولا يمكن التفاضل بين الصلاتين إلا إذا اشتركا في الأجزاء والصحة أولا وإلا فلا صلاة فضلا عن التفاضل والزيادة في الأجر . لحديث

أبي هريرة الأول محمول على التواطؤ على ترك السنة المشهورة ولذا قال محمد بن الحسن رضى الله عنه إذا أصر أهل مصر على ترك الأذان والإقامة أمروا بهما فأن أبوا قوتلوا على ذلك بالسلاح كما يقتلون عند الأصرار على الفرائض والواجبات لأن ما كان من أعلام الدين فالأصرار على تركه استخفاف بالدين والجماعة من هذا القبيل .

المطالب بالجماعة :-

هم الرجال البالغون العاقلون الأحرار القادرون عليها من غير حرج فلا تطالب النساء بالجماعة لما سيأتى وكذا الصبيان والمجانين لعدم الأهلية وكذا العبيد لمحافظة على حقوق مواليهم ولا يطالب بها مقعد ومقطوع اليد والرجل من خلاف والشيخ الكبير الذى لا يقدر على المشى والمريض كذلك لعدم القدرة وكذلك لا يطالب بها أعمى ولو وجد قائدا عند أبي حنيفة . وقال الصاحبان : أن وجد قائدا طولب وإلا فلا ولا تطالب في برد شديد وظلمة شديدة ومطر شديد للحرج المدفوع بالنص القائل : ما جعل عليكم في الدين من حرج ، وأخرج مالك والبخارى ومسلم وأبو داود عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن في الليلة الباردة أو ذات المطر في السفر أن يقول : ألا صلوا في رحالكم ، وأما ما رواه أبو داود وأحمد والحاكم عن ابن أم مكتوم أنه قال : يا رسول الله إني ضيرر ولئى قائد لا يلائمنى فهل تجدى رخصة أن أصلى في بيتى؟ قال أسمع النداء؟ قال نعم . قال ما أجدر لك رخصة ، فقد كان ذلك في أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلوات على المنافقين لا أن الأعمى مطالب بها لأنه عليه السلام رخص لعبان بن مالك في التخلف فقد أخرج مالك والبخارى ومسلم واللسانى : أن عتبان بن مالك كان يؤم قومه وهو أعمى وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله إنها تكون الظلمة والسيل وأنا رجل ضيرر البصر أفأصلى يا رسول الله في بيتى مكانا أتخذه مصلى فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين تحب أن أصلى فاستدار إلى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أقل الجماعة :-

أقلها اثنان وذلك بأن يكون مع الإمام واحد رجلا كان أو امرأة أو صبيا يعقل أما

المجنون والصبي الذي لا يعقل فلا عبرة بهما لأنهما ليسا من أهل الصلاة فكانا ملحقين بالدم ولأنما اعتبرنا الإثنين أقل من تنعقد به الجماعة لأن الجماعة من الاجتماع وأقل من يتحقق به الاجتماع اثنان ولما في البخارى عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما ثم ليؤمكما أكبركما ، فلو لم تنعقد بهما الجماعة لما أمرهما بها .

الآحق بالإمامة : —

في الصحيحين واللفظ لمسلم قال عليه الصلاة والسلام : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم في الهجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم إسلاما ، الحديث ، فأبو يوسف رحمه الله أخذ بهذا الترتيب ، والطرفان خالفا في حق الأقرأ والأعلم فقالا : الأولى بالتقدم الأعلم ، فإن تساوا في العلم فالأقرأ ، والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم في آخر حياته الشريفة أبا بكر رضى الله عنه يصلى بالناس وكان أبو بكر أعلم الصحابة وفي الصحابة من هو أقرأ منه أما أن أبا بكر أعلم الصحابة فلقول أبي سعيد : كان أبو بكر أعلمنا . وعلى هذا إجماع المسلمين ، وأما أن في الصحابة من هو أقرأ من أبي بكر فلقوله عليه السلام « أقرؤكم أبى » وهذا آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون المعول عليه ، والمراد بالعلم الذى يكون سببا في أولوية التقدم هو العلم بأحكام الصلاة فلو كان متبحرا في علم الصلاة وأسرار التشريع قدم على من له حظ في الهندسة والكيمياء والادب والشعر ، وانفقوا على أنه لو تساوى الرجلان في القراءة والعلم قدم أورعهما وضموأ الورع مكان الهجرة بعد ما كثر الإسلام وانتسخ التفاضل بالهجرة للحديث المتفق عليه « لا هجرة بعد الفتح » ، وإذا انتسخت الهجرة الحسية فلا يزال باب الهجرة المعنوية مفتوحا لقوله عليه السلام ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ، فإن تساوا في الأوصاف الثلاثة قدم الأكبر سنا لقوله عليه السلام « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم فقها فإن كانوا في الفقه سواء فأكبرهم سنا » ، فإن تساوا في الأوصاف الأربعة قدم أحسنهم خلقا ومن بعد ذلك يؤم القوم

أكلهم خلفاً وحسباً ونسباً ، فإن استووا أفرع بينهم فلو أن القوم خالفوا السنة وقدموا من لا يستحق التقديم كره أشد كراهة التزيه ولا يأتون إلا بتقديم الفاسق فإن إمامته مكروهة تحريماً لأن الصلاة تحتاج لورع فيما يتعلق بالطهارة والنجاسة والفاسق لا يؤمن على هذا ولهذا لم تجز الصلاة خلفه في قول مالك ورواية عن أحمد إلا أنا جوزناها لما رواه الدارقطني مرسلًا : « صلوا خلف كل بر وفاجر ، وشمل هذا الحكم الفسق في الأعمال الظاهرة بحركات الجوارح كشرب الخمر والزنا والربا وسفك الدماء والفسق في العقائد والبدع التي لا يكفر صاحبها والفسق في الصلاة بتأخيرها عن أوقاتها ، وإذا كانت السنة تقديم الفاضل بخلاف السنة تقديم المفضول لأنه يكون مدعاة لتفجير القوم من الاجتماع وهو خلاف ما يرى إليه الشارع من سلبية الجماعة ، فلذا يكره تقديم العبد والأعرابي وولد الزنا والأعشى ، وقد صرح المشايخ بأن الكراهة في إمامة هؤلاء دونها في إمامة الفاسق لأن الإخلال بواجب الصلاة لا يغلب في هؤلاء غلبته في الفاسق وهذا لا ينفي احتمالاً بناتاً فيهم بناء على الجهل الغالب في العبد لاشتغاله بخدمة السيد ، وفي الأعراب لبعدهم عن حواضر العلم ، وفي ولد الزنا لعدم من يتحققه ، وبناء على أن الأعشى يعوزة توقي النجاسات . وقال بعض مشايخنا إنما تكره إمامة الأعشى إذا لم يكن أفضل القوم وإلا فهو أولى لما روى أحمد وأبو داود عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو أعمى ، .

إمامة النساء : —

الأولى للنساء أن يصلين وحدهن لما روى ابن خزيمة عنه صلى الله عليه وسلم : « إن أحب صلاة المرأة إلى الله في أشد مكان في بيتها ظلمة ، فإن صلين جماعة قامت إمامهن وسطهن لأنه أبلغ للستر فإن تقدمتهن جاز كما في المبسوط .

خروج النساء للجماعة : —

يكره تحريماً خروج الشواب منهن إلى جماعة الرجال في المسجد لأنه سبب للفتنة والفتنة حرام وما أدى إلى الحرام حرام ، أما العجائز فجوز الصحابان حضورهن إلى

المساجد في كل الصلوات لانعدام الفتنة بهن وقال أبو حنيفة لا بأس للعجوز أن تخرج لصلاة المغرب والعشاء وصلاة الفجر والعيدین لعدم الفتنة في هذه الأوقات، أما في غير العیدین فظاهر وأما فيهما فلأن صلاة العيد تسكون في الخلاء فتتمكن المرأة من العزلة عن الرجال، ولما رأى مشايخنا أن وجهة أئمتنا تدور مع الفتنة وعدمها ووجدوا الفساد عم العباد، أفتوا بجرمة خروج النساء جميعهن إلى كل الجماعات حتى مجالس الوعظ، فعن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى من النساء ما رأينا لمنعهن من المسجد، الحديث متفق عليه.

مقام الإمام والمأموم :-

المصلي وراء الإمام إما أن يكون واحداً أو أكثر فإن كان واحداً سواء أكان رجلاً أو صبيّاً أقامه في جانبه الأيمن مساوياً له بأن يكرن العقب بحذاء العقب فلا يضر تقدم أصابع المقتدى على الإمام حيث حاذاه بالعقب ما لم يفحش التفاوت بين التمدنين حتى لو فحش بحيث تقدم أكثر قدم المقتدى لعظم قدمه لا يصح الاقتداء في ظاهر الرواية وبناء عليه لو قام الواحد عن يسار الإمام أو خلفه كره كراهة تنزيهية مشدداً فيها مخالفة السنة ففي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقممت عن يساره فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه، وإن كان وراءه اثنتان فإنه يتقدم عليهما وهما يقفان خلفه لما في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال: «سلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقممت ويقيم خلفه وأم سليم خلفنا، ولا يكره وقوف الإمام وسطهما لوروده في السنة، ولو كان مع الإمام رجل وامرأة فإنه يقيم الرجل عن يمينه والمرأة خلفهما، وإن كان رجلان وامرأة أقام الرجلين خلفه والمرأة خلفهما لحديث أنس المتقدم، وإن كان وراءه أكثر من اثنين تقدم عليهم محاذياً الوسط فإن وقف يمينه أو يسره كره كراهة تنزيهية شديدة ويولى نفسه أولى الأحلام فيصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء، لما أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليكني منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم».

ثم الترتيب بين الرجال والصبيان سنة على المشهور . أما بين الرجال والنساء ففرض عندنا حتى لو حازت المرأة الرجل في الصلاة فسدت صلاة الرجل على معنى أن المرأة إذا وقفت جنبها يجنب الرجل دون حائل وحاذى ساقها وكعبها شيئاً من أعضاء الرجل أو وقف الرجل وراءها مسامتماً لها فسدت صلاته . وشدد الهاودية في هذا فذهبوا إلى فساد صلاتها إذا صفت مع الرجال وفساد صلاة من خلفها ومن في صفها إن علم بوجودها في الصلاة ، والمراد من فرضية تأخيرها عند أئمتنا الفرضية العملية لأن أصل المسألة ظني فإن ترتيب الصفوف ثبت بالسنة ، وأعلى درجات الظن من السنة المواظبة من غير ترك وهي تفيد الوجوب فإن اقترن بشيء آخر يقويه في نظر المجتهد أفاد الفرضية العملية وهنا كذلك فقد ثبت من السنة المواظبة على تأخير المرأة من غير ترك وقد كان لمن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ناحية خلف الصفوف ، فإذا انضم إلى ذلك خوف الفتنة وهي حرام ثبتت الفرضية العملية في تأخيرهن .

وقد قرر مشايخنا أن فروض الصلاة لا تثبت بخبر الواحد ، وأما فروض الجماعة فتثبت بخبر الواحد لأن أصل الجماعة تثبت بالسنة ، وذكر بعض السلف أن فرضية تأخير المرأة حتى تكون وراء الرجال ثبت بالكتاب أيضاً وذلك لأن تأخير النساء إنما وجب إما تفضيلاً للرجال على النساء وتفضيل الرجال عليهن ثابت بنص مقطوع به وهو قوله تعالى : « وللرجال عليهن درجة » ، أو وجب تأخيرهن صيانة لصلاة الرجال عن الفساد ، وصيانة الصلاة عن الفساد واجبة بالنص المقطوع به وهو قوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » فلما قامت الأدلة من الكتاب والسنة على تأخير المرأة عن صفوف الرجال في الجماعة قال أئمتنا أن وقوفها في صف الرجال يبطل صلاة من يحاذيها منهم ، أما هي فلا تفسد صلاتها وسبب هذه التفرقة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يليه في الصف أولو الأحلام وانتهى ، وهذا الأمر يلزم الرجال أولاً بأن يتقدموا والنساء ثانياً بأن يتأخرن كما بين الرسول عليه الصلاة والسلام هذا الأمر عملياً بتقديم الرجال وتأخير النساء ، فقلنا بالإيم في حق المرأة وبالفساد في حق الرجل لأن المرأة مأمورة بالتأخر ضمناً لا قصداً ، والثابت ضمناً أقل رتبة من الثابت قصداً فأظهرنا الأمر بالتأخير في حقها في حق لحوق الإيم وفي حقه

بالفساد اظهاراً للتفرقة بين الثابت ضمناً وبين الثابت مقصوداً لما عرف أن حكم الأمر الثابت في ضمن النهي دون حكم الأمر الثابت مقصوداً . فلو اقتدى بإمامه فحاذته المرأة فإن أخرها فتأخرت أو تقدم هو عليها فقد نجا من فساد صلاته ، ولو أخرها فلم تأخر فسدت صلاتها هي ولم تفسد صلاته ، والمرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد أكثر من ذلك والمرأتان أن تفسدان صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارهما واثنتان خلفهما بجذائهما وأن كن ثلاثاً أقسدن صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة خلفهن إلى آخر الصفوف وإنما تفسد المحاذاة الصلاة بالشروط الآتية :

(١) أن تكون المرأة مشتتة والمعتبر في ذلك أن تصلح للجماع بأن تكون علة ضخمة فلا عبرة بالبلوغ ثم لا فرق بين أن تكون محرماً أو أجنبية ولو الزوجة لأن السنة وردت بتأخيرهن مطلقاً .

(٢) أن ينوى الإمام إمامتها أو إمامة النساء لأن المرأة لا يصح اقتداؤها بالرجل إلا إذا نوى إمامتها خيفة أن تحاذيه أو تحاذي مأمومه فتفسد صلاة من حاذته وهذا لأن السنة وردت بالتأخير في الصلاة المطلقة وهي التي لها ركوع وسجود ولهذا لا تفسد الصلاة بمحاذاتها له في صلاة الجنائز كما لا تفسد صلاته إن حاذته في أقل من ركن لأن موجب النهي لم يتحقق ولأن المسألة مأخوذة من عمل الرسول عليه الصلاة والسلام قلنا لا بد في تحقيق الفساد من الاشتراك في تأدية الصلاة بأن يكون أحدهما إماماً للآخر فيما يؤديانه أو يكون لهما إمام فيه ثم الاشتراك في التأدية حقيقى وحكى فالاشتراك الحقيقى أن يكون كل منهما مدركاً وهو من أدرك الركعات كلها مع الإمام ، والحكى أن يكون كل منهما لاحقاً وهو من أدرك الركعة الأولى وفاته ركعة أو أكثر من الصلاة لعذر طرأ عليه أثناء الصلاة من حدث أو غفلة أو زحام أو لأنه من الطائفة الأولى في صلاة الخوف . فلو حاذته مسبوقه وهو مسبوق فلا فساد لأن الصلاة وإن اشتركت تحريمه لكونهما بائنين تحريمتهما على تحريم الإمام حتى لا يصح الاقتداء بالمسبوق ولكنها ليست بمشتركة أداء لأنه لا إمام لهما فيما يقضيان حقيقة ولا تقديراً أما حقيقة

فظاهر وأما تقديرا فلأنهما ما التزما الأداء مع الإمام فيما سبقا به لأنه لا تصور المتابعة فيما مضى فلم يجعل كأنهما خلفه فكانا في حكم المنفردين ولهذا يقرأ المسبوق ويسجد للسجود .

(٣) لا تفسد الصلاة بالمحاذاة إلا باتحاد المكان والجهة وعدم الحائل والفرجة ، فلو صلى قوم على ظهر ظلة في المسجد وبجذائهم تحتم نساء أجزأتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان كما تجوز صلاتهم في جوف الكعبة كل إلى جهة ، وتجوز صلاته إن حاذته وبينهما فاصل قدر مقدمة الرجل .

ولو وجدت المحاذاة مع اختلال الشروط المتقدمة فالصلاة مكروهة وقال الثلاثة بعدم فساد صلاة الرجل بمحاذاة المرأة له لما رواه الجماعة إلا البخاري وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها ، والحديث يفيد الكراهة لا الفساد .

شروط صحة (١) الاقتداء — هي خمسة : —

(الأول) أن لا يتقدم المؤتم على الإمام عندنا وهو قول احمد والشافعي ، وقال مالك وإسحاق يصح تقدم المأموم على الإمام لأن ذلك لا يمنع الاقتداء به فأشبهه من خلفه احتج أئمتنا بمن وافقهم بمواظبته عليه الصلاة والسلام على التقدم على المؤتمين أو التساوى من غير ترك وجاءت مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك بيانا لمجمل الأمر بالصلاة ومقتضاه الافتراض فكان عدم التقدم على الإمام شرطا لصحة الاقتداء فإذا فقد فسد الاقتداء ، وإذا فسد الاقتداء وقد بنى صلاته عليه تفسد صلاته لفساد ما بنيت عليه ثم المعتبر في التقدم موضع القدم حتى لو كان المقتدى أطول من أمامه بحيث يقع سجوده قدام الإمام لكن قدمه غير متقدمة عليه جازت الصلاة ، والمعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب المقتدى غير متقدم على عقب الإمام لكن قدمه أطول بحيث تقع أصابعه قدام أصابع أمامه تجوز الصلاة .

(١) المشهور أنه إذا لم يصح الاقتداء فسدت الصلاة لعدم صحة الشروع فيها يدل على ذلك ما ذكره الحاكم في كافيته من أن للمرأة إذا نوت البصر خلف معلى الظهر لم تجز صلاتها ولم تقبل على الإمام صلاته فهذا أصريح في عدم صحة شروعيها لاختلاف الصلاتين .

(التانى) اتحاد مكان الإمام والمأموم لأن اختلاف المكان يخفى على المأموم انتقالات الإمام ومع خفاء حالة الإمام لا تمكن متابعته والمقصود من هذا الشرط أن يعلم المقتدى بانتقالات إمامه برؤية أو سماع ولو اقتدى على جدار بيته المتصل بالمسجد ولا يخفى عليه حال الإمام جاز لكن لو قام على سطح بينه المتصل بالمسجد لا يجوز الاقتداء حتى مع علمه بانتقالات الإمام لأن المكان مختلف من كل وجه - ولو صلى خارج المسجد أن اتصلت الصفوف جاز الاقتداء لحصول الرؤية والسماع حكما، ولو كان بين الإمام والمقتدى فى المسجد أو غيره نهر فإن كان صغيرا لا يمنع وإن كان كبيرا يمنع عندنا لاختلاف المكان حقيقة وقال مالك والشافعى وأحمد فى أحد وجهيه لا يمنع لأن المنع إنما يتحقق بعد إمكان الرؤية أو السماع من الإمام وإذا أمكننا صح الاقتداء .

(الثالث) متابعة المأموم لإمامه فى الفرائض الفعلية أما القولية وليست إلا القراءة فلا يفترض فيها المتابعة عند أئمتنا ثم المراد بالمتابعة التى هى شرط صحة الاقتداء هى التى لو فقدت لا يمكن أن يتصور هناك إمام ومأموم . مثلا لو قارن ركوع المأموم ركوع الإمام فن غير شك وجدت المتابعة ، ولو أن المأموم ركع بعد ماركع إمامه وقام من ركوعه فهو بلا ريب قد تابع إمامه أيضا أما لو عكس الأمر بأن ركع المأموم ثم قام من ركوعه قبل أن يدركه أمامه فيه ثم لم يعده معه ولا أتى به بعده فإنه لا يعقل وجود المتابعة فى هذه الحالة وإذا كانت المقارنة فى الفعل تعد متابعة عندنا لا جرم قال أبو حنيفة وزفر الأفضل فى تكبيرة الإحرام أن يقارن تكبير الإمام لأن الاتهام معناه الامتثال لفعل الإمام فهو إذا فعل مثل فعله فسواء أوقعه معه أو بعده فقد تحقق الامتثال وقال الشافعى إن المتابعة لا تنأت بمقارنة فعل المقتدى لإمامه وبناء على ذلك يفترض على المأموم أن يعزم بعد ما يحرم إمامه فإن قارنه فى تكبيرة الإحرام لم تنعقد صلاته لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال فىها صح عنه وإذا كبر الإمام فكبروا ، هذه المتابعة فى الفرائض فهى فرض بالمعنى المتقدم عندنا والمتابعة فى الواجبات واجبة كمتابعة الإمام فى الطمأنينة والمتابعة فى السنة كتكبيرات الانتقال سنة .

(الرابع) أن لا يظهر أن الإمام دخل الصلاة وهو فاقد لشرط من شروط صحتها

وإلا فسدت صلاة المأموم فبعد الصلاة، وقال الشافعي لا يعيد لما صحح عن عمر أنه صلى بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد ولم يعيدوا، قلنا إن علياً رضي الله عنه لم يوافق على ذلك فقد أخرج عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن مطيع عن أبي المهلب عن عبد الله بن زجر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة قال : صلى عمر رضي الله عنه بالناس جنباً فأعاد ولم يعد الناس فقال له علي رضي الله عنه : قد كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيد فرجعوا إلى قول علي . قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي . وبثبت المطلوب أيضاً بالقياس على ما لو بان أنه صلى بغير إحرام حيث لا تجوز صلاتهم إجماعاً والمصلي بلا طهارة لا إحرام له والفرق بين ترك الركن الذي هو تكبيرة الإحرام والشرط الذي هو الطهارة لا أثر له إذ لازمهما متحد وهو ظهور عدم صحة الشروع إذا تذكر عدم التحريم أو عدم الطهارة .

(الخامس) أن لا يكون الإمام أدنى حالاً من المأموم : ويتفرع على هذا ما يأتي :-

(١) لا يجوز اقتداء الرجل بالمرأة بالإجماع في كل صلاة حتى لو اقتدى الرجل بالمرأة في النفل ثم أفسد الصلاة لا يلزمه القضاء وإنما اتفق الجمهور على منعها أن تؤم الرجال لأنه لو كان جائزاً لنقل ذلك عن الصدر الأول ولما روى جابر قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تؤم امرأة رجلاً » وقال أبو ثور والمزني والطبري بجواز إمامتها للرجال ، فمن أم ورقة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تؤم أهل دارها ، رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ، قال الصنعاني هذا الحديث دليل على صحة إمامة المرأة لأهل دارها وإن كان فيهم الرجل ، ففي الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل مؤذناً يؤذن وكان لها غلام وجارية فالظاهر أنها كانت تؤم مؤذنها وغلامها وجاريتها قال ابن قدامة لو قدر ثبوت ذلك لأم ورقة لكان خاصاً بها بدليل أنه لا يشرع لغيرها أذان ولا إقامة فتختص بالإمامة باختصاصها بالأذان والإقامة .

(ب) لا يجوز اقتداء الرجل بالصبى في الفرائض والنوافل ، أما في الفرائض فلعدم اتحاد الصلاتين قوة وضعفاً لأن صلاة الصبي نفل وصلاة الرجل فرض . وأما في النوافل

فلأن نفل الصبي أقل مرتبة من نفل الرجل لأن النفل من البالغ مضمون بالقضاء إذا أفسده بخلاف نفل الصبي . وذهب الحسن وإسحاق والشافعي إلى جواز إمامة الصبي لما أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي عن عمرو بن سلمة قال : « أعت قومي وأنا ابن ست أو سبع سنين وكنت أكثرهم قرآنا ، ولنا ما روى الأثرم في سننه عن ابن مسعود قال : « لا يؤم الغلام من تحب عليه الحدود ، ، وأما ما روى عن عمرو بن سلمة فإنه لا يعارض ما روى عن كبار الصحابة كابن مسعود ، وكان أحمد بن حنبل يضعف أمر عمرو بن سلمة ، وكره الصلاة خلف الغلام قبل أن يحتلم عطاء والشعبي ومالك والثوري والأوزاعي .

(ج) لا يصح اقتداء مفترض بمن تغفل عندنا وهو مذهب الزهري والحسن البصري وسعيد بن المسيب والنخعي وأبي قلابة ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك وأحمد في رواية ، وقال الشافعي وأحمد في رواية وعطاء وطاوس وسليمان بن حرب وداود يصح واختاره ابن المنذر لما أخرجه البخاري وغيره عن جابر : « أن معاذًا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع إلى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة ، قال الخطابي فيه من الفقه جواز صلاة المفترض خلف المتغفل لأن صلاة معاذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الفريضة وإذا كان قد صلى فرضه كانت صلاته بقومه نافلة — قال الحنفية إن الحديث ليس فيه أنه كان يصلها معه عليه الصلاة والسلام فرضا وأما ما وقع في رواية الشافعي له من قوله ثم ينطلق إلى قومه فيصلها بهم هي له تطوع ولهم فريضة فهو إدراج من الشافعي بناء على اجتهاده ولهذا لا تعرف تلك الزيادة إلا من جهته ، يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، متفق عليه وأيضًا فقد روى الإمام أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الإمام ضامن لصلاة المأموم ، فصلاة الإمام منطوية على صلاة المأموم ومتحملة له وإذا كان كذلك فليس من المعقول أن ينطوى أو يتحمل الضعيف القوي ولذا صح اقتداء متغفل بمفترض ، نعم قلنا لا يصح اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر لأن الشيء إنما يتحمل ما هو من جلسته ولا ينطوى الشيء على مثايله لأنه ترجيح بلا مرجح والمجيزون يرون أن الاقتداء بمجرد متابعة في الأعمال الظاهرة .

(د) لا يصح اقتداء مستور العورة بمكشوفها لأن ستر العورة شرط لاصحة للصلاة بدونه إلا أنه ساقط الاعتبار في حق العارى لضرورة العدم ولا ضرورة في حق المقتدى فلا يظهر سقوط الشرط في حقه وإذا فلا تكون صلاة الإمام صلاة بالنسبة للمأموم فلم يتحقق معنى الاقتداء وهو بناء تحريمته على تحريمه الإمام ، ولهذا المعنى عينه لا يجوز اقتداء غير المومى بالمومى كما لا يجوز اقتداء القارى بالأمى، وإذا أم الأمى أمياً وقارناً فصلاة الكل فاسدة عند أبي حنيفة، وقال صاحبان بصحة صلاة الإمام الأمى ومن وراءه من الأميين لأن الإمام صاحب عذر اقتدى به من هو مثله في العذر فتجوز صلاته وصلاة من عمل على شاكلته كالعارى إذا أم العراة واللابسين وكصاحب الجرح السائل يوم الأسحاء وأصحاب الجراح، ولا في حنيفة أن الإمام قد قدر على صلاة بقراءة فلم يقرأ فتفسد صلاته، أما قدرته على القراءة وهو أى فبان يقدم القارى فيقتدى به فتكون قراءته قراءة له .

وبالجملة إذا لم يكن بناء تحريمه المقتدى على تحريمه الإمام كما إذا اختلفت نية كل منهما فيما يؤديانه أو كان الإمام بحالة أقل من مأموه لا يصح الاقتداء، هذان الاصلان هما دعامة الاقتداء عند أئمتنا، ويخرج عن ذلك ما خصصته السنة كاتهام القائم بالقاعد واتهام المتوضىء بالمتميم . أما اتهام القائم بالقاعد فنفه محمد وبه قال مالك وهو القياس لأن الإمام أدنى حالا من المأموم فلا يصح اقتداؤه به كما لا يصح اقتداء القادر على الركوع والسجود بالمؤمى . وكما لا يصح اقتداء القارى بالأمى . وقال أحمد وإسحاق وابن المنذر وداود وبقية أهل الظاهر : المأموم يتابع الإمام في الصلاة قاعدة وإن لم يكن المأموم معذوراً لما رواه البخارى عن أنس : إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً ، وقال الشيخان : لا يجوز للقادر على القيام أن يصلى خلف القاعد إلا قائماً وهو مذهب الشافعية وبه قال الثوري وأبو ثور وعبد الله ابن المبارك وهو رواية الوليد بن مسلم عن مالك ولم يحك الترمذى في جامعه عن مالك سواه وحكاه الخطائى عن أكثر الفقهاء . وأجاب الشيخان ومن وافقهما عن حديث البخارى بأنه منسوخ بصلاته عليه الصلاة والسلام في مرض موته قاعدة وأبو بكر رضى الله عنه

والناس وراه قيام وهي آخر صلاة صلاحها بالناس كما في الصحيحين.

وأما اقتداء المتوضىء بالمتيمم فنعمة محمد وآل البيت وأجازه الشيخان ، وحجة محمد أن التيمم مع أنه طهارة مطلقة أغنى غير مؤقت بوقت ويثبت به ما يثبت بالطهارة بالماء من استباحة الصلاة وسجدة التلاوة ومس المصحف - إلا أنه طهارة ضرورية ولا يصار إليه إلا عند العجز عن استعمال الماء ، فالاحتياط في باب الصلاة القول بعدم جواز اقتداء المتوضىء بالمتيمم . ويرى الشيخان أن التيمم كما أنه طهارة ضرورية إلا أنه في الوقت نفسه طهارة مطلقة تشترك مع الوضوء في استباحة الصلاة من غير تقييد بوقت لا جرم - اختار الشيخان جانب الإطلاق في الصلاة لأن اعتباره طهارة كالماء إنما هو لأجل الصلاة ودل على صحة هذا الاعتبار ما في المتفق عن سعيد بن جبيرة قال : « كان ابن عباس في سفر معه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عمار بن ياسر فكانوا يقدمونه لقربته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بهم ذات يوم فضحك وأخبرهم أنه أصاب من جارية له رومية فصلى بهم وهو جنب متيمم ، رواه الأثرم واحتج به أحمد في روايته .

المدرک والمسبوق واللاحق

المدرک :-

المدرک من صلى مع الإمام جميع الركعات سواء أدرك معه التحريمة أو أدرك في جزء من ركوع الركعة الأولى لأن من أدرك الإمام في الركوع أو جزء منه فقد أدرك الركعة لما رواه أبو داود : « إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوه شيئاً ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة » .

المسبوق :-

المسبوق من سبقه الإمام بكل الركعات بأن اقتدى به بعد ركوع الأخيرة أو سبقه ببعض الركعات ، والمسبوق مقتد من جهة منفرد من جهة أخرى ، أما أنه مقتد فلا لأنه بنى تحريمه على تحريم الإمام ثم هو فيما يقضيه وحده بعد انتهاء إمامه منفرد ولهذا نجد المسبوق يأخذ ببعض

أحكام المقتدين كما أنه يأخذ بعض أحكام المفردين كما ستراه في المسائل الآتية :

(أ) المسبوق يصلى أولاً ما أدرك مع الإمام ثم يقضى ما سبق به لما روى الطبراني في معجمه من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ : « قد سن لكم معاذ فاقتدوا به إذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته فإذا فرغ الإمام فليقض ما سبقه به ، وهذا الحديث ناسخ لما روى أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا إذا سبقوا ببعض الصلاة صلوا مقدار ما فاتهم مفردين ثم دخلوا مع الإمام فصلوا معه بقية الصلاة كما رواه أبو داود في أبواب الأذان . فلو ابتدأ المسبوق بقضاء ما سبق به صحت صلاته في المشهور وأثم لأن الترتيب بين الركعات ليس بفرض كما تقدم وإنما هو واجب .

(ب) المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد ومعنى ذلك أن المسبوق حينما يبتدئ في قضاء ما سبق به يسير على نهج الرجل الذي ابتدأ الصلاة مفرداً فعليه أن يبتدئ بالشاء ثم يستعيد ثم يقرأ الفاتحة والسورة في ركعتين إن كان للباقي عليه أكثر من ركعة فإن كان الباقي عليه ركعة تلا الشاء والاستعاذة والفاتحة والسورة . فلو ترك القراءة في هذه الركعة أو في الركعتين إن بقيتا عليه فسدت صلاته لأن ما يقضيه هو أول صلاته ، ولو كان إمامه تركها في الأوليين وقضاها في الآخرين وأدركه المسبوق في الآخرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه أيضاً لأن تلك القراءة تلحق بمحلها من الشفع الأول وحيد فقد أدرك الشفع الثاني خالياً من القراءة حكماً ، لكن لو ترك القراءة في الثالثة من ثلاث ركعات انفرد بها بعد أن أدرك الإمام في ركعة من الرباعية فلا تفسد صلاته إن قرأ في ركعتين — وأما أن المسبوق يقضى آخر صلاته في حق التشهد فعن أن نظام التشهد في صلاة المسبوق ملاحظ فيه الركعة أو الركعات التي سبق بها ، توضيحه أن الركعة التي ابتدأ المسبوق في الانفراد بها لا تعتبر أول الصلاة بل تضم إلى ما سبق به ثم يؤتى بالتشهد ملاحظاً فيه ذلك وبناء على ذلك لو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام قضى بعدها ركعة وتشهد ثم قضى الثالثة وتشهد لأنه إذا قضى ركعة فكانت صلى ركعتين بالنظر إلى التشهد وسند ذلك من السنة ما رواه البيهقي في سننه عن سعيد بن المسيب أنه قال : إن السنة إذا أدرك الرجل ركعة من صلاة المغرب مع

الإمام أن يجلس مع الإمام فإذا سلم الإمام قام فركع الثانية فجلس فيها وتشهد ثم قام فركع الثالثة فتشهد فيها ثم سلم . والصلاة على هذه السنة فيما يجلس فيه منهن ، ولو أدرك ركعة من ذوات الأربع صلى ركعة أخرى ثم يقرأ فيها الفاتحة والسورة وتشهد لأنه كأنه صلى ركعتين بالنظر إلى التشهد ثم صلى ركعة أخرى بالفاتحة والسورة لأن ما يقضى أول صلاته بالنظر إلى القراءة ولا يشهد بعد هذه الركعة لأن ما يقضى آخر صلاته بالنظر إلى التشهد وكون المسبوق يقضى أول صلاته في حق القراءة هو الذي اعتمده مشايخنا في النقل عن أئمتنا ورواه ابن أبي شبة في مصنفه عن ابن مسعود وابن عمر والنخعي ومجاهد وأبي قلابة وعمر بن دينار والشعبي وابن سيرين وعبيد بن عمير وحكاة ابن المنذر عن الثوري ومالك وأحمد ، وذهب آخرون إلى أن ما أدركه المسبوق مع الإمام هو أول صلاته وما يأتي به بعد سلام الإمام هو آخر صلاته وإلى هذا ذهب الشافعي وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري ومكحول وعطاء الزهري والأوزاعي وإسحاق بن راهويه لما روى أبو داود عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون وعليكم بالسكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» ، إذ معناه أتم الصلاة التي ابتدأت بها مع الإمام ويحتاج أئمتنا بهذا الحديث نفسه فقد ورد في روايات أخر بلفظ « وما فاتكم فاقضوا ، أى ابدأ بقضاء ما سبقت به مع الإمام ، قال أبو سلمة وابن سيرين وأبو رافع عن أبي هريرة « فاقضوا ، وأبو ذر روى عنه « فأتموا » .

قلنا ان المسبوق حينما يقضى ما سبق به يصلى أول صلاته في حق القراءة عندنا فينتدى بالثناء وهذا لا ينافي أنه يأتي بالثناء أيضا بعد الاقتداء مباشرة ما لم يكن إمامه يحجر بالقراءة وإلا فلا يأتي به . وإن أدرك إمامه راكعاً أو ساجداً أتى به إن غلب على ظنه أنه يدرك الإمام فيهما وإلا فلا ، وإن أدرك الإمام بعدهما لا يأتي به ، فلو أدرك الإمام في القعدة فإنه لا يأتي بالثناء بل يكبر للافتتاح ثم للاختطاط ثم يقعد .

(ج) المسبوق يتابع الإمام في التشهد الأخير وإذا أتم المسبوق التشهد لا يشتغل بما بعده من الدعوات بل يكرر قوله : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإذا سلم

الإمام مكث المسبوق حتى يقوم الإمام إلى تطوعه إن كان بعد الصلاة تطوع، أو يستدبر المحراب إن لم يكن أو يتقل من موضعه أو يمضي من الوقت مقدار ما لو كان عليه سهو لسجد، فإن قام قبل ذلك فيما أن يقوم قبل أن يقعد قدر التشهد ولما أن يقوم بعد وقبل السلام، فإن قام قبل أن يقعد قدر التشهد وقبل السلام كره ذلك تحريماً لئله عليه الصلاة والسلام عن الاختلاف على الإمام بقوله: «أيها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني بالكوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالعود ولا بالانصراف، رواه أحد ومسلم إلا أن يكون القيام لضرورة صون صلاته عن الفساد كما إذا خشي أن تطلع الشمس قبل تمام صلاته في الفجر أو يدخل وقت العصر في الجمعة أو تمضي مدة مسحه أو يخرج الوقت وهو معذور أو يخاف مرور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره، وكما يتابع المسبوق لإمامه في التشهد يتابعه في سجود السهو ولا يتابعه في التسليم وتكبير التشريق والتلبية فإن تابعه في السلام والتلبية فسدت صلاته لأنه خطاب بكلام أجنبي من الصلاة وإن تابعه في تكبير التشريق وهو يعلم أنه مسبوق لا يفسد صلاته لأن التكبير من أذكار الصلاة.

اللاحق :-

اللاحق هو الذي أدرك أول الصلاة وفاته الباقي أو شيء منها لنوم أو حدث أو بقي قائماً للزحام أو كان من الطائفة الأولى في صلاة الخوف وحكمه حكم المقتدى فلا يقرأ ولا يسجد للسهو فيما يؤديه ويبدأ بقضاء ما فاته بالعذر ثم يتابع الإمام إن لم يفرغ وهذا واجب لا فرض حتى لو عكس يصح فلو نام في الثالثة واستيقظ في الرابعة فإنه يأتي بالثالثة بلا قراءة فإذا فرغ منها صلى مع الإمام الرابعة وإن فرغ منها الإمام صلاها وحده بلا قراءة أيضاً. فلو تابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد سلام الإمام صح وأتم لتركه الترتيب في الركعات الذي هو واجب، وأحكام اللاحق مستمدة من صلاة الخوف.

وكيفية هذه الصلاة عند أئمتنا أن يجعل الإمام الناس طائفتين طائفة يازاء العدو ويفتح الصلاة بطائفة أخرى فيصلى بهم ركعة إن كان مسافراً أو كان في صلاة الصبح

وركعتين إن كان مقبياً والصلاة من ذوات الأربع ثم تنصرف هذه الطائفة إلى وجه العدو وتأتى الطائفة الثانية فيصلى بهم بقية الصلاة وينصرفون إلى وجه العدو ثم تأتى الطائفة الأولى فيقضون بقية صلاتهم بغير قراءة لأنهم لاحقون ثم ينصرفون إلى وجه العدو ثم تجيء الطائفة الثانية فيقضون بقية صلاتهم بقراءة لأنهم مسبوقون روى ذلك موقوفاً على ابن عباس من رواية أبى حنيفة والموقوف فى مثل ذلك كالمرفوع إذ لا مجال للرأى فيه .

فإن اشتد الخوف صلوا ركبانا فرادى يؤمون بالركوع والسجود إلى أى جهة شاءوا إذا لم يقدروا على التوجه إلى القبلة لقوله تعالى : «فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا» والأصل فى مشروعية صلاة الخوف قول الله سبحانه وتعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة» الآية . ولا يرخص للناس أن يصلوا على النحو المتقدم إلا إذا عاينوا العدو لأن الرخصة إنما وردت إذا كانوا بحضرة العدو فإذا لم يكونوا بحضرة لم يتحقق سبب الترخص بالذهاب والمجيء فلا تجوز صلاتهم نعم تجوز صلاة الامام حيث لم يوجد منه ذهاب ومجيء . ولا تصلى صلاة الخوف فى حال القتال عندنا حتى لو ترتب على ذلك خروج وقت الصلاة لأن النبى صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن بعد هدأة من الليل ، فلو جازت فى حال القتال ما أخرها النبى صلى الله عليه وسلم فلوقاتوا فى صلاة الخوف ففسدت الصلاة عندنا ، وقال مالك لا تفسد وهو قول الشافعى فى القديم إظهار قوله تعالى : « وليأخذوا أسلحتهم » إذ الأمر بأخذ السلاح لا يكون إلا للقتال قال مشايخنا إن القتال عمل كثير وهو مفسد للصلاة والأمر بأخذ الأسلحة لا يستلزم القتال بالفعل بل هو لئلا يطمع فيهم العدو .

إدراك الفريضة

يذكر مشايخنا تحت هذه الترجمة مسائل من متعلقات الامامة نذكر منها ما يأتى :

(١) إذا شرع مصل فى أداء الفرض منفرداً فى مسجد ثم أقيمت تلك الصلاة فى ذلك المسجد بعينه بأن شرع الامام فى الصلاة فعلاً فلما أن تكون الصلاة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية ، فإن كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية يستحب له أن يقطعها ويقتدى إحرازاً

لفضيلة الجماعة ما لم يقيد الركعة الثانية بالسجدة . فإن قيدها فلا يقطع لأن القطع لإدراك فضل الجماعة إنما يباح قبل استحكام الصلاة وبعد تعقيد الركعة الثانية بالسجدة قد استحكمت الصلاة الثانية لتقام ركعتيها ، والثلاثية لوجود أكثرها ، وقد يقال كيف يجوز إبطال صفة الفرضية لإقامة السنة التي هي الجماعة مع أن إبطال العبادة قصداً بلا عذر حرام لقوله تعالى : « ولا تبطلوا أعمالكم » ، الجواب عن ذلك أن هذا النقص ليس لإقامة السنة بل لإقامة الفرض على وجه أكمل والنقص للإكمال كهدم مسجد لبنائه ، ولا ريب أن صلاة الجماعة تفضل صلاة الأفراد بسبع وعشرين درجة فيجوز النقص لادراك تلك الفضيلة . وأما إن كانت الصلاة رباعية ولم يتم شفعها : فإن لم يقيد الركعة الأولى بسجدة يقطعها ولا يتم شفعها في المشهور لأن ما دون الركعة ليس له حكم الصلاة ، وإن قيد الركعة بالسجدة فليتم شفعها وجوباً بالاتفاق ويقطع ويقتنى لأن في إمكانه إحراز فضيلة الجماعة مع النفل بإضافة الركعة الأخرى لأن التطوع شرع شفعاً ومتى أمكن إدراك العبادتين لا يصار إلى إبطال إحداهما ، وإن كان قد صلى شفعاً يقطع ويقتنى ، فإن قام إلى الثالثة فهو بالخيار إن شاء عاد إلى القعود وسلم لأن التسليم لم يشرع من قيام وإن شاء كبر قائماً ينوى الدخول في صلاة الإمام ثم إذا عاد وقعد بعيد التشهد لأن القعود الأول لم يكن للتحيم أو يكتفى بالتشهد الأول لأنه لما قعد ارتفع ذلك القيام فكأنه لم يكن . فإن قيد الثالثة بسجدة لا يقطع بل يتم وجوباً لاستحكام الصلاة بوجود أكثرها وبعد إتمامها يقتدى متفلاً إن كان في الظهر أو العشاء لما روى أبو داود والترمذي والنسائي عن يزيد ابن الأسود قال : « شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه فقال عليهما لحيي . بهما ترعد فرائضهما قال ما منعكما أن تصليا معنا ؟ قالوا يارسول الله إنا كنا صلينا في رحالنا ، قال فلا تفعلوا إذ صليتما في رحالكما ثم أتيتما إلى مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لك نافلة ، إلا أن النهي عن التنفل بعد الصبح والعصر وعدم مشروعية التنفل بالركعة أو مخالفة الإمام اللازم أحدهما في المغرب لو تنفل به عارض لإطلاق الحديث المتقدم فبقى في الظهر والعشاء سالماً من المعارض فيعمل به ، وإنما قيدنا الشروع بكونه في المسجد

والإقامة فيه كذلك لأنه لو شرع في بيته فأقيمت الصلاة في المسجد أو شرع في مسجد فأقيمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقاً ، وقيدنا بالفرض لأنه لو كان في النفل لا يقطع مطلقاً وإنما يتم ركعتين لأن القطع إنما أبيض للإكمال وما هنا ليس كذلك . فلو كان في سنة الظهر أو في سنة الجمعة فابتدأ الإمام في الخطبة أو في صلاة الجمعة نفسها فالمشهور أنه يقطع على رأس الركعتين ولا يتم الأربع إذ لا يلزم بالشروع في النفل إلا ركعتان على ما هو ظاهر الرواية . نعم إن الأربع قبل الظهر والجمعة في حكم صلاة واحدة لكن ليس من كل وجه فليس في التسليم من الركعتين إبطال لها على أن إبطال وصف السنية لما هو أقوى منه مع إمكان تداركها بالقضاء بعد الفرض لا محذور فيه . وقيدنا بكون الفرض أداء لأنه لو كان عليه فوائت وخاف إن اشتغل بها فوت الجماعة الحاضرة : فيما أن يكون صاحب ترتيب أو لا ، فإن كان صاحب ترتيب يجب عليه الابتداء بالفائتة ، وإن لم يكن صاحب ترتيب قدم الحاضرة إذ في الابتداء بالفائتة تفويت الجماعة .

(٢) يكره تحريماً خروجه من مسجد أذن فيه حتى يؤدي الصلاة بجماعة لحديث ابن ماجه « من أدرك الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو يريد الرجوع فهو منافق » قال مشايخنا يستثنى من ذلك ما إذا كان ينتظم به أمر جماعة أخرى بأن كان مؤذناً أو إماماً في مسجد آخر تفرق فيه الجماعة بغيبته فحينئذ لا يكره له الخروج لأن هذا ليس تركاً للجماعة إلا صورة .

(٣) دخل الوقت فصلى وحده لا يكره له الخروج من المسجد ، ويستثنى من ذلك الظهر والعشاء فإنه يكره لمن صلى وحده أن يخرج قبل الصلاة مع الجماعة لأنه يهتم بمخالفتها عياناً والنفل بعدهما ليس بمكروه . وأما في الفجر والعصر والمغرب فلا يكره له الخروج لسكراته النفل بعد الأولين ولما يلزم عليه من التنفل بالوتر أو مخالفة الإمام إن أتم أربعاً في المغرب وكلاهما مكروه .

(٤) إذا خاف فوت ركعتي الصبح لاشتغاله بسنة الفجر تركها وفضل سنة الفجر لا معارض أحاديث الوعيد الشديد في ترك الجماعة . أما إذا لم يخف فوت الصبح فإن

كان يرجو إدراك التشهد مع الإمام فإنه لا يترك السنة لما روى الطحاوى عن ابن مسعود أنه دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فصلى ركعتي الفجر إلى اسطوانة وذلك بمحض حديثه وأبى موسى . وأما بقية السنن فيذكره الشروع فيها متى أقيمت الصلاة لحديث أبي داود : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ، إلا إذا أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام فحينئذ يأتي بها خارج المسجد ثم يشرع في الفرض مع الإمام نفياً للتهمة عن نفسه وإحرازاً للفضيلتين .

(٥) إذا ترك سنة الفجر ودخل مع الإمام في الصلاة فهل يقضى سنة الفجر؟ أما عند الشيخين فلا تقضى أصلاً لا قبل طلوع الشمس لكرهاة النفل فيه ولا بعده لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات إلا ما ورد به الشرع والشرع إنما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند فوتها مع الفرض قبل الزوال كما في غداة ليلة التعريس ، فقد أخرج أبو داود منه ، حتى إذا تعالت الشمس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كان منكم يركع ركعتي الفجر فليركعها فركعها » الحديث ، ولم يرد نص بقضائها إذا فاتت وحدها أو فاتت مع الفرض بعد الزوال . وقال محمد أحب إلى أن أقضيها إذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال لما روى الترمذى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلها بعد ما تطلع الشمس » ، وفي الموطأ عن مالك بلغه أن عمر رضى الله عنه فاتته ركعتا الفجر فقضاها بعد أن طلعت الشمس ، ويترجح مذهب الشيخين بموافقة للأصول لأن القضاء مبنى على كون المترك مضموناً والنفل لا يضمن بالترك لهذا قلنا أن غير الفجر من السنن إن فات وقته لا يقضى وقال بمثل ما قلنا مالك والشافعى في القديم وأحمد في رواية ، واستحب قضاء السنن الأوزاعى والشافعى في الجديد وأحمد في رواية قياساً على ما ثبت من قضاء الفجر والوتر . قلنا ما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه ولذا أخذنا ما روى الترمذى عن عائشة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاهنا بعدها) فما لم يرد بفضائه أثر فهو جار على أصل القياس .

(٦) أجمع العلماء على أن فضل الجماعة الموعود به في قوله صلى الله عليه وسلم « صلاة

الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ، كما في الصحيحين يحصل يادراك أقل الصلاة مع الإمام ولو كان ذلك آخر القعدة الأخيرة قبيل السلام فمن أدرك ذلك يحصل له ثواب الجماعة لكن لا يعد مصليا بجماعة فلو حلف أن يصلي الظهر بجماعة حنت يادراك ركعة كما يحنت يادراك ثلاث على المشهور .

(٧) المصلي بجماعة يصلي السنن الرواتب ما أمكنه والأفضل للنفرد أن يؤدي السنن الرواتب وإن لم يؤدها فلا بأس لأنه عليه السلام لم يواظب على الرواتب إلا مع المكتوبة في الجماعة .

فروض الكفاية

معنى فرض الكفاية :-

الفروض التي أزم الله بها عباده نوعان :فروض كفاية وفروض عينية . أما الفروض الكفاية فهي المهمات التي يتحتم فعلها ومقصود حصولها من غير نظر بالذات إلى فاعلها والمهمات التي يتحتم حصولها ولا بد من وجودها كثيرة ، منها ما هو ديني كغسل الميت والصلاة عليه ومواراته في رسمه ، ومنها ما هو دنيوي كسائر ما لا يستقيم صلاح الناس إلا به كالخرف والصناعات وحفظ الثغور وتولية الأمور نخرج عن التعريف المسنون لأنه غير متحتم كما خرجت فروض الأعيان لأنه منظور فيها بالذات إلى الفاعل حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كالفروض على النبي صلى الله عليه وسلم دون أمته أو قصد حصوله من كل عين أي واحد واحد من المكلفين كالزكاة والصوم . ولما كان المفروض في الفروض العينية هو تخصيص الأفراد وابتلاؤهم بالتكليف كان من المعقول أنه إذا لم يفعل المكلف ما كلف به وقع في الإثم وباء بالحرمة ، ولما كان المقصود في الفرائض الكفاية هو تحصيل الفعل في حد ذاته كان من المعقول أنه متى حصل الفعل من أحد المكلفين سقط الإثم عن الباقيين ، وسنذكر من فروض الكفاية : تغسيل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه .

غسل الميت

غسل الميت فرض على المسلمين بالإجماع ، ودليل الإجماع أحاديث الأمر بالغسل والترغيب فيه كالأمر منه صلى الله عليه وسلم بغسل الذي وقصته ناقته وبغسل ابنته زينب وهما في الصحيح ثم فهم أهل الإجماع أن إيجابه لقضاء حق الميت فكان على الكفاية لصيرورة حقه مقضياً بفعل البعض ، والفرض هو الغسل مرة واحدة حتى لو غمسه مرة واحدة في ماء جار جاز ، والسنة فيه أن يجرده من ثيابه وتستتر عورته الغليظة والخفيفة ويوضأ فيبدأ بغسل وجهه تاركاً غسل اليدين إلى المرفقين وتاركاً المضمضة والاستنشاق ومسح الرأس بل يغسلها ولحيته بماء وصابون ثم يفيض الماء عليه ثلاثاً فيضجع على شقه الأيسر حتى يغسل الأيمن وينقيه ثم يضحجه على شقه الأيمن فيغسله كذلك ثم يقعده ويسنده إلى صدره فبمسح بطنه مسحاً رقيقاً ولا يعيد غسله ولا وضوءه لأجل ماخرج منه لأنه خرج عن التكليف ينقض الطهارة فكانت تلك النجاسة في حقه بمنزلة نجاسة أصابت المتوضئ من الخارج فإنه يكفيه غسلها ثم يضحجه على شقه الأيمن فيغسله بالماء مضافاً إليه منظف كالصابون فيتم عدد الغسل ثلاثاً ، لما روى الجماعة عن أم عطية : « دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال : اغسلنها وترأ ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً » .

من يغسل الميت ؟ :-

الجلس يغسل المجلس فيغسل الذكر الذكر والأنثى الأنثى فلا يغسل المجلس خلاف المجلس لأن حرمة المس عند اختلاف المجلس ثابتة حال الحياة فكذا بعد الموت إلا المرأة لزوجها إذا لم تثبت البينة بينهما في حال حياته ولا حدث بعد وفاته ماوجب البينة ، وإلا الصغير والصغيرة ويتفرع على ذلك ما يأتي :-

(١) مات الرجل في سفره فإن كان معه رجال فأنهم يغسلونه ، وإن كان معه نساء لارجل فيهن فإن كان فيهن امرأته غسلته وكفنته وصلين عليه ، هذا عندنا وهو مذهب العترة والشافعي والأوزاعي وإسحاق ، وقال أحمد لا تغسله لبطلان النكاح بالموت ولنا

ما روى أبو داود وابن ماجه عن عائشة أنها كانت تقول : « لو استقبلت من الأمر ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه » ، وروى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه أوصى إلى امرأته أسماء بنت عميس أن تغسله بعد وفاته ، ولأن إباحة الغسل مستفادة من النكاح فبقى ما بقى ، والنكاح بعد الموت باق إلى وقت انقضاء العدة بخلاف ما إذا ماتت المرأة حيث لا يغسلها الزوج عندنا لانتهاء ملك النكاح بانعدام المحل فصار الزوج أجنبيا فلا يحل له غسلها ، وهو قول الشعبي والثوري . وقال الثلاثة يجوز لما أخرجه أحمد وابن ماجه والدارمي وابن حبان والدارقطني والبيهقي من قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « ما ضرك لو مت قبلى فغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك » ، وفى اسناده محمد بن إسحاق وبه أعله البيهقي ، قال ابن الجوزى لم يقل غسلتك إلا ابن إسحاق ، فإذا لم يكن مع النساء امرأة له فإنهم يعمنه بخرقه إن كن أجانب منه ولا يغسلنه لحرمة مسه ونظرهن إلى عورته والمحرم فى حكم النظر إلى العورة والأجنبية سواء .

(ب) إذا حدث بعد وفاة الزوج ما يوجب البينونة كأن ارتدت المرأة ثم أسلمت لا يباح لها أن تغسله عندنا وعند زفر يباح لأن الردة بعد الموت لا ترفع النكاح لأنه ارتفع بالموت فبقى حل الغسل كما كان ، وحجة أئمتنا أن زوال النكاح موقوف على انقضاء العدة فكان النكاح قائما فیرتفع بالردة .

(ج) الصبي الذى لا يشتهى يجوز أن تغسله النساء وكذلك الصبية التى لا تشتهى إذا ماتت لا بأس أن تغسلها الرجال لأن حكم العورة غير ثابت فى حق الصغير والصغيرة .
التكفين : —

هو فرض كفاية فإذا قام به البعض يسقط عن الباقيين ودليل ذلك أمره صلى الله عليه وسلم بإحسان الكفن كما فى حديث « إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه » ، وهو فى صحيح مسلم وقد انعقد إجماع المسلمين على ذلك . والسنة أن يكفن الرجل فى ثلاثة أثواب إزار وقيص ولقافة ، فأما الإزار فيجعل من القرن إلى القدم والقيص من أصل العنق إلى القدمين واللقافة تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت ويربط من الأعلى

والأسفل. والدليل على أن السنة في حق الرجل ثلاثة أثواب ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في برد وحلة والحلة اسم للزوج من الثياب، والبرد اسم للفرد منها، ولو كفن الميت في خمسة أثواب فلا بأس وليس بمكروه لأن ابن عمر كفن ابنه واقداً في خمسة أثواب قيص وعمامة وثلاث لفائف وأدار العمامة إلى تحت حذو رواه سعيد ابن منصور، والسنة في كفن المرأة خمسة أثواب قيص وهو ثوب مشقوق إلى المنكب وخمار يغطي به رأسها يرسل على وجهها ولا يلف مقداره ثلاثة أذرع تقريباً وإزار من القرن إلى القدم وخرقة تربط بذيها وبطنها، والأولى أن يكون من الشدين إلى الفخذين ولقافة والغرض فيه ثوب يستر البدن، والكفاية في حق الرجل إزار ولقافة وفي حقها إزار وخمار ولقافة، ثم المراهق كالبالغ الذكر كالذكر والأني كالأنثى وإن كان صبياً لم يراهق فإن كفن في خرقتين إزار ورداء فحسن وإن كفن في إزار واحد جاز، وأما الصغيرة فإنها تكفن في ثوبين، والسقط يلف ولا يكفن ولو وجد طرف من أطراف الإنسان أو نصفه مشقوقاً طولا أو عرضاً يلف في خرقة إلا إذا كان معه الرأس فيكفن. ولو وجدت الجثة متفسخة تكن في ثوب واحد، قال في البدائع ويكفن الميت من جميع ماله قبل الدين والوصية والميراث لأن هذا من أصول حوائج الميت فصار كنفقته في حال حياته وإن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقته كما تلزمه كسوته في حال حياته إلا المرأة فإنه لا يجب كفنها على زوجها عند محمد لأن الزوجية انقطعت بالموت فصار كالأجنبي، وعند أبي يوسف يجب عليه كفنها كما تجب عليه كسوتها في حال حياتها، ولا يجب على المرأة كفن زوجها اتفاقاً كما لا يجب عليها كسوته في حال الحياة، وإن لم يكن له مال ولا من يتفق عليه فكفنه في بيت المال كنفقته في حال حياته لأنه أعد لحوائج المسلمين.

الصلاة على الميت :-

هذه الصلاة لها شروط وأركان وسنن، ثم هي ثابتة بثبوتها ضرورياً من فعله صلى الله عليه وسلم وفضل أصحابه ولكنها من فرائض الكفاية لأنهم قد كانوا يصلون على الأموات في حياته صلى الله عليه وسلم ولا يؤذونه كما في حديث السوداء التي كانت تقم المسجد

فإنه لم يعلم النبي صلى الله عليه وسلم إلا بعد دفنها فقال لهم : « ألا آذنتموني ، وهو في الصحيح وامتنع من الصلاة على من عليه دين وأمرهم بأن يصلوا عليه .
فأما شروطها فهي نوعان : شروط وجوب وشروط صحة ، فأما شروط وجوبها فهي شروط وجوب الصلاة من البلوغ والعقل والإسلام ويزاد العلم بموت المتوفى - وأما شروط صحتها فهي ما يأتي :

(الأول) إسلام الميت فلا يصلى على الكافر لقوله سبحانه « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، » ويتحقق بهم في عدم الصلاة عليهم البغاة وهم قوم مسنون خروجاً عن طاعة الإمام بغير حق ومثلهم قطاع الطريق فهذان الصنفان إذا قُتلا في أثناء الحرب أو القطع للطريق لا يغسلان ولا يصلى عليهما زجراً عن مثل فعلهما وهو مذهب على فإنه روى عنه أنه لم يصل على البغاة قتيلاً له : أ كفار هم ؟ فقال لا إخواننا بغوا علينا أشار إلى أنه ترك ذلك عقوبة لهم ليكون زجراً لغيرهم ، وقطاع الطريق مثلهم في السعى بالفساد بل هم أشد وإن قتل البغاة بعد وضع الحرب أو زارها يصلى عليهم وكذا قطاع الطريق إذا أخذهم الإمام ثم قتلهم فيصلى عليهم لاحتمال التوبة ولأن الأثر عن علي إنما ورد في من قتل حال المحاربة فبقي من عداه على قياس موتى المسلمين وحكم مقتولين بالعصية والمكابرين في مصر بالليل حكم قطاع الطريق ، ومن قتل أحد أبويه لا يصلى عليه إهانة له ، ولا يصلى على من قتل نفسه عمداً عند أبي يوسف لأنه باغ على نفسه وقال الطرفان يصلى عليه لأن دمه هدر فصار كالميت حتف أنفه ولأنه مسلم عاص غير ساع في الأرض فساداً فلا يقاس على البغاة وقطاع الطريق ، قال ابن الهمام في صحيح مسلم ما يؤيد قول أبي يوسف فمن جابر بن سمرة قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه ، » ويقال من جانب أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع الصحابة من الصلاة عليه كما فعل في المديون .

(الثاني) أن تغل حياة الشخص الذي يراد الصلاة عليه عند الولادة باستهلال أو حركة فإن علبت حياته بذلك غسل وصلى عليه . وكذلك يغسل ويصلى عليه من خرج أكثره حياً وإلا غسل ولم يصل عليه لما روى جابر مرفوعاً « الطفل لا يصل عليه »

ولا يرث ولا يورث حتى يستهل، أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم هذا ولم يصح بالصلاة على العضو أثر وما روى أن عمر صلى على عظام بالشام وأن أبا عبيدة صلى على رءوس من رءوس المسلمين قال ابن المنذر لم يصح ذلك عنهما ، وإذا لم يرد أثر بالصلاة على العضو لا يصلى عليه إلا إذا كان فى حكم الكل بأن وجد أكثره أو النصف ومعه الرأس إذ للأكثر حكم الكل والنصف مع الرأس مشتمل على أكثر الأعضاء الرئيسية .

(الثالث) طهارة الميت فلا تصح الصلاة على من لم يغسل لأن له حكم الإمام من وجه ، وهذا الشرط عند الإمكان فلو دفن بلا غسل ولم يمكن إخراجه إلا بالنش فالمشهور أنه لا يصلى على قبره لأن الصلاة بدون الغسل ليست بمشروعة ، ولا يؤمر بالغسل لتضمنه أمراً حراماً وهو نبش القبر فسقطت الصلاة لكن إذا لم يهل عليه التراب فإنه يخرج ويغسل ، وإذا تنجس الكفن بنجاسة الميت لا يضر دفعا للحرج بخلاف الكفن المتنجس ابتداء ، ولو تنجس بدنه بما خرج منه إن كان قبل أن يكفن تغسل عنه وبعده لا للحرج .

(الرابع) وضع الميت أمام المصلى فلو وضعه خلفه لا تصح الصلاة عليه لأنه كالإمام من وجه ، ولهذا قال أئمتنا لا يصلى على الغائب وهو مذهب الهادوية ومالك وهذا أحد مذاهب أربعة فى الصلاة على الغائب ووجهة أئمتنا ما قدما من أن المكان يختلف بين الميت الذى هو بمثابة الإمام من جهة ومثابة المأموم من جهة أخرى ، ولم يأخذ أئمتنا بالجواز لحادثة صلاة النبى صلى الله عليه وسلم على النجاشى صلاة الغائب نظراً إلى أنه قد توفى خلق كثير من الصحابة غيباً فى الغزوات وغيرها وفيهم الأعزاء عليه لم يؤثر عنه قط عليه الصلاة والسلام أنه صلى عليهم وكان شديد الحرص على الصلاة على كل من توفى من أصحابه حتى قال : « لا يموتن أحد منكم إلا آذنتموني به فإن صلاتي رحمة له ، لحادثة النجاشى إذا كانت خصوصية له إذ لا مانع من أن يكون قد رفع له سريره حتى رآه بحضرته ، وحينئذ تكون صلاة من خلفه على ميت يراه الإمام والميت بحضرته والمأمومون لا يرونه وهذا جائز ، وفى الأحاديث الصحيحة ما يشير إلى هذا فقد روى ابن حبان فى صحيحه من

من حديث عمران بن حصين « أنه عليه الصلاة والسلام قال: إن أحاكم النجاشي قد توفي فقوموا صلوا عليه ، فقام عليه الصلاة والسلام وصفوا خلفه فكبر أربعاً وهم لا يظنون أن جنازته بين يديه ، فهذا اللفظ يفيد أن الواقع خلاف ظنهم وهو أنه كان بين يديه .
(المذهب الثاني) الجواز وبه قال الشافعي وأحمد وحجتهم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي فعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر أربعاً ، متفق عليه . وقال ابن حزم لم يأت عن أحد من السلف خلافه .

(المذهب الثالث) يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه لا إذا طالت المدة .
(المذهب الرابع) يجوز إذا كان الميت في جهة القبلة ووجهه هذين المذهبين هي حادثة النجاشي فانها كانت محتوية على هذه الخصائص .

(الشرط الخامس) اشترط مشايخنا في صحة الصلاة ستر عورة الميت وطهارة مكانه إن كان موضوعاً على الأرض لأنه إمام من جهة كما تقدم ، واشتروا أيضاً وضعه فلا يصلي عليه محمولاً على الأعناق أو على عربة أو دابة لاختلاف المكان ، ويشترط أيضاً وضعه للقبلة فلو خطئوا القبلة فإن تحروها قبل الوضع صحت الصلاة وبدون تحر لا تصح ، ولو وضعوا الرأس موضع الرجلين كان ذلك مكروهاً أشد كراهة التنزيه إذ السنة وضع رأسه مما يلي يمين الإمام لكن يشترط في صحة الصلاة أن يحاذي الإمام جزءاً من الميت في المشهور .

ركن الصلاة على الميت : —

ركنها شيطان : التكبيرات الأربع والقيام فلو صلى قاعداً أو راكباً من غير عذر لا يجوز استحساناً ، والقياس الجواز لأن المقصود منها الدعاء والركوب لا ينافيه ، وجه الاستحسان أنها صلاة من وجه لا لاشتراط شرائط الصلاة فيها بالإجماع فتشارك الصلاة في حكم القيام وعليه الجمهور إلا من شذ من المالكية ، وركنية التكبيرات الأربع ائمه عليها الإجماع كما قاله أبو عمر بن عبد البر فلو كبر الإمام خمسا لا يتبعه المقنتى بل يقف ساكتاً حتى يسلم فيسلم معه لأن الزيادة على الأربع ملسوخة ولا متابعة في الملسوخ

كما قلنا في فنوت الصبح إن الإمام لا يتابع عليه عندنا .

سنن الصلاة على الميت : - يسن فيها ما يأتي :

(أولا) يقف الإمام بحذاء الصدر من الرجل والمرأة لأنه موضع القلب وفيه نور الإيمان ، قال ابن نجيم وهذا ظاهر الرواية وهو بيان الاستحباب حتى لو وقف في غيره أجزأه ، وما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام صلى على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها لا يثنى كونه الصدر بل الصدر وسط باعتبار توسط الأعضاء إذ فوقه يده ورأسه وتحت بطنه وغذاه .

(ثانيا) الثناء بعد التكبيرة الأولى - فيقول الإمام والمؤتم والمنفرد : سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره . . .

(ثالثاً) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية لما روى عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بمكة صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وقال هكذا ينبغي أن تكون العملة على الجنازة ، قال ابن قدامة وصفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كصفة الصلاة عليه في التشهد نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي . .

(رابعاً) يدعو للميت بعد التكبيرة الثالثة وليس للدعاء لفظ مخصوص سوى أنه بأمر الآخرة وإن دعا بالمأثور فما أحسنه ، ومن المأثور حديث عوف بن مالك أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظت من دعائه : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار ، قال عوف حتى تمت أن أكون ذلك الميت . رواه مسلم ، قال مشايخنا ولا يستغفر للصبي ويقول : اللهم لنا أجراً وذخراً واجعله لنا شافعاً ومشفعاً وليس بعد التكبيرة الرابعة شيء مأثور فيسلم بعدها فقد نقل جماعة من أصحاب أحمد عنه أنه قال : لا أعلم فيه شيء . لأنه لو كان فيه دعاء مشروع لنقل .

وليس في صلاة الجنازة قراءة عندنا وهو قول عمر وابنه وعلي وأبي هريرة وبه قال

مالك وقال الشافعي وأحمد يقرأ الفاتحة بعد التكبيرة الأولى وهو مروى عن ابن عباس في الترمذى وغيره ، ولنا ما في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنائزة - ولا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى عند أئمتنا وبه قال مالك والثوري ، ويستحب رفعها عند أحمد وإسحاق وابن المنذر والأوزاعي والشافعي وعدم رفع الأيدي هو ظاهر الرواية عندنا . واختار بعض مشايخنا رفع الأيدي في كل تكبيرة وكان نصير بن يحيى يرفع تارة ولا يرفع أخرى وإذا رفع الإمام يديه في تكبيرات الجنائزة وجبت متابعتها لأنه يجتهد فيه ليس مقطوعا بنسخه ولا بعدم سنيته ، وقد نص في البدائع على وجوب متابعة الإمام في تكبيرات الزوائد في العيد ما لم يكبر تكبيراً لم يقل به أحد من الصحابة قال لأنه تابع لإمامه فيجب عليه متابعتها وترك رأي لأرى الإمام ما لم يظهر خطؤه بيقين .

وأبلى الناس بالتقدم فيه ' السلطان ثم القاضي ثم إمام الحى ثم الولي الأقرب فالأقرب هذا قول الطرفين ، وقال أبو يوسف القريب أولى من السلطان كما في ولاية النكاح وغيره من التصرفات ولأن هذه الصلاة شرعت للدعاء والشفاعة للميت ودعاء القريب أرجى لأنه يبالغ في إخلاص الدعاء وإحضار القلب ، ووجهة الطرفين ما روى أن الحسن بن علي لما مات قدم الحسين بن علي سعيد بن العاص ليصلي عليه وكان والياً بآبدينه وقال لولا السنة ما قدمتك ، وفي رواية قال : لولا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن التقدم لما قدمتك ولأن الصلاة على الميت من مهام المسلمين العامة ، والمنوط به ذلك هو السلطان أو نائبه كقائمة الجمعة والعديد بخلاف ولاية النكاح فإنها من المسائل الخاصة وضرره ونفته يتصل بالولي لا بالسلطان فكان إثبات الولاية للقريب أنفع للولي عليه وللولى أن يأذن لغيره بالتقدم لأنه حقه فيملك إبطاله ، وإذا صلى عليه من ليس له حق الأولوية في الصلاة فن حق الولي أن يعيد الصلاة لتصرف الغير في حقه بغير إذنه ، أما غير الولي ممن لم يصل عليه فليس له حق الصلاة لأن التنفل بالصلاة على الميت غير مشروع إلا لمن له الحق وهو الولي عند تقدم الأجنب ولهذا لا يصلى على القبر إذا فاتته صلاة الجنائزة لأنه تنفل بغير مشروع هذا قول أئمتنا ومالك والثوري والنخعي ، وقال الشافعي وأحمد يصلى على القبر إلى شهر قال ابن قدامة روى ذلك عن أبي موسى وابن عمر وعائشة فقد روى أن النبي صلى الله عليه

وسلم ذكر رجلا مات فقال : « دلوني على قبره فأتى قبره فصلى عليه » . متفق عليه ، وعن ابن عباس أنه مر مع النبي صلى الله عليه وسلم بقبر منبوذ فأهمهم وصلوا خلفه قال أحد ومن يشك في الصلاة على القبر ؟ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من سبته وجوه كلها احسان ، وأئمتنا يرون أن صلاته صلى الله عليه وسلم على من صلى عليه كانت بولايته العامة وبأولوية الصلاة له وبناء على ذلك للولى أن يصلى على القبر إن فاتته الصلاة ما لم تنفسخ الجثة ، والمعتبر في معرفة النفسخ وعدمه غالب الظن من غير تقدير بمدة وقدر أبو يوسف بثلاثة أيام .

(٦) دفن الميت : —

هو فرض كفاية للتوارث من لدن آدم صلوات الله عليه إلى يومنا هذا واللحد أفضل عند الأئمة الأربعة إن أمكن وإلا فالشق ، واللحد أن يحفر في جانب القبلة من القبر حفيرة يوضع فيها الميت وينصب عليها اللبن ، والشق أن يحفر حفيرة كالنهر ويبني جانباها باللبن أو الخشب ولا يمس السقف الميت . والأصل في ذلك ما روى ابن ماجه عن أنس « لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة رجل يلحد وآخر يضرح قالوا نستخير ربنا ونبعث إليهما فأتهما سبق تركناه فأرسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا النبي صلى الله عليه وسلم ، قال بعض المشايخ لا يلحد الميت في الأرض الرخوة ولا بأس من اتخاذ تابوت ولو من حديد في الأرض الرخوة والتابوت في غيرها مكروه .

(٧) الشهيد : —

الشهيدون عان : نوع يغسل كالغريب والغريق والحريق والمبطون والمطعون والعاشق وذات الطلاق . ونوع لا يغسل وهو المراد هنا ، والأصل في هذا الباب شهداء أحد قاتلهم كفنوا وصلى عليهم ولم يغسلوا لأنه عليه السلام قال في حقهم « زملوهم بكلوهم ودمائهم » فيلحق بهم كل من كان بمعناهم في عدم الغسل لا من لم يكن بمعناهم وإن قتل ظلماً ، بل يبقى على الأصل إذ الغسل سنة موقى أهل الإسلام على الإطلاق ألا ترى أن عمر وعلياً رضي الله عنهما لما حملا إلى بيتهما بعد الطعن غسلا وكانا شهيدين لأنهما ارتشيا فإن عمر رضي الله عنه عاش بعد ما حمل إلى بيته يومين وكذلك علي رضي الله عنه حمل إلى بيته

حياً ، والارثاء افتعال من رث الثوب إذا صار خلقاً وسمى الشهيد الذى حصل له رفق من مرافق الحياة مرتثاً تشبيهاً لشهادته بالثوب الرث حيث لم تبق على جدتها وهيئتها التى كانت فى شهاده أحد وذلك بأن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو ينقل من المعركة حياً أو تأويه خيمة وهو حى أو يمضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ، والأصل أن ترك الغسل على خلاف القياس فىراعى فى المقيس وجود خصائص المقيس عليه وهم شهداء أحد وغيرهم ممن استشهدوا فى زمنه عليه الصلاة والسلام وهؤلاء لم يحصل لهم بعد وجود سبب القتل شئ من موجبات الحياة ولم يخاطبوا بتكاليف .

سجود التلاوة

حكم السجود :-

قال أئمتنا إن سجود التلاوة واجب على التالى والسامع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد ، وذهب الشافعى ومالك فى أحد قولييه وأحمد وإسحاق والأوزاعى ودาวود إلى أنه سنة وهو قول عمر وسلمان وابن عباس وعمران بن الحصين وعند المالكية فى كونها سنة أو فضيلة خلاف وحجة القائلين بعدم الوجوب حديث عمر فى البخارى أن عمر قرأ آية يسجد على المنبر وقال : يا أيها الناس إنا نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه ولم يسجد عمر رضى الله عنه . قال عمر ذلك والصحابة حاضرون ولم ينكر أحد فكان إجماعاً ، وحجة أئمتنا ما رواه ابن أبى شيبه فى مصنفه عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال « السجدة على من سمعها ، وفى صحيح البخارى قال عثمان « إنما السجود على من استمع ، وروى ابن أبى شيبه عن نافع وسعيد بن جبير وابن ابراهيم أنهم قالوا « من سمع السجدة فعليه أن يسجد ، وعن ابراهيم بسند صحيح « إذا سمع الرجل السجدة وهو يصلى فليسجد ، وعن الشعبي كان أصحاب عبد الله بن مسعود إذا سمعوا السجدة سجدوا فى صلاة كانوا أو غيرها ، وقد ذم الله سبحانه فى كتابه من لم يسجد عند القراءة عليه ولا يكون الذم إلا على من ترك واجب وفى بعض آيات السجود الأمر الصريح به وهو للفرضية وللإختلاف بين الصحابة فى المسألة قلنا بالوجوب .

آيات السجود :-

أما عندنا فهي أربع عشرة آية في الأعراف والرد والخل والإشراء ومريم والحج الأولى فيها والفرقان والغلز وألم تنزل ووصف صافات والنجم والانشقاق والعلق وعن أحد بن حنبل أنها خمس عشرة سجدة بزيادة أخيرة الحج روى ذلك عن عقبة بن عامر وهو قول إسحاق لما روى ابن ماجه وأبو داود عن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة منها ثلاث في المفصل وفي سورة الحج سجدتان ووجهة أتممتا في عدم وجوب السجود عند أخيرة الحج عدم ورود السجود عندها في خبر مرفوع ولأنه جمع فيها بين الركوع والسجود فقال : « يأيه الذين آمنوا ركعوا وسجدوا ، فلم تكن سجدة كقوله تعالى : « واسجدوا واركمى مع الراكعين ، »

السجود على التراخي في غير الصلاة :

تجب السجدة في غير الصلاة على التراخي لأن دلائل الوجوب مطلقة عن تعيين الوقت فتجب في جزء من الوقت غير معين ويتعين ذلك بتعيينه ، وإنما يتضيق عليه الوجوب في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة وأما في الصلاة فإنها تجب على التضيق لقيام دليله وهي أنها وجبت بما هو من أفعال الصلاة وهي القراءة فالتحقت بأفعالها وصارت جزءاً منها ولهذا يجب أدائها في الصلاة وإذا التحقت بأفعالها وجب أدائها مضيقاً كسائر أفعال الصلاة . ولهذا قلنا إذا تلا آية السجدة ولم يسجد حتى طالت القراءة ثم سجد للصلاة ناوياً بسجدة التلاوة معها لم يجز لأنها صارت ديناً والدين يقضى بما له لا بما عليه .

سبب السجدة :

سبب وجوبها أحدثيين التلاوة لما روى عن عمر أنه تلا آية السجدة فسجد أو السماع لما في البخارى أن سيدنا عثمان رضى الله عنه قال : إنما السجود على من استمع ، ثم هي تجب بالسمع أن قصده إجماعاً وكذا إذا لم يقصده عندنا سواء كانت القراءة بالعربية أو بالفارسية وسواء أفهم أم لم يفهم ، لكن عند القراءة بالعربية تجب اتفاقاً وبالفارسية عند أبي حنيفة ، أما عند الصاحبين فإن علم أنه قرآن فعليه السجود وإن لم يعلم لم يجب ،

السجدة في الصلاة : —

تجب السجدة على المؤتم بتلاوة إمامه وإن لم يسمعها المأموم لوجوب المتابعة عليه ، فإذا لم يسجدوا الإمام فلا سجود على المأموم وإن سمعها لأنه مأمور بالمتابعة وعدم المخالفة فإذا تلاها المؤتم فلا تجب عليه ولا على من سمعه ممن هو معه في تلك الصلاة ، وتجب على من سمعها منه ممن ليس في صلاته ، لأن المؤتم بمنزلة من ليس في الصلاة في حقهم ولو سمعها المصلي ممن ليس في صلاته يسجدوا بعد الصلاة ولا يسجدوا في الصلاة لأنها أجنبية من تلك الصلاة حيث لم تكن من قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو أجنبي منها وإن كان من جنسها لاستلزامه تأخير جزء منها وهو منهي عنه بلا ضرورة فلو سجدوا في الصلاة لا تسقط عنه ولا تفسد الصلاة ، أما الأول فلأنه لما نهى عن فعلها في الصلاة كما تقدم كان أدائها فيها ناقصا وقد وجبت عليه كاملة وما وجب كاملا لا يؤدي ناقصا، وأما الثاني فلأنها من جنس الصلاة والصلاة لا تفسد بفعل هو من جنسها ما لم يستلزم تفويت فرض من فرائضها .

تكرار سبب الوجوب :

لو كرر آية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوات أو بعد بعضها استحسانا ، لأن تكرار القراءة محتاج إليه للتعليم والتعلم ، فلو تكرر الوجوب لزم الحرج وهو مدفوع بالنص . فوجب القول بالتدخل ، أما لو تبدلت الآية فلا تدخل لأن التدخل إنما يكون عند اتحاد جنس السبب لا عند اختلافه ، وكل آية جنس على حدة فلو قرأ آيات السجدة التي في القرآن كلها في مجلس واحد يلزمه أربع عشرة سجدة ، وكذا الحكم في تبدل المجلس عند اتحاد الآية ، حيث يجب لكل تلاوة سجدة ، لأن التدخل في السبب إنما يصح عند وجود جامع يجمع الأسباب ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس ، إذ به يتصل القبول بالإيجاب مع الفصل حقيقة ، فإذا اختلف المجلس عاد الحكم إلى الأصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب .

هذا لو تبدل مجلس التالي : أما لو تبدل مجلس السامع دون التالي فإن الوجوب

يتكرر على السامع اتفاقاً ، ولو تبدل مجلس التالى دون السامع فالمشهور أن لا يتكرر
الوجوب على السامع لأن السبب فى حقه السماع وهو لم يتكرر .
كيفية أدائها : -

أما خارج الصلاة فانه يؤديها بشرائط الصلاة عند الجمهور وعندنا تؤدى كما تؤدى
سجدة الصلاة فيسجد سجدة بين تكبيرتين تكبيرة عند وضع الجبهة وأخرى عند رفعها
من غير رفع يدين ولا تشهد ولا سلام . وقال قوم لا يشترط لها شروط الصلاة ، قال
البخارى كان ابن عمر يسجد على غير وضوء ، وفى مسند ابن أبى شبة كان ابن عمر
ينزل عن راحلته فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ ، ووافقه الشعبي
على ذلك ، وفى المحلى لابن حزم السجود ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب
والحائض وإلى غير القلة كسائر الذكر إذ لا يلزم الوضوء إلا للصلاة ولم يأت بإيجابه لغير
الصلاة قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس وقال الشافعى انها عبادة قائمة بنفسها فيعتبر فيها
ما يعتبر فى الصلاة من التحريم والتشهد والسلام ، ولنا أن التحريم لتوحيد الأفعال
المختلفة ولم توجد ومن حيث أنه لا تحريم فلا تشهد ولا تسليم والمأمور به السجود فلا
يزاد عليه بالرأى .

وأما فى الصلاة فالأفضل أن يؤديها على هيئة السجدة ويجوز أن تؤدى بركوع
خاص أو بركوع الصلاة إذا نواها وبسجود الصلاة مطلقاً فى المشهور . وجه جوازها
بالركوع أن الواجب الأصلى السجدة والركوع وإن كان يخالف السجدة صورة يوافقها
معنى فمن حيث أنه يوافقها معنى يتأدى به الواجب ومن حيث أنه يخالفها صورة يحتاج
إلى النية بخلاف السجدة لأنها هى الواجب الأصلى فلا تحتاج إلى النية ، ومسألة قيام الركوع
فى الصلاة مقام سجدة التلاوة بالنية مسألة أخذ أئمتنا فيها بالقياس وتركوا الاستحسان
لما ظهر لهم من قوة القياس . وبالأستحسان قال الشافعى وأحمد ، ووجه أن المأمور به
السجود والركوع غير السجود ألا ترى أن الركوع فى الصلاة لا ينوب عن سجودها
فلا ينوب عن سجدة التلاوة بالطريق الأولى إذ المناسبة بين ركوع الصلاة وسجودها
أظهر لأن كل واحد منهما موجب التحريم ولو تلا خارج الصلاة فركع لها لم يحز عن

السجدة في الصلاة أولى لأن الركوع هنا مستحق بحجة أخرى وثمة لا: أما أئمتنا فقلنا
أحد الركعتين على الآخر وساعدتم النص وهو قوله تعالى: «وخر راكعاً وأُناب»، وهذا
القياس وإن فسد ظاهراً لأن فيه استعمال المجاز بدون ضرورة إلا أنه تقوى باطنا على
الاستحسان لأن المقصود من وجوب السجدة ليس خصوص السجود، ولهذا لا تكون
السجدة الواحدة قرينة مقصودة بنفسها حتى لا تلزم بالنذر، إنما المصود إظهار التواضع
عند هذه التلاوة مخالفة للتكبرين أو موافقة لما يفعله المقربون ومعنى التواضع يصل
بالركوع ولكن شرطه أن يكون بطريق هو عبادة وهذا إنما يوجد في الصلاة لأن
الركوع فيها عبادة كالسجود ولا يوجد خارج الصلاة سجود لصلاة حيث لا ينوب
الركوع عنه لأنه مقصود بنفسه فلا يتأدى بالركوع الذي هو أقل منه في التواضع،
والقول بنباية الركوع مروى عن ابن مسعود وابن عمر لكن يشترط أن يكون ذلك
على الفور بأن يكون الركوع والسجود عقب التلاوة أو بعد آية أو آيتين فإن قرأ بعدها
أربع آيات انقطع الفور اتفاقاً وإن قرأ ثلاث آيات فالمشهور عدم القطع.

تم بحمد الله تعالى الجزء الثاني من كتاب قوانين التشريع
ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب الزكاة

فهرس

الجزء الثاني من قوانين التشريع

صفحة	صفحة
٢٠ القراءة بغير العربية	٣ حكم الأذان واختلاف الفقهاء فيه
٢١ الركوع ودليل فرضيته	٣ خلاف الفقهاء في ألفاظ الأذان
٢١ السجود واختلاف الفقهاء في أعضائه	٤ خلاف الفقهاء في ألفاظ الإقامة
٢٢ القعود الأخير	٤ ما يؤذن له
٢٢ واجبات الصلاة	٥ صفة المؤذن
٢٣ الطمأنينة وحكمها واختلاف الفقهاء في فرضيتها	٥ سنن الأذان
٢٤ اختلاف الفقهاء في قراءة الفاتحة	٦ مستحبات الأذان
٢٥ حكم ضم السورة - الركعات التي يقرأ فيها	٧ وقت الأذان
٢٥ ترتيب أفعال الصلاة	٧ شروط الصلاة
٢٧ القعدة الأولى وحكمها	٧ أدلة فرضية الطهارة
٢٧ التشهدان	٨ ستر المورة ودليل فرضيته
٢٨ حكم التسليم واختلاف الفقهاء فيه	٨ المورة في الصلاة وخلاف الفقهاء فيها
٢٩ الجهر في الجهرية وحكمه	٨ عورة المرأة والأمة
٢٩ سنن الصلاة	٨ المقدار المفسد في الانكشاف
٣٠ الثناء والتعوذ والتسمية والتأمين	١٠ لو فقد ما يستر المورة
٣١ اختلاف الفقهاء في البسلة في الصلاة	١١ ما تعرف به القبلة
٣٢ اختلاف الفقهاء في رفع اليدين في تكبيرات	١٢ اشتباه القبلة ومسائل التحرى
- الانتقال	١٤ أصل مشروعية التحرى ومعناه
٣٣ التسبيح في ركوع وسجود القرائن	١٤ فرض النية بالإجماع
٣٣ الرفع من الركوع والجلسة بين السجدين	١٥ كيفية النية
٣٤ وضع السكنتين على الركبتين في الركوع	١٦ وقت النية
٣٤ كيفية السجود	١٧ فرائض الصلاة
٣٤ السجود على الأعضاء السبعة	١٧ دليل فرضية التحريم
٣٥ كيفية القعود للتشهد	١٨ شروط التحريم
٣٥ الصلاة على النبي بعد التشهد	١٩ الافتتاح بغير العربية
٣٦ القراءة في الصلاة	٢٠ دليل فرضية القراءة

صحيفة

صحيفة

٣٨	المهر والاختفاء	٧٨	الإنصات للخطبة واختلاف المذاهب فيه
٣٩	القراءة خلف الإمام	٧٨	كرامة البيع عند النداء الأول
٤١	مفسدات الصلاة - الكلام	٧٩	إدراك ركعة من الجمعة
٤٤	الاشتغال بما ليس من الصلاة	٧٩	صلاة الظهر يوم الجمعة
٤٤	الأكل والشرب في الصلاة	٨٠	قضاء القوائت ومعنى القضاء والاعادة
٤٤	حل شيء في الصلاة	٨١	اختلاف الفقهاء في فرضية قضاء المتروكة عمداً
٤٤	ترك شرط أو ركن	٨٢	الترتيب بين القوائت والمذاهب فيه
٤٥	كيفية البناء عند طروء الحدث	٨٦	الترتيب بين القوائت القديمة والحديثة
٤٦	شروط البناء والاستخلاف	٨٦	الوتر
٤٧	الحدث في الصلاة بعد تمام الأركان	٩٠	القنوت في التوازل
٤٨	المشي في الصلاة	٩٢	صلاة الميدين
٤٩	مكروهات الصلاة	٩٦	تكبير التشريق واختلاف الفقهاء في حكمه
٥١	سجود السهو	٩٨	التراويح
٥٢	موجب السجود	١٠٠	السنة الرواتب
٥٧	من يجب عليه سجود السهو	١٠٢	صلاة الكسوف
٥٧	سهو الإمام	١٠٢	صلاة الاستسقاء
٥٨	سهو المسبوق	١٠٣	ما يشرع من العبادة عند الحسوف والفرع
٥٩	السهو في القديتين	١٠٣	تكرره الزيادة على أربع في نفل النهار
٦١	كيفية السجود	١٠٤	صيرورة النفل واجباً بالشروع ومذاهب
٦٢	كيفية صلاة المريض		الفقهاء في ذلك وأدلتهم
٦٣	نهاية العجز	١٠٥	الشروع في النفل ملزم لشفع
٦٤	صحيح فالجاء المرض	١٠٦	بناء النفل على تحريمه نفل آخر
٦٤	الصلاة في السفينة والقطار والطائرة	١٠٧	التنفل من قعود
٦٥	الاختلاف في قصر الصلاة أرخصة أم عزيمة	١٠٨	التنفل على الدابة
٦٦	مسافة القدر والاختلاف فيها بالمسافة والأيام	١١٠	الجماعة وحكمها وآراء الفقهاء وأدلتهم في ذلك
٦٧	ما يصبر به المقيم مسافراً	١١١	المطالب بالجماعة
٦٨	سفر المعصية ومذاهب الفقهاء فيه	١١١	أقل الجماعة
٦٨	إقتداء المسافر بالمقيم	١١٢	الأحق بالإمامة
٦٩	إقتداء المقيم بالمسافر	١١٣	إمامة النساء
٧١	الأوطان ثلاثة	١١٣	خروج النساء للجماعة
٧٢	صلاة الجمعة	١١٤	مقام الإمام والمأموم واختلاف الفقهاء في مقام
٧٣	شروط وجوب الجمعة		المرأة في صف الصلاة
٧٤	شروط صحة الجمعة	١١٧	شروط صحة الاقتداء

صحيفة	صحيفة
١٢٢ المدرك والسابق واللاحق	١٤٧ سنن الصلاة على الميت
١٢٦ إدراك الفريضة	١٤٩ دفن الميت فرض كفاية
١٣٩ حكم قضاء سنة الفجر	١٤٩ الشهيد
١٤٠ فروض السكفايات والفرق بينها وبين فروض الأعيان	١٥٠ سجود التلاوة ومذاهب الفقهاء في حكمه
١٤١ غسل الميت فرض بالإجماع	١٥١ آيات السجود
١٤١ من يغسل الميت	١٥١ السجود على التراخي في غير الصلاة
١٤٢ التكفين وحكمه	١٥١ سبب السجدة
١٤٣ الصلاة على الميت	١٥٢ السجدة في الصلاة
١٤٤ الصلاة على النفاة وحكمها	١٥٢ تكرار السجدة
١٤٥ الصلاة على الغائب	١٥٣ كيفية أداء السجدة
١٤٦ أركان صلاة الجنائزة	١٥٤ هل تؤدي بركوع الصلاة

إعلان

انتهت مكتبة الجندى من إخراج قسم عمل اليوم والليلة من كتاب قوانين التشريع على طريقة أبى حنيفة وأصحابه في جزئين . وهى فى طريق لإخراج الجزئين الثالث الذى به الزكاة والصوم والرابع الذى به كتاب الحج فترقبوها قريبا إن شاء الله م

تاريخ المصحف الشريف

كان تاريخ المصحف الشريف قطما مفرقة في كتب التاريخ والقراءات ولم يدون تاريخه على النظام العلمى بحيث يكون موضوع دراسة حتى أنشئ معهد القراءات في الأزهر ووضع في منهاج قسم التخصص تاريخ المصحف فمضى فضيلة شيخ معهد القراءات الأستاذ الشيخ عبد الفتاح القاضي بجمع ما يتعلق بالمصحف مما سيكون موضع دراسة قسم التخصص وقامت مكتبتنا باخراجه للعالم الإسلامي والدراسات الإسلامية في ثوبه القشيب خدمة للعلم وأهله . وهو يطلب من مكتبة الجندي بإشارع جوهر القائد رقم ٩١ بجوار سيدنا الحسين بمصر .

وقريبا تقدم مكتبتنا شرح مختصر قواعد التحرير لطلبة قسم تخصص القراءات بعد أن انتهت من إظهار كتاب عمدة العرفان في تحرير الطيبة للشيخ الأزميزي ومثنى قواعد التحرير للشيخ محمد جابر مـ

يطلب من :

مكتبة الجندبى

٩١ شارع جوهر القائد بسيدنا الحسين بمصر - تليفون ٧٤٥١٨

المطبوعات الآتية

- ١٥ ديوان خطب ومواظ الجندبى ، للعارف بالله تعالى « محمد الجندبى » الشهير بالمسكين
- ٣ عقود الجمان في تفسير سورة لقمان لفضيلة الأستاذ ابراهيم على أبو الحشيب الأستاذ بكلية الشريعة بالأزهر الشريف .
- ١٠ المنقذ من الضلال . ومعه كيمياء السعادة والقواعد العشر والأدب في الدين تأليف حجة الإسلام الإمام أبى حامد الغزالى — علق عليه المرحوم الشيخ محمد محمد جابر عاشوراء وتحقيق وجود رأس الحسين بمقامه المعروف بالقاهرة للامامة الاجمورى
- ٤ بتحقيق فضيلة الشيخ محمد مصطفى أبو العلا المفتش بقسم الوعظ والإرشاد بالأزهر
- ٧ المرشد العام لسعادة الآنام لفضيلة الأستاذ الشيخ محمد مصطفى أبو العلا المفتش بقسم الوعظ والإرشاد بالأزهر الشريف .
- ٣٠ السميع الواعظ (الجزء الاول والثاني) :
علم — أدب — تاريخ — اجتماع — أخلاق — وعظ — قصص
تأليف فضيلة الشيخ محمد محمد بوصف خطيب مسجد وزارة الأوقاف بالريانة